المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة القصيم

كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية

قسم اللغة العربية والآداب

موازنةٌ بينَ شَرْحي يَحيَى بنِ حَمْزَةَ العَلَوِيّ وابنِ هُطَيْلٍ للمقدِّمةِ المُحْسِبَةِ لابنِ بَابَشَاذ

رسالةٌ مقدمةٌ لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة

منال بنت محمد بن عبدالله البطين

الرقم الأكاديمي (٢٩١٨٠٠٠٨٨)

إشراف الدكتور

فهد بن سليمان الأحمد

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

١٤٣٤/١٤٣٣ هـ

٢٠١٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة القصيم

عمادة الدراسات العليا

كلية اللغة العربية والدِّراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

موازنة بين شرحي يحيى العلوي وابن هطيل للمقدمة المحسبة لابن بابشاذ

الباحثة / منال بنت محمد بن عبد الله البطين

الرقم الجامعي (٢٩١٨٠٠٠٨٨)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات

درجة الماجستير في الآداب قسم اللغويات.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف	د. فهد بن سليمان الأحمد	أستاذ مساعد	نحو وصرف	
المناقش الخارجي	د. عبد الله بن سرحان القرني	أستاذ مشارك	نحو وصرف	
المناقش الداخلي	د عمار أمين الددو	أستاذ مشارك	نحو وصرف	

في يوم الأحد ١٤/٠٤/١٤٣٤هـ الموافق ٢٤/٠٢/٢٠١٣م

اسم الباحثة: منال بنت محمد البطين

ملخص الرسالة

موضوع هذه الرسالة هو: **(مُوَازَنَة بَيْنَ شَرْحَي يَحْيَى بن حَمْزَة العَلَوِيّ، وَابْن هُطَيْل لِلْمُقَدِّمَةِ المُحْسِبة لِابْنِ بَابَشَاذ)**.

والدافع إلى اختيار هذا الموضوع أمور عدة؛ منها:

أولًا: أهمية شروح المقدمة المُحْسِبة في النحو، خصوصًا في اليمن؛ حيث كان اهتمامُ العلماء بها، وتسابُقهم إلى شرحِها واضحًا؛ فابن بَابَشَاذ من علماء أواخر القرن الرَّابِع، ومنتصف الخَامِس الهجري، وهي مرحلةٌ متقَدِّمةٌ في النحو العربيِّ.

ثانيًا: إن الكتابَيْن يتعلَّقانِ بالدِّراسَات النَّحْوِيَّة في اليمن، وهو واحدٌ من الأمصار التي لَمْ توفَّ حقَّها وتحتاج مزيد عناية بالدَّرْس.

ثالثًا: غالبًا ما تدور الموازَنةُ في الدرس النَّحْويِّ بين ظواهِر النصوص أو الظواهر النَّحْوِيَّة بشكلٍ شكليّ، فتقتصر على التعريف بالشرح، وبيان مصادِره وشواهِده، ولا تتجاوز ذلك إلى بيان أوْجُه الاختلاف والتشابُه في المنهج، وملاءَمة الشرح لغرَض المؤلِّف، وهذا ما حاولت الوصول إليه من خلال هذه الدراسة.

وقد اقتضت هذه الدِّراسة أن تكون في ستة فصول، يسبقها تمهيد، وتتلوها خاتمة.

وقد قدمت في التمهيد ترجمة موجَزة لصاحب المقدمة المُحْسِبة ابن بابشاذ (المتَوَفَّى سنة 469هـ)، وللشارحَيْن؛ الإمام يحيى بن حمزة العَلَويّ (المتَوَفَّى سنة 745هـ)، وعلي بن محمد بن هُطَيْل (المتَوَفَّى سنة 812هـ).

وقدَّمْتُ فيه -أيضًا- تعريفًا بمقدمة ابن بابشاذ، وقيمتها في الدَّرْس النَّحْوِيِّ، ثم عرضتُ فيه للعلماء الذين قاموا بشرحِها واختصارها ونظْمِها.

أمَّا فصولُ الدِّراسة فقد تحدثت في الفَصْل الأَوَّل عن منهج يحيى بن حمزة العَلَويّ وابن هُطَيْل في شرحهما للمقدمة المحسبة، وقد بدأْتُه بمقدمة أشرتُ فيها إلى مقدمة الشارحَيْن في كتاب بهما، ومدى تطابقها مع الشرح، أما الفَصْلُ الثَّانِي فقد تحدثت فيه عن مصادر الشارحين، سواء كان من العلماء أو الكتب، وفي الفَصْل الثَّالِث تحدثت فيه عن موقف الشارحين من الحدود والعلة النَّحْوِيَّة، والخلاف النحوي، والعامل النحوي، وتحدثتُ في الفَصْل الرَّابِع عن الأصول النَّحْوِيَّة عند الشارحين، وفي الفَصْلُ الخَامِس تحدثت عن موقف الشارحين من المصنف ومن المذاهب النَّحْوِيَّة واتجاههما النحوي، أما الفَصْلُ السَّادِس فقد قدمت

فيه تقويما للشارحين.

ثم أنهيتُ هذه الدِّراسة بخاتمةٍ ذكرتُ فيها أهم نتائج البحث؛ منها:

أولًا: اتفق الشارحان في السبب الذي دعاهما إلى شرح المقَدِّمَة الم ُحْسِبَة، وهو رغبتهما في تقريبها لأفهام طلاب العلم، وإفادتهم بها، وتيسيرها عليهم، وهو ما يمكن إيجازه بأنَّ غرضهما من الشرح كان تعليميًّا.

ثانيًا: ظهر تأثر الشارِحَيْن في شرحهما بالمنطق واضحًا، يتَّضِح ذلك باستعمالهما لكثيرٍ من مصطلحات المنطق، وعنايتهما بالتقسيم العقلي، وشيوع العلل والفروض الجدلية، وإن كانت ظاهرة التأثر بالمنطق هي عند يحيى بن حمزة أوضح مما عليه ابن هُطَيْل؛ وذلك لأنَّ للأول قدمًا راسخةً وباعًا طويلًا في علم الفقه والأُصُول والمنطق.

ثالثًا: كانت للزَّمَخْشَرِي وابن الحاجب حظوةٌ خاصة عند الشَّارِحَيْن؛ ولعلَّ ذلك يعود إلى شيوع مصنفاتهما في البيئة النَّحْويَّة اليمنية.

رابعًا: لم يكن للشَّارِحَين كبير أثر في النُّحاة الخالفين لهما ، وإن كان يحيى بن حمزة أكثر نسبيًّا في الأثر من ابن هُطَيْل؛ ولعلَّ ذلك يعود إلى بُعْد اليمن عن الحواضر الثقافية، إضافة إلى أنَّه ربَّما لم تُهيأ الأسباب لانتشار الشَّرْحَيْن وذيوعهما، أو قد يكون هناك أثر للشَّارِحَيْن في بيئتهما اليمنية لم يُقدَّر لنا وصوله.

ثم ذيَّلت هذه الدراسة بعددٍ من الفهارس الفنِّيَّة التي تخدمها.

وآخرُ دعوانا: أَن الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين

المُقَـــــدِّمَـــــة

الحمدُ لله ربِّ العالَمِين، والصلاةُ والسلامُ على سيِّد المرسَلين، وعلى آلِه الطَّيِّبين الطاهِرين، وصحابته الكِرام المَيَامِين، ومَن تبِعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ اللهَ تعالى قد شرَّف اللغة العرَبيَّة، وأعلى شأنها، بأن جَعَلَها لُغةَ القرآن الكريم، فكان مِن ذلك أنْ جَعَل هذه اللغة محلَّ عناية العلماء بها، في كلِّ عصرٍ ومِصرٍ، فظهَر علماءُ أفذاذٌ بذَلَوا جهودًا مُضنيةً؛ للحِفاظ على هذه اللغة، والعناية بها، ولعلَّ مِنْ أبرز هذه الجهود ظُهورُ كثيرٍ مِنَ المصنَّفات النحْويَّةِ؛ مُتونًا كانتْ، أو شُروحًا.

وقد كان لعلماء اليمن حظٌّ مِن تلك الجهودِ، تمثَّلتْ في التصنيف النحْويِّ، سواء كان تصنيفًا مستقلّا، أو شرحًا لمتونٍ نحْويَّةٍ سابقة.

ولعلَّ مِنْ أشهر الكُتُب التي أقبل عليها علماءُ اليمن دراسةً وشرحًا: الجمل للزجاجي (المتَوَفَّى سنة ٣٣٩هـ)، والمقدِّمة المُحْسِبة لابن بابشاذ (المتَوَفَّى سنة ٤٦٩هـ)، ومُلحة الإعراب للحريري (المتَوَفَّى سنة ٥١٦هـ)، والمفَصَّل للزمخشري (المتَوَفَّى سنة ٥٣٨هـ)، والكافية لابن الحاجب (المتَوَفَّى سنة ٦٤٦هـ)[(١)].

وقد لقِيَت المقدمةُ المُحْسِبة في اليمن قبولًا خاصًّا في القرنين الثَّامِن والتَّاسِع الهجريين، فأكبَّ الناسُ عليها مُطالعةً وحفظًا، حتى قيل: إنَّ الملِك المؤيد قد حفِظها، وقام الدارسون وطلابُ المعرفة بشرحها ونظمها واختصارها، حتى بلغتْ شُروحُها في اليمن قرابة الستة شروح؛ منها: شرح الإمام يحيى بن حمزة العَلَويّ (المتَوَفَّى سنة ٧٤٥هـ) وسماه بـ: (الحاصر لفوائد مقدمة طاهر في علم حقائق الإعراب)[(٢)]، وشرْح أحمد بن عثمان بن بصيبص

---

(١) يُنْظَر: مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبدالله محمد الحبشي، ص ٣٧٢ (المجمع الثقافي، أبو ظبي ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م).

(٢) وقد حققه د.محمد صلاح الدين حنطاية، وقد نشره مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
وحقَّقه كذلك د. عبدالعزيز بن عبدالمحسن أبانمي، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولم يُنشَرْ حسب علمي، وفي مُقدمة كُلٍّ منهما دراسة مختصرة.

(المتَوَفَّى سنة ٧٦٨هـ)[١]، وشرح علي بن محمد بن هُطَيْل (المتَوَفَّى سنة ٨١٢هـ)، وقد سَمَّى شرحه: (عمدة ذوي الهمم على المُحْسِبة في علمي اللسان والقلم)[٢].

وقد آثرتُ أن يكونَ بحثي لنيل درجة الماجستير تحت عنوان:

(مُوَازَنَة بَيْنَ شَرْحَي يَحْيَى بن حمزة العَلَوِيِّ، وَابْن هُطَيْل لِلْمُقَدِّمَةِ المُحْسِبة لِابْنِ بَابَشَاذ).

وقد دَفَعَني إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

أولًا: أهمية شروح المقدمة المُحْسِبة في النحو، خصوصًا في اليمن؛ حيث كان اهتمامُ العلماء بها، وتسابُقهم إلى شرحِها واضحًا، يُضاف إلى ذلك ما لمؤلِّف المقدِّمة من قيمةٍ علميةٍ ومنهجيَّة في الدرس النحْويِّ؛ فابن بَابَشَاذ من علماء أواخر القرن الرَّابع، ومنتصف الخَامِس الهجري، وهي مرحلةٌ متقدِّمةٌ في النحو العربيِّ؛ وهذا ما يُعطي الدراستَيْن أهميةً علميةً لارتباطهما بعالِمٍ متقدِّمٍ.

ثانيًا: إن الكتابَيْن يتعلَّقانِ بالدِّراسَات النَّحْوِيَّة في اليمن، وهو واحدٌ من الأمصار التي لَمْ توفَّ حقَّها وتحتاج مزيد عناية بالدَّرْس.

ثالثًا: تكتسب الموازنةُ بُعدًا علميًّا أهمَّ عندما يكون الشرحانِ متقاربَيْن في الزمن؛ وذلك في محاولة للكَشْف عن منهج كلِّ شارحٍ، وبيان مدى تشابُههما واختلافِهما.

رابعًا: غالبًا ما تدور الموازَنةُ في الدرس النَّحْويِّ بين ظواهِر النصوص أو الظواهر النَّحْوِيَّة بشكلٍ شكليّ، فتقتصر على التعريف بالشرح، وبيان مصادِره وشواهِده، ولا تتجاوز ذلك إلى بيان أوْجُه الاختلاف والتشابُه في المنهج، وملاءَمة الشرح لغرَض المؤلِّف، وهذا ما أحاول الوصول إليه في هذه الدراسة.

وقد قسَّمْتُ هذه الدِّراسة إلى تمهيدٍ، وستة فصول، وخاتمة.

أما التمهيدُ: فقد قدمتُ فيه ترجمةً موجزةً لصاحب المقدِّمة ابن بابشاذ، وللشارحَيْن: يحيى

---

(١) ما زال مخطوطًا، وقد أشار بروكلمان إلى وُجُود نسخة منه في مكتبة بطرسبرج؛ يُنْظَر: الحَاصِر ص٥٠.

(٢) حقَّقه د.شريف عبدالكريم النجار، وطُبِع في دار عمار ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م، وحقَّقه د.محمد صلاح الدين حنطاية، (رسالة ماجستير في الجامعة اليمنية، ولم يُنْشَر حسب علمي)، وحققه د.عبدالخالق بن أحمد الشمراني، الجامعة الإسلامية، ولم يُنْشَر حسب علمي.

بن حمزة العَلَويّ، وابن هُطَيْل.

ولم أكنْ في ذلك أولًا، فقد سبَقَنِي عددٌ من الباحثين[١] في التعريف بهم تعريفًا جيدًا؛ لذا عمدتُ إلى الإيجاز، وقصدتُ الاختصار.

وقد قسمتُ التمهيد إلى ثلاثة مباحث:

المبْحَثُ الأَوَّل: قدمت ترجمة موجَزة لصاحب المقدمة المُحْسِبة ابن بابشاذ.

المبْحَثُ الثَّانِي: قدمت ترجمة موجَزة للشارحَيْن؛ الإمام يحيى بن حمزة العَلَويّ، وعلي بن محمد بن هُطَيْل.

المبْحَثُ الثَّالِث: قدَّمْتُ تعريفًا بمقدمة ابن بابشاذ، وقيمتها في الدَّرْس النَّحْوِيِّ، ثم عرضتُ فيه للعلماء الذين قاموا بشرحِها واختصارها ونظْمِها.

أمَّا فصولُ الدِّراسة فجاءتْ على النحو التالي:

الفَصْلُ الأَوَّل: منهج يحيى بن حمزة العَلَويّ وابن هُطَيْل في شرحيهما.

بدأْتُه بمقدمة أشرتُ فيها إلى مقدمة الشارحَيْن في كتابيهما، ومدى تطابقها مع الشرح، وفيه ستة مباحث:

المبْحَثُ الأَوَّل: تناول مَتْن المقدمة.

المبْحَثُ الثَّانِي: البَسْط والاختصار.

المبْحَثُ الثَّالِث: التَّقسيم والعدُّ.

المبْحَثُ الرَّابِع: الأسلوب.

المبْحَثُ الخَامِس: تأثرهما بالمنطق.

المبْحَثُ السَّادِس: المصْطَلحات.

---

(١) يُنْظَر: شرح المقدمة المحْسِبَة، تحقيق: خالد عبدالكريم، الطبعة الأولى (الكويت، ١٩٧٦)، والحَاصِر، تحقيق: د.محمد صلاح الدين حنطاية، وتحقيق: عبدالعزيز بن عبدالمحسن أبانمي، والمنهاج شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة، تحقيق: د.هادي عبدالله ناجي، الطبعة الأولى، رسالة دكتوراه (جامعة بغداد – كلية الآداب ١٩٩٩م)، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م. وتحقيق: د. علي بن إبراهيم السعود، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية (١٤٢٥هـ)، والجهود النحوية؛ ليحيى بن حمزة العَلَويّ، أزهار محمد لطف فايع، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة صنعاء، كلية الآداب (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م)، وابن هُطَيْل اليمني وجهوده النحوية، شريف عبدالكريم النجار، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة صنعاء، كلية الآداب (١٩٩٧م).

الفَصْلُ الثَّانِي: مصادر الشارحين، وفيه مبحثان:

المبْحَثُ الأَوَّل: العلماء.

المبْحَثُ الثَّانِي: الكتُب.

الفَصْلُ الثَّالِث: المادة النَّحْوِيَّة عند الشارحين، وفيه أربعة مباحث:

المبْحَثُ الأَوَّل: الحدود النَّحْوِيَّة.

المبْحَثُ الثَّانِي: الخلاف النَّحْوي.

المبْحَثُ الثَّالِث: التعليل النَّحْوِي.

المبْحَثُ الرَّابِع: العامل النحوي.

الفَصْلُ الرَّابِع: الأصول النَّحْوِيَّة عند الشارحين، وفيه خمسة مباحث:

المبْحَثُ الأَوَّل: السماع.

المبْحَثُ الثَّانِي: القياس.

المبْحَثُ الثَّالِث: الإجماع.

المبْحَثُ الرَّابِع: الاستصحاب.

البحث الخَامِس: أدلة أخرى.

الفَصْلُ الخَامِس: موقفهما من المذاهب النَّحْوِيَّة واتجاههما النحوي، وفيه ستة مباحث:

المبْحَثُ الأَوَّل: موقفهما من المصنِّف.

المبْحَثُ الثَّانِي: موقفهما منَ المذهب البصريِّ.

المبْحَثُ الثَّالِث: موقفهما من المذهب الكوفي.

المبْحَثُ الرَّابِع: موقفهما من العلماء.

المبْحَثُ الخَامِس: اختياراتهما واجتهاداتهما.

المبْحَثُ السَّادِس: مذهبهما النَّحْوي.

الفَصْلُ السَّادِس: التقويم، وفيه أربعة مباحث:

المبْحَثُ الأَوَّل: الاستقلال والمتابَعة.

المبْحَثُ الثَّانِي: الاعتِدال والتكلُّف.

المبْحَثُ الثَّالِث: التَّوْثيق والدِّقَّة في النقل.

المبْحَثُ الرَّابع: تأثُّرهما وأثرهما.

ثم أنهيتُ هذه الدِّراسة **بخاتمةٍ** ذكرتُ فيها أهم نتائج البحث.

ثم ذيَّلتها بعددٍ من الفهارس الفنِّيَّة المهمَّة التي تخدمها؛ ففهرسٌ للآيات القرآنية، وآخرُ للأحاديث النبويَّة، ولأقوال العرب الشعرية والنثريَّة، وللأعلام والمصادر، وفهرسٌ لموضوعات الدِّراسة.

ولم أقف -على حدِّ علمي- على دراسة مماثلةٍ لدراستي، وإنما الذي وقفتُ عليه هو مقدمة المحققين لهذه الشروح، وهي دراساتٌ موجزةٌ، بالإضافة إلى رسالة الباحث شريف عبدالكريم النجار (ابن هُطَيْل اليمني وجهوده النَّحْوِيَّة)، ورسالة الباحثة أزهار محمد (الجهود النَّحْوِيَّة ليحيى بن حمزة العَلَويّ)، ولم تتعرَّضا لجميع جوانب الشرح لكلٍّ منهما.

أمَّا منهجي في البحث فكان كالتالي:

١- في شرح يحيى بن حمزة (الحاصر) اعتمدتُ على التحقيق المطبوع للدكتور محمد صلاح الدين حنطاية، إلاَّ إذا دعت الضرورةُ العلمية إلى الرجوع إلى تحقيق عبدالعزيز أبانمي (غير المطبوع) وبيّنتُ ذلك في موضعه؛ وذلك لوجود بعض الأخطاء العلمية في التحقيق المطبوع.

٢- ركزت على المواضع النَّحْوِيَّة، والمسائل الخلافية التي وردت نفسها عند الشارحين؛ لتتحقق الموازنةُ بينهما.

٣- قدمت الإمام يحيى بن حمزة عند الموازنة؛ لأسبقيتِه زمنًا، إلا أن يكونَ لابن هُطَيْل مزيةٌ خاصة تستدعي تقديمه.

٤- اعتمدتُ في الموازنة على الجمع بين الشارحين في الدراسة، إلّا فيما دعت إليه الضرورة من التفريق بينهما لتفرّد أحدهما بشيء على الآخر.

٥- قمتُ بعزو الآيات القرآنية إلى سُورِها، مع ذِكْر رقم الآية، ونسبتُ القراءات القرآنية إلى أصحابها، مع تخريجها من مظانها.

٦- خرَّجتُ الأحاديث النبويَّة من كُتُب الأحاديث، مع الإشارة إلى اختِلاف الروايات، لاسيما إذا كانتْ في موطن الاستشهاد.

٧- نسبتُ الأقوال الشِّعْريَّة والنَّثْرِيَّة إلى قائليها، ما لم تكنْ مجهولةَ القائل، وبينتُ ذلك في موطنِه، وعنيتُ بضبط الأبيات الشِّعْريَّة وردِّها إلى بُحُورِها، وأوردتُ الرِّوايَات الأخرى الواردة في البيت -إنْ وُجدتْ- ووثَّقْتُها مِنْ مصادِرها المعتبرة، والتي في مقدمتها ديوان الشاعر -إنْ وُجِد- وإلا فمن الكُتُب المعنيَّة بالشواهد الشِّعْريَّة، مع ذكر موطن وُرُودِها في كتب النحو، مرتَّبةً على حسب وفيات أصحابها.

٨- قدمتُ ترجمةً موجزةً للأعلام الذين ورد ذِكْرُهم في الدِّراسة، وغلب على ظني عدم شُهْرَتِهم.

٩- اجتهدتُ في توثيق أقوال العلماء برَدِّها إلى مصادرها الرئيسة -ما لم يتعذرْ ذلك.

أمَّا المصادر التي عوَّلتُ عليها في دراستي هذه، فهي متنوِّعة، فقد كان في مقدمتها: كُتُب النحو وأصوله، وكتب التراجِم والطبقات والسِّيَر، وكتب اللغة، والمعاجم، وكتب القراءات القُرآنيَّة، ومعاني القرآن، وإعرابه، وكُتُب الأحاديث، وكتب الأدب والشِّعْر، وكتب الفلسفة والمنطق.

ولقد اتبعتُ المنهجَ الوصفيَّ الذي يقوم على وصف الشرحَيْن، ثم أَتْبَعْتُه بالمنهج التحليلي، الذي انتهى فيه إلى نتائج هذا الوصف، مع الأخذ أحيانًا بالمنهج الإحصائي إذا تطلَّبَ المقامُ ذلك.

وفي الختام أحْمَدُ الله تعالى وأشكره أنْ وفَّقني إلى إتمام هذه الدراسة، ثم أثني بوافر الشكر للأستاذ الفاضل الدكتور/ فهد بن سُليمان الأحمد الذي تكرَّم أولًا بقبول الإشراف عليها، ثم أحاطها بعنايتِه ورعايته، فلم يبخل بتوجيهه وجهده ووقته ومكتبته في سبيل إتمامها، فجزاه الله خيرَ الجزاء، وبارك في علْمِه وعمله.

ثم لا يفوتني أن أشكرَ أستاذي الدكتور/ عليّ بن إبراهيم السعود، عميد كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، فله عليّ فضلٌ كبير، فقد تتلمذتُ على يديه في مرحلة الماجستير التمهيديَّة، وأفدتُ فيها مِن مَعين علمه، وسديد رأيه، ولم يضن عليّ بكنوز مكتبته، فجزاه الله خير الجزاء، وأجزل له المثوبة.

وأتقدَّم بأخلص الشكر وأزكاه إلى زوجي الفاضل/ أبي عمر، الذي لن أوفيه حقَّه من

جميل العرفان، فقد كان لي نعم المشجع إذا فترتُ، صابرًا داعيًا، مُساندًا مساعدًا، فجزاه الله عني خير الجزاء، ولا حَرَمَه أصدق دعواتي.

كما أشكر أخي/ أبا خالد، على وقوفه الدائم معي، ومساندته المستمرة لي، فأجزل الله له المثوبة، ورزقه خيري الدنيا والآخرة.

كما أخص بالشكر الجزيل لجنة المُنَاقَشَة التي تكَرَّمَت بإعطاء هذه الرسالة جزءًا من وقتها؛ لمناقشتها، فجزاها الله خير الجزاء.

وأخيرًا، فهذا عمل قد بذلْتُه، وأرجو أن أكون فيه مخلصة، ولم أدَّخِر فيه جهدًا أو وقتًا، فما كان فيه من صواب -وهذا رجائي- فبتوفيقٍ مِن الله وحده، وما كان فيه من زللٍ وقصور، فحسبي أنِّي اجتهدتُ.

وآخرُ دعوانا: أَن الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين

الباحثة

التَّمْهِيـــــــــد

وفيه ثلاثة مباحث:

المَبْحَثُ الأَوَّل: قدمت تَرْجمةٌ مُوجَزَةٌ لِصَاحِبِ المُقَدِّمَةِ المُحْسِبة اِبْن بَابَشَاذ (المُتَوَفَّى سنة ٤٩٦هـ).

المَبْحَثُ الثَّانِي: قدمت تَرْجمةٌ مُوجَزَةٌ لِلشَّارِحَيْن؛ الإِمَام يَحْيَى بن حَمْزَة العَلَويّ (المُتَوَفَّى سنة ٧٤٥هـ)، وَعَلِيّ بن مُحَمَّد بن هُطَيْل (المُتَوَفَّى سنة ٨١٢هـ).

المَبْحَثُ الثَّالِث: قدَّمْتُ تَعْرِيفًا بِمُقَدِّمَةِ اِبْنِ بَابَشَاذ، وَقِيمَتَهَا فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ، ثُمَّ عَرَضْتُ فِيهِ لِلعُلَمَاءِ الَّذين قَامُوا بِشَرْحِهَا وَاخْتِصَارِهَا وَنَظْمِهَا.

المَبْحَثُ الأَوَّل

تَرْجمَة اِبْن بَابَشَـــاذ

أولًا: اسمه ونسبه[١]:

هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن داود بن سليمان بن إبراهيم الجوهريّ المصريّ المعروف بابن بابشاذ النحويِّ.

وابن بابشاذ كلمة أعجميَّة، تعني: الفرَح والسرور[٢].

ثانيًا: مولده ونشأته:

لم تذْكُر كُتُب التراجم -التي اطَّلعتُ عليها- شيئًا عن مولد ابن بابشاذ، ولم تذكر لنا عمره حينما توُفِّي، فليس مِن قرينة تدلُّنا على تحديد سنة ميلاده.

أمَّا عن نشأته، فقيل: إنَّ أصله من بلاد الدَّيْلم[٣]، وقيل: إنَّ أصله من العراق[٤]، وإنَّ أباه

---

(١) يُنْظَر ترجمته في: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، ١٤٥٥/٤، (دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفْطِي، الطبعة الأولى، ٩٥/٢ (المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢٤هـ)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، ٥١٥/٢ (دار صادر، بيروت، ١٩٠٠م)، وسير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ٥٠٩/١٣ (دار الحديث، القاهرة ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م)، والوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ٢٢٤/١٦ (دار إحياء التراث، بيروت١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م)، والبداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير، ١١٦/١٢ (دار الفكر ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي الظاهري الحنفي، ١٥٠/٥ (دار الكتب، مصر)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروزآبادي، الطبعة الأولى، ص١٦١ (دار سعد الدين ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م)، وحُسْن المحاضَرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ٥٣٢/١ (دار إحياء الكتب العربية، مصر ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد العَكري، تحقيق: محمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى، ٢٩٧/٥ (دار ابن كثير، بيروت١٤٠٦هـ ١٩٨٦م).

(٢) يُنْظَر: وفيات الأعيان٥١٧/٢، وشذرات الذهب ٢٩٨/٥.

(٣) يُنْظَر: وفيات الأعيان ٥١٥/٢.

(٤) يُنْظَر: إنباه الرواة ٩٥/٢، والبلغة ص١٦١.

أو جدّه قدم إلى مصر تاجرًا[١].

نشأ طاهر بن أحمد في كنف والده، فاكتسب منه تجارة الجوهر إلى جانب حُبِّ العِلْم، وقد دخل بغداد تاجرًا في الجوهر، وتتلمذ على يد علمائها في علوم مختلفة، ثم انتقل إلى مصر وخدم في ديوان الإنشاء؛ لإصلاح المكاتبات وإعرابها، وقرَّروا له في الشهر خمسين دينارًا، ثُمَّ رغب عن ذلك في آخر عمره، وتزهَّد فِي منارة جامع عمرو بن العاص في مصر[٢].

ثالثًا: شيوخه:

تلقَّى ابن بابشاذ تعليمه على طائفة من علماء عصره؛ منهم:

١. والده، وهو أبو الفتح أحمد بن بابشاذ الجوهري، وهو إمامٌ مِن أئمة القرَّاء (المتَوَفَّى في حدود سنة ٤٥٥هـ)[٣].
٢. القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي، الضرير (أبو نصر) نحوي[٤].
٣. أبو الحسن علي بن إبراهيم الحوفي (المتَوَفَّى سنة ٤٣٠هـ) [٥].
٤. أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (٤٢١-٥٠٢هـ)[٦].

رابعًا: تلاميذه:

بعد أن بلغ ابن بابشاذ درجةً عاليةً من العلم والمعرفة تصدَّر للتدريس في جامع عمرو بن العاص [٧] ، فتوافَد عليه طلبةُ العلم من كلِّ مكان؛ للأخْذ عنه، والنهل من معين علمه؛ منهم ما يلي:

---

(١) يُنْظَر: إنباه الرواة ٢/٩٥.

(٢) يُنْظَر: معجم الأدباء ٤/١٤٥٦، وسير أعلام النبلاء ١٣/٥٠٩، والوافي بالوفيات ١٦/٢٢٤، وحُسْن المحاضَرة ١/٥٣٢، و وشذرات الذهب ٥ /٢٩٧.

(٣) يُنْظَر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين ابن الجزري، الطبعة الأولى، ص٤٢ (دار الكتب العلمية١٤٢٠هـ ١٩٩٩م).

(٤) يُنْظَر: معجم الأدباء ٥/٢٢٣٠، وإنباه الرواة١/٤٢، ومعجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة، ص٨/١٢٣ (دار إحياء التراث العربي، بيروت).

(٥) يُنْظَر: إنباه الرواة ١/٤٢، ووفيات الأعيان ٣/٣٠٠، وشذرات الذهب ٥/١٥٢.

(٦) يُنْظَر: وفيات الأعيان ٦/١٩٣، وشذرات الذهب ٦/١٠.

(٧) يُنْظَر: إنباه الرواة ٢/٩٥.

١. أبو القاسم عبدالرحمن بن أبي بكر عتيق بن الفحَّام (٤٢٢-٥١٦هـ)[١].

٢. أبو القاسم خلف بن إبراهيم المعروف بابن الحصَّار (٤٢٧-٥١١هـ)[٢].

٣. أبو عبدالله محمد بن بركات السعيدي النحوي المصري (٤٢٠-٥٢٠هـ)[٣].

خامسًا: مصنفاته[٤]:

ترك ابن بابشاذ مصنفات أكثرها في النحو العربي؛ منها:

١. التذكرة في القراءات، وقد شكَّك بعضُ الدارسين[٥] في صحة عزو هذا الكتاب لابن بابشاذ؛ إذ إن علماء القراءات -كابن الجزري- لَمْ يذكروا أنّ لابن بابشاذ كتابًا في القراءات.

٢. التعليقة في النحو، وتسمَّى أيضًا: (تعليق الغرفة)، وهي مجموعة من التعليقات جمعها في فترة انقطاعه عن الناس بجامع عمرو بن العاص، وقد بلغت هذه التعليقة خمسة عشر مجلدًا.

٣. شرح الأصول في النحو؛ لابن السَّراج.

٤. شرح الجمل؛ للزجاجي [٦].

٥. شرح المقدمة المُحْسِبَة، وسيأتي الحديث عنها.

٦. المحنة أو النخبة وشرحها، وقد شكَّك محققُ شرح المقدمة المُحْسِبة في صحة نسبة هذا

---

(١) يُنْظَر: سير أعلام النبلاء ٥٠٩/١٣، وحُسْن المحاضَرة ٤٩٥/١.

(٢) يُنْظَر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم ابن بشكوال، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار، الطبعة الثَّانية، ص١٧١ (مكتبة الخانجي ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥م).

(٣) يُنْظَر: إنباه الرواة ٤٢/١، ووفيات الأعيان ٧٦/٧، وسير أعلام النبلاء ٥٠٩/١٣.

(٤) يُنْظَر: معجم الأدباء ١٤٥٦/٤، وإنباه الرواة ٩٥/٢، ووفيات الأعيان ٥١٥/٢، والبداية والنهاية ١١٦/١٢، والنجوم الزاهرة ١٠٥/٥، والبلغة ص١٦١، وحُسْن المحاضَرة ٥٣٢/١، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل، ١٧/٢ (المكتبة العصرية، لبنان). وشذرات الذهب ٢٩٨/٥. ومعجم المؤلفين ٣٢/٥.

(٥) يُنْظَر: مقدمة تحقيق شرح المقدمة المحْسِبَة، تحقيق: خالد عبدالكريم، الطبعة الأولى، ص٤١ (الكويت١٩٧٦). ومقدمة تحقيق الحَاصِر لفوائد المقدمة، أبو إدريس يحيى بن حمزة العَلويّ، تحقيق: عبدالعزيز أبانمي، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، ص١٢، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤١٦هـ.

(٦) حققه: حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه (كلية الآداب-جامعة بغداد ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

الكتاب له؛ خشية أن يكونَ في الاسم تحريفٌ خفي، وأن أصله: (شرح المِحْسِبَة)[١]، ولا يبعد رأيه هذا عن الصواب؛ وذلك أنّ بعض المؤرخين لم يذكروا المحنة أو النخبة وشرحها ضمن مصنفات ابن بابشاذ، وإنّما اكتفوا بذكر المقدمة وشرحها، بينما نجد أنّ ياقوتاً والسيوطي ذكرا المحنة أو النخبة وشرحها، ولم يذكرا المقدمة وشرحها[٢].

٧. المفيد في النحو[٣].

٨. المقدمة المُحْسِبَة، وسيأتي الحديث عنها.

سادسًا: وفاته:

مرَّ بنا سابقًا أن طاهر بن أحمد كان يعمل في ديوان الإنشاء؛ ثم تزهَّد ورغب عن الخدمة، وسببه أنه شاهد سنّورًا أعمى في سطح الجامع يرقى إليه بقُوتِهِ سنّورٌ آخر ويخدمه، فقال ابن بابشاذ: إذا كان هذا حيوانًا أخرس قد سخَّر الله -سبحانه وتعالى- له هذا القط! وهو يقوم بكفايته ولم يحرمْه الرزقَ، فكيف يضيع مثلي؟! ثم انقطع عن الناس في غرفة بجامع عمرو بن العاص بمصر، وأقام على ذلك مدَّة؛ ثم خرج ليلة من الغرفة إلى سطح الجامع، فزلَّت رجلُه من بعض الطاقات المؤدِّية للضوء إلى الجامع، فسقط فمات، وكان ذلك سنة تسع وستين وأربعمئة، وقيل قبل ذلك[٤].

---

(١) يُنْظَر: مقدمة تحقيق شرح المقدمة المِحْسِبَة، خالد عبدالكريم، ص٤١.

(٢) يُنْظَر: معجم الأدباء ١٤٥٦/٤، وبغية الوعاة ١٧/٢.

(٣) حققه: د.محسن بن سالم العميري (مكتبة الفيصلية- مكة ١٤٢٤هـ).

(٤) يُنْظَر: إنباه الرواة ٩٦/٢، ووفيات الأعيان ٥١٦/٢، والبداية والنهاية ١١٦/١٢، وشذرات الذهب ٢٩٨/٥.

المَبْحَثُ الثَّانِي
التَّعْرِيْف بِالشَّارِحَيْن

أولًا: يحيى بن حمزة العَلَويّ.

١/ اسمه ونسبه[١].

هو الإمام المؤيد بالله، أبو إدريس يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن إدريس بن علي بن محمد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب الحسيني الموسوي الهاشمي اليمني.

---

(١) يُنْظَر ترجمته في: العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر أهل اليمن، أبو الحسن الخزرجي، تحقيق: عبدالله العبَّادي، ومبارك الدوسري، وعلي الوصابي، وجميل الأشول، الطبعة الأولى، ص٢٢٥٢/٤ (الجيل الجديد ناشرون، صنعاء ١٤٢٩-١٤٣٠هـ)، وطبقات الزَّيْديَّة الكبرى، إبراهيم بن القاسم، تحقيق: عبدالسلام بن عباس، الطبعة الأولى، ص١٢٢٤/٣ (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمَّان١٤٢١هـ ٢٠٠١م)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السَّابِع، الشوكاني، الطبعة الأولى، ص٣٣١/٢ (مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٤٨هـ)، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل البغدادي، ص٥٢٦/٢ (إستانبول ١٩٥٥م)، وتاريخ اليمن المسمى: "فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن"، عبدالواسع بن يحيى، الطبعة الثَّالِثة، ص٢٠١ (الدار اليمنية للنشر ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م)، والتحف شرح الزلف، أبو الحسين مجد الدين بن محمد، الطبعة الثَّالِثة، ص٢٧٠ (مكتبة بدر ١٤١٧هـ ١٩٩٧م)، وبلوغ المرام في شرح مسك الختام، القاضي حسين بن أحمد، ص٥١ (مكتبة الثقافة الدينية)، ومآثر الأبرار في تفصيل مجملات جواهر الأخبار، محمد بن علي المعروف بابن فند، تحقيق: عبدالسلام عباس وخالد قاسم، الطبعة الأولى، ص٩٧٢/٢ (مؤسسة الإمام زيد بن علي، صنعاء١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م)، ولوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأبصار، مجد الدين بن محمد الحسني، تحقيق: محمد علي عيسى، الطبعة الثَّانِية، ص٨٧/٢ (منشورات مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، صعدة ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م)، والأعلام، خير الدين الزركلي، الطبعة الخَامِسة عشر، ص ١٤٣/٨ (دار العلم للملايين)، وهجر العلم ومعاقله في اليمن، القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، الطبعة الأولى، ص٥٠١/١ (دار الفكر المعاصر، بيروت١٤١٦هـ ١٩٩٥م)، ومعجم المؤلفين ١٩٥/١٣، وأعلام المؤلفين الزَّيْديَّة، عبدالسلام بن عباس الوجيه، الطبعة الأولى، ص١١٢٤ (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م).

٢/ مولده ونشأته:

ترجع أصول يحيى بن حمزة إلى العراق، إذ إن جده عليًّا قدم إلى اليمن في القرن السَّابع الهجري في أيام الإمام يحيى بن محمد بن أحمد السراجي (المتَوَفَّى٦٩٠هـ)، أحد كبار أئمة الزيديَّة[١]، أيام قيامه بالإمامة، وقدم معه ولدُه حمزة والد يحيى، فالتقى عليّ هذا بالسراجي، ولما عرف السراجي صحة نسب علي جد يحيى زوَّج ولده حمزة ابنته، فولدتْ له الإمام يحيى بن حمزة[٢]، وكان ذلك في السَّابع والعشرين من شهر صفر سنة تسع وستين وستمائة بصنعاء.

نشأ يحيى بن حمزة بصنعاء، واشتغل بالمعارف العلميَّة وهو صبي، ولما ختم القرآن انتقل إلى حُوث[٣]، فتلقَّى فيها جملةً من فنون العلم كعلم الكلام وغيره على يد طائفة من أكابر العلماء[٤]، حيث كانت المدرسة الزيدية التي تخرج منها طائفة من علمائهم[٥].

وليحيى بن حمزة من الأَولاد: الهادي، والمهدي، ومحمد، وأحمد (المتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ)، والحسين، وعبدالله (المتَوَفَّى سنة ٧٨٨هـ)، وإدريس[٦].

٣/ شيوخه:

تلقى يحيى بن حمزة تعليمه على نخبة من علماء أكابر الديار اليمنية[٧]، منهم:

١. إبراهيم بن محمد الطبري المكي (٦٣٦-٧٢٢)[٨].

٢. أحمد بن محمد المعروف بابن الواطن[٩].

---

(١) يُنْظَر: طبقات الزَّيْديَّة الكبرى ١٢٥٣/٣.

(٢) يُنْظَر: العقد الفاخر ٢٢٥٢/٤، وتحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن، الحسين بن عبدالرحمن الأهدل، تحقيق: عبدالله الحبشي، ص٥٧٩/١ (المجمع الثقافي، أبو ظبي).

(٣) (حوث) بضم الحاء، وسكون الواو، وثاء مثلثة: موضع من ديار همدان في اليمن. يُنْظَر: معجم ما استعجم من البلاد والمواضع، أبو عبيد عبدالله البكري الأندلسي، الطبعة الثَّالِثة، ص٤٧٤/٢ (عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ).

(٤) يُنْظَر: طبقات الزَّيْديَّة الكبرى ١٢٢٤/٣، والبدر الطالع ٣٣١/٢

(٥) يُنْظَر: هجر العلم ومعاقله في اليمن ٤٩١/١.

(٦) يُنْظَر: التُّحَف في شرح الزلف ص٢٧١.

(٧) يُنْظَر: البدر الطالع ٣٣١/٢.

(٨) يُنْظَر: طبقات الزَّيْديَّة الكبرى ١٢٢٦/٣.

(٩) المصدر السابق.

٣. أحمد بن علي بن عمران الشتوي، أخذ عنه يحيى بن حمزة رواية سيرة ابن هشام [١] .

٤. أحمد بن محمد الشاوري [٢] .

٥. سليمان بن أحمد الألهاني [٣] .

٦. الفقيه حمزة بن علي [٤] .

٧. الفقيه عامر بن زيد الشَّماخ العَلَويّ العباسي[٥].

٨. علي بن سليمان البصير [٦] .

٩. محمد الأصبهاني [٧] .

١٠.محمد بن خليفة الهمداني (المتَوَفَّى سنة ٦٧٥هـ) [٨].

١١.محمد بن علي المكري [٩].

١٢.محمد بن محمد الطبري (٦٥٨-٧٣٠هـ)[١٠] .

١٣.المطهر يحيى بن المطهر (٦١٩-٦٩٧هـ)[١١].

١٤.الإمام يحيى بن محمد السراجي، خال يحيى بن حمزة (المتَوَفَّى سنة ٧٦٥هـ) [١٢].

٤/ تلاميذه:

توافد طائفةٌ من الطلبة للنهل من علم يحيى بن حمزة **العَلَويّ**؛ منهم:

---

(١) يُنْظَر: المصدر السابق ١/١٦٩.

(٢) يُنْظَر المصدر السابق ١/٢٠٥.

(٣) يُنْظَر: المصدر السابق ٣/١٢٢٥.

(٤) يُنْظَر: المصدر السابق ٣/١٢٢٦.

(٥) يُنْظَر: المصدر السابق ١/٥٤٢.

(٦) يُنْظَر: طبقات الزَّيْديَّة الكبرى ٢/٧٥٠

(٧) يُنْظَر: المصدر السابق٣/١٢٢٥.

(٨) يُنْظَر: المصدر السابق ٣/١٢٢٥.

(٩) يُنْظَر: المصدر السابق ٢/١٠٣٤.

(١٠) يُنْظَر: المصدر السابق ٣/١٢٢٦.

(١١) يُنْظَر: المصدر السابق ٣/١٢٢٦.

(١٢) يُنْظَر: المصدر السابق ٣/١٢٥٢.

١. الفقيه أحمد بن حميد بن سعيد الحارثي [١] .

٢. المحدث أحمد بن سليمان بن محمد الأزوري (المتَوَفَّى سنة ٨١٠هـ)[٢] .

٣. أحمد بن محمد الشغدري [٣].

٤. الفقيه إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني (المتَوَفَّى سنة ٧٩٤هـ)[٤] .

٥. الحسن بن محمد النحوي (المتَوَفَّى سنة ٧٩١هـ)[٥] .

٦. القاضي الحسن بن نسر الأهنومي (المتَوَفَّى بعد سنة ٧٥٠هـ)[٦].

٧. علي بن إبراهيم بن عطية النجراني [٧].

٨. محمد بن المرتضى بن المفضل (المتَوَفَّى سنة ٧٣٢هـ)[٨].

٩. المطهر بن محمد بن تريك (المتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ)[٩] .

١٠. بالإضافة إلى أولادِه السابق ذكرهم، وهم: محمد، وأحمد، وعبدالله، وإدريس.

٥/ مصنفاته[١٠] :

خلَّف يحيى بن حمزة ثروةً ضخمةً من المصنفات العلمية، فقد قيل: إنها بلغت مائة مجلد، حتى إنه "يروى أنها زادتْ كراريس تصانيفه على عدد أيام عمره"[١١].

وهذه المصنفات يظهر من مسمياتها أنها تتفاوتُ في الكمِّ، فمنها ما هو ضخم، ومنها ما

---

(١) يُنْظَر: المصدر السابق ١١٨/١.

(٢) يُنْظَر: المصدر السابق ١٣٧/١.

(٣) يُنْظَر: المصدر السابق ١٢٢٧/٣.

(٤) يُنْظَر: المصدر السابق ٢٤٨/١.

(٥) يُنْظَر: المصدر السابق ٣٣٦/١.

(٦) يُنْظَر: المصدر السابق ٣٤٨/١.

(٧) يُنْظَر: المصدر السابق ٦٩٢/٢.

(٨) يُنْظَر: المصدر السابق ١٠٧١/٢.

(٩) يُنْظَر: المصدر السابق ١١٣٥/٢.

(١٠) يُنْظَر: هدية العارفين ٥٢٦/٢، ومآثر الأبرار ٩٧٣/٢، وطبقات الزَّيْديَّة الكبرى ١٢٢٨/٣، والبدر الطالع ٣٣١/٢، ولوامع الأنوار ٨٧/٢، والتُّحَف في شرح الزلف ص٢٧١، وتاريخ اليمن ص٢٠١، وهجر العلم ومعاقله في اليمن ٥٠٤/١، والمنهاج شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د.هادي ناجي ص٣٥/١ وما بعدها، وتحقيق: د. علي السعود ص٢٠/١.

(١١) البدر الطالع ٣٣٢/٢.

هو عبارة عن رسائل صغيرة مختصرة، وفيما يلي إشارة إلى بعض منها:

١. الاختيارات المؤيديَّة (مخطوط).

٢. الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، وهو في النحو[١].

٣. أسئلة الفقيه أحمد بن سليمان الأوزري والأجوبة عنها (مخطوط).

٤. أطواق الحمامة في حمل الصحابة على السلامة[٢].

٥. الإفحام في أفئدة الباطنية الطغام[٣].

٦. الاقتصاد في علم الإعراب، ألفه كمدخل إلى المفصل سنة ٦٩٥هـ، وهو في النحو.

٧. الانتصار على علماء الأمصار في تقرير المختار من مذاهب الأئمة وأقاويل علماء الأمة، في ثمانية عشر جزءًا، وهو في الفقه، يعمل على تحقيقه خرج منه ثلاثة مجلدات[٤].

٨. الأنوار المضيَّة شرح الأربعين الحديث السيلقية[٥].

٩. الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم البيان ومعرفة إعجاز القرآن، في مجلدين[٦].

١٠. الإيضاح لمعاني المفتاح في الفرائض (مخطوط).

١١. التحقيق في أدلة الإكفار والتفسيق[٧].

١٢. تصفية القلوب من أدران الأوزار والذنوب[٨].

١٣. التمهيد لأدلة مسائل التوحيد، وهو في علم الكلام، في مجلدين (مخطوط).

١٤. الجواب الرائق في تنْزيه الخالق[٩] .

---

(١) حقّق الجزء الأَوَّل: محمد علي سالم العطاونة، رسالة دكتوراه ١٤٠٢هـ. وحقق الجزء الثَّانِي: عبدالحميد السيد، رسالة دكتوراه ١٣٩٩هـ (جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية).

(٢) حققه: مصطفى البغدادي.

(٣) حققه: علي سامي النشار، وفيصل عون (منشأة المعارف الإسكندرية).

(٤) حققه: عبدالوهاب بن علي المؤيد، وعلي بن أحمد مفضل (مؤسسة زيد بن علي الثقافية ٢٠٠٢م).

(٥) (مؤسسة الإمام زيد بن علي).

(٦) حققه: ابن عيسى باطاهر (دار المدار الإسلامي ٢٠٠٧م).

(٧) حققه: ناصر محمدي محمد (دار اليقين ٢٠١٠م).

(٨) حققه: د. حسن محمد مقبولي الأهدل (مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ).

(٩) محقق باسم: الرائق في تنزيه الخالق، تحقيق: إمام حنفي عبدالله (دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ).

١٥. الحاصر لفوائد المقدمة في علم حائق الإعراب، وهو موضوع الدراسة.

١٦. الحاوي لحقائق الأدلة الفقهية وتقرير القواعد القياسية في أصول الفقه[١].

١٧. خلاصة السيرة، لخَّص فيه سيرة ابن هشام.

١٨. الدعوة العامَّة[٢].

١٩. الديباج المِضِي في الكشف عن أسرار كلام الوصي، شرح لكتاب نهج البلاغة[٣].

٢٠. الشامل لحقائق الأدلة العقلية وأصول المسائل الدينية[٤]..

٢١. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز[٥].

٢٢. العدة في المدخل إلى العمدة، في جزأين، وهو في الفقه (مفقود).

٢٣. العمدة في مذاهب الأئمة في الفقه (مخطوط).

٢٤. الفائق المحقق في علم المنطق (مفقود).

٢٥. القانون المحقق في علم المنطق (مفقود).

٢٦. القسطاس في علم الكلام (مفقود).

٢٧. اللباب في محاسن الآداب (مخطوط).

٢٨. المحصل في كشف أسرار المفصل، وهو في النحو، في أربعة مجلدات[٦].

٢٩. المعالم الدينية في العقائد الإلهية، وهو في علم الكلام[٧] .

٣٠. المعيار لقرائح النظار في شرح حقائق الأدلة الفقهية وتقرير القواعد القياسية (مخطوط).

---

(١) (مؤسسة الإمام زيد بن علي).

(٢) حققه: إمام حنفي عبدالله (دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ).

(٣) حققه: خالد بن قاسم بن محمد المتوكل (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ١٤٢٤هـ).

(٤) مطبوع في الجامعة الغربية- صنعاء (٨٨).

(٥) حققه: د.عبدالحميد هنداوي (المكتبة العصرية، بيروت١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

(٦) حقق المجلد الأَوَّل: خالد عبدالحميد أبو جندية، رسالة دكتوراه (جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية ١٩٨٢م). وحقق المجلد الثَّانِي: علي بن سليمان الراجح العنقري، رسالة دكتوراه (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية ١٤٢٧هـ).

(٧) حققه: سيد مختار محمد أحمد حشاد (دار الفكر المعاصر، بيروت ١٩٨٨م).

٣١. المنهاج في شرح جمل الزجاجي، وهو في النحو[١].

٣٢. نهاية الوصول إلى علم الأصول، في ثلاثة مجلدات (مفقود).

٣٣. الوصايا (مخطوط).

٣٤. الوعد والوعيد (مخطوط).

٦/ وفاته:

اخْتُلِف في سنة وفاة يحيى بن حمزة، فقيل: إنها كانت في سنة تسع وأربعين وسبعمئة[٢]، وقيل: في سنة سبع وأربعين وسبعمئة[٣]، وقيل -أيضًا: في سنة خمس وأربعين وسبعمئة[٤]، وانفرد الشوكاني بالقول بأن وفاته كانت سنة خمس وسبعمئة[٥]، وقد أشار الدكتور هادي ناجي [٦] إلى أنَّ رواية الشوكاني هذه ناتجة عن خطأ مطبعي، ولعله أراد سنة خمسين وسبعمئة؛ وذلك لأنه ذكر في حديثه عن سيرة يحيى أنَّه دعا إلى نفسه بالإمامة عقب موت الإمام المهدي محمد بن المطهر [٧]، وهو المتَوَفَّى -كما نصَّ عليه الشوكاني- سنة تسع وعشرين وسبعمئة [٨] .

وقد توفي بحصن هَرَّان قبليّ ذمار [٩]، ونقل بعد ذلك إلى مدرسة ذمار ودفن فيها[١٠].

---

(١) حققه: د.هادي عبدالله ناجي، رسالة دكتوراه (جامعة بغداد، كلية الآداب ١٩٩٩م). وأعاد تحقيقه: د.علي بن إبراهيم السعود، رسالة دكتوراه (جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ١٤٢٥هـ).

(٢) يُنْظَر: التُّحَف في شرح الزلف ص٢٧١، ومآثر الأبرار ٩٩١/٢، وهجر العلم ومعاقله في اليمن ٥٠٤/١، وأعلام المؤلفين الزَّيْديَّة ص١١٢٤.

(٣) يُنْظَر: طبقات الزَّيْديَّة الكبرى ١٢٣٢/٣، والمقتَطَف من تاريخ اليمن، عبدالله بن عبدالكريم الجرافي، الطبعة الثَّانِية، ص١٩٣ (منشورات العصر الحديث، بيروت١٤٠٧هـ ١٩٨٧م)، وتاريخ اليمن ص٢٠١.

(٤) يُنْظَر: بلوغ المرام في شرح مسك الختام ص٥١.

(٥) يُنْظَر: البدر الطالع ٣٣٣/٢.

(٦) يُنْظَر: مقدمة تحقيق المنهاج في شرح جمل الزجاجي؛ دراسة د. هادي ناجي.

(٧) يُنْظَر: البدر الطالع ٣٣٢/٢.

(٨) يُنْظَر: المصدر السابق ٢٧١/٢.

(٩) هرَّان: من حصون ذمار في اليمن، وذمار، بكسر أوله وفتحه: اسم قرية باليمن على مرحلتين من صنعاء. يُنْظَر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، الطبعة الثَّانِية، ص٧/٣، ص٣٩٦/٥ (دار صادر، بيروت ١٩٩٥م).

(١٠) يُنْظَر: بلوغ المرام ص٥١، وهجر العلم ومعاقله في اليمن ٥٠٤/١.

ثانيًا: ابن هُطَيْل اليمنـــي.

١/ اسمه ونسبه[١]:

هو جمال الدين علي بن محمد بن سليمان بن أحمد، المعروف **بابن هُطَيْل**، النجري، الزيدي، اليمني، الصَّنعاني.

٢/ مولده ونشأته:

لَمْ يرِدْ في كتب التراجم –التي اطلعتُ عليها– شيءٌ عن ولادة **ابن هُطَيْل**، أما عن نشأته فقد ذكرت التراجمُ أنه "نشأ بمدينة (حُوث)، ودرس على علمائِها، وسكن عَيَّان [٢] وصنعاء، وكان شيخ النُّحَاة في عصرِه"[٣].

ويبدو أنه رحل عنْ (حُوث) إلى صنعاء لأمرٍ جرى بينه وبين أهلها[٤].

٣/ شيوخه:

لم تَذْكُر كتب التراجم –التي اطلعتُ عليها– العلماءَ الذين تلقَّى عنهم **ابن هُطَيْل** علمه، عدا إبراهيم بن عطية النجراني [٥].

ومما لا ريب فيه أنه أخذ عن مشاهير العلماء في عصره[٦]، خاصة أولئك الذين اتخذوا من (حُوث) معقلًا لنشر علومهم.

٤/ تلاميذه:

أخذ كثيرٌ من طلبة العلم تعليمهم على يد **ابن هُطَيْل**؛ منهم:

---

(١) يُنْظَر ترجمته في: طبقات الزَّيْديَّة ٧٩٩/٢، ومطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزَّيْديَّة، شهاب الدين أحمد بن صالح، تحقيق: عبدالرقيب مطهر محمد حجر، الطبعة الأولى، ص٣٣٥/٣ (مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، اليمن–صعدة ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م)، والبدر الطالع ٤٩٣/١، وهدية العارفين ٧٢٩/١، والأعلام ٧/٥، ومعجم المؤلفين ٥٢٨/٢، وأعلام المؤلفين الزَّيْديَّة ص٧١١.

(٢) عيّان، بفتح أوله، وتشديد ثانيه: بلد باليمن. يُنْظَر: معجم البلدان ١٧١/٤.

(٣) أعلام المؤلفين الزَّيْديَّة ص٧١١.

(٤) يُنْظَر: البدر الطالع ٤٩٣/١.

(٥) يُنْظَر: طبقات الزَّيْديَّة ٧٩٩/٢، والبدر الطالع ٤٩٣/١.

(٦) يُنْظَر: أعلام المؤلفين الزَّيْديَّة ص٧١١.

١.أحمد بن محمد الرصاص، صاحب كتاب: (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب)[(١)]، ذكر ذلك الدكتور شريف النجار؛ وذلك من خلال تكرار الرصاص لكلمة (سيدنا) إذا نقل نصًّا عن **ابن هُطَيْل**، و**ابن هُطَيْل** لَمْ يكنْ من سادة آل البيت، إضافة إلى أنّ الرصاص كان ساكنًا في السودة[(٢)]، وكذلك **ابن هُطَيْل**، وقد توفي فيها[(٣)].

٢. الحسن بن محمد بن سعد الشظبي (٧٨٩- ٨٣٢ هـ)[(٤)].

٣. داود بن محمد بن يوسف الحميري[(٥)].

٤. الإمام المنصور علي بن صلاح (المتَوَفَّى سنة ٨٤٠هـ)[(٦)].

٥. المرتضي بن الهادي بن إبراهيم[(٧)].

٥/ مصنفاته[(٨)]:

ذكرتْ كُتُب التراجم مؤلفات **ابن هُطَيْل**؛ وهي:

١. التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب[(٩)].

٢. شرح الأزهار، منه نسخة منسوبة إليه، وأخرى لعلي بن محمد بن أبي القاسم النجري.

٣. شرح الجمل في النحو.

٤. عمدة ذوي الهِمَم على المُحْسِبة في علْمَي اللسان والقلم، وهو موضوع الدراسة.

---

(١) حققه: د. أحمد السالم، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

(٢) السودة: ذروة جبل من أُبْلى لبني خفاف من بني سليم، وأُبْلى: حذاء وادٍ يُقال له عريفطان، على طريق الآخذ من مكة إلى المدينة. يُنْظَر: معجم البلدان ٧٨/١، ٢٧٨/٣.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم، **لابن هُطَيْل**، دراسة وتحقيق: د.شريف عبدالكريم النجار، الطبعة الأولى، ص٤٩ (دار عمار ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م).

(٤) يُنْظَر: طبقات الزَّيْديَّة ٣٤١/١، ٧٩٩/٢.

(٥) يُنْظَر: طبقات الزَّيْديَّة ٨٠٠/٢.

(٦) يُنْظَر: المصدر السابق ٧٩٩/٢.

(٧) يُنْظَر: المصدر السابق ٧٩٩/٢، والبدر الطالع ٤٩٤/١.

(٨) يُنْظَر: طبقات الزَّيْديَّة ٨٠٠/٢، ومطلع البدور ٣٣٥/٣، والبدر الطالع ٤٩٣/١، والأعلام ٧/٥، وأعلام المؤلفين الزَّيْديَّة ص٧١٢.

(٩) قسّم إلى عدة رسائل علمية، لنيل درجة الماجستير في جامعة الأزهر، عام ١٩٨٦م، منها:
تحقيق: د.عبدالله نجدي عبدالعزيز إبراهيم. وتحقيق: د.نبوي عشماوي محمد.

٥. معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب [١].

٦/ وفاته:

توفِّي **ابن هُطَيْل** يوم الأربعاء الحادي عشر من شهر ذي الحجة سنة اثنتي عشرة وثمانمئة[٢]، بمدينة صنعاء [٣]، وقيل: بالسودة، وقبره في محل يقال له: (مرقص) في جهات السودة [٤].

(١) تحقيق: علي قائد عبده سنان، رسالة ماجستير (جامعة بغداد–كلية التربية (ابن رشد) ٢٠٠٢م).

(٢) يُنْظَر: طبقات الزَّيْديَّة ٧٩٩/٢، ومطلع البدور ٣٣٥/٣، والبدر الطالع ٤٩٣/١، وهدية العارفين ٧٢٩/١، والأعلام ٧/٥، وأعلام المؤلفين الزَّيْديَّة ص٧١١.

(٣) يُنْظَر: مطلع البدور ٣٣٥/٣، والبدر الطالع ٤٩٣/١.

(٤) يُنْظَر: أعلام المؤلفين الزَّيْديَّة ص٧١١.

المَبْحَثُ الثَّالِث

التَّعْرِيْف بِمُقَدِّمَةِ اِبْنِ بَابَشَاذ

ذَكَر هذا الكتابَ معظمُ الذين ترجموا لطاهر بن أحمد بن بابشاذ [١]، وقد عُرِفَتْ هذه المقدمة باسم (المِحْسِبَة)[٢]، وعُرفت -أيضًا- باسم: (المحتسب)[٣]، ولتعدُّد أسماء هذا الكتاب أخطأ بعضُ المؤرخين حينما ذكره مرتَيْن ضمن مؤلفات ابن بابشاذ؛ اعتقادًا أنَّهما مؤَلَّفان[٤].

وقد ذَكَر محققُ شرح ابن بابشاذ للمقدمة المُحْسِبة أنه قد سُمِّي الكتاب باسم (المقدمة المِحْسِبَة) في أكثر المخطوطات، وسُمِّي في بعضها الآخر: (المقدمة)، وأنَّه لَمَ يُسمَّ باسم (المحتسب) في أي مخطوطةٍ من مخطوطات المقدمة، أو مخطوطات شروحها التي اطَّلع عليها[٥].

معنى المُحْسِبَة:

في العين[٦]: (حَسَبَ) الشرف الثابت في الآباء.

و(حَسْب) فمعناه كما تقول: حَسْبُك هذا؛ أيْ: كَفاكَ، وأَحْسَبَني ما أعطاني أي: كفاني.

وفي جمهرة اللغة[٧]: حسبي كَذَا وَكَذَا؛ أَي: يَكْفِينِي.

---

(١) يُنْظَر: إنباه الرواة ٩٥/٢، ووفيات الأعيان ٥١٥/٢، والنجوم الزاهرة ١٠٥/٥، وحُسْن المحاضَرة ٥٣٢/١، وشذرات الذهب ٢٩٨/٥.

(٢) يُنْظَر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري، الطبعة الثَّانية، ص٢٩٠/٣١ (دار الكتاب العربي، بيروت١٤١٣هـ ١٩٩٣م)، والوافي بالوفيات ٢٢٥/١٦.

(٣) يُنْظَر: البلغة ص ١٦١، وبغية الوعاة ١٧/٢، ومعجم المؤلفين ٣٢/٥.

(٤) يُنْظَر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله، المشهور باسم: حاجي خليفة، أو الحاج خليفة، ص١٦١٢/٢-١٧٤٩ (مكتبة المثنى، بغداد١٩٤١م)، وهدية العارفين ٤٣٠/١.

(٥) يُنْظَر: مقدمة تحقيق شرح المقدمة المِحْسِبَة.

(٦) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د.مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، (حسب) ص١٤٩/٣ (دار مكتبة الهلال).

(٧) جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، (حسب) ص٢٧٧/١ (دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م).

وأحسبني الشَّيْء: كفاني.

وأحسبتُ الرجل: إذا أَعْطيته مَا يَكْفِيهِ.

وفي لسان العرب[١]: حسب: فِي أَسماءِ اللَّهِ تَعَالَى الحَسِيبُ: هُوَ الْكَافِي، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعِل، مِن أَحْسَبَنِي الشيءُ إِذَا كَفاني، والحَسَبُ: الكَرَمُ، والحَسَبُ: الشَّرَفُ الثابِتُ فِي الآباءِ.

وعلى هذا تكون المُحْسِبة اسم فاعل من (حَسبك هَذَا)؛ أي: كفاك، ويكون معناها هي الكافية في النحو التي تكفيك عن غيرها من المقدمات.

المُحْسِبة بِمَعْنَيَيْنِ: مِن الحَسَبِ، وَهُوَ؛ الشرفُ، ومِن الإِحْسَابِ وَهُوَ: الكِفَايَة.

الغرض من تأليفها:

لَم يذْكُر ابن بابشاذ في مقدمته الغرَضَ الذي مِن أجله عقَد أبوابها، لكنه أشار إلى ذلك في شرحه لها فكأنما أراد أن تكونَ مقدمته همزة وصل لغيرها من المصنفات لطالب العلم الراغب في الاستزادة، وربما كفتْ طالب العلم المبتدئ؛ حيث يقول[٢]: "فإن الغرض بهذه المقدمة التسهيل والتوطئة لما عسى أن يقرأ بعدها؛ لأنَّ فيها جملًا ملخصة، وألفاظًا مجردة، تُعين على المقصود، وربما كفت في المطلوب".

موضوع المقدمة:

احتوى كتابُ المقدمة على خلاصة النحو العربي، وهي -كما قال ابن بابشاذ- توطئة وتمهيدٌ لأساسيات النحو؛ لذا اتسم أسلوبُه فيها بالإيجاز.

وقد قسَّم أبواب مقدمته إلى عشرة فصول؛ هي: الاسم، والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجرّ، والجزم، والعامل، والتابع، والخط، وقد ابتدأ كل فصلٍ بذِكْر حدِّه، ثم يعرض لأهمِّ القواعد التي لا غِنى لطالب العلم عنها، بأسلوب مختصرٍ مُوجَزٍ، مع البُعد عن التفصيلات والتفريعات، حتى صارتْ مقدمته متنًا من المتون النَّحْوِيَّة التي ينبغي حفْظُها.

قيمتها:

حظيتْ مُقدمة ابن بابشاذ بعناية الدارسين واهتمامهم؛ لما حوتْ مِن خلاصة النحو العربي، إضافة لاختصارها، وسُهُولة حفْظِها، وتظهر عنايةُ الدارسين بها في قيامِهم بتدريسها

---

(١) لسان العرب؛ جمال الدين ابن منظور، الطبعة الثَّالِثة، (حسب) ص١/٣١٠ (دار صادر، بيروت ١٤١٤هـ).

(٢) شرح المقدمة المُحْسِبة٢/٤٧٢.

كغيرها من مختصرات النحو، ووضع الشروح عليها، وفي نظمها واختصارها.

ولقد لقيت المقدمةُ حظوةً خاصةً عند علماء اليمن؛ فانكبُّوا عليها، مُطالعةً ودراسةً وحفظًا، كما قال يحيى بن حمزة في شرحه(١): "فإنِّي رأيتُ أكثر مَن تعلَّق بالعربية مِنْ أهل زماننا هذا محلِّقين على كتب الشيخ طاهر بن أحمد بالدرس، ومنكبين عليها بالمطالعة".

فكان مِن ذلك أن ظهرتْ خمسة شروح لها من الديار اليمنية، إضافةً إلى العالِم اليمني عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، الذي قام بنظمها في ألف بيت.

وفيما يلي ذِكْرٌ لشروح المقدمة كما ذكرتْها كتبُ التراجِم:

من شروحها:

١. شرح المؤلف (٢).

٢. شرح ابنِ نماره؛ محمد بن أحمد بن عمران (المتَوَفَّى سنة ٥٦٣هـ)(٣)، ولم يصلْ إلينا.

٣. شرح البغدادي؛ موفق الدين عبداللطيف بن يوسف بن محمد (المتَوَفَّى سنة ٦٢٩هـ)، وسماه: (اللُّمَع الكامليَّة)(٤).

٤. الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب؛ للإمام يحيى بن حمزة (المتَوَفَّى سنة ٧٤٥هـ)، وهو موضوع الدِّراسَة.

٥. شرح أحمد بن عثمان بن بصيبص (المتَوَفَّى سنة ٧٦٨هـ)، وتوفي قبل إتمامِه(٥).

٦. عمدة ذوي الهِمَم على المُحْسِبة في علمي اللسان والقلم؛ **لابن هُطَيْل** علي بن محمد (المتَوَفَّى سنة ٨١٢هـ)، وهو موضوع الدِّراسَة.

٧. شرح الطاهرية في النحو؛ لأحمد بن عمر بن أحمد المنقش الزبيدي، من علماء القرن التَّاسِع الهجري(٦).

---

(١) الحَاصِر لفوائد مقدِّمة طاهر، تحقيق: د.محمد حنطاية، ص ١٢٣.

(٢) تحقيق: د.خالد عبدالكريم، ونشر في الكويت سنة ١٩٧٦م.

(٣) يُنْظَر: التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار محمد القضاعي، تحقيق: عبدالسلام الهراس، ص٣٢/٢ (دار الفكر، لبنان ١٤١٥هـ ١٩٩٥م).

(٤) يُنْظَر: هدية العارفين ٦١٥/١.

(٥) يُنْظَر: بغية الوعاة ٣٣٥/١.

(٦) يُنْظَر: معجم المؤلفين ٢٨/٢.

٨. الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر؛ للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى (المتَوَفَّى سنة ٩٤٠هـ)[١].

ونظمَها:

عبد اللَّطِيف بن أبي بكر بن أَحْمد بن عمر الْيَمَانِي الشرجي الزبيدِي (المتَوَفَّى سنة ٧٩٢هـ)، نظمها في ألف بيت[٢].

واختصرها:

ابن عصفور الإشبيلي؛ علي بن مؤمن بن محمد (المتَوَفَّى سنة ٦٦٩هـ)[٣]، ولم يصلْ إلينا مختصره.

(١) يُنْظَر: هدية العارفين ١/١٢٥، ومعجم المؤلفين ٢/٢٠٦.

(٢) يُنْظَر: بغية الوعاة ٢/١٠٧، وهدية العارفين ١/٦١٦، ومعجم المؤلفين ٦/٨.

(٣) يُنْظَر: الوافي بالوفيات ٢٢/١٦٦.

الفَصْلُ الأَوَّل

مَنْهَج يَحْيَى بن حمزة العَلَويّ وَابن هُطَيْل فِي الشَّرْح

المَبْحَثُ الأَوَّل: تَناول مَتْن المُقَدِّمَة.

المَبْحَثُ الثَّانِي: البَسْط وَالاخْتِصَار.

المَبْحَثُ الثَّالِث: التَّقْسِيم وَالعَدُّ.

المَبْحَثُ الرَّابع: الأُسْلُوب.

المَبْحَثُ الخَامِس: تَأَثرْهمَا بِالمَنْطِق.

المَبْحَثُ السَّادِس: المُصْطَلحَات.

عقد **يحيى بن حمزة** مقدمةً قبل بَدْئِه في شرح مقدمة ابن بابشاذ، ذكر فيها بَعْدَ حَمْدِ الله سببَ تأليفه للحاصر، وهو ما رآه مِن تحلُّق أكثر أهل زمانه على كتب الشيخ طاهر بن بابشاذ دراسةً ومطالعة، حيث يقول[١]: "فإنّي رأيتُ أكثر من تعلَّق بالعربية من أهل زماننا هذا محلِّقين على كتُب الشيخ طاهر بن أحمد بالدرس، ومنكبين عليها بالمطالعة" .

إضافة إلى إعجابه واستحسانه للمقدمة المُحْسِبة وشرحها؛ نظرًا لاختصارها وسهولة حفظها؛ و"لأنَّ كلامه في غيرها طويل منثور، يكاد يصعب ضبطه، ويعسر حفظُه"[٢]، وبالرغم من استحسانه لشرح ابن بابشاذ لمقدمته إلاَّ أنَّه يرى أنَّ فيها قصورًا؛ وذلك لبُعْدِها عن الترتيب اللائق لأفهام المبتدئين؛ لذا قام بشرحها، ووضْعِ مُذاكرة عليها[٣].

ثم بيَّن بعد ذلك منهجَه الذي سيتبعه في شرح المقدمة، وهو:

١. عقد المسائل وضبط الفوائد، يقول[٤]: "فأعقد كل فصلٍ منها عقْدًا يجمع أوابد المعاني، ويضبط متفرقات الفوائد؛ لأنَّ المسائل إذا عُقدت انضبطتْ، وإذا رتبتْ انحصرتْ".

٢. متابعة المصنف في الترتيب، حيث يقول[٥]: "ونزلت العقود على وضع المقدمة".

٣. هجران الألفاظ الوحشية والغريبة؛ ليحصلَ مقصده من التقريب والتسهيل.

٤. البُعد عن إيراد المسائل الدقيقة؛ "رغبة في إفادة مبتدئ"[٦] .

وأما عن مدى تطابقها مع شرحه، فقد تبيَّن بعد الدِّراسَة أن **يحيى بن حمزة** قد سار على المنهج الذي رسمه لنفسه أولاً، فقد التزمَ في شرحه بضبط الفوائد، وحصر المواضع، كما أنه تابع ابن بابشاذ في ترتيب أبواب المقدمة، فلم يقدمْ ولم يؤخِّرْ بابًا على آخرَ، كما أنه عمد إلى استخدام ألفاظٍ سهلة، قريبة إلى الأذهان -كما سيأتي ذكره- إضافة إلى بُعدِه عن المسائل

---

(١) الحَاصِر ص ١٢٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

الدقيقة، واقتصاره على تلك المسائل التي تلزم طالب العلم المبتدئ، يتَّضح ذلك باستخدامه عباراتٍ متنوعةً؛ منها قوله في إعمال (أَفْعَل) التفضيل[١]: "وفيه كلام دقيق لا يليق بمقاصد هذا الكتاب"، وقوله في أبنية جمع التكسير[٢]: "فاعلم أن الكلام فيه واسع، وأبنيته كثيرة، ولكنا نقتصر منها على ما يكثر دورُه، وتمسُّ الحاجة إليه"، وقوله في قسمة الأفعال[٣]: "فاعلم أنها تنقسم إلى وجوهٍ كثيرةٍ، باعتبارات مختلفة، ولكنا نقتصر على الأهم، ونشير إلى ما يليق بمقاصد النُّحَاة"، وغير ذلك من المواضع[٤].

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد عقد مقدمة في بداية شرحه، استهلَّها بحمد الله والثناء عليه، ثم ذكر بأنَّ شرحه هذا مختصرٌ موجز، يقول[٥]: "فهذه مذاكرة وجيزةُ اللفظ، بسيطة المعنى"، معتذرًا لنفسه أولاً عمَّا قد يقع فيها من قصور، حيث يقول[٦]: "لفقتها على مقدمة الشيخ الأستاذ أبي الحسن طاهر بن أحمد ابن بابشاذ على ركَّة في حالي، وانشغال من بالي".

ثم بيَّن غرضَه مِن التأليف، وهو إفادة الطالب المبتدئ، وهمزة وصل لغيرها للراغب في الاستزادة[٧].

وأما عن مدى تطابقها مع شرحه، فقد ظهر بعد الدِّراسَة أنّ شرح **ابن هُطَيْل** يعدُّ كتابًا موجزًا مختصرًا -كما سنرى ذلك في الدِّراسَة بين فينةٍ وأخرى.

---

(١) الحَاصِر ص ٤١٨.

(٢) الحَاصِر ص ١٩٤.

(٣) الحَاصِر ص ٢٥٤.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٢٠ - ٢٧٤ - ٢٢٢ - ٣٢٧ - ٣٧٤.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٥.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

المَبْحَثُ الأَوَّل
تَنَــاوُل مَتْن المُقَــدِّمَــة

اتّبع **يحيى بن حمزة** في شرحه للمقدمة المُحْسِبة طريقةً واحدة من أول الكتاب إلى منتهاه، وهي نقْل فقرة طويلة تامة المعنى، يُصدِّرها بعبارة: "قال الشيخ"، ثمَّ يبدأ الشرح بقوله: "قال السَّيد الإمام: ..."، أما إذا كان الباب النحوي قصيرًا، فإنَّه يعمد إلى ذكره مرةً واحدة دون الحاجة إلى تجزئتِه، كما في فصل الرفع(١)، وفصل النصب(٢)، وفصل الجر(٣)، وفصل الجزم(٤).

أمَّا **ابن هُطَيْل** فقد اعتمد في عَرْض المتن من أول شرحه إلى منتهاه على نقل عبارات قصيرةٍ، فكأنه أراد أن يمزجَ المتن بشرحه، بيد أنه فرقه عنه بتصديره بعبارة: "قوله"، أما في الحدود النَّحْوِيَّة فإنه ينقلها بتمامها، ثم يعمد إلى شرحها مفردةً مفردة.

وفيما يلي أنموذجٌ يوضِّح الطريقة التي اعتمدها الشارحان في نقل المتن:

قال ابن بابشاذ(٥): "الفَصْلُ الثَّالِث: وهو فصل الحرف.

الحرف: ما أبان عن معنًى في غيره، ولم يكن أحدَ جُزْأَي الجملة، خلافًا للاسم والفعل، نحو: (مِنْ) و(إِلَى) وشبهه، وإنَّما لُقِّب هذا النوع حرفًا؛ لأنَّه أُخِذ من حرف الشيء، وهو: طرفه، من حيث كان معناه في غيره، فصار كأنَّه طرف له، وقسمته ثلاثة: حروف عاملة، وحروف غير عاملة، وحروف تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى، أما الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حرفًا".

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٣٥.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٤١.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٦٩.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٧٥.

(٥) المقدمة المُحْسِبة ص ٣٥١.

قال يحيى بن حمزة في الحاصر(١):

"الفَصْلُ الثَّالِث: فصل الحرف.

قال الشيخ: "**الحرف ما أبان عن معنًى في غيره، ولَم يكن أحدَ جُزْأَي الجملة، خلافًا للاسم والفعل، نحو: (مِنْ) و(إلَى) وشبهه، وإنّما لُقِب هذا النوع حرفًا؛ لأنّه أُخِذ من حرف الشيء وهو طرفه، من حيث كان معناه في غيره، فصار كأنّه طرف له، وقسمته ثلاثة: حروف عاملة، وحروف غير عاملة، وحروف تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى، أما الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حرفًا**"

قال السيد الإمام: هذا الكلام مُشتملٌ على مواضعَ ثلاثةٍ:

الأَوَّل: في حقيقة الحرف، وما يرِدُ عليه من الإشكالات، الثَّانِي: في لقبه، الثَّالِث: في تقسيمه.

أما الموضع الأَوَّل: وهو في حقيقة الحرف، فله معنيان: لُغوي: ويُطلق على معانٍ ثلاثة: فالحرف حدُّ الشيء...، والحرف شفير الشيء وجانبه؛ قال تعالى: ﴿**وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ**﴾(٢)، والحرف: الناقة الصلبة ...، وفي مصطلح النُّحَاة له تعريفان:

التعريف الأَوَّل: ما ذكره الشيخ، وهو: "**ما أبان عن معنى في غيره، ولم يكن أحد جُزْأَي الجملة**" ...، التعريف الثَّانِي: أن تقول: ما دلَّ على معنى في غيره ...

وأما الموضع الثَّانِي: في تلقيبه، فاعلم إنَّما لُقِّب حرفًا لأحد أمرين: أحدهما: أنَّ حرف الشيء طرفه كما ذكرنا...، وثانيهما: أنَّه لما لم يكن له من الثبوتِ والمكانة في الدلالة على معنى في نفسه ما للاسم والفعل؛ سُمِّي حرفًا؛ أَخْذًا من حرف الشيء، وهو شقه وجانبه.

وأما الموضع الثَّالِث: وهو في تقسيمه، فاعلم أن الحروف تنقسم باعتباراتٍ كثيرةٍ إلى أقسام مختلفة، ولكن نقتصر على المهم منها، وهو ثلاثة.

التقسيم الأَوَّل: باعتبار متعلقاتها إلى ما يكون مختصًّا بالأسماء ...، وإلى ما يكون مختصًّا

---

(١) الحَاصِر ص ٢٧٢-٢٧٥.

(٢) سورة الحج آية: ١١.

بالأفعال ...، وإلى ما يكون مشتركًا بين الاسم والفعل.

التقسيم الثَّانِي: باعتبار تأثيرها إلى عاملة وغير عاملة.

التقسيم الثَّالِث: باعتبار مواقعها إلى ما يكون في أول الكلمة ...، وإلى ما يكون في آخر الكلمة ...، وإلى ما يكون حشْوًا في الكلمة.

فهذا هو الكلام في تقسيم الحروف، وقد اقتصر الشيخُ في تقسيمها على ثلاثة:

حروف عاملة، وغير عاملة، وحروف تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى، ونحن نرتبها كما ذكر، ونبدأ بالعاملة كما بدأها".

قال ابن هُطَيْل في عمدة ذوي الهمم(١):

"قوله: "**الفَصْلُ الثَّالِث: فصل الحرف**":

إنّما قدَّم الحرف على الرفع؛ لأنَّه أحد أجزاء الكلمة، والرفع حركة عارضة، والكلام فيما هو من نفس الشيء أهم من الكلام فيما يعرض له.

قوله: "**الحرف ما أبان عن معنى في غيره، ولم يكنْ أحد جُزْأَي الجملة، خلافًا للاسم والفعل، نحو: (مِنْ) و(إِلَى) وشبهه**".

الحرف في اللغة يكون بمعنى الطرف، وبمعنى الوجه، والناقة الصلبة.

قوله: "**ما أبان عن معنى**" يعمُّ.

وقوله: "**في غيره**" احتراز من الاسم والفعل.

وقوله: "**ولم يكن أحد جُزْأَي الجملة**"؛ لئلا يرد الموصول ونحوه.

قوله: "**وإنَّما لُقِّب هذا النوع حرفًا؛ لأنَّه أُخِذ من حرف الشيء وهو طرفه، من حيث كان معناه في غيره؛ فصار كأنَّه طرف له**".

هذا كما ذكره....

قوله: "**وقسمتُه ثلاثة: حروف عاملة، وحروف غير عاملة، وحروف تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى**" - فيه نظرٌ؛ لأن زيادته لهذا القسم -أعني: الثَّالِث- توجب عليه أن يعد منه (إنَّ) وأخواتها؛ لأنها إنما تعمل على صفة، وكذلك غيرها، نحو: (إِذَن) على ما سيأتي -إن شاء الله.

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١٨٨-١٩١.

قوله: **"أما الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حرفًا"**.

اعلم أن أصل العمل للأفعال، وإنَّما يعمل الحرف لشبهه بالفعل، أو الاختصاص ...".

ومِن خلال تتبعي للشرحين ولمتن المقدمة تبين لي ما يأتي:

أولًا: التقيُّد بعنوانات المصنف، ومتابعته في التبويب والترتيب، مع اعتراضهما عليه في بعض المواضع، من ذلك يقول **يحيى بن حمزة** في مبحث (الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى) [١]: "اعلم أن الأصل في الحروف ألاَّ تكونَ عاملة، وإنما يعمل منها الرفع والنصب؛ لأجل مشابهته للفعل ...، ويعمل منها الجر؛ للاختصاص ...، وما عداه فلا يعمل بحال، فإذا عرفتَ هذا، فاعلم أنه لفَّق هذه الحروف، وجَمَعَها من جهاتٍ شتى، وكان إيراد كل شيء في بابه أليق"، ويقول **ابن هُطَيْل** في الموضع نفسه[٢]: "فيه نظر؛ لأنَّ زيادته لهذا القسم – أعني: الثَّالِث – توجب عليه أن يعدَّ منه (إنَّ) وأخواتها؛ لأنها إنما تعمل على صفة، وكذلك غيرها، نحو: (إذن)".

ثانيًا: في مقدمة الباب النحوي التزم **يحيى بن حمزة** في جميع الأبواب النَّحْوِيَّة التي شرحها طريقةً واحدة، وهي أن يقومَ أولاً بحصر الفوائد أو المواضع التي يشتمل عليها الباب النحوي، مُفصِّلاً الحديث عنها[٣]، وقد يُقدِّم بين يدي تلك المواضع أو الفوائد ما يُمهِّد للباب النحوي كالحديث عن حقيقته[٤]، أو الحديث عن علة تسميته[٥]، أو علة جعل المصنف أبوابه على هذا الترتيب[٦]، أو نقد المصنف في عمله[٧]، وغيرها مما يقتضيه المقام[٨].

أما **ابن هُطَيْل** فإنه التزم من أول شرحه إلى منتهاه في تقديم علةٍ لمجيء أبواب المقدمة على هذا الترتيب[٩]، ثمّ يُعرِّج على حدِّ الباب النحوي الذي يتحدَّث عنه، فإن كان الحدُّ واردًا

---

(١) الحَاصِر ص ٣٠٦-٣٠٧.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١٩١.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٠٧-٢١٠-٢١٤-٢١٧-٢٤٨-٢٥٢-٢٧٢-٣٦١-٣٢٣-٣٣١-٣٣٦-٣٤٢-٣٧٠.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٠٢-٢١٨-٢٣٠-٢٤٠-٢٤٤-٢٥٥-٢٦٠-٢٩٣-٣٢١-٣٦٠-٤٣٠.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣١٣.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٩٨- ٣٧٨-٤٥٦.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٠٦-٣٢٠-٣٢٨-٤٢٥.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٢٧-٢٨٧-٢٩٩-٣٣٠.

(٩) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١٣- ١٦٠-١٨٨-٣٠٤-٣٢٤-٤٦٣.

في المتن، فإنه يقوم بتفسيره، وشَرْح مفرداته[١].

وإن أغفل المصنف الحدَّ، فإنه يقوم بذكره أولًا [٢].

ثالثًا: عُني الشارحان في ربط الشرح بعضه ببعض، يظهر ذلك في كثرة إحالتهما إلى ما تقدَّم أو إلى ما سيأتي، ولا يخفى ما في هذه الطريقة من بُعدٍ عن التَّكْرار الذي يعدُّ عيبًا؛ لما فيه من الإملال، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا، فكثيرًا ما يقول **يحيى بن حمزة:** "كما سيأتي، أو سيأتي"[٣]، و"كما سنوضحه، أو سنقرره، أو سيجيء"[٤] .

وكثيرًا ما يقول **ابن هُطَيْل:** "وقد تقدَّم، أو كما تقدَّم"[٥]، و"سيتضح لك فيما بعدُ"[٦]، و"سيأتي، أو سيأتي -إن شاء الله"[٧]، و"ستعرفه -إن شاء الله"[٨].

رابعًا: اعتمد **ابن هُطَيْل** على طريقة الأسئلة والأجوبة في بعض المواضع مِن شرْحِه؛ لتوضيح المادة النَّحْوِيَّة وشرحها، من ذلك قوله في حديثه عن الفعل الماضي[٩]: "ولا يقال: لِمَ بُنِي؟ لأنَّ أصل الأفعال البناء.

وإنّما يُقال: لِمَ بُني على حركة؟ ولِمَ خُصَّ بالفتحة؟

أمّا الأَوَّل، فلأنَّه أشبه المضارع من حيث إنَّه يقع موقعه في الصفة، والصلة، والحال، والخبر، والشرط، والجزاء، فنُبِّه ببنائه على الحركة، على أنَّه أشبه المعرب.

وأمّا الثَّانِي؛ فلأنَّ الفتح أخف الحركات".

وغير ذلك من المواضع[١٠].

أمّا **يحيى بن حمزة** فيُمكن القول بأنَّه لَمْ ترد عنده طريقة الأسئلة والأجوبة، إلَّا في

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٧-١٣-١٦-١٧-٣٠-٤٨-٥٥-٥٧-٦١-٦٩-٧٦.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٨٥-٨٨-١١١-١٥٤-٣٢٧-٣٣١-٣٤٠-٣٤٢-٣٤٦-٣٥٤-٥٠١.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٣٧-١٣٨- ١٤٥-١٨٣-٢٥٦-٣١٨-٣٧٥-٣٧٩-٤٠٠-٤٠٩-٤٣٣.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ١٣٩-١٨٥-١٩٩-٢١١-٢٤٠-٢٥٥-٣٧٩-٤٣٣.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٤٢-٤٤-٤٥-١٢٥-١٢٦-١٣١-١٧١-٣١٩-٣٧٢-٢٤٩-٣٢٥-٣٨٣.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١٧.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٨٩-١٠٣-١١١-١٢٥-١٣١-١٧٤-١٧٣-١٧٨-٢٢٧-٣٣١-٣٧٥.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٨٩.

(٩) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١٧٠.

(١٠) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٩١-١٣٧-١٩٥-٢٣٧-٢٤٠-٢٤٣-٢٨٥-٣٥٨.

موضعٍ واحد، وذلك في سياق حديثه عن أحكام أسماء الاستفهام يقول[١]: "الحكم الثَّالِث: أن بعضها مختص بالبناء على الحركة، وبعضها مختص بالبناء على السكون، فما كان مبنيًّا على السكون ك (مَنْ)، و(مَا)، ففيه سؤالٌ واحد، وهو: إنَّه لِمَ بُنِي فقط؟ وما بُنِي منها على حركة، ففيه سؤالان: لِمَ بُنِي على حركة؟ ولِمَ خُصَّ بحركة دون أخرى؟

فأمَّا لِمَ بُنِي على حركة؛ فلِلاتِقاء الساكنين؛ من نحو: (كَيْفَ)، و(أَيْنَ)، و(أيَّانَ).

وأمَّا لِم خُصَّ بحركةٍ دون حركة؛ فإنَّما خُصَّ ها هنا بالفتحة طلبًا للخفة".

خامسًا: أشار **يحيى بن حمزة** في موضعٍ واحد إلى تعدُّدِ نسخ المتن، دون أن يرجِّح واحدة على أخرى، وهي قوله[٢]: "قال الشيخ[٣]: ... **ومنها حرف للتنكير، مثل تنوين ما لا ينصرف من الأسماء المبنية**".

اعلم أن قوله: **"مثل تنوين ما لا ينصرف"**، فيه نسختان، إحداهما: أن تكون بالتاء –أي يتصرف–، ومرادُه على هذا تنوين الأسماء التي تكون مبنية لا تتصرف بتصاريف الإعراب، وهذا نحو: "صَهْ، وصَهٍ، ومَه، ومَهٍ، وإِيهْ، وإِيهٍ" إلى غير ذلك، فإنْ طُرِح تنوينه، فالمراد العلمية الدالة على الجنسية، وإن نُوِّن أُريد به التنكير، وثانيهما: أن يكون بالنون –أي ينصرف–، ويعني بهذا التنوين ما يكون فيه لغتان: ترك الصرف والبناء، مثل: (سَمْعَويه، وعَمْرَويه)".

وفي نفس الموضع أشار **ابن هُطَيْل** –أيضًا– إلى ذلك، غير أنَّه رجَّح نسخة على الأخرى، يقول[٤]: "ونسخةٌ: "لا يتصرف"، وهذه أحسن".

سادسًا: ممّا يُلْحظ على **ابن هُطَيْل** أنَّه كثيرًا ما يُنهي شرحه لبعض المسائل النَّحْوِيَّة بعبارة "والله أعلم"[٥]، إضافة إلى أنه يقوم في بعض المواضع من شرحه بتوضيح ما أُبْهِم من كلام المصنف، منعًا لاعتراض قد يرِدُ عليه، من ذلك قوله في حدِّ التابع[٦]: "قوله[٧]: "**التابع في العربية هو**:

---

(١) الحَاصِر ص ٢٢٩.

(٢) الحَاصِر ص ٣٢٣.

(٣) المقدمة المُحْسِبة ص ٣٥٤.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٢٨٠.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٨-٥٣-٦٠-١٠٧-١١١-١٤٠-١٤٧-١٤٩-١٥٤-١٦٣-١٦٨.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٤٦٣.

(٧) المقدمة المُحْسِبة ص ٣٧٢.

الجاري على ما قبله في إعرابه من رفع، أو نصب، أو جرٍّ، أو جزم". يعني بالجَاري كوْنهما بإعرابٍ واحدٍ من جهةٍ واحدةٍ، وإلّا ورد عليه خبر المبتدأ، والثَّانِي من باب (عَلِمْتُ)، والثَّالِث من باب (أَعْلَمْتُ)، فإنَّهما بإعراب ما قبلَها، ومع ذلك فليست بتوابعَ لاختلاف الجهتين".

وغير ذلك من المواضع(١).

سابعًا: لم يخصّ **يحيى بن حمزة** آخر الباب النحوي بفائدة ما، وإنَّما كان يستخدم – أحيانًا– عباراتٍ تُؤْذِن بانتهاء الفصل، من ذلك قوله في نهاية فصل الرفع(٢): "فهذا هو الكلام في فصل الرفع"(٣)، وقوله: "فهذا هو تمام الفَصْل السَّادِس"، وغير ذلك(٤).

أما **ابن هُطَيْل** فإنَّه في أغلب الأحيان يخصُّ نهاية الباب النحوي بذِكْر أحكامه، من ذلك ما ذكره من أحكام جمع المذكر السالِم(٥)، وأحكام المبتدأ(٦)، وأحكام الخبر(٧)، وغير ذلك من الأبواب النَّحْوِيَّة(٨).

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٢٠-١٥٦.

(٢) الحَاصِر ص٣٧٤.

(٣) الحَاصِر ص٣٤٠.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٦٨- ٤٢٩-٤٥٥.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٨٠.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٣٠٩.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٣١٢.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٧٢-٢٩٩-٣١٥-٣٢٨-٣٣٣-٣٤٢-٣٥٢-٤٤٠-٤٤٤-٤٨٢.

المَبْحَثُ الثَّانِي
البَسْـــــط وَالاخْتِصَـــار

إنَّ السمة الغالبة في شرح **يحيى بن حمزة** هي البسْطُ والشمول، فقد كان ذا عنايةٍ واضحة ببسط المسائل النَّحْوِيَّة أيَّما بسط، فكتابُه يُعدُّ أوسع وأشمل مِن **ابن هُطَيْل**، يتَّضح ذلك فيما يلي:

١. كثرة تفريعاته وتقسيماته، وعنايته بحصر المواضع، وضبط الفوائد التي يشتمل عليها البابُ النحويُّ الذي يتحدَّث عنه.
٢. بسْطُ كثيرٍ مِن المسائل الخِلافيَّة الواردة في شرحه، وعرضها بصورة مفصَّلة.
٣. كثيرًا ما يُعقِّب **يحيى بن حمزة** بعد اختياراته النَّحْوِيَّة بذِكْر سبب اختياره مِن علةٍ أو دليلٍ.
٤. قسَّم **يحيى بن حمزة** شرحه إلى جُزأَيْن، أنهى الجزء الأَوَّل قبل أن يُنهيَ فصل الحرف، وبدأ الجزء الثَّانِي بالحروف الناصبة للفعل.

أما **ابن هُطَيْل** فإنَّ الناظر في شرحه ليلْحظ بصورةٍ جلية بُعده عن البسط والإطالة، ورغبته في تحقيق الاختصار، حيث يقول في مقدمته [(١)]: "فهذه مذاكرة وجيزة اللفظ"، فقد كان همُّه إيضاح نصِّ ابن بابشاذ، وكَشْف ما أُبْهِم مِن عبارته، وذكر ما يتعلَّق بمادة المتن النَّحْوِيَّة فقط مِن أحكام، وما عدا ذلك فإنه يُعْرِضُ عنه، ويكتفي بما أورده المصنفُ في مقدمتِه.

ويمكن فيما يلي الاكتفاء بالإشارة الخاطفة إلى أهمِّ مَلامِح الاختصار عنده، بُعدًا عن التَّكْرار؛ لما سنعرض له من مزيد إيضاح في مباحث لاحقةٍ:

١. كثير ما يقول **ابن هُطَيْل**: "هذا كما ذكره"، إذا كان النصُّ واضحًا لا لَبْس فيه، دون حاجة إلى إعادة ما جاء في المتن، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ؛ منها ما ورد في حدِّ النحو

(١) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٥.

الاصطلاحي حينما حدَّه ابن بابشاذ بقوله[١]: "**النحو علمٌ مُستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله –عزَّ وجلَّ، والكلام الفصيح**"، قال **ابن هُطَيْل**[٢]: "وفي الاصطلاح كما ذكر"' دون أن يعيدَ ما جاء ذكْرُه في المتن، وغير ذلك من المواضع[٣].

٢. إيجازه في عرض المسائل الخِلافيَّة، فهو نادرًا ما يبسط الخلاف، وفي المقابل كثيرًا ما يشير إلى جزءٍ من جزئياته.

٣. اكْتِفاؤُه في أغلب اختياراته النَّحْوِيَّة ببيان رأيه فقط دون تفصيلٍ أو استدلالٍ.

٤. قسَّم **ابن هُطَيْل** شرحه إلى جزأَيْن كما فعل **يحيى بن حمزة** ، إلا أنه جعل نهاية الجزء الأَوَّل بانتهاء فصل الحرف، وبدأ الجزءَ الثَّانِي بفصل الرفع، وما ذاك إلاَّ دليلٌ على اتّسام شرحه بالاختصار والإيجاز.

وفيما يلي أنموذجٌ يوضح لك بعض مما سبق:

قال ابن بابشاذ[٤]:

"**الرَّابع: يكون للبيان عن علّة الفعل وعذره، مثل: (جِئْتُهُ قَضَاءَ حَقِّهِ)، و(كَلَّمْتُهُ طَمَعَاً فِي بِرِّهِ)، وشرطُه: أن يكونَ مصدرًا من غير لفظ الأَوَّل، مقدرًا باللام عذرًا لفعلك، وجوابًا لقائل قال: لِمَ فَعَلْتَ؟**" .

قال يحيى بن حمزة في الحاصر[٥]:

"النوع الرَّابع: المفعول له وفيه فوائدُ ثلاثةٌ:

الفائدة الأولى: في حدِّه وذِكْر الخلاف فيه، أما حدُّه "فهو المنصوب بالفعل على جهة كونه علة له"، فقولنا: "هو المنصوب بالفعل" عامٌّ في جميع المفاعيل.

---

(١) المقدمة المُحْسِبة ص ٣٣٨.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٦.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص٨٤-١٠٨-١١٠-١٦٢-٣١٩-٣٢٠-٣٢٤-٣٤٦-٣٦٨-٣٧٢-٣٧٦-٣٧٩-٣٨١-٣٨٢-٢٩٢-٣٨٣-٣٨٤-٤١٠.

(٤) المقدمة المُحْسِبة ص ٣٥٨.

(٥) الحَاصِر ص ٣٥٢-٣٥٣.

وقولنا: "على جهة كونه علة له"، يُخرجه عنها كما ذكرناه في غير مرة.

وأمَّا ذِكْرُ الخلافِ فيه، فذَهَب الزجاج إلى أنه منصوبٌ على المصدريَّة؛ لأنَّ معناه (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ تَأْدِيْبٍ)، وذهب أكثرُ نحاة البصرة إلى أنَّه منصوب على المفعولية، وهذا هو المختارُ؛ لأنه يُفهم من التعليل؛ لأن المعنى في قولك: (ضَرَبْتُه تَأْدِيْبًا)؛ أي: لأَجْلِ التَّأْدِيْب، وليس منَ المصدريَّة في شيءٍ.

الفائدة الثَّانِية: في تقسيمه، وله تقسيمان اثنان:

الأَوَّل منهما باعتباره في نفسه إلى مصدر وغير مصدر، فالمصدرُ نحو قولك: (ضَرَبْتُهُ تَأْدِيْبًا) و(جِئْتُكَ طَمَعًا)، وغير المصدر نحو قولك: (جِئْتُكَ للسَّمْنِ والدِّرْهَمِ).

التقسيم الثَّانِي: باعتبار أحواله إلى معرفة ونكرة، فالمعرفةُ في مثل قولك: (جِئْتُكَ خَوْفَ اللوْمِ)؛ قال تعالى: **(حَذَرَ ٱلْمَوْتِ)**[1]، وإلى نكرة نحو قولك: (جِئْتُكَ خَوْفًا لَكَ وَطَمَعًا فيْكَ).

الفائدة الثَّالِثة: في شرط نصبه، وشرط كونه منصوبًا أمورٌ ثلاثة:

أولها: أن يكونَ مصدرًا، فإن كان غير مصدر ظهرت اللامُ، كقولك: (جِئْتُكَ لِلسّمْنِ والدِّيْنَارِ).

وثانيها: أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل، فإن لَمْ يكنْ، ظهرت اللام في مِثْلِ قولك: (جِئْتُكَ لِصَلاحِكَ).

وثالثها: أن يكون مقارنًا له في الوجود، فإن لم يكن مقارنًا له، ظهرت اللام كقولك: (جِئْتُكَ إكْرَامكَ الزَّائِر أَمْس)، فإن حصلتْ هذه الأمورُ وجب نصبه على المفعوليَّة، كقولك: (جِئْتُكَ طَمَعًا وَقَعَدْتُ مَخَافَةَ الأَسَدِ)، فقد اجتمع لك ها هنا الأمور الثلاثة، فلهذا وجب النصب".

فيلحظ مما سبق ميل **يحيى بن حمزة** إلى بسْطِ الكلام، حيث فصَّل الحديث عن الحدِّ، ثم ذكر محترزاته، ثم ذكر الخلاف النحوي في العامل في المفعول له، معقبًا باختياره مع ذِكْر علَّةٍ لصحة ما ذهب إليه، ثُمَّ أورد تقسيمات المفعول له باعتباراتٍ مختلفةٍ، ثم ختم حديثَه بذكر ثلاثة شروط لنصبه.

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٩.

وفي المقابل نجد أن **ابن هُطَيْل** تناوَل هذا النَّص في عمدة ذوي الهِمَم بالطريقة التالية، يقول[1]: "قوله: "**والرَّابع**" -يعني المفعول له- وهو ما فُعل لأجله فعل مذكور.

قوله: "**يذكر للبيان عن علَّة الفعل، وعذره، مثل: (جِئْتُهُ قَضَاءَ حَقِّهِ)، و(كَلَّمْتُهُ طَمَعًا فِي بِرِّهِ)**"، إنما كرر التمثيل ليريك أنه يكون معرفة ونكرة، والله أعلم.

قوله: "**وشرْطُه أن يكونَ مصدرًا مِن غير لفْظِ الأَوَّل، مقدرًا باللام، عذرًا لفعلك، وجوابًا لقائل قال: لِمَ فَعَلْتَ؟**".

هذه خمسة شروط، فإن لم يكن مصدرًا وجبت اللام، نحو: (جِئْتُكَ للسَّمْن).

وإن كان بلفظ الأَوَّل، فهو مفعولٌ مطلقٌ، نحو: (جِئْتُكَ مَجِيئًا).

وإن كانت اللام ظاهرةً وجب الجر، نحو: (جِئْتُهُ لِقَضَاءِ حقِّهِ).

وإن لَم يكن عذرًا لفعلك، ولا جوابًا لقائل قال: لِمَ فَعَلْتَ؟ لَم يكنْ مِن هذا الباب".

فيلحظ مما سبق الإيجاز الواضح عند **ابن هُطَيْل**، حيث اكتفى بذكر حدِّ المفعول له دون تفصيل مفرداته، واقتصر على شرح عبارة المصنف دون الخُرُوج عنها، فلم يذكر الخلاف النحْوِيَّ في العامل في المفعول له، ولم يذكر أقسامه باعتباره في نفسه كما فعل **يحيى بن حمزة**.

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٤٢-٣٤٣.

المَبْحَثُ الثَّالِث
التَّـقْسِيـــمُ وَالعَـــدُّ

عُني الإمام **يحيى يحيى بن حمزة** بالتقسيم والعدِّ عنايةً بالغةً؛ إذْ لا تكاد تجد بابًا أو فصلاً خاليًا من التقسيم، فهو مغرمٌ بتقسيم الكلام الذي يتحدَّث عنه إلى مواضعَ، وربما قسَّم تلك المواضع إلى مراتبَ، أو حالاتٍ، أو أحكامٍ، أو فوائدَ.

وإذا أردنا أن نُمثِّل على ذلك، فالكتابُ كلُّه خيرُ شاهدٍ على عنايته بالتقسيم والتفريعات، من ذلك ما ذكره في فصل (تصرُّف الأفعال، وحكم آخر فعل الأمر)، يقول بعد ذكر نصِّ ابن بابشاذ[1]:

"كلام الشيخ ها هنا مشتمل على مواضع ثلاثة:

الأَوَّل: في بيان ما يتصرف من الأفعال، وحكم آخر فعل الأمر.

الثَّانِي: في ذِكْر هَمَزات الوصل والقَطْع.

الثَّالِث: في حكم النون الشديدة والخفيفة، وما يتصل بذلك".

ثم قسَّم كلَّ موضع إلى فوائدَ، يقول[2]: "أمَّا الموضع الأَوَّل: وهو في ذِكْر ما يتصرف من الأفعال، وحكم آخر فعل الأمر، فاعلمْ أنَّ هذا الموضع قد اشتمل على أربع فوائد...

وأمَّا الموضعُ الثَّانِي: وهو في ذِكْر همزات الوصل والقطع، ففيه فائدتان....

وأمَّا الموضعُ الثَّالِث: وهو في بيان نونَيِ التأكيد الشديدة والخفيفة، فاعلم أن فيه فائدتين".

إضافة إلى شُيوع التقسيم العقلي عنده، من ذلك يقول **يحيى بن حمزة** [3]: "الكلمة إذا دلَّتْ على معنى، فذلك المعنى لا يخلو إما أن يدلَّ عليه في نفسها أولاً، فإن كان في غيرها فهو الحرف، وإن كان في نفسها فلا يخلو إمَّا أن يقترنَ بأحد الأزمنة الثلاثة أم لا، فإن اقترنت فهو

(١) الحَاصِر ص ٢٦٤.

(٢) الحَاصِر ص٢٦٤-٢٦٨.

(٣) الحَاصِر ص ١٢٧-١٢٨.

الفعل، وإن لم تقترن فهو الاسم".

وسيأتي لها مزيدُ إيضاح في مبحث (تأثُّره بالمنطق)[١].

أما **ابن هُطَيْل** فلم يكنْ مغرمًا بالتقسيمات، بل كان يكتفي في شرْحِه بالتعليق على عبارة المصنِّف، دون حاجةٍ إلى التفريع والعدِّ، ولعلَّ ذلك يرجع لرغبته في الإيجاز، وتحقيق الاختصار، وبعده عن الإطالة والبسط، باستثناء تلك المواضع التي استخدم فيها التقسيم العقلي، ومثال ذلك ما ذكره في جمع المؤنث المعنوي، يقول[٢]: "ولا يخلو إما أن يكون ثلاثيًّا أو زائدًا على الثلاثة، إن كان زائدًا على الثلاثة فليس فيه إلا أن تُلحق آخره الألف والتاء، نحو: (زَيْنَبُ)، تقول فيه: (زَيْنَبَاتٌ)، وإن كان ثلاثيًّا قلت في نحو: (دَعْدٍ): (دَعَدَاتٌ)، وفي نحو: (جُملٍ): (جُملاَتٌ)، وفي نحو: (هِنْدٍ): (هِنِدَاتٌ) و(هِنَدَاتٌ)".

وسيأتي لها مزيد إيضاح في مبحث (تأثره بالمنطق)[٣].

---

(١) يُنْظَر: الرسالة ص ٤٩.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٩-٥٠.

(٣) يُنْظَر: الرسالة ص ٤٩.

المَبْحَثُ الرَّابِع
الأُسْـــــــــــلُوب

يُمكن القول بأنَّ أسلوب **الشارحين** بشكلٍ عامٍّ يتَّسِم بالسلاسة والبُعد عن التعقيد والغموض، واختيار الألْفاظ السَّهْلة غير المتقعرة والوحشيَّة، إضافة إلى انتقاء التراكيب البسيطة الخالية من التعقيد والالْتِواء؛ ولعلَّ مردَّ ذلك يعود إلى كونهما شارحين في الأصل، والشارحُ همُّه بسط العبارة، وكشف ما أُبْهِم منها، إضافة إلى أن سهولةَ الألفاظ، وبساطة التراكيب يتناسَب مع الغاية التي مِن أجلها قام الشارحان بالشرح، وهي التعليم وإفادة المبتدئ، فقد صرَّحا بذلك في مقدمة شرحيهما(١) -كما سبق ذكره.

ويكْثُرُ عند الشارحَيْن استخدام الأسلوب التعليمي، المتمثِّل في استعمال الخطاب المباشر "اعلم"(٢)، فشرحاهما كتابٌ تعليميٌّ في المقام الأَوَّل، من ذلك يقول **يحيى بن حمزة** في فصل الأسماء(٣): "فاعلم أن الأسماء تنقسم باعتبارات مختلفة ...".

ويقول **ابن هُطَيْل**(٤): "واعلم أنَّ النكرة باعتبار العموم والخصوص أيضًا على مراتب ...".

وحرصًا من الشارحَيْن على نفسية المتلقِّي عَمدَا إلى البُعد عن التَّكْرار؛ لما فيه من الإملال، يتَّضح ذلك مِن كثرة إحالتهما إلى ما تقدم(٥)، أو إلى ما سيأتي(٦).

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٢٣، وعُمْدَة ذَوي الهمم ص ٥.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٦-١٨٣-١٨٤-٢٠٢-١٨٩، وعُمْدَة ذَوي الهمم ص ٩٢-١١٦-١٣٠-١٩١-٢٧٧.

(٣) الحَاصِر ص ١٣٦.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١١٦.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢١٤-٢١٨-٣١٧-٣٣٨-٣٧٧-٤٢٦، وعُمْدَة ذَوي الهمم ص ٤٢-٤٤-٤٥-٨٦-١٠٨-١٢٥-١٩٨-٢٤٩.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٣٧-١٣٨-١٤٥-١٨٣-٣١٨-٤٠٠-٤٣٣، وعُمْدَة ذَوي الهمم ص ١٧-٨٩-١٢٥-١٧٤-٢٢٧-٣٧٦-٣٧٧.

وتظهر بعض الأساليب البلاغية عند يحيى بن حمزة من ذلك قوله في فصل العامل[١]: "واعلم أنَّ الأحوال لما كانتْ فضلةً في الكلام عملتْ فيها الأفعالُ، وما كان يشمُّ رائحة من الأفعال...، وأما ما يشمُّ رائحة منها فهو نوعان:

أحدهما: أن يكون معنى الفعل فيه واضحًا جليًّا...

وثانيهما: أن يكون معنى الفعل فيه خفيًّا يُستدرك بدقيق النظر، ويُلحظ بعين الإشفاق، ويتلطف في استخراج معناه بالفكر الصافي".

فقد شبه **يحيى بن حمزة** الفعل بالشيء الذي تنبعث منه رائحة، فحذف المشبه به، وأبقى شيئًا من لوازمه وهي الرائحة، وهذا النوع من التشبيه يُسمى بالاستعارة المكنية.

وشبّه الفكر بالماء الصافي، وحذف المشبه به، وأبقى شيئًا من لوازمه وهو الصفاء، مستعملًا الاستعارة المكنية -أيضًا.

ومع جمال أسلوب **يحيى بن حمزة** إلاَّ أنه قد ظهرتْ بعضُ السقطات والهفوات في أسلوبه، منها:

أولًا: قوله في الاسم المنقوص في حالة الوقف[٢] : "وهو لا يخلو إمَّا أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان نكرة ففيه لغتان:

إحداهما: طرح الياء، فتقول: (هَذَا قَاضٍ، ومَرَرْتُ بِقَاضٍ)، أُجري الوقف مجرى الوصل في طرحها، وهذه هي الأكثر".

والصواب أن يُطابق أفعل التفضيل المحلَّى بـ (أل) ما هو له؛ فيقال: (هي الكُبْرى) على وزن (الفُعْلَى) [٣].

ولعلّ عذره أنَّ في ذلك خلافًا بين النُّحاة؛ حيث يرى بعضهم أنَّ تأنيث أفعل التفضيل المحلَّى بـ (أل)؛ (الأَفْعل) على (الفُعْلى) وجمعه (الأفَاعل) مقصورًا على السماع، ويرى بعضهم الآخر أنَّ ذلك قياسي، إلى أن جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٦٧م الذي قرَّر قياسية جمع (الأَفْعل) على (الأفَاعل)، كما قرَّر صياغة مؤنثه على

---

(١) الحَاصِر ص ٤٢٧.

(٢) الحَاصِر ص١٧٢.

(٣) يُنْظَر: اللمحة ٤٣٠/١، وتوضيح المقاصد ٩٣٨/٢، وأوضح المسالك ٢٦٣/٣.

(الفُعْلى)[١].

ثانيًا: إسقاط الفاء من جواب (إمَّا)، وحقها اللزوم[٢]، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ منها قوله[٣]: "وأما الموضع الأول: وهو في ذكر الحروف العاملة بأنفسها وهي أربعة ...".

والصواب أن يقول: "فهي أربعة... ".

ثالثًا: قال **يحيى بن حمزة** [٤]: "(لام الأمر) ومعناها استدعاء الفعل من الغير".

فإدخال (أل) على (غير) يُعدُّ لحنًا؛ لأنَّ (غير) متوغلة في الإبهام فلا تدخلها أداة التعريف[٥].

ولعلّ عذره في ذلك أنَّ في دخول (أل) على (غير) قولين؛ الأَوَّل: المنع، والثَّانِي: الجواز بحجة أنَّ الألف واللام هنا ليستا للتعريف، ولكنها المعاقبة للإضافة [٦].

---

(١) يُنْظَر: النحو الوافي، حسن عباس، الطبعة الخَامِسة عشر، ص ٤١٣-٤١٤ (دار المعارف).

(٢) يُنْظَر: المقْتَضَب ٧٠/٢. ومُغْنِي اللَّبِيب ٨٠/١.

(٣) الحَاصِر ص ٢٨٧، ويُنْظَر: ص١٧١-١٧٧-١٩١-١٩٦-١٩٨-٢١٦-٢٧٥-٢٩٩-٣٠٤-٣٠٥-٣١٤-٣٢٢.

(٤) الحَاصِر ص٣٠٠.

(٥) يُنْظَر: الكتاب ٤٧٩/٣، ودرة الغواص في أوهام الخواص، القاسم أبي محمود الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، الطبعة الأولى، ص٥١ (مؤسسة الكتب الثقافي، بيروت ١٩٩٨م-١٤١٨هـ)، ودراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص٣٠٢ (دار غريب للطباعة).

(٦) يُنْظَر: تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا النووي، ٦٥/٤-٦٦ (دار الكتب العلمية، بيروت)، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد الفيومي، ص٤٥٨ (المكتبة العلمية، بيروت)، ومعجم الصواب اللغوي، أحمد مختار، الطبعة الأولى، ١٥٠/١-١٥١ (عالم الكتب، القاهرة ١٤٢٩هـ).

المَبْحَثُ الخَامِس
تَـأَثُّرْهمَـــا بِالمَـــنْطِق

لا بُدَّ مِن الإشارة أولًا إلى أن علم المنطق يهتمُّ بالتعريفات والحدود الجامعة المانعة، إضافة إلى اهتمامه بالعلل التي تتمُّ بها البراهين.

وقد ظهر تأثر **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** بالمنطق واضحًا مِن خلال شرحيهما للمقدمة المِحْسِبَة، ويمكن بيانُ ذلك على النحو التالي:

أولًا: متابعة **الشارحين** المصنِّف في تقسيم أبواب النحو؛ وفقًا لأثر العامل النحوي، فبابٌ للمرفوعات، وآخرُ للمنصوبات، وثالثٌ للمجرورات، وغيرها، وهذا التقسيم يقوم على أساس التشابه في الحالة الإعرابية، ولا يخفى أنَّ فكرة العامل مِن مَظاهِر تأثر النُّحَاة بالمنطق، وأساسها أنه لا بدَّ مِن محدث لكلِّ حدثٍ، ومن مؤثرٍ لكل أثَرٍ، ومِن عامل لكل معمول[١].

ثانيًا: وُرُود بعض المصطَلَحات المنطقيَّة في الشرحَيْن، وهي عند **يحيى بن حمزة** أكثر شيوعًا من **ابن هُطَيْل**، فمنَ المصْطَلَحات الواردة في شرح **يحيى بن حمزة**: الجزء والكل[٢] والمركب، والضوابط الكلية، والذات والحدَث[٣]، والعقد والتركيب[٤]، والماهيَّة[٥]، والخاصة[٦]،

---

(١) يُنْظَر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، د. عبدالكريم محمد الأسعد، الطبعة الأولى، ص١٢٢ (دار العلوم، الرياض ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م).

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٢٧.
الكلُّ: ما من شأنه أن يُحمل على أكثر من واحد.
أما الجزء: فهو ما ليس ذلك من شأنه.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٣٠.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٩-٢٦١.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٢٤-٢٤٥.
الماهية: ما به يكون الشيء نفسه، أي أنّ لكل شيء ماهية خاصة به لولاها ما كان ذلك الشيء نفسه، وتُعْرف الماهية بالأوصاف الجوهرية.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٤٨.
الخاصة: صفة يختصّ بها أفراد نوع بعينه، ولا يتصف بها نوع آخر.

والفرع والأصل[١]، والنوع والجنس[٢].

ومن المصْطَلَحات المَنْطِقيَّة الواردة في شرح **ابن هُطَيْل**: الأعراض والأجسام[٣]، والأجناس[٤]، والعام والخاص[٥]، والخاصة والخواص[٦]، والنوع والجنس[٧].

ثالثًا: شُيُوع التقسيم العقلي عند **الشّارحَيْن**؛ مثال ذلك عند **يحيى بن حمزة** قوله في حكم الفعل المضارع إذا اتصلت به نوني التوكيد ونون النسوة[٨]: "وإنّما وجب بناؤه في هذين الموضعين؛ لتعذّر إعرابه بالحركة والحرف فيهما... وأمّا الحركة فهي باطلة أيضًا؛ لأنّا لو أعربنا فعل جماعة النساء بالحركة، لكانت الحركة لا تخلو إمّا أن تكون قبل النون أو على النون، ومحال أن تكون قبل النون؛ لأنّ ما قبل نون جماعة النساء يكون ساكنًا لما قدمنا في المضمرات، ومحال أن تكون الحركة على النون؛ لأنّها مفتوحة بكلِّ حال...".

ومن ذلك -أيضًا- ما ورد في حديثه عن الكلمة؛ يقول[٩]: "الكلمة إذا دلتْ على معنى، فذلك المعنى لا يخلو إما أن يدلَّ عليه في نفسها أولًا، فإن كان في غيرها فهو الحرفُ، وإن كان في نفسها فلا يخلو إمَّا أن يقترنَ بأحد الأزمنة الثلاثة أم لا، فإن اقترنتْ فهو الفعل، وإن لم تقترن فهو الاسم".

ومنه -أيضًا- قولُه في حكم العائد مِن الصلة إلى الموصول إذا كان مجرورًا[١٠]: "ثُم لا يخلو إما أن يكون مجرورًا بالإضافة، أو بحرف الجرِّ، فإن كان جرُّه بالإضافة لَم يجزْ طرحه في مثل

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ١٤٩.

(٢) يُنْظَر: السابق ص ٣٦٣-٣٧٣.

النوع: مجموعة من الأفراد تشترك في صفات واحدة، وهو تمام الماهية.

الجنس: حدٌّ يطلق على عدة أنواع تشترك في خصائص أساسية واحدة، وهو جزء من ماهية أي شيء.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١١.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٦٧.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١١٦.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١٥٤-١٧٦-٤٠٥.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٢٣٧-٢٧٥.

(٨) الحَاصِر ص ٢٦٣.

(٩) الحَاصِر ص ١٢٧-١٢٨.

(١٠) الحَاصِر ص ٢٣٥.

قولك: (الذي قَامَ غُلَامُهُ زَيْدٌ)؛ فلو طرحت (الهاء) من (غلامه) لَم يسد كلامك، وإن كان مجرورًا بحرف الجر جاز طرْحُه أيضًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾[(١)]؛ أي: ما كان لهم الخيرةُ فيه؛ ولأنه في موضع المفعول فجاز طرحُه".

ومثالُه عند **ابن هُطَيْل** ما ذكَره في جمع المؤنث المعنوي؛ يقول[(٢)]: "ولا يخلو إمَّا أنْ يكونَ ثلاثيًّا، أو زائدًا على الثلاثة، إن كان زائدًا على الثلاثة، فليس فيه إلا أن تُلحق آخره الألف والتاء، نحو: (زَيْنَبُ)، تقول فيه: (زَيْنَبَاتٌ)، وإن كان ثلاثيًّا قلت في نحو: (دَعْدٍ): (دَعَدَاتٌ)، وفي نحو: (جُمْلٍ): (جُمْلَاتٌ)، وفي نحو: (هِنْدٍ): (هِنِدَاتٌ) و (هِنَدَاتٌ)".

ومن ذلك -أيضًا- ما ذكره في تثنية الاسم المقصور، يقول[(٣)]: "وأمَّا المقصورُ فلا يخلو إما إما أن يكون ثلاثيًّا، أو زائدًا على الثلاثة، إن كان زائدًا على الثلاثة رُدَّ إلى الياء، وأُلحقتْ به علامة التثنية، نحو: (مُعْطَى)، و(حُبْلَى)، تقول فيهما: (مُعْطَيَانِ)، و(حُبلَيَانِ). وإن كان ثلاثيًّا رُدَّ إلى أصله، نحو: (عَصًا)، و(فَتًى)، تقول فيهما: (عَصَوَانِ)، و(فَتَيَانِ)".

وغير ذلك مِن المواضع التي يَقْصدُ فيها الشارحان حصر الباب النحوي، وإعطاء حكم خاص لكل قسم منه[(٤)].

رابعًا: الحدود النَّحْوِيَّة عند الشارحَيْن؛ ويظهر تأثُّرهما بالمنطق في مفهوم الحدِّ عندهما، فالقارئُ في شرح **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** يتَّضح لديه رؤيتهما المنطقية الواضحة في الحدود النَّحْوِيَّة، فالحدُّ لا يصحُّ أن يكون حدًّا إلاَّ إذا كان شاملاً لكلِّ أجزاء المحدود، مانعًا غيره من أن يدخلَ فيه، سالمِا من عوارض النقض التي قد تنقضه كما يقول **الشارحان**، وذهبا -أيضًا- إلى التفريقِ بين الحدِّ والخاصَّة، فالحدُّ يجب شموله لكل أجزاء المحدود، والخاصة ينفرد بها بعض الأفراد[(٥)].

---

(١) سورة القصص، آية: ٦٨.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٤٩-٥٠.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٧١.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٣٠-١٤٦-١٧٤-٢٦٣-٣٠١، وعُمْدَة ذَوي الهمم ص١٦-٥١-١٣٠-١٣٨-١٦٢-٢٠٩-٢٤٧-٢٤٩-٤٧٣.

(٥) الحَاصِر ص٢٤٨-٢٤٩، و عُمْدَة ذَوي الهمم ص١٥٤.

ويظهر تأثرهما بالمنطق -أيضًا- في مناقشتهما لكثيرٍ من الحدود النَّحْوِيَّة التي أوردها المصنفُ في مقدمته، كما في ورد في حدّ الاسم حينما حدَّه ابن بابشاذ في قوله[١]: "**الاسم ما أبان عن مسمًّى شخصًا كان أو غير شخصٍ**".

فذَهب **يحيى بن حمزة** وكذلك **ابن هُطَيْل** إلى مُناقشة هذا الحدّ مُعترضَيْن عليه؛ وذلك لانتفاء شروطه، فالحدُّ عندهما ليس بمانعٍ ولا جامعٍ؛ لأنَّ الاسم بهذا الحدِّ يدخل فيه ما ليس منه، وهو الفعل والحرف، فكلاهما يُبِينُ عن مُسمًّى، فقولُنا: (ضَرَبَ) يُبِينُ عن مُسمًّى هو الضَرْب، وقولنا: (مِنْ) يُبِينُ عن مُسمًّى هو ابتداء الغاية، كما أنَّ قولنا: (الجدَار) يُبِينُ عن مُسمًّى هو الجدَار[٢] .

إضافة إلى أن هذا الحدّ "قد أغْفل فيه ذِكْر ما هو جزء من مفهوم الاسم ومعقوله، وهو عدم اقترانه بالأزمنة"[٣] .

ثُمَّ أورد **الشارحان** حدًّا للاسم نقلاه عن ابن الحاجب وهو: "ما دلَّ على معنًى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[٤].

وفي حدِّ الظاهر قال ابن بابشاذ[٥]: "**أمَّا الظاهرُ فهو ما دلَّ بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به**"، فاعترض عليه **يحيى بن حمزة** بأن في هذا الحدِّ تفسيرًا للشيء بنفسه[٦]، واكتفى **ابن هُطَيْل** في شرحه بالإشارة إلى أنه ثمَّة اعتراض وارد على هذا الحدِّ[٧] .

ومن ذلك -أيضًا- يقول **يحيى بن حمزة** في حدِّ اسم الإشارة[٨]: "وحقيقته ما وضع للدلالة على الحقيقة المشار إليها، لا يُقال: إن هذا الحد يُفضي إلى الدور؛ لأنكم ذكرتم فيه

---

(١) يُنْظَر: المقدمة المُحْسِبة ص ٣٣٨.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٢، وعمدة الهمم ص ١٣.

(٣) الحَاصِر ص ١٣٢.

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د.حسن بن محمد الحفظي، الطبعة الأولى، ٢٠/١:١ (إدارة الثقافة والنشر-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

(٥) المقدمة المُحْسِبة ص ٣٣٩.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٩.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١٧.

(٨) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٢٨١.

لفظ المشار إليه، فكان دَوْرًا محضًا؛ لأنا نقول: ليس بدَوْرٍ على الحقيقة؛ لأن المشار إليه معلوم مفهوم للعقلاء لا شكَّ فيه، ونحن جعلناه تفسيرًا للاسم الموضوع للإشارة في أصل اللغة، فلا يكون دورًا".

خامسًا: حَشْدُ **الشارحين** في شرحيهما لكثيرٍ من العِلَل الجدليَّة، وهي مِن أكثر العناصر المَنْطِقيَّة رسوخًا في النحو العربي منذ نشأته(١).

والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ؛ من ذلك ما علل به **الشارحان** لتقديم الاسم على الفعل؛ وذلك لأن الاسم يُخْبَر به وعنه، والفعل يُخبَر به ولا يُخْبَر عنه، وما أُخبر به وعنه أشدُّ تمكُّنًا فقُدِّم(٢) .

وأيضًا ما ذكره **الشارحان** من علة إعراب المثنَّى بالحروف؛ وذلك لأنَّ المثنى أكثر من الواحد، فناسَب أن يكونَ إعرابُه أكثر، والحرفُ أكثر من الحركة، فجعل إعرابه بالحرف(٣).

وسيأتي لها مزيدُ إيضاح(٤).

سادسًا: شُيُوع الفُرُوض الجدليَّة عند **الشارحين،** وذلك عن طريق افتراض اعتراضات قد تردُ على قضية نحْويَّة ما، ثم الإجابة عنها.

مِن ذلك ما ورد في حقيقة اسم الإشارة؛ يقول **يحيى بن حمزة** (٥): "وحقيقتُه ما وضع للدلالة على الحقيقة المشار إليها"، ثم عمد إلى افتراض اعتراض قد يبطل هذه الحقيقة فقال: "لا يقال: إنَّ هذا الحدَّ يفضي إلى الدَّوْر؛ لأنكم ذكرتُم فيه لفظَ المشار إليه، ومن أشكل عليه الإشارة أشكل عليه المشار إليه، فكان دورًا محضًا"، ثمَّ أجاب عن هذا الاعتراض بقوله: "لأنَّا نقول: ليس بدَوْرٍ على الحقيقةِ؛ لأنَّ المشار إليه معلوم مفهوم للعقلاء لا شك فيه، ونحن جعلناه تفسيرًا للاسم الموضوع للإشارة في أصل اللغة فلا يكون دَوْرًا".

ومن ذلك -أيضًا- ما ذكره في حقيقة الحرف، يقول **يحيى بن حمزة** (٦): "ما دلَّ على

---

(١) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي -نحاة القرن الرَّابع الهجري نموذجًا، د. محيي الدين محسب، الطبعة الأولى، ص١٢٢ (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ١٤٢٨هـ).

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٠، وعمدة الهمم ص ١٣.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٨٣، وعُمْدَة ذَوي الهمم ص ٦٩.

(٤) يُنْظَر: الرسالة ص ١١٧.

(٥) الحَاصِر ص ٢١٨.

(٦) الحَاصِر ص ٢٧٣.

معنى في غيره"، ثُم أورد إشكالَيْن يبطلان هذا التعريف، يقول: "ويرد عليه إشكالان، الأَوَّل منها: قولكم: إنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره باطل، فإنَّا إذا قلنا: (مِنْ) حرف جر، و(لَمْ) حرف نفي، وكذلك سائر الحروف، إذا أُخْبر عنها فإنَّها دالَّة على معانٍ في أنفسها واقعةً موقع المبتدأ، فحينئذٍ يخرج من الحدّ ما هو منه"، ثُمَّ أجاب على هذا الإشكال مبيِّنًا صحة هذا الحدَّ[١]: "والجوابُ أنا إنما أوجبنا في الحرف أن يكون دالّا على معنى في غيره إذا كان مستعملاً في معناه الذي وضع له، فأمَّا إذا كان مستعملاً في غيره فلا، وقولنا: (مِنْ) حرف جرّ ليس كذلك، فإنه أُخْبر عنه ها هنا باعتبار لفظه فقط مِن غير استعماله في معناه[٢]، فهو بهذا الاعتبار اسم، ولهذا أُخْبر عنه بقولنا: (مِنْ) حرف جرّ"، ثم أورد الإشكال الثَّانِي وأجاب عنه.

واستعمل **ابن هُطَيْل** -أيضًا- هذه الفروض الجدَليَّة، من ذلك ما ذكره من أن سبب إعراب الأسماء الظاهرة المعربة هو التفريق بين المعاني المختلفة، وذلك نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ)، في النفي، و(مَا أَحْسَنَ زَيْدًا) في التعجب، و(مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ) في الاستفهام.

فقال **ابن هُطَيْل** مُفترضًا اعتراضا قد يبطل ما سبق[٣]: "فإن قيل: فأكثر المبنيِّ على هذه الصفة، ألا ترى أنك تقول: (مَا أَحْسَنَ هَؤُلاءِ) فيحتمل الثلاثة كما كان ذلك في: (مَا أَحْسَنَ زَيْد)"، ثم أجاب عن هذا الاعتراض موضِّحًا صحة ما ذكره أولًا، يقول: "قلنا: نعم، ولكن للإعراب شرطان:

أحدهما: التركيب الإسنادي، فمِن ثَمَّ أعربنا في نحو: (زَيْدٌ قَامَ)، ولم نعرب في نحو: (أ، ب، ت، ث).

الثَّانِي: عدم أسباب البناء، فمِن ثَمَّ أعربنا نحو: (زَيْد)، ولم نعرب نحو: (هَؤُلَاءِ)"[٤].

ومِن ذلك -أيضًا- ما ذكره فيما يلحق بالمثنى، نحو: (كِلَا)، و(كِلْتَا) إذا أُضيفا إلى مضمر، يقول[٥]: "ولا يُقال: إن هذه مِن قبيل المثنى الحقيقي؛ لأنهم لم يقولوا: (كِلَ)، ولا (كِلْتَ)، ولا (اثْنَ)، ولا (ثِنْتَ)".

---

(١) الحَاصِر ص ٢٧٣.

(٢) وهو أنه حرف.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٨٤.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٨٤.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٣٠٦-٣٠٧.

وغير ذلك من المواضع التي استعمل فيها الشارحان الفُرُوض الجدليَّة[١].

سابعًا: قسَّم الشارحان النكرة تقسيمًا منطقيًّا من العامِّ إلى الخاصِّ، أعمها (شيء)، وأخصها (رجل)[٢].

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٤-٢٥٢. وعُمْدَة ذَوي الهمم ص١٩٠-٣٠٧-٥٦٠.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٢٤، وعُمْدَة ذَوي الهمم ص ١١٦.

المَبْحَثُ السَّادِس

المُصْطَلَحَـــــــــات

لم يكن **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** بدْعًا في مُصطلحاتهما النَّحْوِيَّة، بل كان شأنهما فيها شأن أكثر النحويين -لاسيِّما المتأخرين منهم- فقد اعتمد الشارحان في شرْحيهِما على المصطلح البصريِّ، من ذلك ما يلي:

استعمل الشارحان مُصطَلح (الجر)[١] الذي يُقابل مصطلح (الخفْضِ) عند الكوفيين[٢]، ومصطلح (البدل)[٣] الذي يقابل مصطلح (الترجمة والتبيين)[٤]، ومصطلح (ما ينصرف وما لا ينصرف)[٥] الذي يقابل مصطلح (ما يُجرى وما لا يُجرى) عند الكوفيين[٦]، ومصطلح (الحال)[٧] الذي يقابل مصطلح (القَطْع)[٨]، ومُصْطَلح (لا النافية للجنس)[٩] الذي يقابل مصطلح (لا التبرئة) عند الكوفيين[١٠].

واستعمل **يحيى بن حمزة** و**ابن هُطَيْل** -أيضًا- مُصطلح (ما لَمْ يُسَمَّ فاعله)[١١]، وهو

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٩-١٤٠، وعُمْدَة ذَوي الهمم ص ١٦-٢٠-٢٣-٢٤-٤٧.

(٢) يُنْظَر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى الفراء، تحقيق: أحمد النجاتي، ومحمد النجار، وعبدالفتاح شلبي، الطبعة الأولى، ص ١/٩٧-١١٨-١٣٧-١٥٦ (دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر).

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص٤٤٦، وعُمْدَة ذَوي الهمم ص ٤٨٧.

(٤) يُنْظَر: المصْطَلَح النحويُّ نشأتُه وتطوره حتى أواخر القرن الثَّالِث الهجري، عوض القوزي، رسالة ماجستير، الطبعة الأولى، ص١٦٣ (عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض١٤٠١هـ ١٩١٨م).

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٤٨، وعُمْدَة ذَوي الهمم ص ٣٠.

(٦) يُنْظَر: معاني القرآن ٢٣٢/٣، والمصطلح النحوي ص ١٦.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٥٩، وعُمْدَة ذَوي الهمم ص ٣٤٦-٤٢٩.

(٨) يُنْظَر: معاني القرآن للفراء ٢١٥/٣، والمصطلح النحوي ص ١٧٠.

(٩) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٣٨، وعُمْدَة ذَوي الهمم ص ٣٠٧-٣١٩-٣٢٦.

(١٠) يُنْظَر: معاني القرآن للفراء ٨٤/٢، والمصطلح النحوي ص١٧٢.

(١١) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٨٧-٢٥٦-٢٥٨-٣٩٣-٣٣٨، وعُمْدَة ذَوي الهمم ص ٩٣-١٧٣-٣١٥-٣١٩-٤٠٢.

مُصْطَلَح استعمله الفراء ابتداءً في معانيه[١]، وورد -أيضًا- عند عددٍ مِن النُّحَاة البصريين الأوائل؛ كالمبرد، وابن السَّراج، وابن الوراق[٢]، واستعمله -أيضًا- فيما بعدُ ابن جني والزمخشري[٣].

يقول **يحيى بن حمزة** في حديثه عن التقسيم الثَّانِي من أقسام أفعال القلوب[٤]: "باعتبار صيَغِها إلى ما يكون مبنيًّا لما سُمِّي فاعله، وهي السبعة الأَول: وهي (عَلِمْتُ، وظَنَنْتُ) وسائرها[٥]، إلى ما يكون مبنيًّا لما لم يُسمَّ فاعله وهي السبعة الأخيرة: وهي (نُبِّئْتُ، وأُنْبِئْتُ) إلى آخرها[٦]".

ويقول **ابن هُطَيْل** في شرْحِه للقسم الثَّانِي مِن أقسام الأسماء المضْمَرَة[٧]: "ومنها نوعٌ ثانٍ، يكون فاعلًا؛ لأنه أكثر أحواله، وإلا فقد يكون مفعولًا لما لَمْ يُسمَّ فاعله".

وأطلق **يحيى بن حمزة** على جمع المؤنث السالم باب الزينبات، وهو مُصْطَلَح مِن عنده، لَمْ أقفْ على سابق له[٨].

والشارحان في شَرْحيهما لَمْ ينصَّا على أن ذلك المصطلح بصريٌّ، ولم يعمدا صراحة إلى رفض المصطلح الكوفي، وقد أشارا في شَرْحيهما إلى بعضٍ مِن الخلاف بين البصريين والكوفيين في المصطلح النحوي، كالخلافِ بينهم في ألقاب الإعراب والبناء؛ فالبصريون يميِّزون بينهما، فما

---

(١) يُنْظَر: معاني القرآن ٢/٢٦٠.

(٢) يُنْظَر: المقتَضب، محمد بن يزيد أبو العباس المبَرِّد، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، ١/٩٥-١٠٥-١٧٣ (عالم الكتب، بيروت)، والأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السَّراج، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلى، الطبعة الرَّابِعة، ١/٧٧-٨١-١٤٠-١٨٥ (مؤسسة الرسالة، بيروت١٤٢٠هـ -١٩٩٠م)، وعلل النحو، محمد بن عبدالله العباس؛ ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، ص٢٧٧ (مكتبة الرشد، الرياض١٤٢٠هـ ١٩٩٩م).

(٣) يُنْظَر: المنصف شرح كتاب التصريف؛ لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جنِّي، الطبعة الأولى، ص١/٩٥ (دار إحياء التراث القديم ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م)، والمفصَّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري، وبذيله كتاب: المفصَّل في شرح أبيات المفَصَّل، قدَّم له وبوَّبه: د. علي بن ملحم، ص ٣٤٣ (دار مكتبة الهلال، بيروت ٢٠٠٣م).

(٤) الحَاصِر ص ٣٨٧.

(٥) هي: رَأَيْتُ، ووَجَدْتُ، وحسبتُ، وخِلْتُ، وزَعَمْتُ.

(٦) هي: أُرِيتُ، وأُعْلِمْتُ، وحُدِّثْتُ، وخُبِّرْتُ، وأُخْبِرْتُ.

(٧) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٩٣.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٢٣-٣٣٩.

كان واقعًا من الحركات في المعرب يُسمَّى رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا، وما كان واقعًا منها في المبني يُسمَّى ضمًّا وفتحًا وكسرًا ووقفًا، وأمَّا الكوفيون فلا يُميِّزون بينهما[١]، فأشار **يحيى بن حمزة** في شرحه إلى هذا الخلاف مفضِّلاً ما ذهب إليه البصريون؛ يقول[٢]: "وكلام البصريين أقوى؛ لأنا لما وجدناهم فرَّقوا بين لقب المعرب والمبني، وجب أن يُحصر الفرق بين لقب حركات الإعراب والبناء".

واكتفى **ابن هُطَيْل** بإشارةٍ سريعة إلى شيء من هذا الخلاف، يقول في حديثه عن المبني[٣]: "ويسمى سكونه وقفًا، وحركاته ضمًّا وفتحًا وكسرًا، ولا يُقال عند البصريين: رفع، ولا نصب، ولا جر، ولا جزم إلا في المعرب".

وفي مسألة الخلاف في الضمير المنفصل الواقع فصلاً بين معرفتين؛ فالبصريون يُسمُّونه الفَصْلُ، والكوفيون يُسمونه العماد[٤]، أشار **يحيى بن حمزة** إلى الخِلاف بينهم دون أن يفضِّلَ أحدهما على الآخر، فهو يرى أنَّ المصطلحين متَّفقان في المعنى، فبعد أن عرض الخلاف بينهم مع ذِكْرِ ما احتجَّ به كل مذهب، قال[٥]: "وكلهم متفقون على المقصود المعنوي، والكلام في التسمية قريب".

أمَّا **ابن هُطَيْل** فقد تبنَّى المِصْطَلَح البصري يقول[٦]: "والكوفيون يسمونه عمادًا، والأَوَّل أولى".

---

(١) تُنْظَر المسألة في: شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: د.إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، ص١٩٧/١(دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م)، وشرح الرضي ٦٢/١:١.

(٢) الحَاصِر ص ١٩٩.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٨٦.

(٤) تُنْظَر المسألة في: شرح المقدمة المحْسِبَة؛ لابن بابشاذ ١٥٨/١، والمفصل ص١٧٢، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ٧٠٦/٢ (دار إحياء التراث العربي)، واللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبدالله النبهان، الطبعة الأولى، ص٤٩٦/١ (دار الفكر، دمشق ١٤١٦هـ ١٩٩٥م).

(٥) الحَاصِر ص ٢٠٤.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٩٢.

وكذلك أشار **يحيى بن حمزة** إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين في ضمير الشأن والقصة، وهو مُصْطَلَح بصريٌّ، أما الكوفيون فيسمونه ضمير المجهول(١)، في حين أن **ابن هُطَيْل** استعمل المصْطَلَح البصري دون الإشارة إلى شيء مِن الخلاف(٢) .

وقد يذْكُر **يحيى بن حمزة** جملةً من المصْطَلَحات النَّحْوِيَّة للباب الواحد، من ذلك ذكره لألقاب المفعول المطلق، مع تقديم تعليل لكل لقب يقول(٣): "وأما ذكر ألقابه فخمسة: المصدر؛ وإنما سُمِّي مصدرًا؛ لأنَّ الفعل يصدر عنه عند جماهير أهل البصرة (٤)، والحدث؛ وإنما سُمِّي حدثًا لأنه يحدث من جهة فاعله، والحدثان -أيضًا- سُمِّي به على جهة المبالغة، والمفعول المطلق؛ وإنما سُمِّي مطلقًا؛ لأن الفعل يعمل فيه من غير واسطة حرف، والفعل؛ وإنما سُمِّي فعلاً؛ لأنه أثر الفاعل في الحقيقة".

وكذلك فَعَل في مصطلح ما لَمَ يُسمَّ فاعله(٥).

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد أشار في شرحه إلى مُصطلحات التمييز، يقول(٦): "قوله: "**يُذكر للبيان والتفسير والتبيين للجنس**" إنما زاد التفسير والتبيين إشارة إلى أنه يُقال له: تمييز، وبيان، وتفسير، وتبيين".

وقد يذكر **يحيى بن حمزة** المصطلحَ المشهور عند النُّحَاة، مفضلاً إيَّاه على غيره من المصْطَلَحات، من ذلك ما ورد في مصطلحات المفعول المطلق يقول(٧): "والأشهرُ في ألقابه هو المصدر في ألسنة النُّحَاة".

وكذلك قوله عن مصطلح النسَق(٨): "والجاري على الاطراد في ألسنة النُّحَاة هو العطف".

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٠٦، وتُنْظَر المسألة في: الأصول١/١٨٢، والمفصل ص١٧٣، وشرح المفصل لابن= =يعيش٢/٣٣٥-٣٣٦.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٣٩٩.

(٣) يُنْظَر: علل النحو ص٣٥٩، والإنصاف١/٢٣٥.

(٤) الحَاصِر ص ٣٤٥.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٥٨.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٣٥٥.

(٧) الحَاصِر ص ٣٤٥.

(٨) الحَاصِر ص ٤٥١.

وقد رفَض **يحيى بن حمزة** تسميته "بالنسَق"، مُعْتبرًا تسمية ابن بابشاذ له (بالنَّسَق) اصطلاحًا غريبًا[١]؛ لأن المطرد عند النُّحَاة هو (العطف).

وقد يربط **يحيى بن حمزة** بين المعنى اللغوي للمصطلح والدلالة النَّحْوِيَّة له؛ في محاولة منه لإيجاد علة لتسمية المصطلح بهذا الاسم، ففي حديثه عن عطف البيان يقول[٢]: "وسُمِّي عطف عطف بيان؛ لأن العطف هو الثني [٣]، يُقال: عطفت الحبل إذا ثنيته، فكأنك أثنيت الأَوَّل فبينته".

وكذلك فعل في مصطلح الحرف عند النُّحَاة؛ يقول[٤]: "فاعلم أنما لُقب الحرف حرفًا لأحد أمرين:

أحدها: أن حرف الشيء طرفه -كما ذكرنا- فمِن حيث كان الحرفُ دالّا على معنى في غيره صار كأنه طرف له.

وثانيهما: أنه لما لَمْ يكنْ له من الثبوت والمكانة في الدلالة على معنى في نفسه ما للاسم والفعل سُمِّي حرفًا؛ أخْذًا من حرف الشيء وهو شقه وجانبه".

وكذلك فعل في مصطلح الفعل[٥].

وفي باب النسَق لم يكتفِ **يحيى بن حمزة** بذِكْر المصطلح فقط، بل عمد إلى ضبطه، يقول[٦]: "النَّسَق -بالتحريك- هو الاسم، وهو -بالسكون- المصدر، والمراد به العطف".

ومن هنا يُلحظ أن **الشارحَيْن** كان هدفهما من الشرح تعليميًّا؛ لذا لم يكن لهما كبيرُ عناية بالتمييز بين المصْطَلَحات البصْرِيَّة والكوفية، وتعليل المصطلح النحوي، وإن كانتْ هذه الظاهرة هي عند **ابن هُطَيْل** أوضح مما هي عليه عند **يحيى بن حمزة** ، ففي فصل (الحرف) ذهب **يحيى بن حمزة** إلى الربط بين المعنى اللغوي للمصطلح والدلالة النَّحْوِيَّة له، في محاولة

---

(١) استخدم النحاة قبل ابن بابشاذ مصطلح النسق، يُنْظَر: الرسالة ص ٢٨١.

(٢) الحَاصِر ص ٤٤٤.

(٣) يُنْظَر: جمهرة اللغة؛ ابن دريد، تحقيق: رمزي منير، الطبعة الأولى، (عطف) ص٩١٤/٢ (دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م).

(٤) الحَاصِر ص ٢٧٤.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٥٤.

(٦) الحَاصِر ص ٤٥١.

منه لإيجاد علةٍ لتسمية المصطلح بهذا الاسم -كما ورد ذكر ذلك سابقًا- أما **ابن هُطَيْل** فلم يُعلِّل تسميته بالحرف، بل اكتفى بقوله[1]: "هذا كما ذكره"؛ تأييدًا لما ذكره المصنف مِن تعليل المصطلح، ولعلَّ في ذلك رغبةً منه لتحقيق الإيجاز.

(١) عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١٩٠-١٩١.

الفَصْلُ الثَّانِي
مَصَـــادِر الشَّـــارِحَيْن

المَبْحَثُ الأَوَّل: العُلَمَاء.

المَبْحَثُ الثَّانِي: الكُتُب.

حفل شرح **يحيى بن حمزة** وكذلك **ابن هُطَيْل** بجملةٍ من المصادر المتنوِّعة التي وظَّفاها لخدمة مادَّتِهما النَّحْوِيَّة، ولم يسْلُكا في ذكرها طريقةً واحدةً، فهما نادرًا ما ينُصَّان على أسماء تلك المصادر، بل يكتفيان بذِكْر العلماء، دون الإشارة إلى مُؤلفاتهم، وأحيانًا بالتكنِيَة عنهم، وفي أحيان أُخَر بالنَّقْل عنهم دون الإحالة إليهم.

ولعلَّ هذه الطريقة هي الغالبة على المتقدِّمين في عدم الحِرْص على عزو نُقُولاتِهِم، وإنما يكتفون بنقل المعلومة ذاتها.

المَبْحَثُ الأَوَّل

العُلَمَـــــــــــاء

نقل الشارحان في شرْحيهِما عن كثيرٍ مِن عُلَمَاء النَّحْو واللغة، وهما في ذلك قد يُصرِّحان بهم مرةً، وقد يغفلان ذكرهم مرات، ويُمكن تقسيم هؤلاء العُلَمَاء إلى:

عُلَمَاء بصْرِيينَ، وعُلَمَاء كوفيين، وعُلَمَاء متأخِّرين.

العُلَمَاء البصريون: وأعني بهم عُلَمَاء البصرة، ومَن غلبتْ عليهم النَّزْعة البَصْرِيَّة.

ويحيى بن حمزة اعتمد في التعويل عليهم أكثر مِن اعتمادِه على غيرهم، فالقارئُ للحاصِر يلْحَظ بين فينةٍ وأخرى وفرةَ نقْلِ يحيى بن حمزة لآرائهمْ، سواء صرَّح بهم، أم اكتفى بالتكنية عنهم، بقوله: "عُلَمَاء البَصْرِيِّين"، أو "جماهير البَصْرِيِّين"، أو "بعض البَصْرِيِّين".

ويُمكن فيما يلي استعراض أعلام البَصْرِيِّين الذين صرَّح بأسمائهم[١]:

ذكَر الشارحُ سيبويه في واحدٍ وأربعين موضعًا[٢]، والمبرد في ثلاثة عشر موضعًا[٣]، وذكر الأخفش الأوسط (سعيد بن مسْعدة) في عشرة مواضِع[٤]، والخَلِيل في تِسْعَة مواضِع[٥]، والزجاج في ستة مواضع[٦]، وذَكَر المازني في ثلاثة مواضع[٧]، ويونس بن حبيب في موضعَيْن[٨]، وكذلك ابن السَّراج في موضعَيْن -أيضًا[٩]، وثلاثة أعلام ذكر كلّ واحدٍ منهم في موضع واحد؛ وهم: أبا عمرو بن العلاء، والأخفش الكبير، والجرمي[١٠].

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد أورد في شرْحِه طائفةً من أبرز أعلام البَصْرِيِّين، عوَّل عليهم في كثيرٍ من مسائل النَّحْو التي بَحَثَها؛ إذ لا تكاد تخلو مسألةٌ مِنْ ذكر آرائهم.

ويعدُّ سيبويه رأس المدرسة البَصْرِيَّة أكثر مَن رجَع إليه **ابن هُطَيْل** في شَرْحِه، فقد ذكره في تسعة عشر موضعًا[١١]، وذكر المبرد في تسعة مواضع[١٢]، والأخفش الأوسط في ثمانية مواضع[١٣]، وذكر الخليل بن أحمد في أربعة مواضع[١٤]، والمازِني في ثلاثة مواضع[١٥]،

---

(١) رتَّبْتُهم وفقًا لكثرة نقل الشارِح عنهم.

(٢) ينظر: الحَاصِر ص ١٤٢ –١٦١-١٨٣- ٢٠٥-٢١٥- ٢٠٥- ٢٣٣- ٢٣٨-٣٠٨-٣٩٨-١٤٤ – ٤٠٤ – ٤٢١.

(٣) ينظر: الحَاصِر ص ١٣٥ – ١٧٥-١٨٠- ٢٣٩-٣٦٠- ٣٦٥-٤٠٤.

(٤) ينظر: الحَاصِر ص ١٤٢- ٢٨٤-٢٩٤ – ٢٩٧-٣٩٨- ٤٠٤.

(٥) ينظر: الحَاصِر ص ٢٠٥ – ٢١٤ –٢٨٨-٣٠٦- ٣٢٣- ٤٠٤.

(٦) ينظر: الحَاصِر ص١٦٣- ٢١٤- ٣٢٠- ٤١٢.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٧٥ – ٣٠٣- ٣٦٣.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣١٣ – ٢٦٩.

(٩) يُنْظَر الحَاصِر ص ١٤٩ – ٢٢٥.

(١٠) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٢٩ – ٣٥٤ – ٤٠٠.

(١١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١٩- ٥٩- ١٠٥- ١٢٧- ١٤٨- ٢٧٠- ٢٨١- ٣٨٠- ٣٩٥- ٤٤٣.

(١٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٥٩- ١٠٦- ٢٢٩- ٢٣٩- ٤٢١- ٤٦٨.

(١٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص١٨- ١٠٥- ٢٢٢- ٢٣٥- ٤١٨- ٤١٩.

(١٤) يُنْظَر: المرجع السابق ص٩١ – ١٠٦-٢١٠.

(١٥) يُنْظَر: المرجع السابق ص ٥٩- ٦٥- ٣٥٨.

أما الزجاج [١] وابن السَّراج[٢] فقد ذَكَر كلاً منهما في موضعَيْن، وذكر يونس بن حبيب في موضع واحد[٣]، وكذلك النَّضْر بن شُمَيْل [٤] ذَكَرَه في موضعٍ واحد[٥].

العُلَمَاء الكوفيون:وأعني بهم عُلَمَاء الكوفة، ومَنْ غلبتْ عليهم النزعة الكُوفِيَّة.

ويحيى بن حمزة في كتابه لَمْ يكنْ كثير التعويل عليهم، فلم يرِدْ في شرحِه مِنْ أعلامهم سوى خمسةٍ، وهم كالتالي:

ذكَر الكِسَائِي في ثمانية مواضع[٦]، والفراء في أربعة مواضع[٧]، وذكر ثعلب في موضع واحدٍ[٨]، وكذلك ابن الأعرابي في موضع واحد[٩]، والأنباري -أيضًا- ذَكَرَهُ في موضعٍ واحد[١٠].

وكذلك **ابن هُطَيْل** فلم يكنْ لعُلَمَاء أهل الكوفة نصيبٌ في شرحه، فلم يوردْ في كتابه سوى اثنَيْن من أعلامهم؛ هما: الكِسَائِي والفراء، ذكَر الأَوَّل في ثلاثة مواضع[١١]، والآخر في موضع واحد[١٢].

ولعلَّ السببَ في قلة نقْلِ الشارحَيْن عن النُّحَاة الكُوفِيون يعود إلى نُدرةِ مُؤلَّفاتهم، مُقارنة بمُؤَلَّفات البَصْرِيِّين، إضافة إلى أن الشارحَيْن ذوا ميل واضح للمذهب البصري؛ يظهر ذلك في كثرة اختياراتهما لآراء البَصْرِيِّين، واستخدامهما لمصطلحاتهم -وسيأتي فيما بعدُ تفصيل ذلك.

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١٠٦- ٤٤٢.
(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٣١- ١١٦.
(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ١٨٣.
(٤) هو أبو الحسن، النَّضْر بن شُمَيْل بن خرشة بن يزيد، صاحب غريبٍ وشعرٍ وفقهٍ ومعرفة بأيام الناس، ورواية الحديث، وهو من أصحاب الخليل؛ يُنْظَر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٤٨/٣، ووفيات الأعيان ٣٩٧/٥.
(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهمم ص ٢٢٦.
(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٦١- ١٧٥- ٢٨٣ – ٣٢٢.
(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٨٣ – ٣١٩ – ٣٠٤.
(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٥.
(٩) يُنْظَر: الحَاصِر ص٤٣٣.
(١٠) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٨٠.
(١١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٦٦- ٣٨٨- ٤٥٣.
(١٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢١٠.

أما ابن كَيْسَان [١] وهو ممَّن جمع بين النزعتَيْن البَصْرِيَّة والكُوفِيَّة[٢] فقد ذَكَرَهُ **يحيى بن حمزة** مرَّتَيْن[٣]، وذكره **ابن هُطَيْل** مرة واحدة[٤].

العُلَمَاء المتأخِّرون:

وهم العُلَمَاء الذين قاموا بنهضة علم النحو بعد انفراطِ عقد المذهب البغدادي، الذي كان -على سبيل التقريب- بعد منتصف القرن الرَّابِع الهجري، وقد عدَّ العُلَمَاءُ أبا سعيد السِّيرَافِي، وأبا عليّ الفارسي، وابن خالَوَيْه، مقدمة العُلَمَاء المتأخِّرين[٥].

ويحيى بن حمزة في شَرْحِه نقل عن بعض النُّحَاة المتَأخِّرِين، فقد ذكر الفارسي في ستة مواضع[٦]،

والزمخشري في خمسة مواضع[٧]، وذكر السِّيرَافِي في ثلاثة مواضع[٨]، وابن جني في ثلاثة مواضع[٩].

أما **ابن هُطَيْل** فقد أخَذ في شرحه للمقدمة عن عددٍ من النُّحَاة المتَأخِّرِين، أفاد فيه من آرائهمْ، ونقل جملةً من أقوالهم، سواءً كان هؤلاء المتأخِّرون من عُلَمَاء المشْرِق؛ كالسِّيرَافِي والفَارِسِي والزمخشري، أو كانوا مِن عُلَمَاء المغرب؛ كابن مالك وأبي حيان.

---

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كَيْسَان، عالِمٌ لُغَوِيٌّ ونَحْوِيٌّ، مِن أهل بغداد، أخَذَ عن المبَرِّد وثَعْلب، مِن كُتُبِه: المهَذَّب في النَّحْو، والمختار في عِلَل النحو؛ يُنْظَر ترجمته في: نُزهة الألِبَّاء في طبقات الأُدَباء، أبو البركات الأَنْباري، تحقيق: إبراهيم السامُرَّائي، الطبعة الثَّالِثة، ص١٧٨(مكتبة المنار، الأردن ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، وإنباه الرُّواة ٥٧/٣، والأعلام ٣٠٨/٥.

(٢) يُنْظَر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، راجعه وعلّق عليه: سعيد محمد اللَّحام، الطبعة الأولى، ص١٠٤ (عالم الكتب، بيروت ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٧٥- ٤٣٧.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ١٠٦.

(٥) يُنْظَر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحَاة ص١١٢-١١٣.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٦- ١٥٦ — ٣١٣.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ١٧٥ — ٢٢٥.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٣٩ — ٣٨٠.

(٩) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٣٣.

وفيما يلي استعراض لأسماء النُّحَاة الذين صرَّح بهم **ابن هُطَيْل** في كتابه:

ذكر ابن الحاجب في ستة وعشرين موضعًا[١]، والزمخشري في اثني عشر موضعًا[٢]، والفَارِسِي في موضعين[٣]، وذكر السَّيِّد رُكْن الدِّين[٤] في موضِعَيْن[٥]، وخمسة أعلام ذكَر كلَّ واحدٍ منهم في موضع واحد، وهم: السِّيرَافِي[٦]، وابن بَابَشَاذ[٧]، والسَّكَّاكِي[٨]، وابن مالك[٩]، وأبو حَيَّان[١٠].

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١١- ٨٣- ١٠٦ – ١١٢.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٨٥- ١٥٢- ١٦٤.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٦٢ – ٤٦٩.

(٤) هو الحسن بن محمد بن شَرَفْشاه – وقيل: شرف الدين شاه،وهو لَقَبُ جدِّه الأدنى "علي بن الحسين" – العَلويّ الحسيني الإستراباذي، أبو الفضائل السيد رُكْن الدين، مِن كتبه: ثلاثة شروح لمقدمة ابن الحاجِب؛ أشهرها المتوسِّط، توفي سنة ٧١٥هـ؛ يُنْظَر ترجمته في: بُغْيَة الوُعَاة ٥٢١/١.

(٥) يُنْظَر:عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٤٧- ١٦٤.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١١٦.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٥.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٦٥، وهو أبو يعقوب، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السَّكَّاكِي الخَوَارِزْمِي، عالِمٌ بالعرَبيَّة والأدب، من كتبه: مفتاح العُلُوم، ورسالة في علم المناظرة؛ يُنْظَر ترجمته في: بُغْيَة الوُعَاة ٣٦٤/٢، والأعلام ٢٢٢/٨.

(٩) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٥٦.

(١٠) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٢٧.

المَبْحَثُ الثَّانِي

الكُتُـــــــــــب

لم يذكر **يحيى بن حمزة** مِنْ أسماء مصادره التي نقَل منها إلا النَّزْرَ اليسير مُقارنة بتلك الآراء التي نثرها في ثنايا شرحِه، وقد سبق القول: إنَّ ظاهرة إغفال الإشارة إلى أسماء المصادر سمة سار عليها العُلَمَاء قبلَه.

والكُتُب التي ذكرها **يحيى بن حمزة** في شرحه خمسة؛ أربعة منها في النَّحْو والصرف، وهي[١]:

١- المفَصَّل للزَّمَخْشَرِي، وقد ذكره في ثلاثة مواضع[٢].

٢- شرح المقَدِّمَة المُحْسِبة لابن بَابَشَاذ، ذكَرَه في مَوْضِعَيْن[٣].

٣- التَّخْمِير للخَوَارِزْمي، ذَكَرَه في موضعٍ واحدٍ[٤].

٤- كتابه (المحصَّل في كشْف أسرار المفَصَّل)، فقد ذكره في ثلاثة مواضع[٥].

والخامس منها في تفسير القرآن، وهو الكَشَّاف للزَّمَخْشَرِي، وقد ذَكَره الشارحُ في مَوْضِعَيْن نصَّ فيهما على أنه في تفسيره[٦].

أما **ابن هُطَيْل** فقد حوى شرحُه كثيرًا من الآراء النَّحْوِيَّة، التي عزا بعضًا منها إلى

---

(١) رتَّبتُها وفقًا لكثرة نقْل الشارِح منها.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٢١.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٣٢.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٦٣.

(٥) يُنْظَر الحَاصِر ص ١٥٢- ٢١٠.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢١٣.

أصحابها، مصرِّحًا بأسماء مؤلَّفاتهم في بعض المواضع، وفي بعضها الآخر يكتفي بالنقل عنهم، دون الإشارة إلى كُتُبِهم.

وقد ذَكَر **ابن هُطَيْل** في شرْحِه سبعة كُتُبٍ، استعان بها في خدمة مادَّتِه النَّحْوِيَّة، ستة منها في النحو والصرف، وواحد منها في تفسير القرآن، وهي ما يلي[١]:

١- شرح المقَدِّمة المُحْسِبة لابن بَابَشَاذ، ذَكَرَهُ في أربعة مواضع[٢].

٢- المفَصَّل للزَّمَخْشَرِي، صرَّح به مرتَيْن[٣].

٣- الكافِيَة لابن الحاجب، صرَّح به مرة واحدة[٤].

٤- شرح المقَدِّمة الكافِيَة، ذَكَرَه مَرَّة واحِدَة[٥].

٥- الإنصاف في مَسائِل الخِلاَف للأنباري، ذكره مَرَّة واحِدَة[٦].

٦- الحَاصِر للإمام يحيى حمزة، صرَّح به مَرَّة واحِدَة[٧].

٧- الكَشَّاف للزَّمَخْشَرِي، وهو في تفسير القرآن، وقد صَرَّح به مَرَّة واحِدَة[٨].

وفيما يلي نماذجُ لما نقَلَه الشارحان من هذه المصادر:

١. شرح المُقَدِّمة المُحْسِبة لابن بَابَشَاذ:

قال ابن بَابَشَاذ في فصل الاسم[٩]: "الاسم: ما أبان عن مُسمًّى؛ شخصًا كان أو غير شخص".

---

(١) رتبتها وفقًا لكثرة تصريحِه بالنَّقْل منها.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٥٣- ٢٤٣- ٤٧٦- ٤٩١.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٤٤.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٧١.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٢.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٨٧.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٣٦.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٥٩.

(٩) المقدمّة المُحْسِبة في علم النحو، طاهر بن بَابَشَاذ، تحقيق وتعليق: حسام سعيد النعيمي، ص٣٣٨.

قال **يحيى بن حمزة** [١]: "واعلم أن كلام الشيخ هاهنا يحتمل وجهَيْن: أحدهما: أن يكونَ حدًّا لمطلق الاسم، والثَّانِي: أن يكونَ حدًّا للاسم الظاهر، وكلاهما يضعف...، وإن أراد به حدًّا للاسم الظاهِر، ولعله مقصُوده، وقد أشار إليه في شَرْح المقَدِّمة[٢]...".

وقال ابن بَابَشَاذ في فَصْل النعت[٣]: "**وكلُّ الأسماء توصَف إلاَّ المُضْمَرات وإلاَّ الصفات، فإنها لا تُوصَف**".

قال **ابن هُطَيْل**[٤]:

"أمَّا المضْمَرات فلِوُضُوحها؛ فلمْ تحتجْ إلى النعت، وأمَّا الصفات فلأَنَّها كالأفعال، والأفعالُ لا توصف، قال في شَرْحِه[٥]: "فإذا قلتَ: (مَرَرْتُ بِالكَاتِبِ النَّبيلِ)، فإنْ شئتَ جعلت (النَّبِيل) صفةً للموصوف المحذوف، فتكون صفةً بعد صفة، وإن شئت نزَّلت (الكَاتِب) منزلةَ الاسم المحذوف ووصفته؛ لأنَّ الصفة والموصوف كالشيءِ الواحدِ، وإذا فعلت ذلك لَمْ تكنْ واصفًا لنفس الصفة، وإنما أنت واصفٌ للموصوف المحذوف مع صفتِه"".

٢. **المُفَصَّل للزَّمَخْشَرِي:**

في مبحث أفعال القلوب ذكَر **يحيى بن حمزة** من خصائصها أنَّ (أَنَّ) المشدَّدة إذا وقعتْ بعد هذه الأفعال سدَّتْ مسدَّ المفعولَيْن، ثم أورد رأي الزمخشري دون التسليم به، فقال[٦]: "وذكَر الزمخشري في مُفَصَّلِه أن المفعول الثَّانِي محذوفٌ، وتقديره: (ظَنَنْتُ سَيْرَكَ حَاصِلاً)[٧]، ومع هذا التوجيه الذي ذكرناه لا يحتاج إلى هذا المحذوف".

وفي حديث **ابن هُطَيْل** عن ماهية (مَهْمَا) هل هي بسيطة أو مُرَكَّبَة؟ يقول[٨]: "الظاهرُ أنها

---

(١) الحَاصِر ص١٣٢.

(٢) يُنْظَر: شرح المقَدِّمَة المُحْسِبة ١/٩٤.

(٣) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص٣٧٣.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٤٧٥- ٤٧٦.

(٥) شرح المقَدِّمَة لابن بَابَشَاذ ص٢/٤١٦.

(٦) الحَاصِر ص٣٨٩.

(٧) يُنْظَر: المفَصَّل ص٣٩١.

(٨) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٤٣- ٢٤٤.

بسيطة، وقيل: مركبة مِن: (مَه) و (مَا)، وقيل: أصلها (مَامَا)، أُبدلتِ الهاءُ مِنْ ألف الأولى، وهو الذي في المفَصَّل[١]".

٣. الكَشَّاف للزَّمَخْشَرِي:

في أنواع التنوين يقول **يحيى بن حمزة** [٢]: "وأمَّا الزمخشري فقد ذكر في تفسيره[٣] أنَّ التنوين في نحو: ﴿عَرَفَٰتٍ﴾[٤] تنوين الصَّرْف، وأن الألف والتاء ليستَا للتأنيث، وإنما هما للجمع السالِم في المؤنث، وأنَّ تاء التأنيث قد حُذِفَتْ، وإذا بطل أن تكونَ الألف والتاء للتأنيث ثبتَ أنه منصرف، وإذا كان منصرفًا كان تنوينُه تنوينَ الصرف، وبطل أن يكونَ للمُقابَلَةِ كما ذكره النُّحَاة".

وفي حديث **ابن هُطَيْل** عن (أَمَا) الاستفتاحيَّة يقول[٥]: "وفي الكَشَّاف أنها مِن طلائع القسَم[٦]".

هذه أهمُّ المصادر التي اعتمد عليها الشارحان، مع التنبيه على أن المواضِعَ التي أغفل الشارحان فيها الإحالة إلى مصادرهما يفوق ما أشارا إليه.

وفيما يلي إشارة إلى ثلاثة نُحَاةٍ، كان لهم أثرٌ بارز في الشرحَيْن:

الأَوَّل: سيبويه:

وهو إمامُ النَّحْوِيِّينَ، ومِن أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، صاحب الكتاب الذي يمثِّل خُلاصَة الفكر النَّحْوِي للجيل الأَوَّل، فكتابُه قُرآنُ النَّحْو[٧]، والمعوَّل عليه في كثيرٍ مِن مسائِلِه.

---

(١) يُنْظَر: المفَصَّل ص١٨٦.

(٢) الحَاصِر ص٢٤٦.

(٣) الكَشَّاف عن حقائق غوامض التَّنْزِيل، محمود الزَّمَخْشَرِي، وبذيله: "الانتصاف فيما تضمنه الكَشَّاف من الاعتزال"؛ لابن المنيِّر، و الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكَشَّاف"؛ للعسقلاني، ضبط: أبي عبدالله الداني، ص١/٢٤٥ (دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م).

(٤) سورة البقرة، آية: ١٩٨.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٥٩-٢٦٠.

(٦) يُنْظَر: الكَشَّاف ١/٦٠.

(٧) يُنْظَر: مراتب النَّحْوِيِّين، أبو الطيب اللُّغَوي، حقَّقه وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص٦٥ (مكتبة نهضة

وقد أفاد **يحيى بن حمزة** منه كثيرًا في شَرْحِهِ؛ ففي حديثه عن الصيغة الرَّابِعة من صيَغِ المَوْصُولات (أَيُّ) يقول(١): "وإذا استُعمِلَتْ موصولةً، وقُطِعَ صدر صلتها كانتْ مبنيَّةً على الضمِّ عند سيبويه (٢)، في مثل قولك:(أُكْرِم أيُّهُم أَفْضَل)".

وقد ينقُل **يحيى بن حمزة** كلام سيبويه بالمعنى، من ذلك قوله(٣): "قال سيبويه (٤): فهذه الصِّيَغ -فِعَال، وفَعُول، مِفْعَال- أَجْرَوْها مجرى اسم الفاعل في العمل، كما ذكرنا".

وقد ينقل **يحيى بن حمزة** من سيبويه بتصرُّف، مِن ذلك في حديثه عن قراءة النَّصْب في قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (٥)، يقول(٦): "قال سيبويه (٧): "أمَّا قراءةُ ابن مروان {أَطْهَرَ} بالنصب، فقد احتبى في لحنه".

و **يحيى بن حمزة** في تصرُّفه هذا قد أوقع القارئ في لبْسٍ، فسيبويه ليس هو قائلَ تلك العبارة، وإنما ذَكَرَها في كتابه نقلاً عن أبي عمرو من طريق يونس (٨).

وكذلك **ابن هُطَيْل** فكثيرًا ما يذكر سيبويه في شرْحِه، وأشار إلى جملةٍ من آرائه، من ذلك

مصر).

(١) الحَاصِر ص٢٣٣.

(٢) يُنْظَر: الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنْبر الملقَّب بـ: سِيبَوَيْه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثَّالِثة، ص٢/٤٠٠ (مكتبة الخانجي، القاهرة١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

(٣) الحَاصِر ص٤٠٧.

(٤) عبارة الكتاب ١/١١٠ : "وأجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أن يبالِغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أن يُحدثَ عن المبالغة. فمَا هو الأصلُ الذي عليه أكثُر هذا المعنى: فَعولٌ، وفعّال ومفعال، وفَعِلٌ"

(٥) سورة هود، آية: ٧٨.

نصب ﴿ أَطْهَرَ﴾ قراءة ابن مروان وعيسى بن عمر، وقراءة الحسن، وزيد بن علي، ومروان بن الحكم، ومحمد بن مروان، وعبد الملك بن مروان، والسدوسي، والسُّدِّي؛ يُنْظَر: مختصر في شواذ القرآن؛ ابن خالويه، ص٦٥ (مكتبة المتنبي، القاهرة)، والمحتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها؛ أبو الفتح عثمان بن جِنِّي، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، ١/٣٢٥ (القاهرة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م)، وزاد "سعيد بن جبير وابن أبي إسحاق".

(٦) الحَاصِر ص٤٢٩.

(٧) يُنْظَر: الكتاب ٢/٢٩٦ – ٢٩٧.

(٨) يُنْظَر: المرجع السابق.

ما جاء في حديثه عن أنواع التنوين، قال ابن بَابَشَاذ[١]: "**وتنوين عِوَض، مثل: سَاعَتئذٍ، وحِيْنئذٍ، ويَوْمَئذٍ**".

فقال **ابن هُطَيْل**[٢]: "وهو ما يلحق عوضًا من المضاف إليه، وقد يكون عوضًا من غير ذلك، كما في نحو: (جَوَارٍ)، على مذهب سيبويه[٣]".

وغير ذلك من المواضع التي صَرَّح فيها **ابن هُطَيْل** بالنَّقْل عن سيبويه.

والمتتبِّع لتلك المواضع يظهر لديه -والله أعلم- أنَّ **ابن هُطَيْل** لَمْ ينقل من الكتاب مباشرةً، بل نقل كلامَه مِن كتُبٍ أخرى؛ كالمُفَصَّل، وشرح الشافية للرَّضِيِّ، والحَاصِر؛ وذلك لأنَّ تلك النصوص التي أوردها الشارحُ ونسبها لسيبويه هي نفسها بتصرُّفها الموجودة في تلك المصنفات المذكورة آنفًا[٤].

وإليك نماذج من ذلك:

- في مبحث الأفعال الناقصة، قال **ابن هُطَيْل**[٥]: "ولم يذكر سيبويه من النواقِص إلا (كَأنَّ)، و(صَارَ)، و(مَا دَامَ)، و(لَيْسَ)"،ثم قال: "وما كان نحوهن مِن الفعل مما لا يستغني عن الخبر"[٦]".

وهذا النصُّ هو نفسُه بتصرُّفه موجود في المُفَصَّل للزَّمَخْشَرِي[٧]، فعبارةُ الكتاب بزيادة: (كَانَ وَيَكُونُ).

- وفي حديثه عن صِيَغ مصادر الثلاثي، يقول **ابن هُطَيْل**[٨]: "ويرتقي ما ذكر سيبويه

---

(١) المقَدِّمَة المُحْسِبةص٣٤٦.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٤٨.

(٣) يُنْظَر: الكتاب ٣/ ٣٠٨.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٩- ١٢٧- ٢٧٠.

(٥)عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٩٥.

(٦) الكتاب ١/٤٥.

(٧) يُنْظَر: المُفَصَّل ص٣٤٩.

(٨) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٤٣٥.

منها إلى اثنين وثلاثين بناءً، وهي في المفَصَّل[١]".

- ويقول في أبنية الاسم المزيد[٢]: "وأمَّا المزيدُ بأمثلته ترتقي في قول سيبويه إلى ثلاثمائة وثمانية، وعند غيرِه إلى أكثر".

فالظاهر أنَّ **ابن هُطَيْل** أخَذ قول سيبويه من شرح الشافية للرَّضِيِّ؛ وذلك للتوافُق الظاهر بين كلام الرضي وما نقله **ابن هُطَيْل**، يقول الرضي [٣]: "وللمزيد فيه أبنيةٌ كثيرة ترتقي في قول سيبويه إلى ثلاثمائة وثمانية أبنية".

الثَّانِي: الزمخشري:

أبو القاسم جار الله الزمخشري، صاحب كتاب (المفَصَّل)، وهو من أبرز المصادر الرئيسة التي اعتمد عليها **يحيى بن حمزة** في شَرْحِه، فكان كثيرَ النقل عنه، سواء أفصح بذلك، أم لم يُفصِحْ.

ولا ريب في ذلك؛ فكتابه المفَصَّل مِن الكُتُب النَّحْوِيَّة التي لقيتْ ذيوعًا وانتشارًا في اليمن، مما دفع **يحيى بن حمزة** إلى القيام بشرحه[٤]، فأُعجِبَ به وبأسلوبه في الترتيب، ومما يدلُّ على ذلك قولُه في حديثه عن طرُق العُلَمَاء في حصر أبواب العربية[٥]: "وثانيها: طريقة بعض المتَأخِّرين: حصرها بالضوابط الكلية، فأما الزمخشري فقد جَعَلَهَا في مفصَّلِه على أربعة أقسام: قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الحروف، وقسم المشترك منها، وجعل جميع أبواب العربية وتفصيلاتها على سَعتِها وكثرتها مندرجةً تحت هذه الأقسام الأربعة، وهو لَعَمْري ضبطٌ حسن لَم يُسبق إليه".

ومِن المواضع التي نقل فيها **يحيى بن حمزة** مِن الزمخشري، ما ذَكَرَه في حديثه عن اختيار

---

(١) يُنْظَر: المفَصَّل ص٢٧٥.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٩- ٢٠.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي، حققها وضبط غريبها: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبدالحميد، ١/٥٠ (دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م).

(٤) شرحه في كتاب وسمه بـ (المحصّل في كشف أسرار المفصل) سبق ذكره في الحديث عن مصنفاته ص ٢٠.

(٥) الحَاصِر ص١٣٠.

تقدير الفعل في متعلق الباء في (بِسْمِ اللهِ) يقول[١]: "لا يُقال: إذا كان المختار تقدير الفعل فهل تكون الباء للحال...، أو تكون للآلة...؛ لأنا نقول: كلا المعنَيَيْن حسنٌ جيد، لكن الزمخشري اختار في تفسيره[٢] أن تكونَ الباء للحال".

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد أقبل على (المفَصَّل) فشَرَحَهُ، في كتاب سماه: (التاج المكَلَّل لجواهر الأدب على كتاب المفَصَّل في صنعة الإعراب)[٣].

فاطِّلاعُه على المفَصَّل أولاً، وقيامُه بِشَرْحِه ثانيًا، جعلا منه مصدرًا رئيسًا من مصادر **ابن هُطَيْل** في شرحه للمقدِّمة، وهو إما ينقل عنه نصًّا كما جاء في المفَصَّل، من ذلك قوله في حدِّ المبني[٤]: "قال الزمخشري: وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل[٥]".

أو قد ينقل آراء الزمخشري وأقوالَه النَّحْوِيَّة التي هي في المفَصَّل، من ذلك قوله[٦]: "واعلم أن الزيادة على ضربَيْن: زيادة للإلحاق وهي في نحو: (تَعَلَّمَ)، و(تَنَاظَرَ)، ألحقوهما بـ (تَقَرْطَسَ) على ما ذكره الزمخشري [٧]".

الثَّالِث: ابن الحاجب:

عالِمٌ نَحْويٌّ، مِن نُحاة القرن السَّابِع الهجري، اشتهر بالتصانيف المختصرة المنَقَّحَة في جُملةٍ من العلوم، فمنها في النحو: (الإيضاح في شرح المفَصَّل للزَّمَخْشَرِي)، و(الكافية) و(شرحها)، ومنها في الصرف: (الشافية)، وقد رُزِقَتْ مصنفاتُه القبول، فتسابق حُذَّاق النُّحَاة على شَرْحِها واختصارها[٨].

وقد كان لكتابه (الكافية) ذُيُوعٌ كبير في اليمن، فأقبل عليه **يحيى بن حمزة** شارحًا

---

(١) الحَاصِر ص٢١٣.
(٢) يُنْظَر: الكَشَّاف ٢٢/١.
(٣) سبق ذكره في الحديث عن مصنفاته ص ٢٣..
(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٨٥.
(٥) المفَصَّل ص١٦٣.
(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٦٤.
(٧) يُنْظَر: المفَصَّل ص٣٧٠.
(٨) يُنْظَر: نشأة النحو ص١٢٨.

له[١]، فكان من أثره عليه حدوده للأبواب النَّحْوِيَّة في كتابه (الحَاصِر)، التي نقل **يحيى بن حمزة** جلَّها مِن ابن الحاجب، سواء نقلها بنصِّها، أم تَصَرَّف فيها بزيادةٍ أو نقصٍ، ومع كثرة نقله منه إلا أنه لم يصَرَّح باسمه، ولم يُشِرْ إليه، فمن الحدود التي نقلها بنَصِّها من ابن الحاجب حدّ الاسم[٢]، وحدُّ المضمر[٣]، وحدُّ الفعل[٤]، ومن الحدود التي نقلها الشارحُ بتصرُّفٍ: حدُّ المعْرب[٥].

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد وَضَع مختصرًا لشرح كافية ابن الحاجب سماه: (معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب)[٦]، فتأثَّر به كثيرًا، وأفاد من كتبه النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة، وقد كان كثير التعويل عليه، وافر الأخذ منه، صَرَّح بذلك أم لَمَ يصَرَّحْ، فنقل عنه كثيرًا من حدوده وآرائِه، واستعان بها لخدمة شرحه، وهو إمّا أن ينقل منه حرفيًّا كما في نقله لكثير من حدوده، من ذلك قوله في حدِّ الكلمة[٧]: "قال ابن الحاجب [٨]: "الكلمة لفظٌ وُضِعَ لمعنًى مفرد"".

ومن الحدود التي نَقَلَها الشارحُ عن ابن الحاجب حدُّ جمع التكسير[٩]، وحدُّ العَلَم[١٠]، وحدُّ الخط[١١]، ومن الحدود التي نقلها منه دون أن يُشيرَ إليه، قولُه في حدِّ الاسم[١٢]: "فالأولى أن يُقال: ما دلَّ على معنًى في نفسه، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو نحو ذلك"، وهذا هو حدُّ ابن الحاجب في الكافية[١٣].

وإمَّا أن ينقلَ منه بالمعنى؛ كما في نقْلِه لكثير من آرائه، من ذلك ما جاء في حديثه عن

---

(١) في كتاب وسمه بـ (الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية) سبق ذكره في الحديث عن مصنفاته ص١٩.
(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٣٣.
(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٠٢.
(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٥٢.
(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٣٨.
(٦) سبق ذكره في الحديث عن مصنفاته ص ٢٤.
(٧) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١١.
(٨) شرح الرضي ١:١/٣.
(٩) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٨٣.
(١٠) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١١٢.
(١١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٥٠٢.
(١٢)عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٤.
(١٣) يُنْظَر: شرح الرضي ١:١/٢٠.

أنواع الزيادة في الأفعال، يقول[١]: "واعلم أن الزيادة على ضربَيْن: زيادة للإلحاق، وهي في نحو: (تَعَلَّمَ)، و(تَنَاظَرَ)، ألحقوهما بـ (تَقَرْطَسَ) على ما ذكره الزمخشري[٢]، وابن الحاجب[٣]".

وبعد هذا العرض السابق للمصادر التي اعتمد عليها **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** في شرح المقَدِّمة المُحْسِبة ظهرتْ ملامحُ المنهج الذي كاد أن يتفقَ الشارحان فيه، والذي يمكن حصره فيما يلي:

أولًا: قلة المصادر التي صَرَّحا بالنقل منها، والأخْذ عن مؤلفيها.

ثانيًا: اعتمادهما على سيبويه، وكثرة بثِّ آرائه في ثنايا الشرحين، ولا غرو في ذلك، فهو إمام النُّحَاة، وكتابه قُرآنُ النَّحو، والمعوَّل عليه في كثيرٍ مِن مسائله.

ثالثًا: كثرة النقل عن الزمخشري وابن الحاجب اللذين كان لمصنفاتهما ذيوع وانتشارٌ في البيئة النَّحْوِيَّة اليمنيَّة.

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٦٤.

(٢) يُنْظَر: المفصل ص٣٧٠.

(٣) يُنْظَر: الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنَّيْسابُوري)، عثمان بن عمر ابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، الطبعة الأولى، ص١٧ (المكتبة المكيَّة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

الفَصْلُ الثَّالِث
المَادة النَّحْوِيَّة عِنْدَ الشَّارِحَيْن

المَبْحَثُ الأَوَّل: الحُدُود النَّحْويَّة.

المَبْحَثُ الثَّانِي: الخِلَاف النَّحْويّ.

المَبْحَثُ الثَّالِث: التعليل النَّحْويَّ.

المَبْحَثُ الرَّابِع: العَامِل النَّحْويّ.

المَبْحَثُ الأَوَّل

الحُـدُود النَّحْـــوِيَّة

تَمْهِيد:

الحدُّ لغةً: الفَصْلُ بين الشيئَيْن؛ لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدَّى أحدهما على الآخر، وجمعه حُدُود، وفَصَل ما بين كلِّ شيئين: حَدَّ بينهما[١].

وهو الحاجِزُ بينَ شَيْئَيْنِ، ومُنْتَهى الشيءِ[٢].

واصطلاحًا: الحد عند أهل المنطق: هو تَفَهُّم ذاتِ الشيءِ ومعناه[٣].

وعند النُّحَاة: هو ما يميز الشيء عما عداه[٤].

ويشترط في الحدِّ أن يكونَ جامعًا لأفراد المحدود، فلا يخرج عنه شيءٌ منها، وأن يكونَ مانعًا من أن يدخلَ فيه ما ليس منه[٥].

والنُّحَاة في أول الأمر -كالخليل وسيبويه- لَمْ يُعْنوا بالحدود لكثيرٍ مِن المصْطَلَحات النَّحْوِيَّة، إذ اعتمدوا غالبًا على إيجاد حدٍّ عن طريق الأمثلة، ثم بعد ذلك تأثر النُّحَاة بالأصوليين؛ فحاولوا إيجاد حدٍّ لكلِّ مصطلح عن طريق الوصف تارة، والأمثلة تارة أخرى، ومن أعلامهم: الفراء والمبرد[٦].

---

(١) لسان العرب، (حَدَد) ص١/٣.

(٢) القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الطبعة الثَّامِنة، ص٢٦٧ (مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م).

(٣) تلخيص منطق أرسطو؛ ابن رُشْد، المجلد الخَامِس كتاب "أنا لوطيقي الثَّانِي"، تحقيق: د.جيرار جهامي، ص٤٠٠ (دار الفكر اللبناني، بيروت).

(٤) شرح الحُدُود النَّحْوِيَّة، جمال الدين الفاكهي، تحقيق: د. محمد الطيب الإبراهيم، الطبعة الأولى، ص٤٢ (دار النفائس، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

(٥) يُنْظَر: المرجع السابق ص ٤٢.

(٦) يُنْظَر: المرجع السابق ص ١٨.

وفي القرن الرَّابِع تسرَّبتْ نظرية الحدِّ المَنْطِقِيَّة إلى الفكر النَّحويِّ[١]، وذلك حينما دخل المنطقُ سائر العلوم، فذهب النُّحَاة إلى اتِّباع المنهج المنطقيِّ في الحدود لتحقيق الغاية المَنْطِقِيَّة منها، فلا بدَّ من تصوير المحدود، وتعريف حقيقته بألفاظٍ مناسبة، عن طريق إيراد الجنس، ثم الفصول، دون زيادة أو نقص[٢]، ومن أعلامهم: الفارسي والرمانيّ [٣].

ثم بعد ذلك بالَغ النُّحَاة في إدخال الطريقة المَنْطِقِيَّة في الحُدُود، وردِّ ما خالفها، ومِن هؤلاء النُّحَاة ابنُ عصفور [٤] .

(١) يُنْظَر: الثقافة المَنْطِقِيَّة ص٥٤.

(٢) يُنْظَر: المرجع السابق ص ١٨.

(٣) يُنْظَر: المرجع السابق ص٨٣- ٨٩.

(٤) مقدمة تحقيق شرح الحُدُود النَّحْوِيَّة ص١٨.

الحُدُود النَّحْوِيَّة عند الشارحين

تتَّضح الرُّؤيةُ المنطقِيَّة في الحُدُود النَّحْوِيَّة عند **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل**، فهما يريان أنَّ الحدَّ يجب أن يكونَ شاملاً لكلِّ أجزاء المحدود، ومانعًا غيره من الدخول فيه، وسالمًا من عوارض النقص التي قد تنقضه -كما هو شرطها عند غيرهما- يقول **يحيى بن حمزة** [(١)]: "والفرق بين الحدِّ والخاصة أنَّ مِن حقِّ الحدِّ أن يكونَ شاملا لجميع أفراد المحدود؛ بحيث لا يخرج عنها شيء عنْ حال، ولهذا فإن دلالة الاسم على معنى في نفسه لما كان حدًّا وجب شموله جميع الأسماء، والخاصة ينفرد بها بعض الأفراد دون سائرها".

ويقول **ابن هُطَيْل**[(٢)]: "الخواصُّ جمع خاصة، وهو ما يختصُّ بالشيء، والفرق بينها وبين الحدِّ، أن الحدَّ يجب شموله لجميع أجزاء المحدود، والخاصة لا يجب ذلك فيها".

ويشترط **ابن هُطَيْل** أن يكونَ الحدُّ مُطردًا، والاطِّرادُ هو أنه كلما وُجِدَ الحدُّ وُجِدَ المحدود، يقول[(٣)]: "فالحدُّ يطَّرد أبدًا بخلافها"؛ يعني: الخاصة.

فالحدُّ النَّحْوِي ظاهرٌ في شرحيهما، إذ لا تكاد تجد فصلا خاليًا من تلك الحُدُود، ويُمكن بَحْث ذلك على النَّحْوِي التالي:

أولًا: طريقتهما في عرض الحُدُود.

ثانيًا: موقفهما من حدود ابن بَابَشَاذ.

أولًا: طريقتهما في عرض الحُدُود:

- لَم يقتصر **يحيى بن حمزة** في بعض المواضع على تعريف الحدِّ في اصطلاح النُّحَاة، بل قد يورد

---

(١) الحَاصِر ص٢٤٨- ٢٤٩.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٥٤.

(٣)عُمْدَة ذَوي الهِمَم.

أولاً معناه اللغوي كما في حديثه عن حقيقة المضمَر، يقول[١]: "فاعلم أنَّ للمضمر معنيين؛ لُغويًّا واصطلاحيًّا، فأما اللغَويُّ: فالإضمار هو الإخفاء[٢]، تقول: أضمرتُ في نفسي كلامًا؛ أي: أخفيته، وأنشد النُّحَاة للخنساء:

يَبْدُو، وَتُضْمِرُهُ البِلادُ كَأَنَّهُ سَيْفٌ عَلَى عَلَمٍ يُسَلُّ وَيُغْمَدُ [٣]

وهو في مُصطلح النُّحَاة: ما وُضِعَ لمتكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، تقدَّم ذكرُه لفظًا أو معنًى أو حُكْمًا".

وكذلك فعل في حدِّ النحو، وحدِّ الظاهر، وحدِّ الحرف، وغير ذلك[٤].

وكذلك كان **ابن هُطَيْل**، فقد أورد المعنى اللغوي لبعض الحُدُود، مُقدمًا إياه على المعنى الاصطلاحي لها عند النُّحَاة، من ذلك قوله في حدِّ النحو[٥]: "النحو في اللغة: هو القصد[٦]، تقول: (نَحَوتُك نَحْوًا)؛ أي: قصدتك قصدًا، ويكون بمعنى: (مثل)، و(عند)... وغير ذلك.

وفي الاصطلاح كما ذكر" -يعني ابن بَابَشَاذ.

وكذلك فعل في حدِّ المضمر، وحدِّ الحرف، ومصطلح الخط[٧].

- عُني **الشارحان** في بعض المواضع من شرحيهما بمناقشة الحدِّ، والوقوف على مفرداته،

---

(١) الحَاصِر ص٢٠٢.

(٢) يُنْظَر: لسان العرب، (ضمر) ٤٩٢/٤.

(٣) من الكامل، للطرماح بن حكيم، في ديوانه، تحقيق: د. عزَّة حسن، الطبعة الثَّانية، ص ١١٧ (دار الشرق العربي، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، برواية (سَيْف عَلَى شَرَفٍ) من قصيدة مطلعها:

بَانَ الخليطُ بِسُحْرَةٍ فَتَبَدَّدُوا وَالدَّارُ تُعْسِفُ بِالخَلِيطِ وتُبْعِدُ

ولَمْ أقف عليه منسوبًا للخنساء كما نسبه العَلويّ، وهو في: الحيوان؛ الجاحظ عمرو بن بحر الكناني، الطبعة الثَّانية، ٢٢٢/٣ (دار الكتب العلمية،بيروت ١٤٢٤هـ)، والشعر والشعراء، أبو محمد عبدالله بن قتيبة، ١٦٩/١ (دار الحديث، مصر،١٤٢٣هـ)، والعُمْدَة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الخَامِسة، ٢٩١/١ (دار الجيل،١٤٠١هـ-١٩٨١م).

(٤) يُنْظَر في حدِّ النحو ص ١٢٥، وحدِّ الظاهر ص ١٣٧، وحدّ الحرف ص ٢٧٢، ويُنْظَر ص ٣٧١-٣٧٥.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٦.

(٦) يُنْظَر: لسان العرب، (نحا) ٣١٠/١٥.

(٧) يُنْظَر في حدِّ المضمر ص ٨٨، وحدِّ الحرف ص١٨٩، ومصطلح الخط ص ٥٠١.

وذكر ما يدخل فيه، وما يخرج منه، وما يحترز، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ؛ منها ما ذكره **يحيى بن حمزة** في حديثه عن حقيقة الإعراب يقول[١]: "وأمَّا في مُصطَلَح النُّحَاة: فهو اختلاف آخر الكلمة من غير قيام سبب البناء لفظًا أو محلا، فقلنا: "هو اختلاف آخر الكلمة"؛ احترازًا عمَّا كان آخره ثابتًا على حركة واحدة من المبْنِيَّات نحو: (أينَ، وأمسِ، وقبلُ) فإنَّ هذا لم يختلف فيه آخر الكلمة، فكان مبنيًّا ولم يكن معربًا، وقلنا: "من غير قيام سبب البناء"؛ احترازًا عن مثل: (هذين، واللذين، وهنا، وهو)، فإنَّ هذه الأمور قد اختلف أواخرها وليستْ معربة لما كان سبب البناء قائمًا فيها".

وفي حديثه عن حقيقة الكلمة، يقول **يحيى بن حمزة** [٢]: "وحقيقة الكلمة: لفظ وُضِع لمعنى مفرد، فقولنا: "لفظ" يشتمل الكلمة وغيرها؛ لأنَّ اللفظ موضوع لكلِّ ما يُتلفظ به سواء وضع لمعنًى أم لا، وقولنا: "وضع" احترازًا عن المهملات، فإنها ملفوظ بها، ولكنها غير موضوعة لإفادة معنى، كقولنا: (كادِتٌ، ومَادِتٌ، ودَيْزٌ) في مقلوب (زَيْدٍ)، وقولنا: "مفرد" احترازًا عن المركب المتعدِّد لفظًا، كقولنا: (قَامَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَامَ)، وعن المركَّب المتعدد معنى، كقولنا: (قُمْ، اضْرِبْ)، فإنه لفظٌ وُضِع لمعنى، ولكنه مركب؛ لوجود التركيب لفظًا في الأَوَّل، ومعنى في الثَّانِي، فلولا إخراجه بقولنا: "مفرد"؛ لدخل في حدِّ الكلام، وهما حقيقتان مختلفتان".

وكذلك فعل في حدِّ الجمع الحقيقي، وحدِّ الماضي، وحدِّ الحرف، وحدِّ المنسوب، وغير ذلك[٣].

وكذلك **ابن هُطَيْل** ففي حديثه عن حدِّ الكلمة، أوْرَد حدَّ ابن الحاجب لها، يقول[٤]: "قال ابن الحاجب [٥]: "الكلمة لفْظٌ وُضِعَ لمعنًى مفردٍ"، فقوله: "لفظ" يعمُّ، وقوله: "وضع لمعنى"

---

(١) الحَاصِر ص١٣٧- ١٣٨.

(٢) الحَاصِر ص١٢٧.

(٣) يُنْظَر في حدِّ الجمع الحقيقي ص١٥٩، وحدِّ الماضي ص ٢٥٥، وحدِّ الحرف ص٢٧٢، وحدِّ المنسوب ص٣٢٥، ويُنْظَر ص ٣٧٠- ٤٥١.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١١.

(٥) شرح الرضي ١:١/٣.

احتراز من المهمل، نحو (كَادِتٌ، ومَادِتٌ، ودَيْزٌ)، وقوله: "مفرد" احتراز من المركب، نحو: (قَامَ زَيْدٌ) وشبهه".

وفي حدِّ الفعل قال ابن بَابَشَاذ: "**الفعل ما دلَّ على حدثٍ وزمان مختصٍّ؛ مثل: فَعَلَ، يَفْعَلُ، وسَيَفْعَلُ**"(١).

فشرح **ابن هُطَيْل** محترزات الحدِّ بقوله(٢): "قوله: "**ما دلَّ على حدث**" يعمُّ، وقوله: "**وزمان**" احتراز من المصادر، نحو: (القيام، والضرب)، وقوله: "**مختصٌّ**" احتراز من نحو: (العَبُوق، والصَّبُوح)، والمراد بالمختصِّ الماضي، والحاضر، والمستقبل، وقد أوضحه بالتمثيل"، وكذلك فعل في حدِّ الكلام، وحدِّ جمع المؤنث السالِم، وحدِّ العَلَم، وحدِّ الفعل، و غير ذلك من المواضع (٣).

- ظهرتْ عناية **يحيى بن حمزة** بالحُدُود النَّحْوِيَّة أوضح ممَّا هي عليه عند **ابن هُطَيْل**، يتضح ذلك

في إيراده غير حدٍّ للمصطلح الواحد، من ذلك ما ذكره في حديثه عن حقيقة الفعل، يقول **يحيى بن حمزة** (٤): "وفي مصطلح النُّحَاة له تعريفان؛ التعريف الأَوَّل: ما ذكره الشيخُ هاهنا، وهو ما دلَّ على حدثٍ وزمان مختصٍّ، فدلالة الحدث مأخوذة من نفس اللفظ، ودلالة الزمان من نفس الصيغة، فإذا قلت: قام وخرج، حصلت الدلالتان معًا...، التعريف الثَّانِي لحقيقة الفعل: وهو ما دلَّ على معنى في نفسه، مقترنًا بأحد الأزمنة الثلاثة".

وقد ذكر أيضا حدَّيْن لكلٍّ من الحرف والاستثناء(٥).

وممَّا يؤكد عناية **يحيى بن حمزة** بالحُدُود -أيضًا- حِرْصه على دقة الحدِّ، وعدم التباسه بغيره؛ لذا فهو يعمد إلى افتراض إشكالات قد ترِدُ على بعض الحُدُود، ثم يُجيب عنها بما

---

(١) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٤٨.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٦٠-١٦١.

(٣) يُنْظَر في حدِّ الكلام ص ص١٢، وحدِّ جمع المؤنث السالم ص ٤٨، وحدِّ العَلَم ص ١١٢، وحدِّ الفعل ص ١٦٠، ويُنْظَر ص ٣٠٩-٣٢٧-٤٣٤- ٥٠٤.

(٤) الحَاصِر ص ٢٥٢.

(٥) يُنْظَر في حدِّ الحرف ص ٢٧٢، وحدِّ الاستثناء ص ٣٦٤.

يدفع الشك

فيها، وقد يفترض في مواضعَ أخرى اعتراضات قد تُثار على بعضها ثم يفندها، فمِن ذلك أنَّه بعد ذكر حقيقة الحرف قال: "فهذا هو مراد النُّحَاة بقولهم: "ما دلَّ على معنى في غيره"، ويرد عليه إشكالات(١):

الأَوَّل منها قولكم: "إنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره" باطل، فإنا إذا قلنا: (مِنْ) حرف جر، و(لَمْ) حرف نفيٍ، وكذلك سائر الحروف إذا أخبر عنها، فإنها هاهنا دالَّةٌ على معانٍ في أنفسها واقعة موقع المبتدأ، فحينئذ يخرج من الحد ما هو منه، والجواب: أنَّا إنما أوجبنا في الحرف أن يكون دالاً على معنى في غيره إذا كان مستعملاً في معناه الذي وضع له، فأما إذا كان مستعملًا في غيره فلا، وقولنا: (مِنْ) حرف جر ليس كذلك، فإنه أخبر عنه هاهنا باعتبار لفظه فقط مِن غير استعماله في معناه، وهو بهذا الاعتبار اسم؛ ولهذا أخبر عنه بقولنا: (مِنْ) حرف جر...".

ومن ذلك -أيضًا- قولُه في حقيقة اسم الإشارة(٢): "وحقيقته ما وضع للدلالة على الحقيقة المشار إليها، لا يُقال: إن هذا الحد يُفضي إلى الدور؛ لأنكم ذكرتم فيه لفظ المشار إليه، فكان دَوْرًا محضًا؛ لأنا نقول: ليس بدَوْرٍ على الحقيقة؛ لأن المشار إليه معلوم مفهوم للعقلاء لا شكَّ فيه، ونحن جعلناه تفسيرًا للاسم الموضوع للإشارة في أصل اللغة، فلا يكون دورًا".

وكذلك فعل في حدِّ الاسم، وحدِّ الفعل(٣).

ثانيًا: موقفهما من حدود ابن بَابَشَاذ:

لم يتخذ **يحيى بن حمزة** من حدود ابن بَابَشَاذ موقفًا واحدًا، فما حدَّه صاحبُ المقَدِّمة أغفله **يحيى بن حمزة** في أغلب الأحيان، كما في حدِّ الفعل الماضي، فقد أورد ابن بَابَشَاذ

(١) الحَاصِر ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٢)الحَاصِر ص ٢٨١.

(٣) يُنْظَر في حدِّ الاسم ص ١٣٣، وحدِّ الفعل ص ٢٥٣.

حدًّا له فقال[١]: "**أما الماضي فهو ما كان مبنيًّا على الفتح من غير عارض عرض له**".

فأهْمَلَ الشارحُ هذا الحدَّ فلم يفسِّره، ولم يعترضْ عليه، بل أورد حدًّا آخر فقال[٢]: "الماضي ما دلَّ على حدثٍ مقترن بزمان قبل زمانك".

وكذلك في حدِّ الرفع يقول ابن بَابَشَاذ[٣]: "**الرفع ما جلبه عامل الرفع لفظًا كان أو تقديرًا**".

فأهمله **يحيى بن حمزة** ، وأورد حدًّا غيره، يقول[٤]: "أمَّا حقيقته: فهو العلامة الإعرابية اللازمة للفاعل وما أشبهه لفظًا أو تقديرًا".

وكذلك -أيضًا- ما ورد في حدِّ النصب، وحدِّ الجرِّ، وحدِّ الجزم، وغيرها كثير[٥].

وفي حين ثانٍ يأْخذ الحدَّ بالشرح والتحليل والمناقشة، كما فعل فِي شَرْحِه لحدِّ الفعل، وحدِّ الحرف[٦].

وفي حين ثالثٍ يعترض عليه، كما فعل في انتقاده لحدِّ ابن بَابَشَاذ للظاهر، حينما حدَّه بقوله[٧]: "**أمَّا الظاهر ما دلَّ بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به**".

فأورد **يحيى بن حمزة** حدًّا آخر للظاهر، مُعترضًا على حدِّ صاحب المقَدِّمة بقوله[٨]: "وحقيقة الظاهر: أنَّه الاسم المعرب الذي لا يفتقر إلى غيره في فهم معناه الإفرادي، كقولنا: (رَجُلٌ وزَيْدٌ)، بخلاف المضمر والمبهم، فلا بدَّ لهما من مفسِّر، فأمَّا ما قاله الشيخ: "**من أنَّ الظاهر ما دلَّ بظاهره**"، فليس بشيء؛ لأنَّه تفسيرٌ للشيء بنفسه".

---

(١) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٤٨.

(٢) الحَاصِر ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٣) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٥٥.

(٤) الحَاصِر ص ٣٣٦.

(٥) يُنْظَر في حدِّ النصب ص ٣٤٢، وحدِّ الجرِّ ص ٣٧٠، وحدّ الجزم ص ٣٧٥، ويُنْظَر ص ٤٣٠-٣٧٨-٤٣٢-٤٣٨-٤٤٥-٤٥١-٤٥٦.

(٦) يُنْظَر في حدِّ الفعل ص ٢٥٢، وحدِّ الحرف ص ٢٧٢.

(٧) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٣٩.

(٨) الحَاصِر ص ١٣٩.

وفي حين رابعٍ يضيف **يحيى بن حمزة** حدودًا للموضوعات التي أهمل ابن بَابَشَاذ حدودها، وهو في الأغلب ينقلها بنصِّها من النُّحَاة قبله دون أن يحيلَ إليهم، كما فعل في نقله لكثيرٍ من الحُدُود الواردة عند ابن الحاجب، منها ما ذكره في حدِّ الكلمة بقوله[١]: "وحقيقة الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد"، وهذا هو الحدُّ الذي أورده ابن الحاجب في الكافية[٢]، ومن الحُدُود التي أضافها **يحيى بن حمزة** -أيضًا:

- حقيقة البناء والمبني[٣] .
- حقيقة اسم الإشارة[٤].
- حقيقة حروف الجر[٥].
- حد المفعول به[٦].
- حد المفعول فيه[٧] .
- حد المفعول له[٨]، وغيرها من الحُدُود[٩] .

أمَّا **ابن هُطَيْل** فقد عُنِي بمُناقشة جلّ حدود ابن بَابَشَاذ، وأخَذَها بالشرح والتحليل في حينٍ، وفي حينٍ آخر اعترض عليها وانتقده فيها، ومن اعتراضاته على حدود صاحب المقَدِّمة ما ورد في انتقاده لحدِّ الماضي حينما حدَّه ابن بَابَشَاذ بقوله[١٠]: "**أمَّا الماضي فهو ما كان مبنيًّا على الفتح من غير عارضٍ عرض له**"، فقال **ابن هُطَيْل** بعد تفسير مفردات الحدِّ، وذِكْر

---

(١) الحَاصِر ص ١٢٧.
(٢) يُنْظَر: شرح الرضي ١:١/٣.
(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٩٨.
(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢١٨.
(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٩٣.
(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٤٧.
(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٥٠.
(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٥٢.
(٩) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٥٦-٣٦٠-٣٦٤.
(١٠) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٤٨.

محترزاته[١]: "ويَرِدُ عليه أنَّه عرَّف الشيء بما هو أكثر التباسًا منه، ألا ترى أن الفتح إنما يكون بعد معرفة أنه ماضٍ".

ومِن اعتراضاته -أيضًا- انتقاده لحدِّ الرفع، يقول ابن بَابَشَاذ[٢]: "**الرفع ما جلبه عامل الرفع لفظًا أو تقديرًا**"، فقال **ابن هُطَيْل**: "فيه نظر؛ لأنه إذا لم يُعرِّف الرفع، فبالأولى عامل الرفع، فكيف يصحُّ أن يُفَسَّرَ به؟ والله أعلم"[٣].

وكذا فعل في كثيرٍ من المواضع[٤].

وقد يعترض **ابن هُطَيْل** على حدود ابن بَابَشَاذ مع التصويب، كما فعل في حدِّ الاسم، بقوله[٥]: "قوله[٦]: "**الاسم ما أبان عن مُسمًّى شخصًا كان أو غير شخص**"، يرد عليه أنه يدخل فيه الفعل والحرف، فإنَّ كل واحد منهما يُبين عن مسمًّى".

ثم قال مُصَوِّبًا[٧]: "والأولى أن يُقال: ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو نحو ذلك".

وكذلك فعل في غير ذلك من المواضع[٨].

وابن هُطَيْل قد يذكر بعد تفسيره لمفردات الحدِّ عند ابن بَابَشَاذ انتقاد العُلَمَاء له، دون أن يُعقِّب على ذلك، فكأنه يرتضي هذا النقد، من ذلك ما ورد في حدِّ النحو، فبعد أن شرح مفرداته قال[٩]: "ويُقال: إن هذا الحد ناقصٌ، والله أعلم".

وكذا فعل في حدِّ الظاهر، فقد ذكر انتقاد **يحيى بن حمزة** لحدِّ ابن بَابَشَاذ [١٠] وإن لم

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٦٣.
(٢) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص٣٥٥.
(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٠٤
(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٧- ٤٩- ٥٨- ٦٠- ٧١- ٩٦- ١٠٠- ٣٨٢- ٣٨٤.
(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٣.
(٦) المقَدِّمَة المُحْسِبةص٣٣٨
(٧) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٨
(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ٦٩- ٤٨٥-٤٩٣.
(٩) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٨.
(١٠) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٩.

يُسمِّه، يقول[١]: "وقد أُورد عليه أنه فسَّر الشيء بنفسه".

وقد يكون حدُّ ابن بَابَشَاذ مجملاً فيُفَصِّله **ابن هُطَيْل**؛ لحمايته من الاعتراض والنقص، من ذلك ما ورد في حدِّ التابع حينما حدَّه ابن بَابَشَاذ بقوله[٢]: "**التابع في العربية هو الجاري على ما قبله في إعرابه من رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍّ، أو جزمٍ**".

فقال **ابن هُطَيْل** مُفصِّلاً ما أجْمَلَهُ ابنُ بَابَشَاذ[٣]: "يعني بالجري: كونهما بإعراب واحد من جهة واحدة، وإلا ورد عليه خبر المبتدأ، والثَّانِي من باب (عَلِمْتُ)، والثَّالِث من باب (أَعْلَمْتُ)؛ فإنهما بإعراب ما قبلهما، ومع ذلك فليست بتوابع لاختلاف الجهتين".

وكذا فعل في تفصيل ما أجمله ابنُ بَابَشَاذ في حدِّ الأسماء السِّتَّة[٤].

وأهمل ابنُ بَابَشَاذ الحدَّ في بعض المواضع، فأضاف **ابن هُطَيْل** جملةً منها كما فعل **يحيى بن حمزة** ، أفاد في أغلبها من ابن الحاجب، وهو في ذلك قد يُصَرِّح بنقله منه ويحيل عليه، كما فعل في حد العَلَم، يقول[٥]: "والثَّانِي من أقسام المعرفة: الأعلام، وهو كما ذكر ابن الحاجب[٦]: "ما وضع لشيء بعينه غير متناولٍ غيره بوضع واحد".

وكذلك في حدِّ الكلمة، وحدِّ جَمْع التكسير[٧] .

وكذلك أفاد من حدود الزمخشري، وأحال عليه في بعض المواضع، من ذلك قوله في حقيقة المبني[٨]: "قال الزمخشري: "وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل[٩]"".

ومن الحُدُود التي أضافَها **ابن هُطَيْل** ما يلي:

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٧.

(٢) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٧٢.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٦٣.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٦٢.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١١٢.

(٦) شرح الرضي ٢:١/٥٠٣.

(٧) يُنْظَر في حدِّ الكلمة ص ١١، وحدِّ جمع التكسير ص ٨٣.

(٨) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٨٥.

(٩) المفَصَّل ص١٦٣.

- حدّ الإشْمام[١] .
- حدّ الرَّوْم[٢] .
- حدّ النَّقل[٣]، والتضعيف[٤].
- تنوين المقابَلة[٥] .
- حد المبتدأ[٦]، وغيرها من الحُدُود[٧].

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٢.
(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢١.
(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٤.
(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٥.
(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٥٢.
(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٠٩.
(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٣١-٣٤٢-٣٤٤-٤٣٤.

المَبْحَثُ الثَّانِي

الخِلاَف النَّحْوِي عند الشارحَيْن

حوى شرح **يحيى بن حمزة** كغَيْرِه من الكتب النَّحْوِيَّة -وخاصة كتب الشروح- جملة من الخِلاَفات النَّحْوِيَّة، فهو نادرًا ما يترك مسألةً يقوم بشرحها دون أن يُعرِّج على ذكر الخِلاَف فيها، مفصِّلاً ذلك أو مجملاً، وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد أورد في شَرْحِه طائفة من الخِلاَف النحوي، سواء كانت تلك الخِلاَفات تتعلق بالمصْطَلَح النَّحْويِّ[١] ، أو كانت تتعلق بالمسائل النَّحْوِيَّة[٢] ، وقد اتَّسم في عرضه لها بالإيجاز غالبًا.

وسيأتي الحديث عن الخلاف النحوي عندهما من خلال ما يلي:

أولًا: أنواع الخِلاَف الوارد في الشرحين.

ثانيًا: طريقتهما في عرض المسائل الخلافية.

ثالثًا: موقفهما من المسائل الخلافية.

أولًا: أنواع الخِلاَف الوارد في الشرحين:

١) الخِلاَف بين البَصْرِيِّين والكُوفِيِّين:

أكثر **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** من عرض المسائل التي كانتْ موضع خلاف بين المدرستين البَصْرِيَّة والكُوفِيَّة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الخِلاَف في لَقَب الاسم[٣] .
- الخِلاَف في العامل في المبتدأ[٤] .

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٥.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣١٧-٣٨٥-٢٠٦.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٥، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٥.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٧٩-٣٨٠، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٨٥.

- الخِلاَف في حكم فعل الأمر[١].
- الخِلاَف في ضمير الفَصْل[٢]، وغيرها من المواضع[٣].

٢) الخِلاَف بين النَّحْوِيِّين أفرادًا:

لَم يقتصر **الشارحان** في كتابيهما على عرض المسائل الخِلاَفية القائمة بين مدرستي البصرة والكوفة، بل أضافا إليها المسائل التي وقع الخِلاَف فيها بين النُّحَاة ، سواء كان هؤلاء النُّحَاة ينتمون إلى مدرسة نحوية واحدة، أم لا.

فمن الأَوَّل:

- الخِلاَف بين سيبويه والمبرد في تقديم تمييز الجملة على عامله[٤].
- الخِلاَف بين جمهور البصرة في المفعولات الخمسة، هل جميعها حقيقية أو لا؟[٥].
- الخِلاَف بين الخليل وسيبويه في ماهية حرف التعريف[٦] .

ومن الآخر:

- الخِلاَف في أصل (مَهْمَا)، أبسيطة هي أم مركبة؟[٧].
- الخِلاَف في أعرف المعارف[٨] .
- الخِلاَف في أصل (لَنْ)[٩] .

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٠٠، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٨١.
(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٠٤، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٩٢.
(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٦٢-٢٠٥-٢٠٦، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣١٧.
(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٦٣، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٥٨.
(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٤٤، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٢٦.
(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٢٣، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٨٠-٢٨١.
(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٠٥، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٤٣.
(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٥٥، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١١٦.
(٩) بنظر: الحَاصِر ص ٢٨٨، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢١١.

ثانيًا: طريقتهما في عرض المسائل الخِلاَفية:

أولا: طريقة **يحيى بن حمزة** في عرض المسائل الخلافية:

إن المتتبِّع للمسائل الخِلاَفية التي أوردها **يحيى بن حمزة** في شَرْحِه يظهر لديه أن الشارح لم يتخذ في عرضها منهجًا واحدًا، فهو في حين يبسط الخِلاَف في المسألة النَّحْوِيَّة بسطًا مُستفيضًا، فيستقصي الآراء فيها، وينسبها لأصحابها، ويذكر حجة كل فريق، وفي حين ثانٍ يكتفي بالإشارة إلى أنّه ثمَّة خلاف في المسألة، وفي حين ثالث يتوسط بين هذا وذاك.

فمن المواضع التي استقصى **يحيى بن حمزة** الخِلاَف النحويَّ فيها، ونسب الآراء لأصحابها، وذكر ما اعتمد عليه كل فريق من الحجج:

- الخِلاَف في لقب الاسم، يقول **يحيى بن حمزة** [(١)]: "فللنُّحاة فيه مذهبان: مذهب الكُوفِيِّين[(٢)]: أن الاسم مشتق من السِّمَة، وهي العلامة، لأن الاسم وَسْمٌ على المسَمَّى، وعلامة له تُعْرَفُ به؛ ولذلك قال أحمد بن يحيى ثعلب: الاسم سِمَةٌ تُوضع على الشيء تُعْرَف به... وأمَّا مذهب البَصْرِيِّين[(٣)]: أنه مشتق من السُّمُو، وهو العُلوُّ، يقال: سَمَا سُمُوًّا، أي: عَلا عُلُوًّا، ومنه سُمِّيت السماء سماءً لعلوِّها؛ لأن الاسم يسْمو على المسمى، ويدل على ما تحته من معناه؛ ولذلك قال المبرد: الاسم يدلُّ على مسمى تحته، فلما سَمَى الاسم على مُسَمَّاه وعَلَا عليه كان مشتقًّا من السَّمُو، وهو العلوُّ...".
- الخِلاَف في حُكم الضمير المنفصل إذا وقع فصلاً بين معرفتَيْن يقول **يحيى بن حمزة** [(٤)]: "فاعلم أن هذا الضمير يسميه البَصْرِيُّون الفَصْل[(٥)]؛ لأنه يُسَاق للتفرقة بين كَوْن

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) يُنْظَر: شرح المقَدِّمَة المُحْسِبة لابن بَابَشَاذ ٧٩/١، والإنصاف ٦/١، واللباب ٤٦/١، وهَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ص٤٦٦/٣ (المكتبة التوفيقية، مصر).

(٣) يُنْظَر: الكتاب ٣/ ٤٥٤، وعلل النحو ص١٣٨، وشرح المقَدِّمَة المُحْسِبة لابن بَابَشَاذ ٧٩/١، والإنصاف ٦/١، واللباب ٤٦/١، وهَمْع ٤٦٦/٣.

(٤) الحَاصِر ص ٢٠٤.

(٥) يُنْظَر: الكتاب ٣٩٢/٢، والأصول ٢٥٧/٢، وعلل النحو ص٤٢٢، وشرح المقَدِّمَة المُحْسِبة لابن بَابَشَاذ

الاسم الذي بعده صفة أو خبرًا...، والكوفيون يُسمونه العماد[(١)]؛ لأنه الذي يُعْتَمَد عليه في الفَصْل بين كون الاسم الذي بعده صفة أو خبرًا".

ومن المواضع التي اكتفى **يحيى بن حمزة** فيها بالإشارة إلى الخلاف دون تفصيل ما يلي:

- في حديثه عن العلة السَّادِسة من علل منع الصرف، وهي (العدل) يقول[(٢)]:

"وهل يُتَجَاوَز في العدل في العدد إلى (عُشَار)، أو يقصر على (رُبَاع) كما ورد؟ فيه خلاف بين النُّحَاة".

- وفي تقديم خبر (لَيْسَ) عليها، يقول **يحيى بن حمزة** [(٣)]: "وأمَّا (لَيْسَ) ففي تقديم خبرها عليها خلاف بين النُّحَاة".

حيث اكتفى في هذه المواضع بالإشارة إلى أن هذه المسائل موضع خلاف بين النُّحَاة دون أن يذكرَ آراءهم فيها.

وأما ما توسط فيه **يحيى بن حمزة** بين بسط الخِلاَف وبين الإشارة إليه، فقد اتخذ فيه صورًا عدة:

١٥٨/١. والمفَصَّل ص١٧٢، والإنصاف ٧٠٦/٢، واللباب ٤٩٦/١، وشرح الكافية الشافية، محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، ص٢٤٤/١ (مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين بن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي= =حمد الله، الطبعة السَّادِسة، ص٦٤١ (دار الفكر، دمشق١٩٨٥م)، وهَمْع الهَوَامِع ٥٠٣/١.

(١) يُنْظَر: شرح المقَدِّمَة المُحْسِبة لابن بَابَشَاذ ص ١٥٨، والمفَصَّل ص ١٧٢، والإنصاف ٧٠٦/٢، واللباب ٤٩٦/١.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٥٥، وتُنْظَر المسألة في: ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزَّجَّاج، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، الطبعة الثَّالِثة، ص٥٩ (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٢٠ هـ-٢٠٠٠م)، وشرح الكافية الشافية ١٤٤٧/٣، واللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، محمد بن الحسن، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، الطبعة الأولى، ٧٤٥/٢ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م). وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين الجوجري، تحقيق: نواف الحارثي (رسالة ماجستير) الطبعة الأولى، ٨٤٠/٢ (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٤م)، وهَمْع الهَوَامِع ١٠٠/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، أبو محمد بدر الدين المرادي، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، ١١٩٧/٣ (دار الفكر العربي ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م).

(٣) الحَاصِر ص ٣٨٣، وتُنْظَر المسألة في: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د.كاظم المرجان، ص٤٠٨/١ (دار الرشيد١٩٨٢م)، والمفَصَّل ص٣٥٦، والإنصاف ١٦٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٦/١، وتوضيح المقاصد ٤٩٧/١.

١- استقصاء الآراء النَّحْوِيَّة في المسألة الخِلافية، ونسبتها لأصحابها، دون أن يذكرَ حججهم التي استندوا عليها، كما في خلاف النُّحَاة في العامل في المبتدأ والخبر، يقول[١]: "ولهم في ذلك مذاهب أربعة: فمنهم من ذهب إلى أن كل واحد منهما يرفع صاحبه ويعمل فيه، وهذا مذهب أهل الكوفة[٢]، ومنهم مَن ذهب إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ، والابتداء مؤَثِّر في الخبر بواسطة المبتدأ، وهذا شيء يحكى عن الأنباري[٣]، ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء مؤثِّر في المبتدأ، والمبتدأ أثَّر في الخبر، وهذا مذهب ابن جني من البَصْرِيِّين[٤]، ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء مؤثر فيهما جميعًا ومقتضٍ لهما[٥]، وهذا هو المختار، وعليه محَقِّقو البَصْرِيِّين".

ومن ذلك -أيضًا- ما ذكره في حديثه عن الاسم المثنى، يقول[٦]: "أمَّا الموضع الأَوَّل: وهو في بيان موقع هذه الحروف من الاسم المثنى، فاعلم أن للنحاة فيه مذاهبَ[٧]:

فعند سيبويه[٨] أنها حروف إعراب؛ بمعنى أنها تتبدل بتبدل الإعراب. وعند الأخفش[٩]: أنها دلائل الإعراب. وعند الكُوفِيِّين[١٠]: أنها أنفسها إعراب بمنزلة الضمة والكسرة والفتحة".

٢- استقصاء الآراء النَّحْوِيَّة في المسألة المختلف فيها، ونسبة بعضها لأصحابها وترك بعضها الآخر دون نسبة، كما في مسألة الخِلاَف في (إيَّاكَ) وأخواتها، يقول[١١]:

---

(١) الحَاصِر ص٣٨٠.

(٢) يُنْظَر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٣، والخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، حققه: محمد علي النجار، الطبعة الأولى، ١٥٤/١ (عالم الكتب، بيروت ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م)، والإنصاف ٤٤/١، واللباب ١٢٨/١، وهَمْع الهَوَامِع ٣٦٤/١.

(٣) يُنْظَر: الإنصاف ٤٤/١.

(٤) يُنْظَر: اللُّمَع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، ص٢٥-٢٦ (دار الكتب الثقافية، الكويت).

(٥) يُنْظَر:المفَصَّل ص٤٣.

(٦) الحَاصِر ص١٨٣-١٨٤.

(٧) في المسألة خمسة مذاهب؛ يُنْظَر: الإنصاف٣٣/١.

(٨) يُنْظَر: الكتاب ١/ ١٧.

(٩) يُنْظَر: علل النحو ص١٦٥.

(١٠) يُنْظَر: علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. صبيح التميمي، ص٥٠ (مكتبة الثقافة الدينية، مصر). والإنصاف ٣٣/١.

(١١) الحَاصِر ص٢١٤- ٢١٥.

"فاعلم أن لهم فيها مذاهب خمسة: المذهب الأَوَّل: أن (إيا) اسم مظهر، و(الكاف) اسم مضمر في موضع جر بإضافة (إيا) إليه، وهذا هو مذهب الزجاج[١]، ويعزى إلى الخليل بن أحمد[٢].

المذهب الثَّانِي: يُحكى عن الكُوفِيِّين[٣]، وهو أن (الكاف) اسم مضمر، و(إيا) بمنزلة الدعامة لها.

المذهب الثَّالِث[٤]: أن (إيا) و(الكاف) اسم مظهر موضوع للنصب، بمنزلة المصادر التي تلزم النصب كـ: سبحان، وبعدًا، وسحقًا.

المذهب الرَّابِع: أن (إيا) اسم مضمر و(الكاف) حرف خطاب يلحق للدلالة على أحوال المخاطبين في التذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، وهذا قول سيبويه[٥]، وعليه أكثرُ نحاة البصرة[٦].

المذهب الخَامِس[٧]: أن (إيَا) و (الكاف) اسم مُضمر بكماله، موضوع للدلالة على ما يدل من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير وتأنيث، وهذا شيء قد ذكَره بعض النُّحَاة".

٣- استقصاء الآراء النَّحْوِيَّة، دون أن ينسبها لأصحابها، من ذلك ما ذكره في حديثه عن مواضع حروف الأسماء الستة يقول **يحيى بن حمزة** [٨]: "وللنحاة فيها مذاهب مختلفة: فمنهم

---

(١) يُنْظَر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، الطبعة الأولى، ١/٤٨(عالم الكتب، بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

(٢) يُنْظَر: علل النحو ص١٦، وشرح المقَدِّمَة المُحْسِبة لابن بَابَشَاذ ١/١٥٢، والإنصاف٢/٦٩٥.

(٣) يُنْظَر: علل النحو ص٤١٦، وشرح المقَدِّمَة المُحْسِبة لابن بَابَشَاذ ١/١٥٢، والإنصاف٢/٦٩٥.

(٤) ذُكِر هذا المذهب دون عزو في: شرح المقَدِّمَة المُحْسِبة لابن بَابَشَاذ ١/١٥٤، والجَنَى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين المرادِي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، الطبعة الأولى، ص٥٣٦- ٥٣٧(دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م).

(٥) يُنْظَر: الكتاب ٢/ ٣٥٥ وما بعدها.

(٦) منهم: ابن السَّراج في الأصول ٢/ ١١٧، والفارسي يُنْظَر رأيه في: الجنى الداني ص٥٣٦، وابن جني في سر صناعة الإعراب ١/ ٣١٨، والزمخشري في المفَصَّل ص١٦٦.

(٧) ذُكر هذا المذهب دون عزو في: سِر صناعة الإعراب ١/٣٢٠، والإنصاف ٢/٦٩٥، واللباب ١/ ٤٧٩، ونُسِب إلى الكوفيين في الجَنَى الداني ص٥٣٦.

(٨) الحَاصِر ص١٧٨-١٧٩.

من قال[١]: إنها أنفسها إعراب، وإن الواو كالضمة، والألف كالفتحة، والياء كالكسرة.

ومنهم مَن قال[٢]: إنها في أنفسها ليستْ إعرابًا، وإنما هي علامات للإعراب؛ كالحروف التي في التثنية والجمع، ومنهم من قال[٣]: إن هذه الحروف إنما هي إشباع حدث عن الحركات، وأن إعرابها إنما هو بالحركة فقط، ومنهم مَن قال[٤]: إنها معربة بالحركات والحروف جميعًا، ومنهم مَن قال[٥]: إن هذه الحروف، هي لامات الكلمة، وإن إعرابها إنما هو بالحركات".

ثانيا: طريقة **ابن هطيل** في عرض المسائل الخلافية:

إن الناظر في مسائل الخِلاَف الواردة فِي شَرْحِ **ابن هطيل** يلحظ بصورةٍ جليةٍ إيجازه في عرضها، فهو نادرًا ما يبسط الخِلاَف، وفي المقابل كثيرًا ما يُشير إلى جزءٍ من جُزئيَّاته.

وبعد تتبُّع المسائل الخِلاَفية التي أوردها **ابن هُطَيْل** في شرحه، يُمكن حصر الطرُق التي سلكها في عرضه لها إلى ما يلي:

١- الإشارة إلى جزء من جزئيَّات الخِلاَف في المسألة النَّحْوِيَّة دون الدخول في تفصيلاته؛ من ذلك قوله في الحروف التي تنصب الفعل[٦]: "قوله[٧]: "**ومنها تسعة أحرف تنصب الفعل**

(١) هذا مذهب قُطرب، والزِّيادي، والزَّجَّاجي من البَصْريين، وهشام مِنَ الكوفيين؛ يُنْظَر: اللباب ٩٤/١، وارْتِشَاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلُسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ود. رمضان عبدالتواب، الطبعة الأولى، ص ٨٣٧/٢ (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

(٢) هذا مذهب الأخفش في أحد قوليه، يُنْظَر: الإنصاف١٧/١، واللباب ٩١/١، وارْتِشَاف الضَّرَب ٨٣٧/٢، وهَمْع الهَوَامِع ١٣٨/١.

(٣) هذا مذهب المازني والزَّجَّاج؛ يُنْظَر: الإنصاف ١٧/١، واللباب ٩٢/١، وارْتِشَاف الضَّرَب ٨٣٧/٢، وهَمْع الهَوَامِع ١٣٧/١.

(٤) هذا مذهب الكوفيين؛ يُنْظَر: الإنصاف ١٧/١، واللباب ٩٣/١، وارْتِشَاف الضَّرَب ٨٣٧/٢، وهَمْع الهَوَامِع ١٣٧/١.

(٥) هذا مذهب البصريين؛ يُنْظَر: الإنصاف ١٧/١، واللباب ٩٠/١، وارْتِشَاف الضَّرَب ٨٣٦/٢، وهَمْع الهَوَامِع ١/ ١٣٧.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٠٧، وتُنْظَر المسألة في: الإنصاف ٥٧٥/٢، والجَنَى الداني ص٧٤- ١١٥-١١٨، وارْتِشَاف الضَّرَب ٤/ ١٦٤٥-١٦٥٠- ١٦٥٦- ١٦٦١- ١٦٦٨- ١٦٨٠.

(٧) المقَدِّمَة المُحْسِبةص٣٥٢.

المستقبل" فيه نظَرٌ؛ لأن الذي يعمل من هذه التسعة ليس إلا الأربعة الأول[١]، على اختلاف أيضًا، فيما عدا (أَنْ)، أما الخمسة البواقي فإنها تعمل بإضمار (أَنْ)".

ومن ذلك -أيضًا- في مبحث حروف العطف يقول **ابن هُطَيْل** في الفرق بين (أَوْ)

و(إمَّا)[٢]:"وفرق ثالث وهو: أن الواو تدخل عليها (إمَّا)؛ ولذلك لَمْ يعدَّها الفارسي [٣] من حروف العطف".

فهذه مسألةٌ خِلافِيَّة تعددتْ آراء النُّحَاة فيها، فاكتفى **ابن هُطَيْل** فيها بالإشارة إلى رأي الفارسي فقط، دون الدخول في تفصيلاتها.

ومن ذلك قوله في التفريق بين ألقاب المعرب والمبني[٤]: "ولا يقال: عند البَصْرِيِّين رفع، ولا نصب، ولا جر، ولا جزم إلا في المعرب".

وكذلك فعل في مسألة الخِلاَف في أصل (كَأَنَّ)[٥]، وغير ذلك من المواضع التي أشار فيها **ابن هُطَيْل** إلى الخِلاَف إشارة سريعة[٦].

٢- استقصاء الآراء النَّحْوِيَّة في المسألة الخِلافِيَّة غير منسوبة إلى أصحابها، مع ذِكْر ما اعتمد عليه كلُّ فريقٍ مِن الحجَج في بعض المواضع، وإغفالها في مواضع أخرى.

ففي مسألة عامل التوابع يقول **ابن هُطَيْل**[٧]: "واعلم أن لهم في عامل التوابع مذاهب:

أحدها: أنه العامل في المتبوع نفسه[٨].

---

(١) هي: أن، لن، إذن، كي.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٦٢.

(٣) يُنْظَر: الإيضاح، أبو علي الفارسي، تحقيق: د.كاظم المرجان، الطبعة الثَّانِية، ص٢٢٤ (عالم الكتب، بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٨٦. سبقت الإشارة إلى المسألة في ص ٥٧.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٥، وتُنْظَر المسألة في: ارْتِشَاف الضَّرَب ١٢٣٨/٣، ومغني اللبيب ص ٢٥٢.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٩٣-٢٤٦-٣٤٩-٣٥٤.

(٧) المرجع السابق ص٤٦٣- ٤٦٤.

(٨) هذا مذهبُ سيبويه في الكتاب ١/١٥٠-٤٢١- ٤٣٧، والمبَرِّد في المقْتَضَب ٤/ ٢٩٥، وابن السَّراج في الأصول ٢/

والثَّانِي: أنه مثله مقدرًا[١].

والثَّالِث: أنه كونه تابعًا[٢].

والرَّابِع: أنه الأَوَّل إلا في البدل والنسَق، فإنه يقدر كالأَوَّل[٣]".

فاكتفى **ابن هُطَيْل** في هذه المسألة بذكر الآراء النَّحْوِيَّة فقط، دون أن ينسبها إلى أصحابها، ودون أن يذكرَ ما اعتمد عليه كل مذهبٍ مِن حججٍ وبراهين.

ومن المسائل الخِلافِيَّة التي ذكر فيها **ابن هُطَيْل** آراء النُّحَاة غير منسوبة إلى أصحابها مع ذكر ما اعتمد عليه كل رأي من الحجج، ما ذكره من الخِلاَف في متعلق الظرف، هل هو فعل أو اسم؟، يقول[٤]: "قوله: "**ف (عِنْدَكَ) واقع موقع (مُسْتَقِرٌّ)، أو (ثَابِتٌ)، أو (مَوْجُودٌ)**"[٥]، هذا مذهب بعضهم[٦]، وعند بعضهم[٧] أن المقدَّر فعل، نحو: (اسْتَقَرَّ)، أو (ثبَتَ)، حُجَّة هذا أن أصل التعلُّق للأفعال، وأنه وقع الإجماع على تقدير الفعل في الصلة، وحُجَّة الأَوَّل أن أصل هذه الأمور الإفراد إلا في الصلة، وأن تقدير الاسم أقل".

٣- ذكر الآراء النَّحْوِيَّة في المسألة الخِلافِيَّة، والاكتفاء بنسبة بعضها إلى أصحابها، مع ذكر الحجج في حين وإهمالها في حين آخر.

٤٦، والزمخشري في المفَصَّل ص٣٧.

(١) يُنْظَر: شرح الرضي ١:٢/٩٦٣، وشرح شُذُور الذَّهَب ٢/.٧٥٧.

(٢) هذا مذهب الأخفش؛ يُنْظَر: شرح الرضي ١:٢/٩٦٣.

(٣) نُسِب إلى الجمهور في: توضيح المقاصد ٢/ ٩٤٦، وشرح شُذُور الذَّهَب ٢/٧٥٧.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٥٦- ٤٥٧.

(٥) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٧١.

(٦) هذا قول سيبويه إيماءً والأخفش تصريحًا، ذكر ذلك ابنُ مالك ووافقهم، يُنْظَر: شرح التسهيل، ابن مالك جمال الدين؛ تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود.محمد بدوي، ص١/٣١٧ (هجر)، والمساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د.محمد كامل بركات، الطبعة الثَّانية، ١/٢٣٦ (جامعة أم القرى١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، وارتشاف الضَّرَب ٣/١١٢١، ونَسَبَهُ الأنباري إلى بعض البصريين في الإنصاف ١/٢٤٥، ونَسَبَه ابنُ يعيش إلى ابن السَّراج في شرح المفَصَّل ١/٢٣٢، ويُنْظَر: هَمْع الهَوَامِع ١/ ٣٧٤-٣٧٥.

(٧) هذا قول الزَّمَخْشَرِي في المفَصَّل ص٤٤، ونُسب إليه وإلى الفارسي في: المساعد ١/٢٣٦، وارْتِشَاف الضَّرَب ١/١١٢١، وهَمْع الهَوَامِع ١/٣٧٥، ووافقهم الأنباري في الإنصاف ١/٢٤٦.

فمن الأَوَّل: قوله في حكم ضمير الفَصْل[١]: "وهل له موضع من الإعراب إذا وقع فصلا أو لا؟ قيل[٢]: نعم؛ لأنه اسم، وهو تابع لما قبله..، وقال الخليل [٣]: لا موضع له من الإعراب؛ لأنه حرف".

ومن الآخر: في حديثه عن صيغة التعجب (مَا أَفْعَل) يقول[٤]: "واختلفوا في (ما)، فعند سيبويه أنها تامَّة بمعنى (شيء)[٥]...، وعند الأخفش أنها موصولة، والخبر محذوف[٦]، وعند بعضهم أنها استفهامية[٧]، وزعم الكوفيون[٨] أنك إذا قلت: (ما أَحْسَنَ زيدًا)، فـ (أَحْسَنَ) أفعل تفضيل، و(زيدًا) مُشبَّه بالمفعول، وليس بشيء، والله أعلم".

٤- ذكر الآراء النَّحْوِيَّة منسوبة إلى أصحابها، دون أن يذكرَ ما اعتمد عليه كل رأي

مِن الحجج، من ذلك ما ورد في أصل (لَنْ)، يقول **ابن هُطَيْل**[٩]: "وزَعَم الخليل في أحد قوليه أنها مركبة مِن (لاَ) و (أَنْ)[١٠]، والفراء أن نونها مبدلة من ألف (لَا) [١١]، والظاهر عدم

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٩١-٩٢.

(٢) هذا قول الكوفيين يُنْظَر: الإنصاف ٧٠٦/٢، واللباب ٤٩٦/١.

(٣) يُنْظَر: الكتاب ٣٩٠/٢.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٤١٧-٤١٨.

(٥) يُنْظَر: الكتاب ١/ ٧٢، وهو -أيضًا- قول المبَرِّد في المقْتَضَب ١٧٥/٤، وابن السَّراج في الأصول ٩٩/١، وابن الوراق في عِلَل النحو ص٣٢٤، والرُّمَّاني في رسالة منازل الحروف، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ص٣٦ (دار الفكر، عمان)، وابن جِنِّي في اللمَع ص١٣٦، والزمخشري في المفَصَّل ص١٨٦، والمرادِي في توضيح المقاصد ٨٨٥/٢.

(٦) نُسب هذا القول إلى الأخفش في أحد أقواله الثلاثة.

أما القول الثَّانِي له: أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء مُوافقًا لسيبويه، يُنْظَر: معاني القرآن ٣٩/١.

وأما القول الثَّالِث: أن (ما) نكرة موصوفة، وما بعدها صفة لها.

يُنْظَر: الأصول ١٠٠/١، واللمحة ٥٠٧/١، وتوضيح المقاصد ٨٨٦/٢، والجَنَى الداني ص ٣٧٧.

(٧) نُسِبَ إلى الفراء وابن دُرسْتَوَيْه؛ يُنْظَر: توضيح المقاصد ٨٨٦/٢، والجَنَى الداني ص٣٣٧.

(٨) يُنْظَر: أوضح المسالك ٢٢٧/٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ لعلي بن محمد، نور الدين الأشموني، الطبعة الأولى، ص٢٦٤/٢ (دار الكتب العلمية، بيروت١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

(٩) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢١٠-٢١١.

(١٠) يُنْظَر: الكتاب ٥/٣، والمفَصَّل ص٤٠٧، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٣٨/٥، ونسبه ابنُ مالك إلى الخليل والكِسَائي في شرح التسهيل ١٥/٤.

(١١) يُنْظَر:المفَصَّل ص ٤٠٧، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٣٨/٥، وشرح التسهيل ٤/ ١٥.

ذلك، وهو مذهب سيبويه [١]".

٥- بَسْط الخِلاَف في المسألة النَّحْوِيَّة، باستقصاء آراء النُّحَاة فيها منسوبة إلى أصحابها، مع ذكر ما اعتمد عليه كلُّ رأي من الحجج؛ ففي حديثه عن أداة التعريف (أل) يقول[٢]:

"قوله[٣]: "**ومنها حرف للتعريف، وهي اللام عند سيبويه، والألف واللام عند الخليل**"؛ حُجَّةُ سيبويه [٤] أن الهمزة تذهب وصلاً، والتعريف باقٍ في نحو: "جَاءَ الرَّجُلُ"، وأنه في مقابلة حرف التنكير، وهي على حرف، وحُجَّةُ الخليل [٥] أن أكثر حروف المعاني على حرفين كـ: (هَلْ)، و (بَلْ)، فكان حملُه على الأكثر أولى".

ومِن ذلك -أيضًا- قوله في التنازُع[٦]: "ومنها أنه قد يتنازعه عاملان فصاعدًا، فترفعه بأيهما شئت، إلا أن البَصْرِيِّين[٧] يختارون إعمال الثَّانِي؛ لقُربِه، والكُوفيُّون[٨] يختارون إعمال الأَوَّل؛ لسبقه".

---

(١) يُنْظَر: الكتاب ٣/٥.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٨١.

(٣) المقَدِّمَة المُحْسِبةص٣٥٤.

(٤) لعلّ الظاهر من كلام سيبويه أن مذهبه كمذهب الخليل، فقد عدَّ (أل) التعريف من الحروف التي جاءت على حرفين، يقول في باب "عدة ما يكون عليه الكلم": "وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل" ٤/٢٢٠، ثم قال: "و"أل" تعريف الاسم، كقولك: القوم والرجل" ٤/٢٢٦، ويظهر أن الخلاف بين سيبويه والخليل في الهمزة.
وقد نُسِب هذا القول إلى المتأخرين؛ يُنْظَر: شرح التسهيل١/٢٥٣. وتوضيح المقاصد ١/٢٨٥، والجَنَى الداني ص١٣٨-١٣٩، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة العشرون، ص١/١٧٧ (دار التراث، القاهرة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م)، وشرح شُذُور الذهب ١/٣١٦- ٣١٧، وشرح الأشْمُوني ١/١٦٥.

(٥) يُنْظَر: الكتاب ٣/٣٢٤.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣١٧.

(٧) يُنْظَر: الكتاب ١/٧٦، والمقْتَضَب ٤/٧٢، والمفَصَّل ص٣٩، والإنصاف ١/٨٣، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ١/٢٠٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٤، وتوضيح المقاصد ٢/٦٣٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٠، وشرح الأشْمُوني ١/٤٥٥، وهَمْع الهَوَامِع ٣/١١٨.

(٨) يُنْظَر: الإنصاف ١/٨٣، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ١/٢٠٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٤، وتوضيح المقاصد ٢/٣٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٠، وشرح الأشْمُوني ١/٤٥٥، وهَمْع الهَوَامِع ٣/١١٨.

٦- في مسائل الخِلاَف بين البَصْرِيِّين والكُوفِيِّين غالبًا ما يتبنَّى الرأي البَصْري، ثم يُعَرِّج بذكر الرأي الكوفي بقوله: "زعم"، أو "خلافًا"، أو "وعند".

فمن الأَوَّل: قوله في الأسماء الستة[(١)]: "وإنما أُعربتْ هذه الأسماء بالحروف؛ لأنها لما تكثرت بلزوم الإضافة، وأواخرها حروف يمكن أن تكونَ إعرابًا، ناسب ذلك أن يكونَ إعرابها بالحروف، وزعم الكوفيون أن هذه الحروف زوائد للإعراب؛ كالضمة والفتحة والكسرة".

ومن الثَّانِي: قوله في الضمير في (رُبَّهُ رجُلاً)، هل يطابق التمييز أو لا؟[(٢)]: "الصحيح أنه لا يطابق، خلافًا للكوفيين".

ومن الثَّالِث: قوله في ترك صرف المنصرف[(٣)]: "وقوله: "**مما اجتمع فيه علتان**" احترازٌ من الواحدة، فإنها لا تؤثر وحدها[(٤)]، وعند الكُوفِيِّين[(٥)] أنه يجوز تأثيرها في ضرورة الشعر".

ومن المسائل الخِلافِيَّة التي تبنَّى فيها **ابن هُطَيْل** المذهب البصري الخِلاَف في دخول (إِنْ) الخفيفة على الأفعال[(٦)]، والخِلاَف في تمييز (كَمْ) الاستفهامية[(٧)]، وغير ذلك من المواضع[(٨)].

ثالثًا: موقف الشارحَيْن من المسائل الخِلافِيَّة:

تعدَّدت مواقفُ الشارحين من المسائل الخِلافِيَّة التي وردتْ في شرحيهما، بين الاختيار

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٦٢-٦٣، وتُنْظَر المسألة في: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، الطبعة الأولى، ص٥٨ (دار الأرقم بن أبي الأرقم ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٥٣/١.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٣٧.

ذهب البصريون إلى إفراد الضمير في (رُبَّه رجلاً)، والكوفيون يجعلونه مطابقًا لما يُقصَد؛ يُنْظَر: الأصول ٤١٩/١، وشرح الرضي ١١١٦/٢:٢، والجَنَى الداني ص٤٤٩، وشرح الأشموني ٦٦/٢، وهَمْع الهَوَامِع ٤٣٥/٢.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٠.

(٤) هذا مذهب أكثر البصريين؛ يُنْظَر: المقْتَضَب ٣٥٤/٣، والمفَصَّل ص٣٥، والإنصاف ٤٣٩/٢، واللباب ٥٢٣/١، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ١٨١/١، وشرح الرضي ١٠٤/١:١، وتوضيح المقاصد ١٢٢٧/٣.

(٥) هذا مذهبُ الكوفيين، وبعض البصريين منهم: الأخْفَش، وابن السَّراج، والفارِسِيُّ، وابنُ بُرْهان، والأَنْبَارِيُّ، وتبِعهم ابنُ يعيش، وابن مالك، والمرادي؛ يُنْظَر: الأصول ٤٣٦/٣، والإنصاف ٤٩٣/٢، واللباب ص٥٢٣، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ١٨٨/١، وشرح الرضي ١٠٤/١:١، وتوضيح المقاصد ١٢٢٧/٣.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٥٨.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١١٧.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٣-١٢٢.

والترجيح تارة، وبدونه أخرى، وإن كان يغلب على **يحيى بن حمزة** الاختيار مصحوبًا بالتعليل، بينما يغلب على **ابن هُطَيْل** ردُّ أدلة الرأي المخالف له، والاعتراض عليها مع بيان علة ذلك، ويُمكن فيما يلي حصر موقف الشارحَيْن من المسائل الخِلافِيَّة على النحو التالي:

أولًا: موقف **يحيى بن حمزة** من المسائل الخِلافِيَّة:

١- اختيار رأيٍ مِن الآراء النَّحْوِيَّة التي أوْرَدَها مع التعليل، وهذا هو الغالب عنده، من ذلك ما ورد في حديثه عنْ خصائص أفعال القلوب، يقول **يحيى بن حمزة** [(١)]: "ذهب النُّحَاة إلى أنه لا يجوز الاقتصار على ذِكْر أحد المفعولين دون الآخر، فلا تقول: (عَلِمْتُ زَيْدًا) وتسكت، وسوَّغوا طرحهما جميعًا، وقالوا: (عَلِمْتُ)، و(ظَنَنْتُ)، واكتفوا بذلك العِلْم والظن[(٢)]، والمختار أنه يجوز الاقتصار على ذكر أحدهما دون الآخر؛ لأنَّ أصلهما المبتدأ والخبر، فكما ساغ طرحُ المبتدأ دون الخبر، والخبر دون المبتدأ، فكذا ها هنا من غير فرق".

ومن المواضع التي قرن **يحيى بن حمزة** فيها اختياره بالتعليل ما ذكره في الخِلاَف في موضع ضمير الفَصْل، حيث ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّه حرف لا موضع له من الإعراب [(٣)]، وذَهَبَ بعضُ النُّحَاة إلى أنَّه اسم له موضع من الإعراب[(٤)]. يقول **يحيى بن حمزة** [(٥)]: "والمختار: أنه اسم، وأنَّ له موضعًا من الإعراب؛ لأمرَيْن؛ أما أولًا: فلأنا قاطعون على أنَّ مدلول هذا الضمير في قولنا: (زَيْدٌ هُو القَائِمُ) مثل مدلوله في قولك: (هُو زَيْدٌ)، فإن كان قولك: (هُو زَيْدٌ) ضمير، وجب أن يكون قولنا: (زَيْدٌ هُو القَائِمُ) ضميرًا مِن غير فرْقٍ؛ لاتفاقهما في الدلالة، وأمَّا ثانيًا: فقد تقرَّر تسميته بالاتفاق في نحو قولنا: (هُو القَائِمُ)، و(هِي القَائِمَةُ)، فلو حكمنا بحرفيته في قولك: (كَانَ زَيْدٌ هُو القَائِمُ)، لكان مشتركًا بين الاسميَّة والحرفيَّة، والاشتراك على خلاف الأصل، فيجب القول باسْمِيَّتِه؛ دفعًا للاشتراك".

---

(١) الحَاصِر ص ٣٨٨.

(٢) هذا مذهب سيبويه في الكتاب١/٣٩-٤٠، والمبَرِّد في المقْتَضَب ٢/٣٤٠، وابن السراج في الأصول ٢/٢٨٤، وابن جني في اللُمَع ص٥٢، والزمخشري في المفَصَّل ص٣٤٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٤/٣٢٦.

(٣) يُنْظَر: الكتاب ٢/٣٩٠.

(٤) هذا مذهب الكوفيين؛ يُنْظَر: الإنصاف ٢/٧٠٦، واللباب ١/٤٩٦.

(٥) الحَاصِر ص ٢٠٥.

وكذلك فعل في مسألة الخِلاَف في ألقاب الإعراب والبناء، حيث اختار ما ذهب إليه البصريون من التفريق بينهما، يقول[١] : "وكلام البصريين أقوى؛ لأنّا لما وجدناهم فرقوا بين لقب المعرب والمبني وجب أن يحصر الفرق بين لقب حركات الإعراب والبناء". وفي مسألة الخِلاَف في العدل في العدد هل يُتجاوز فيه إلى (عُشار) أو يقصر عن (رُباع)، يقول[٢]: "والأحسن قصره على ما ورد إلى (رُباع)؛ لأنّه ورادٌ على مخالفة القياس، فوجب قصره على السماع". وغير ذلك مِن المواضع[٣].

٢- وقد يكون اختيارُه للراجح غير مصحوبٍ بالتعليل، يقول **يحيى بن حمزة** في مسألة الخِلاَف في العامل في المبتدأ والخبر[٤]: "ولهم في ذلك مذاهب أربعة: فمنهم مَن ذَهَب إلى أنَّ كلَّ واحد منهما يرفع صاحبه ويعمل فيه...، ومنهم مَنْ ذَهَب إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ، والابتداء مؤثِّر في الخبر بواسطة المبتدأ...، ومنهم مَنْ ذَهَب إلى أن الابتداء مؤثِّر فيهما جميعًا ومقتضٍ لهما، وهذا هو المختار، وعليه محقِّقو البَصْرِيِّين".

٣- وقد يكتفي **يحيى بن حمزة** بوصف بعض الآراء في المسألة المخْتَلف فيها بأنه الأكثر، من ذلك ما ورد في الخِلاَف في الجمع المعتلِّ اللام في حالة الجر كـ (جَوَارٍ) يقول[٥]: "فمنهم مَن أثبت الياء، وهو اختيار الكِسَائِي [٦]، ومنهم مَن يحذفها[٧] وهو الأكثر، ويجريه مجرى المرفوع".

٤- وقد يُضَعِّف **يحيى بن حمزة** بعضَ الآراء ويردها مع التعليل، من ذلك

---

(١) الحَاصِر ص ١٩٩، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٥٧.

(٢) الحَاصِر ص ١٥٥، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٢.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٥٦-١٦١-١٦٤-١٨٠-١٨٤-٣٩٨-٣٩٩.

(٤)الحَاصِر ص ٣٨٠ سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٣.

(٥)الحَاصِر ص ١٦٠.

(٦) يُنْظَر: الأصول ٩١/٢، وإعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، وَضَعَ حواشيه: عبدالمنعم خليل، الطبعة الأولى، ص١٠١/٥(دار الكتب العلمية، بيروت١٤٢١هـ).

(٧) هذا مذهب سيبويه في الكتاب ٣٨٠/٣، والمبَرِّد في المقْتَضَب ١٤٣/١. وابن السَّراج في الأصول ٩١/٢، والنحاس في عُمْدَة الكاتب، تحقيق: بسام الجابي، الطبعة الأولى، ص١٨١ (دار ابن حزم ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، والزمخشري في المفَصَّل ص٣٥.

ما ذَكَرَهُ في الخِلاَف في حكم الإضافة إلى المتكلِّم، يقول[١]: "واعلم أنَّ للنُّحاة فيه ثلاثة مذاهب[٢]:

أولها: مذهب مَن يقول: إنه مبني، وهذا خطأ لوجهَيْن:

أما أولًا: فلأن أصل الأسماء أن تكونَ معربة، ولا يقدم على بنائها إلا لدليلٍ، ولا دليل هاهنا يدل على بنائه...، وأما ثانيًا: فلو حكمنا ببنائه لَمَ يكنْ إلا لأجل إضافته إلى المضمر، فكان يلزم بناء غلامك، وغلامه؛ لاشتراكهما في الإضافة إلى المضمر وهم لا يقولونه ....".

ومنه -أيضًا- ما ورد من خلاف العُلَمَاء في (إيَّاكَ) وأخواتها، فبعد أن ذَكَر آراء النُّحَاة فيها، ضَعَّف بعضها وخطّأَها مع تعليله لذلك[٣].

٥- وقد يكتفي **يحيى بن حمزة** في بعض المسائل الخِلافِيَّة بذِكْر الرأي الراجح عنده فقط، وإغفال الآراء الأخرى فيها، من ذلك قوله في حكم تقديم خبر (لَيْسَ) عليها[٤]: "وأما (لَيْسَ) ففي تقديم خبرها عليها خلاف بين النُّحَاة، والصحيح منعه؛ لأنها غير متصرفة".

٦- وقد يذكُر **يحيى بن حمزة** آراء النُّحَاة في مسألة ما، ثم يحكم عليها كلها بالاضطراب، ثم يختار رأيًا آخر لم يذكرْه في سياق عرضه، كما فعل في حديثه عن خلاف النُّحَاة في علة إعراب الأسماء الستة بالحروف[٥]، فبعد أن ساق أقوال العُلَمَاء في المسألة قال[٦]: "وهذه كلها أقوال مُضطربةٌ، والمختارُ أنها إنما أُعربتْ بالحروف؛ لأنها لما التزم فيها الإضافة تكثَّرتْ بمضافاتها، وتعدَّدتْ بلزومها لها، وأَشْبَهت في تكثُّرها وتعدُّدِها التثنية والجمع، فأُعْرِبت كإعراب التثنية والجمع".

---

(١) الحَاصِر ص ١٤٧.

(٢) تُنْظَر المسألة في: مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العُكبَري، تحقيق: محمد الحلواني، الطبعة الأولى، ص٨٣ (دار الشرق العربي، بيروت ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢١٤-٢١٥، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٣-٩٥.

(٤) الحَاصِر ص ٣٨٨، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٢.

(٥) سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٩-١٠٠.

(٦) الحَاصِر ص ١٧٨.

٧- وقد يعرض **يحيى بن حمزة** آراء النُّحَاة في المسألة المختلف فيها، ثم يرى بأنه لا يحقُّ ردُّ رأي بالآخر، فلكلٍّ واحدٍ منهما وجه يمكن قبوله والأخذ به -خاصة تلك الخِلاَفات التي لا يترتب عليها حكم نحوي كالخِلاَف في المصْطَلَحات، من ذلك ما ورد في مسألة الخِلاَف بين البَصْرِيِّين والكُوفِيِّين في لقب الاسم، فالبَصْرِيُّون يرَوْن أنَّ الاسم مشتق من السُّمَوِّ، وهو العُلُوُّ، والكوفيون يرَوَن أنَّ الاسم مشتق مِنَ السِّمَة، وهي العلامةُ.

فلم يردَّ **يحيى بن حمزة** أيًّا من الرأيَيْن حيث يقول(١): "واعلم أن كلام الكُوفِيِّين حسن جيِّد من جهة المعنى، وكلام البَصْرِيِّين يعضده وُجُوهٌ ثلاثة...".

٨- وقد يكتفي **يحيى بن حمزة** في بعض مسائل الخِلاَف التي أوْرَدَها فِي شَرْحِه ببسْطِها وذكر آراء النُّحَاة فيها دون أن يذكرَ اختياره وترجيحه؛ من ذلك ما ذكره في حديثه عن (لَيْتَ) يقول(٢): "واختلف النُّحَاة في نصبها، فالبَصْرِيُّون على أن الثَّانِي منتصب على الحال(٣)...، وعند الكِسَائِي أنها تنصب بإضمار (كَانَ)(٤)، وأما الفراء فقد أجراها مجرى الفعل فينصبها على المفعوليَّة(٥)"، فسكت ولم يبينْ رأيه في ذلك.

ثانيًا: موقف **ابن هُطَيْل** من المسائل الخِلاَفِيَّة.

١- غالبًا ما يعمد **ابن هُطَيْل** إلى ردِّ أدلة الرأي المخالف له، والاعتراض عليها مع بيان علة رفضه لها، وقد كان لآراء المذهب الكوفي النصيب الأكبر من تعقُّبه لها؛ من ذلك ما ورد في مسألة الخِلاَف في حروف الأسماء السِّتَّة، يقول(٦): "وزعم الكوفيون أن هذه الحروف زوائد للإعراب؛ كالضمة والفتحة والكسرة، وليس بشيءٍ؛ لأنه يؤدِّي إلى أن يكونَ الاسم الظاهر

---

(١) الحَاصِر ص١٣٦، سبقت الإشارة إلى المسألة في ص ٩١.

(٢) الحَاصِر ص٢٨٣.

(٣) يُنْظَر: الكتاب ١٤٢/٢، والأصول ٢٤٨/١، والمفَصَّل ص٤٠٠، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٢٦١/١، وشرح الرضي ١٢٣٧/٢:٢.

(٤) يُنْظَر: الأصول ٢٤٨/١، والمفَصَّل ص٤٠٠، واللمحة ٥٤١/٢. وشرح الرضي ١٢٣٧/٢:٢.

(٥) يُنْظَر: المفَصَّل ص٤٠٠، واللمحة ٥٤١/٢، ومغني اللبيب ص٤٩٢، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٢٦١/١، وشرح الرضي ١٢٣٦/٢:٢.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٦٣- ٦٧، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٤-٩٥.

على حرف واحد في: (فُوهُ)، و(ذُو مَالٍ)، وعند المازني أنها إشباع[١] ...، وهو أيضًا غير مُستقيم؛ لأن الإشباع لا يكون في سعة الكلام".

ومن ذلك -أيضًا- ما ورد في مسألة تَرْكِ صرف المنصرف يقول[٢]: "وقوله: "**ما اجتمع فيه علتان**" احترازٌ من الواحدة؛ فإنها لا تؤثِّر وحدها، وعند الكُوفِيِّين أنه يجوز تأثيرها في ضرورة الشعر، وأنشدوا للعباس بن مرداس:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِيْ مَجْمَعِ [٣]

ولا حجة لهم فيه؛ لأن الرواية: (يَفوقان شيخي)".

وكذلك في مسألة الخلاف في لقب الاسم، يقول[٤]: "وعند الكوفيين أنّه مأخوذٌ من السمة، وهي العلامة، وأصله عندهم: (وَسْمٌ)، فحذفت الواو، وعُوِّضت الهمزة مكانها. وليس بصحيح ...".

وكذلك فعل في مسألة الخلاف في حروف جمع المذكر السالم[٥]، والخلاف في العامل في المبتدأ والخبر[٦]، وغير ذلك من المواضع[٧].

ومن المواضع التي ردَّ فيها غير آراء المذهب الكوفي ما ورد في مسألة تقديم التمييز على

---

(١) يُنْظَر: الإنصاف ١/١٧، واللباب ١/٩٢، وارْتِشَاف الضَّرَب ٢/٨٣٧، وهَمْع الهَوَامِع ١/١٣٧.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣١، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٠٠.

(٣) من المتقارب، للعباس بن مرداس السلمي، في ديوانه، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، ص١١٢ (مؤسسة الرسالة١٤٠٨هـ).
وهو في: الأصول ٣/٤٣٦، والإنصاف ٢/٤٩٩، وشرح الرضي ١:١/١٠٥، وشرح المفَصَّل لابن يعيش، مرجع سابق ١/١٨٨، وخِزانة الأدب ولُبُّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الرَّابِعة، ١/١٤٧ (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٥، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩١.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٧٠.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٨٥.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤١٨-٤٦٦.

عامله، يقول[١]: "الصحيح أنه لا يجوز[٢]، خِلافًا للمازِنِيِّ[٣] والمبرد[٤] في نحو: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، وأنشدا:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[٥]

وليس فيه حجة؛ لأن الرواية: (نَفْسِي)".

وكذلك فَعَل في مسألة الخِلاَف في دخول (إِنْ) الخفيفة على الأفعال[٦]، والخِلاَف في توكيد النكرة[٧]، وغير ذلك من المواضِع[٨].

٢- وقد يختار **ابن هُطَيْل** رأيًا مِن الآراء النَّحْوِيَّة في المسألة الخِلافِيَّة، مصحوبًا ذلك بالتعليل، من ذلك قوله[٩]: "قوله[١٠]: "**وفي الظرف خلاف**"؛ أي: منهم من يُعْملها فيه، ومنهم من لا يُعْملها[١١]، والظاهر أنها تعمل فيه، والله أعلم، لأنه إن صحَّ عمل اسم الإشارة

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٥٨-٣٦٠.

(٢) ذَهَب سيبويه إلى منع تقديم التمييز على عامله، وتابعه الفَرَّاءُ وابنُ جِنِّي وابن الأنباري، يُنْظَر: الكتاب ٢٠٥/١، والأصول ٢٢٣/١، وعلل النحو ص٣٩٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والمفَصَّل ص٩٤، والإنصاف ٨٣١/٢، وهَمْع الهَوَامِع ٣٤٣/٢.

(٣) يُنْظَر: المقْتَضَب ٣٦/٣، والأصول ٢٢٣/١، وعِلَل النحو ص٩٢، وشرح الكافية الشافية ٧٧٦/٢.

(٤) يُنْظَر: المقْتَضَب ٣٦/٣.

(٥) من الطويل، مختلف فيه؛ فنُسِبَ للمخبَّل السعدي ربيع بن ربيعة بن مالك في: الخصائص ٣٨٦/٢، ولسان العرب "حَبَبَ" ٢٩٠/١. =

=ونُسِبَ لقيس بن الملوح مجنون ليلى في بدائع الفوائد، الإمام أبي عبدالله ابن قيم الجزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، الطبعة الثَّالِثة، ٥٢٥/٢ (دار عالم الفوائد، مكة المكرمة ١٤٣٣هـ)، وليس في ديوانه.

وورد غير منسوب لأحدٍ في: المقْتَضَب ٣٧/٣، والأصول ٢٢٤/١، وعلل النحو ص٣٩٣، والمفَصَّل ص٩٤، والإنصاف ٨٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٧٨/٢

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٥٩.

(٧) يُنْظَر: : عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٦٦.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٣-٤٢٩.

(٩) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٣١.

(١٠) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٦٩ حاشية رقم (٢٤٦).

(١١) أشار ابن بَابَشَاذ إلى هذا الخلاف في شرح المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٨٥، وكذلك الإمام يحيى العَلويّ في الحَاصِر ص ٤٠٣، وأشار أبو حيَّان إلى طرفٍ منه في ارْتِشَاف الضَّرَب ٢٠٦٣/٤، والسيوطي في هَمْع الهَوَامِع ٣٥/٣، ولَمْ أجدْ

فيه، فبالأولى الفعل".

٣- وقد يكتفي **ابن هُطَيْل** بالترجيح فقط، دون أن يُعَلِّل صحة ما ذهب إليه، من ذلك ما ورد في مسألة الخِلاَف في طرح المبدل منه، يقول[١]: "قوله[٢]: "**من غير أن ينوي بالأَوَّل منهما الطرح عند سيبويه**[٣] **دون غيره**"؛ يعني: المبرد[٤]؛ لأنه عنده في نية الطرح، والصحيح مذهبُ سيبويه".

٤- وقد يذكُر **ابن هُطَيْل** في بعض المسائل الخِلافِيَّة موقف غيره من النُّحَاة ترجيحًا كان أو اعتراضًا، ثم يسكت فلا يعقِّب، فكأنه إقرارٌ منه على ذلك، سواء كان هؤلاء النُّحَاة بصريين، كما ورد في مسألة الخِلاَف في اشتراط مجيء (ما) الاستفهامية قبل (ذا) الموصولة[٥]، يقول[٦]: "وعند الكُوفِيِّين[٧] أنه لا يشترط مجيء (ما)، وأنشدوا:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْقُ[٨]

أي: والذي تحملينه طليقٌ".

فذكر **ابن هُطَيْل** مذهب الكُوفِيِّين في عدم اشتراطهم مجيء (ما) الاستفهامية قبل (ذا)

ذكرًا للخلاف عند غيرهم فيما اطَّلعتُ عليه من كُتُب النحو.

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٨٦.

(٢) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٧٤.

(٣) يُنْظَر: الكتاب ١/١٥٠، والمقْتَضَب ٤/٣٩٩، وشرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: د.محمد هشام عبدالدايم وآخرون، ٤/٣٥-٣٦ (دار الكتب، القاهرة١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

(٤) صرّح المبَرِّد في كتابه بموافَقتِه لسيبويه، يُنْظَر: المقْتَضَب ٤/٤٠٠، وذهَب المازنيُّ إلى أنه في نية الطرح، يُنْظَر:المقْتَضَب ٤/٣٩٩.

(٥) تُنْظَر المسألة في: المفَصَّل ص١٩٠، والإنصاف ٢/٥٧٩، واللُّباب ٢/١٢٠، وشرح المفَصَّل لابن يعيش٢/٣٣٠، وشرح الرضي ٢:١/٢٢٠-٢٢١، وارتشاف الضرب ٢/١٠١٠، وهمع الهوامع ١/٢٧٣، وخِزَانَة الأدب ٦/٤٢.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٢٣.

(٧) يُنْظَر: المفَصَّل ص١٩٠، والإنصاف ٢/٧١٧، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٢/٤٣٠، وارْتِشَاف الضَّرَب ٢/١٠١٠.

(٨) من الطويل، ليزيد بن مفرغ الحميري، وهو في ديوانه، جمع وتحقيق: د. عبدالقدوس أبو صالح، الطبعة الثَّانِية، ص١٧٠ (مؤسسة الرسالة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

وهو في: المفَصَّل ص١٩٠، والإنصاف ٢/٧١٧، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٢/٤٣٠، وارْتِشَاف الضَّرَب ٢/١٠١١، وهَمْع الهَوَامِع ١/٣٢٧، وخزانة الأدب ٦/٤١.

الموصولة، ثم أورد اعتراض البَصْرِيِّين عليهم، وردهم للشاهد الشعري الذي استدل به الكوفيون، فسكت ولم يزدْ، فكأنه إقرار سكوتي منه للاعتراض الوارد من البَصْرِيِّين.

وغير ذلك من المواضع التي نقل فيها **ابن هُطَيْل** اعتراض البَصْرِيِّين على الكُوفِيِّين(١).

أو قد يكون هؤلاءِ النُّحَاةُ من المتَأخِّرِين؛ كالزمخشري وابن الحاجب، فمن المواضع التي نقل فيها **ابن هُطَيْل** رأي الزمخشري في الخِلاَف النحوي؛ ما ورد في حكم فعل الأمر، يقول(٢): "قوله(٣): "**وفعل الأمر الصحيح اللام مبني آخره على الوقف أبدًا، مثل: احضر**"؛ وذلك لأنَّ حرف المضارعة هو الذي لأجله أشبه المضارع الاسم، فلما زال في فعل الأمر زال الشبه، وعند الكُوفِيِّين أنه مجزوم باللام مُضمرة(٤)، قال الزمخشري(٥): وهذا خلف من القول".

ومِن ذلك -أيضًا- ما ورد مِن خلافٍ في أصل صيغة التعَجُّب (أَفْعِلْ بِهِ) يقول(٦): "واختلفوا في أصله، فعند سيبويه أن أصله: (أَحْسَنَ زَيْدٌ)؛ أي: (صَارَ ذَا حُسْنٍ) كـ (أَغَدَّ البعَيْرُ)؛ أي: صار ذا غُدَّةٍ، ولكن غُيِّر إلى (أَفْعِلْ)، وزيدت الباء في الفاعل(٧)، وعند الأخفش(٨) أنه مِن أصله أمر لكلِّ أحد بأن يجعل زيدًا حسنًا، والباء مزيدة في المفعول...، أو للتَّعدِية إن قُدِّرت الهمزة لغيرها، وهو اختيار الزمخشري(٩)".

ومن المواضع التي نقل فيها **ابن هُطَيْل** رأي ابن الحاجب في المسألة الخِلافِيَّة، قوله في مسألة تقديم خبر (لَيْسَ) عليها(١): "فمن نظر إلى كونها فعلاً جوَّزه، ومن نظر إلى كونها للنفي

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٩٧-٤٩٩.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٨٠-١٨١.

(٣) المقَدِّمَة المُحْسِبةص٣٥٠.

(٤) ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبنيٌّ على السكون، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم، تُنْظَر المسألة في: الأصول ١٧٤/٢، والمفَصَّل ص٣٣٩، والإنصاف ٥٢٤/٢. وتوضيح المقاصد ٣٠٥/١.

(٥) المفَصَّل ص٣٣٩.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٤١٩.

(٧) يُنْظَر: الكتاب ٤/ ٩٧.

(٨) لَمْ أجِدْ أحدًا نسبه إلى الأخْفَش فيما اطلعتُ عليه من الكتب؛ يُنْظَر: المفَصَّل ص٣٦٧، وارتشاف الضرَب ٢٠٦٦/٤، وتوضيح المقاصد ٨٨٧/٢، وهَمْع الهوَامِع ٣/ ٤٨- ٤٩.

(٩) يُنْظَر: المفَصَّل ص٣٦٧.

منعه؛ قال ابن الحاجب [٢]: والصحيح جوازُ التقديم لما ثبت في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [٣]، وإذا جاز تقديم معمول العامل جاز تقديم العامل أيضًا".

فاكتفى بذلك، ولَمْ يُعقِّبْ، فكأنه ارتضى اختيار ابن الحاجب.

وقد يجمع في المواضع بين رأي الزمخشري ورأي ابن الحاجب؛ من ذلك ما ورد في مسألة الخِلاَف في (إيَّاك)، فبعد أن عرض آراء النُّحَاة فيها، مبتدئًا برأي سيبويه الذي يرى بأن (إيَّا) اسم مضمر، و(الكاف) حرف خطاب[٤]، قال[٥]: "قال ابن الحاجب [٦]: والصحيحُ هو الأوَّل، وهو الذي اعتمده الزمخشري [٧]"، فاكتفى **ابن هُطَيْل** بذكر ترجيح غيره، وفي هذا دلالةٌ واضحة على تأثُّرِه بهما.

٥- وقد يعرض **ابن هُطَيْل** في بعض المواضع آراء النُّحَاة في المسألة المختلف فيها دون أن يُبَيِّنْ رأيه في ذلك، من ذلك ما ورد في مسألة ضمير الفَصْل، يقول[٨]: "وهل له موضع من الإعراب إذا وقع فصلا أو لا؟ قيل: نعم؛ لأنه اسم، وهو تابع لما قبله....، وقال الخليل: لا موضع له من الإعراب؛ لأنه حرف[٩]".

ومن ذلك -أيضًا- ما ورد في مبحث التنازُع، يقول[١٠]: "ومنها أنه قد يتنازعه عاملان فصاعدًا، فترفعه بأيهما شئت، إلا أن البَصْرِيِّين يختارون إعمال الثَّانِي لقربه، والكوفيون يختارون

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٠١، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٢.

(٢) يُنْظَر:شرح المقَدِّمَة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر، الطبعة الأولى، ٩١٧/٣ (مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

(٣) سورة هود، آية: ٨.

(٤) يُنْظَر: الكتاب ٢/ ٣٥٥ وما بعدها.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٠٦-١٠٧، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٣-٩٤.

(٦) يُنْظَر: الإيضاح في شرح المفصل والإيضاح في شرح المفَصَّل، ابن الحاجب النحوي، تحقيق: د.موسى العليلي، ٤٦٢/١ (مكتبة العاني، بغداد).

(٧) يُنْظَر: المفَصَّل ص١٦٦

(٨) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٩١- ٩٢، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٧.

(٩) يُنْظَر: الكتاب ٣٩٠/٢.

(١٠)عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣١٧، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٩.

إعمال الأَوَّل لسبقه".

ومن ذلك -أيضًا- الخِلاَف في اشتراط الاشتقاق في النعت[١]، والخِلاَف في متعلق الظرف والجار والمجرور هل هو اسم أو فعل؟[٢]، والخِلاَف في العامل في التابع[٣].

وبعد هذا العرض السابق لموقف الشارحَيْن من المسائل الخِلافِيَّة يُلْحظ ما يلي:

أولًا: لم يتبع الشارحان منهجًا واحدًا في عرض المسائل الخِلافِيَّة، فهما في حين يبسطان الخِلاَف الوارد في المسألة النَّحْوِيَّة أيما بسطٍ، وفي حين ثانٍ يكتفيان من الخِلاَف بالإشارة إليه، وفي حين ثالث يتوسَّطان بين هذا وذاك، وإن كان **يحيى بن حمزة** يميل إلى البسط في عرض المسائل الخِلافِيَّة، بينما يميل **ابن هُطَيْل** إلى الإيجاز، يظهر ذلك جليًّا في تلك المسائل الخِلافِيَّة الواردة في متن المقدِّمة التي لم تُبْسَط كل البسط، فابن بَابَشَاذ إما أن يذكر القول النَّحْوِي غير منسوبٍ إلى صاحبه، وإما أنه لم يستقصِ أقوال النُّحَاة جميعًا في المسألة المختلف فيها، بل يكتفي بذكر بعضها؛ ففي مسألة الخِلاَف في العامل في المبتدأ والخبر، يقول ابن بَابَشَاذ في فصل العامل[٤]: "**فالمعنويُّ ضربان، أحدهما: عامل الرفع في المبتدأ، والآخر عامل الرفع في الفعل المضارع...، وهذا المعنى أيضًا هو الرافع للخبر بنفسه عند قومٍ، وقال قومٌ: الابتداء والمبتدأ رفعَا الخبَر جميعًا، وفيه أقوال، أصحها هذان القولان**".

فعمد **يحيى بن حمزة** إلى بسط الخِلاَف النَّحْوِي بقوله[٥]: "الفائدة الثَّانِية: في ذكر مذاهب النُّحَاة في العامل فيهما، ولهم في ذلك مذاهب أربعة:

فمنهم مَن ذَهَب إلى أنَّ كلَّ واحد منهما يرفع صاحبه ويعمل فيه، وهذا مذهبُ أهل الكوفة، ومنهم مَنْ ذَهَب إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ، والابتداء مؤثِّر في الخبَر بواسطة المبتدأ، وهذا شيء يُحكى عن الأنباري، ومنهم مَنْ ذَهَب إلى أن الابتداء مؤثِّر في المبتدأ، والمبتدأ أثر في الخبر، وهذا مذهبُ ابن جني من البَصْرِيِّين، ومنهم مَنْ ذَهَب إلى أن الابتداء مؤثِّر فيهما جميعًا

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٧٤.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٥٦.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٦٤.

(٤) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٦٣، سبقت الإشارة إلى المسألة ص٩٣.

(٥) الحَاصِر ص ٣٨٠.

ومقتضٍ لهما، وهذا هو المختار، وعليه مُحَقِّقو البَصْرِيِّين".

أمَّا **ابن هُطَيْل** فقد اكتفى بذِكْر أقوال النُّحَاة الأخرى في المسألة النَّحْوِيَّة، دون أن يعيدَ ذكر الأقوال النَّحْوِيَّة الواردة في المتن، بقوله[١]: "الثَّالِث: أن الرافع له هو المبتدأ وحده، وهو مذهبُ الكُوفِيِّين، الرَّابع: أنه الابتداء، ولكن بواسطة المبتدأ، وهو اختيار صاحب الإنصاف".

وإمَّا أن ينسبَ **ابن هُطَيْل** الأقوال النَّحْوِيَّة التي أوْرَدَها ابن بَابَشَاذ غير منسوبةٍ، دون أن يقوم بإعادة ذكرها، فحينما قال ابن بَابَشَاذ[٢]: "**فالمعنويُّ ضربان: أحدهما عامل الرفع في المبتدأ والخبر...، وذلك المعنى هو الابتداء**"، قال **ابن هُطَيْل**[٣]: "هذا هو مذهب البَصْرِيِّين".

وإمَّا أن يذكر ابن بَابَشَاذ الآراء النَّحْوِيَّة منسوبة لأصحابها في المتن، دون أن يذكرَ ما استند عليه كلُّ فريقٍ مِن الحجج، من ذلك قوله[٤]: "**ومنها حرف للتعريف وهي اللام عند سيبويه، والألف واللام عند الخليل**".

فذَهَب **يحيى بن حمزة** إلى بسط الخِلاَف، يقول[٥]: "هذا الكلام قد اشتمل على فائدتين: الفائدة الأولى: في القدر الذي يكون به التعريف، هل (اللام) وحدها، أو بـ (الهمزة) مع (اللام)، اعلم أنَّ فيه خلافًا بين الخليل وسيبويه، فذهب الخليل إلى أن التعريف إنما يقع بـ (الهمزة) مع (اللام) جميعًا[٦]، وحجته...، وذهب سيبويه إلى أن التعريف إنما يكون بـ (اللام) وحدها[٧]، وحجته....".

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٨٥.

(٢) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص٣٦٣.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٨٥.

(٤) المقَدِّمَة المُحْسِبةص٣٥٤.

(٥) الحَاصِر ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٦) يُنْظَر: الكتاب ٣/٣٢٤.

(٧) لعلّ الظاهر من كلام سيبويه أن مذهبه كمذهب الخليل، فقد عدَّ (أل) التعريف من الحروف التي جاءت على حرفين، يقول في باب "عدة ما يكون عليه الكلم": "وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل" ٤/٢٢٠، ثم قال: "و"أل" تعريف الاسم، كقولك: القوم والرجل" ٤/٢٢٦، ويظهر أن الخلاف بين سيبويه والخليل في الهمزة. وقد نُسِب هذا القول إلى المتأخرين؛ يُنْظَر: شرح التسهيل١/٢٥٣. وتوضيح المقاصد ١/٢٨٥، والجَنَى الداني

أما **ابن هُطَيْل** فاكتفى بذِكْر ما اعتمد عليه كلُّ رأي من الحجج، دون أن يعيد ما جاء ذكره في المتن، يقول[١]: "حجة سيبويه أن الهمزة تذهب وصلا، والتعريف باقٍ في نحو: (جَاءَ الرَّجُلُ)، وأنه في مقابلة حرف التنكير، وهو على حرف، وحُجَّة الخليل: أن أكثر حروف المعاني على حرفين كـ (هَلْ) و(بَلْ)، فكان حَمْلُه على الأكثر أَوْلَى".

ولعل إيجاز **ابن هُطَيْل** هذا يعود إلى الطريقة التي اعتمدها في كتابه مِن أوله إلى آخره في تناوله لمتن المقَدِّمة، فقد قسَّم المتن إلى عباراتٍ قصيرةٍ مَزَجَها بشَرْحِه، وفرقها عنه بتصديره بعبارة: "قوله"، فلم يكنْ حينها مُضْطَرًّا لإعادة ما جاء ذكره في المتن.

إضافة إلى أنه قصد الإيجاز قصدًا، فقد قال في مقدمة شرحه: "فهذه مذاكرةٌ وجيزة اللفظ"[٢].

ثانيًا: لم يكن **يحيى بن حمزة** ذا منهجٍ واضحٍ في ترتيب أقوال النُّحَاة في المسألة التي هي موضع خلاف بينهم، فمرَّةً يقدِّم الرأيَ الكوفيَّ كما في الخِلاَف في لقب الاسم[٣]، ومرة أخرى يقدِّم الرأي البصري كما في الخِلاَف في تَرْك صَرْف المنصرف[٤]، ومرةً يكون الرأي الراجح عنده هو الأخير كما في مسألة الخِلاَف في حكم المضاف إلى ياء المتكلم[٥]، ومرة أخرى يكون الرأي الراجح عنده هو الأَوَّل؛ كالخِلاَف في موقع حروف الاسم المثنى[٦].

بخلاف **ابن هُطَيْل** الذي غالبًا ما يبدأ بالقول الراجح عنده، ويقدِّمه على ما سواه، كما

ص١٣٨-١٣٩، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة العشرون، ١/١٧٧(دار التراث، القاهرة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م)،
وشرح شُذُور الذهب ١/٣١٦- ٣١٧، وشرح الأشْمُوني ١/١٦٥.

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٨١.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٥.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٣٥، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩١.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٦٢، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٠٠.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٤٧ – ١٤٨، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٠٢.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٨٣، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٣.

ورد في مسألة الخِلاَف في (مَهْمَا) هل هي بسيطة أو مركبة؟ يقول[١]: "الظاهر أنها بسيطة[٢]، وقيل[٣]: مركبة من (مَه) و(مَا)، وقيل[٤]: أصلها (ما ما) أُبْدِلَت الهاء من ألف الأولى".

ومن ذلك ما ذَكَرَهُ في مسألة الخِلاَف في تقديم التمييز على عامِلِهِ[٥]، والخِلاَف في العامل في الاستثناء المتَّصِل[٦].

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٤٣ – ٢٤٤.

(٢) يُنْظَر: الجَنَى الدَّانِي ص٦٠٩.

(٣) هذا رأيُ سيبويه في أحد قوليه؛ يُنْظَر: الكتاب ٦٠/٣، ونسبه ابنُ مالك للكوفيين في شرح الكافية الشافية ١٦٢١/٣.

(٤) هذا رأي الخليل في العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، ٣٥٨/٣(دار مكتبة الهلال)، وسيبويه في أحد قوليه؛ يُنْظَر: الكتاب ٥٩/٣، والزَّجَّاج في معاني القرآن وإعرابه، الطبعة الأولى، ٣٦٩/٢ (عالم الكتب، بيروت ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٥٨، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٠٥.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٦٢، ويُنْظَر: الرسالة ص ١٣٢.

المَبْحَثُ الثَّالِث

التعليل النَّحْـــوِي

تمهيد:

عَرفَ النُّحَاةُ العلة منذ نشأة الدرس النحوي، فقد نُقِل عن ابن أبي إسحاق الحضرمي (المَتوفَّ ١١٧هـ) أنه أول من مدَّ القياس وشرح العلل(١).

ويُعَدُّ الخليل بن أحمد أول من بسط القول في العلل حينما سُئل عن العلل التي يُعْتَلُّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذْتَها؟ أم اخترعتَها مِنْ نفسك؟ فقال(٢): "إنَّ العرب نطقتْ على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنْقل ذلك عنها، واعتللْتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبتُ العلة فهو الذي التمستُ...، فإن سنح لغيري علة لما عللته مِن النحو هو ألْيق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها".

ولعلَّ قول سيبويه(٣): "وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا" دعوة لاهتمام النُّحَاة بالعلة، فقد قال ابن جني معقِّبًا على كلام سيبويه(٤): "وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه".

ومع مرور الوقت أخذ النُّحَاة ببحث العلة بصورة نظرية فبدؤُوا بتأليف الكُتُب المستَقِلَّة

(١) يُنْظَر: طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، ١٤/١ (دار المدني، جدة).
(٢) يُنْظَر: الإيضاح في علل النحو ص٦٥- ٦٦.
(٣) الكتاب ٣٢/١.
(٤) الخصائص ص٨٠-٨١.

حوله[١]، من هؤلاء النُّحَاة أبو القاسم الزجاجي؛ فألَّف كتابًا تناول فيه الحديث عن العلل،

وأسماه: (الإيضاح في عِلَل النحو).

وللعلة تقسيماتٌ عدة عند النُّحَاة، منها ما يلي:

قسَّم ابن السَّراج العلة إلى قسمَيْن، قسم منها هو المؤدِّي إلى كلام العرب، والآخر يسمى عِلَّة العلة[٢].

وقسَّمها الزجاجي إلى ثلاثة أقسام، وهي: عِلَل تعليميَّة، وعِلَل قياسيَّة، وعِلَل جدليَّة نظريَّة[٣].

فالتعليميَّة هي التي يُعرف بها كلام العرب ويُضبط بها، وهي تقابل القسم الأَوَّل من أقسام العلة عند ابن السَّراج، مثالها، أن يقال: لِمَ نُصِبَ (زيدًا) في: (إنَّ زَيْدًا قائِمٌ) ؟ فالجواب: لأنه وقع بعد (إنَّ)، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر[٤].

فأما القياسيَّة: وهي تُقابل علة العلة عند ابن السَّراج.

مثالها: كأن يقال: لِمَ وجَب أن تنصب (إنَّ) الاسم في المثال السابق (إنَّ زيْدًا قَائِمٌ) ؟ فالجواب: لأنها أشبهتِ الفعلَ المتعدِّي، فأعملت إعماله[٥].

وأما الجدلية النظريَّة: هي البحث وراء كل عناصر الظاهرة اللغوية؛ من حيثُ علاقتُها بالظواهر[٦].

مثالها: هي كل ما يعتل به المسؤُول عن الأسئلة الجدلية التالية المتعلِّقة بالمثال السابق (إنَّ زيْدًا قَائِمٌ): من أي جهة شابهتْ هذه الحروف الأفعال؟

---

(١) يُنْظَر: الثقافة المنْطِقيَّة ص١٢٣.

(٢) يُنْظَر: الأصول ١/ ٣٥.

(٣) يُنْظَر: الإيضاح في علل النحو ص٦٥.

(٤) المرجع السابق ص٦٤.

(٥) المرجع السابق.

(٦) الثقافة المنْطِقيَّة ص١٢٩.

وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟.. وغيرها من الأسئلة[١].

وذهب الحسين بن موسى الدينوري الجليس في كتابه (ثمار الصناعة) إلى جَعْل العلة قسمين: علة تطَّرِد في كلام العرب، وعلة تظهر حكمتهم في أصوله، ولكن الأولى أكثر استعمالاً، وأشد تداوُلاً، وهي ثلاثة وعشرون نوعًا، منها: علة سماع، وعلة تشبيه، وعِلَّة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض[٢].

(١) يُنْظَر: الإيضاح في علل النحو ص٦٥.

(٢) يُنْظَر: البلغة ص٩١- ٩٢.

العلة النَّحْوِيَّة عند الشارحَيْن

أَكْثَرَ **يحيى بن حمزة** فِي شَرْحِه من إيراد العلل النَّحْوِيَّة، إذ لا تكاد تخلو صفحةٌ منها في كتابه، وشمل أنواع العلة الثلاثة بتفاوُتٍ لديه، فالعِلَلُ التَّعليميَّة –وإن أكثر منها– إلاَّ أنه لم يُعنَ بالبحث عنها كعنايته بالجدلية والقياسيَّة، ولم تكن مقصودة لديه، وإنما جاءتْ في تناوله للمسائل النَّحْوِيَّة، كما في بيانه لحقيقة المفعولات وتقسيماتها[١]، وحديثه عن الحروف التي تنصب الفعل[٢]، والحروف التي تجزمه[٣].

ولعلَّ سبب اهتمامه بالعلل القياسيَّة والجدليَّة درايته بعلم الأصول والمنطق والكلام، حيث كان له فيها مصنفاتٌ وافرة[٤] .

وتتجلى هذه العلل فيما يأتي بيانه بعد العلل التَّعليميَّة، من ذلك ما ورد من علة عمل (أَنْ) –الخفيفة– وأخواتها، يقول[٥]: "أمَّا الحروف التي عاملة بنفسها (فأَنْ، ولَنْ، وإذَنْ، وكَيْ)، فالعلة في إعمالها أنَّ (أَنْ) الخفيفة مشبهة لـ (أَنَّ) المشددة من جهة لفظها ومعناها، فلفظُها ظاهرٌ، ومعناها مِن حيث إنَّ المصدر ينسبك منها جميعًا، فلهذا عمِلَتْ، ثم حمل سائر أخواتها عليها؛ لاشتراكها جميعًا في أنها تصرف الفعل إلى الاستقبال وتمحضه له".

فالعلةُ القياسيَّة هنا هي مشابهة (أَنْ) الخفيفة لـ (أَنَّ) المشددة، وكذلك العلة القياسيَّة في عمل أخوات (أَنْ) هي حمْلاً لها على (أنْ) الخفيفة.

ومن العِلَل الجدَلِيَّة فِي شَرْحِه ما ذكره من علة إعراب المثنى بالحروف، يقول[٦]: "وإنما

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٤٤.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٨٧.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٩٩.

(٤) سبق ذكرها في الحديث عن مصنفاته ص١٩.

(٥) الحَاصِر ص٢٨٧.

(٦) الحَاصِر ص١٨٣.

أُعْرِبَ المثنى بالحرْفِ؛ لأن المثنَّى أكثر مِن الواحد، فجعل إعرابه أكثر من إعراب الواحد، وليس أكثر من الحركة إلا الحرف، فلهذا جعل إعرابه بالحروف".

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد كان له اهتمامٌ بالعلة بأنواعها، فما مِن حكم نَحْوِيٍّ يسوقه أو مسألة يذكرها إلا يورد في سياقها غير علة، مُستخدمًا في ذلك قدرته العقليَّة، وقد كانت العلل التَّعليميَّة حاضرة فِي شَرْحِه كله وإن لم يهتم بتسميتها أو النصِّ عليها، من ذلك ما ورد في إعراب الأسماء الظاهرة، قال ابن بَابَشَاذ(١): "**فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ وَشِبْهِهَا بَعْدَ "نَفَعَنِي" وشِبْهِهِ فَهْوَ فَاعِل مَرْفُوعٌ**"، فذكر **ابن هُطَيْل** سبب مجيء الاسم الظاهر بعد (نَفَعَني) فاعل، يقول(٢): "وذلك لأن (نَفَعَنِي) وشبهه فعل ومفعول، وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل".

وفي نفس الموضع قال ابن بَابَشَاذ(٣): "**وكل ما جاء منها بعد (نَفَعْتُ) وشبهه؛ فهو مفعول منصوب، وكل ما جاء منها بعد (انْتَفَعْتُ بِكَذَا) أو (مِنْ كَذَا) وشبهه فهو مجرور**"، ثم أورد **ابن هُطَيْل** علة ذلك، بقوله(٤): "و(نَفَعْتُ) وشبهه فعل وفاعل، وليس بعد الفعل والفاعل إلا المفعول، والباء وشبهها حرف جر، وليس بعد حرف الجر إلا المجرور".

ومن أمثلة العلل القياسيَّة عنده ما ذكْره من علة عمل (إنَّ) وأخواتها، بقوله(٥): "إنَّما عملتْ هذه الحروف؛ لأنها أشبهت الفعل معنى ولفظًا".

وقوله في علة بناء الأسماء الموصولة(٦): "قوله(٧): "**وكلها مبني سوى (أي)**"، وذلك لأنها أشبهت الحرف...".

---

(١) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص٣٤٠.
(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٠.
(٣) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص٣٤٠.
(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٠.
(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٩٢.
(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٢٧.
(٧) المقَدِّمَة المُحْسِبةص٣٤٦.

وقوله في علة إعراب الفعل المضارع [١]: "وإنما أعرب المضارع مع أن أصل الأفعال البناء؛ لعدم حاجتها إلى الإعراب لشبهه بالاسم".

أما العِلَل الجدَلِيَّة النَّظَرِيَّة، وهي ما اعتُلَّ بها بعد العلل القياسيَّة السابقة، كوجه الشبه بين (إنَّ) والفعل، يقول[٢]: "أما المعنى فلأنها تقتضي الأسماء كسائر الأفعال، وأمَّا اللفظ فلأن آخرها مفتوح كالفعل الماضي، ولأنها على ثلاثة أحرف فصاعدًا، ولأن نون الوقاية تدخل عليها، نحو: (إِنَّنِي)، وإنما عملت النصب والرفع؛ لأنهم شبهوها بالفعل المتعدي، نحو: (ضرب)، وإنما قدم المنصوب على المرفوع؛ لأن للفعل عملَيْن: أصلي وفرعي، فالأصلي نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا)، والفرعي نحو: (ضَرَبَ عمرًا زيدٌ)، فجعلوا عملها كالفرعي".

ومِن العِلَل الجدَلِيَّة -أيضًا- ما ذكره في سياق حديثه عنِ الفعل الماضي، يقول **ابن هُطَيْل**[٣]: "ولا يقال: لم بُني؟ لأن أصل الأفعال البناء وإنما يقال: لم بُني على حركة؟ ولم خُصَّ بالفتحة؟ أمَّا الأَوَّل: فلأنه أشبه المضارع من حيثُ يقع موقعه في الصفة، وأما الثَّانِي: فلأن الفتحَ أخفُّ الحركات".

وهكذا يلحظ اجتهاد الشارحَيْن في تلمُّس علة نحويَّة لكلِّ ظاهرةٍ لُغويَّة.

ومن العلل التي علَّل بها الشارحان -أيضًا- إضافة إلى ما سبق ما يلي:

أ- علة التشبيه:

وقد سبق التمثيل لها عند الشارحَيْن في نحو علة عمل (إنَّ) أخواتها، ومن مواضعها عند **يحيى بن حمزة** تعليله لإعمال (أَنْ) المخففة، لمشابهتها لـ (أنَّ) المشددة[٤]، وتعليله لصرف الجمع الذي تكون صيغته بالتاء، نحو (فِرْزَانَة)، يقول **يحيى بن حمزة** [٥]: "لأنه بدخول التاء يكون مشابهًا بالمفرد، كـ (رُبَّاعِية، وكَرَاهِية)".

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٧٤.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٩٢.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٧٠.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٨٧.

(٥) الحَاصِر ص١٥٩.

ومِن مواضِعها عند **ابن هُطَيْل** ما ذَكَرَهُ مِن علة عمل اسم الفاعل، يقول[١]: "وذلك لقوة شبهها بها، ألا ترى أن (ضَارِبًا) مثل (يَضْرِب) في عدد الحروف والحركات والسكَنات".

وتعليله لامتناع (لَيْسَ) من التصرُّف، يقول[٢]: "وذلك لأنهم لما استعملوها أداة للنفي أشبهت الحرف، فلم تتصرَّف".

وغير ذلك من المواضع التي استعان فيها الشارحان بعلة الشبَه[٣].

ب- علة الثِّقَل:

من ذلك ما ذكره **يحيى بن حمزة** من علة امتناع باب (القَاضِي)، و(الدَّاعِي) من الرفع والجر[٤]، ومنه قوله في علة حذف نون التثنية والجمع في النسب[٥]: "تقول: (هِنْدَيّ وزَيْدَيّ) في النسب إلى (هِنْدَان وزَيْدُون)؛ وإنما حذفتْ لأجل ثِقَل التثنية والجمع".

ومِن مَواضِعِها عند **ابن هُطَيْل** قوله في علَّة امتناع الاسم المنقوص من الرفع والجر[٦]: "وإنما لم يدخله الرفع والجر لثِقَلِهما، فلذلك تقول: (هذا قاضٍ)، و(مَرَرْتُ بقاضٍ)، وأصله: (هَذَا قاضِيٌ)، و(مَرَرْتُ بقاضِيٍ) ثقلت الضمة والكسرة على الياء، فحذفتا، والتقى ساكنان، الياء والتنوين، فحذفت الياءُ لالتقاء الساكنين".

وتعليله -أيضًا- لتقدير الإعراب في باب (قَاضٍ)[٧].

وغير ذلك من المواضع[٨].

ت- علة الفَرْق:

مِن مَواضِعها عند **يحيى بن حمزة** قَلْب ألف المؤنث المقصور ياءً في حالة الجمع،

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٤٥١.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٩٨.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٤٧-١٥٤-٢٣٦-٢٧٥، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٨٥-١٠٧-١١٠-١٢٧-١٨٢.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٤٠.

(٥) الحَاصِر ص٣٢٧.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٥٥.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٦١.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٤٢-١٤٨-١٦١-١٧١-١٧٢، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٧٨-١٧٢.

يقول[١]: "إنها قُلبتْ ياء فرقًا بين المقصور والممدود".

وتعليلُه لوجوب التزام الحروف الأربعة: (السين، وسوف، وقد، وحرف النفي) بعد (أَنَّ) الثقيلة إذا وليَها الفعل، يقول[٢]: "وإنما وجب التزام هذه الأحرف إذا وليها الفعل؛ للفرق بينها وبين المصدرية في الأفعال".

ومِن مَواضِعِها عند **ابن هُطَيْل** تعليله لردِّ ألف (عَلَى)، و(إلَى) مع المضمر، يقول[٣]: "ويمكن أن يكونَ رَدُّ ألف (على)، و(إلى) مع المضمر إلى الياء لغرض الفرْق بين (على) الحرفية، و(علا) الفعلية، وبين (إلى) الحرفية، و(إلا) الاسمية".

ومنه -أيضًا- تعليله لإبطال عمل (إنَّ) إذا خففتْ، يقول **ابن هُطَيْل**[٤]: "وإذا خففتْ بطل عمَلُها؛ لنقصان الشبه، ووجبت اللام في خبرها، فرقًا بينها وبين النافية".

ث- علة التخفيف:

يقول **يحيى بن حمزة** في علَّة فتح نون جمع المذكَّر السالِم[٥]: "وإنما فتحتْ لأجل الخفَّة".

ومنه -أيضًا- تعليله لاختصاص الفعل الماضي بالبناء على الفتحة[٦]، واختصاص أسماء الاستفهام بالبناء على الفتحة -أيضًا[٧].

ويعلِّل بها **ابن هُطَيْل** -أيضًا- من ذلك قولُه في علة بناء (الآنَ) على الفتح[٨]: "وإنَّما خص بالفتحة طلبًا للتخفيف".

وتعليله لفتح الأَوَّل مِن الاسم المركب، يقول[٩]: "وعلَّةُ فتح الأَوَّل في نحو: (سيبويه) قصد

---

(١) الحَاصِر ص١٧٠.
(٢) الحَاصِر ص٢٨٢.
(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٥٠٩.
(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٣.
(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٩٢.
(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٠٨.
(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٢٩.
(٨) الحَاصِر ص١٣٥- ١٣٦.
(٩) الحَاصِر ص٣٨١.

الخفة"، ويعلل بالخفة -أيضًا- كون الحركات أصلاً في الإعراب[١] .

ج- عِلَّة التِقاء الساكنين:

مِن مواضعها عند **يحيى بن حمزة** تعليله لتحريك نون المثنى بقوله[٢]: "وإنما حركت لالتقاء الساكنين"، وتعليلُه للبناء على الحركة في أسماء الاستفهام، بقوله[٣]: "فأمَّا لِمَ بُنِي على الحركة؟ فلالتقاء الساكنين"، ويعلل بها مجيء (أمسِ) مبنيةً على الحركة في لغة أهل الحجاز، يقول: "وحركت على لغة أهل الحجاز؛ لالتقاء الساكنين"[٤].

ومِن مواضعها عند **ابن هُطَيْل** تعليله لبناء (الآنَ) على حركة، يقول[٥]: "وإنَّما بُني على حركة لالتقاء الساكنين"، وعلَّل بها مجيء (أمسِ) مبنيًّا على حركة في لغة أهل الحجاز، بقوله[٦]: "وإنَّما بُنِي على حركة لالتقاء الساكنين، وإنما خُصَّ بالكسرة على أصل التقاء الساكنين".

ح- علة أمن اللبس:

مِن مَواضِعِها عند **يحيى بن حمزة** تعليله لمجيء المنادَى المقصود في النكرة والمعرفة نحو: (يَا رَجُلُ، ويَا زَيْدُ) مبنيًّا على الضمِّ، يقول[٧]: "لأنهما لو بُنيا على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس، ولو بُني علي الفتح لالتبس بحركة إعرابه".

ومِن مَواضِعِها عند **ابن هُطَيْل** تعليله لعدم جواز بناء (أَفْعَل) التفضيل من اللون أو العيب، يقول[٨]: "وذلك لأنه قد بُني منها (أَفْعَل) لغير التفضيل، فلو بُني منهما لألبس".

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٢٤.

(٢) الحَاصِر ص١٨٨.

(٣) الحَاصِر ص٢٢٩.

(٤) الحَاصِر ص ٢٣٨.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٣٥- ١٣٦.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٣٣.

(٧) الحَاصِر ص٣٣٨.

(٨) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ص٤٤٧.

خ- علة الاتِّساع:

من ذلك يقول **يحيى بن حمزة** في أحكام (إنَّ) وأخواتها[١]: "إنها مشتركة في أنه لا يجوز أن يتقدم عليها في أنفسها شيءٌ من أخبارها وأسمائها...، إلاَّ إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، وإنما جاز ذلك من أجل اتساعهم في الظروف والحروف".

ومن ذلك ما ذكره **ابن هُطَيْل** من علة جواز تقديم خبر (إنَّ) على اسمها إذا كان ظرفًا، يقول[٢]: "وذلك لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتَّسِعوا في غيرها".

وغير ذلك مِن العِلَل التي استعملها الشارحان في تفسير بعض الظواهر والأحكام؛ كعلة بطلان المشابهة[٣]، وعلة التعذُّر[٤]، وعلة طول الكلام[٥]، وعلة الاتِّساع[٦].

ويظهر مما سبق عرضه عناية **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** بالعلة النحوية، وذلك لكثرة العلل الواردة في شرحيهما وتنوعها، إضافة إلى تنوع مواضع التعليل عندهما، منها ما يلي:

١- تعليل الأبواب النَّحْوِيَّة:

أبان **يحيى بن حمزة** عن علة ترتيب ابن بَابَشَاذ لأبواب مُقَدِّمته، وتقديم بعضها على بعض، يقول[٧]: "فأمَّا الاسم فإنما قُدِّم على الفعل لأمرين: أما أولاً: فلأن الاسم عبارة عن الذات، والفعل عبارة عن حدث الذات، ومهما لَم تثبت الذات لَم يثبت حدثها.

وأمَّا ثانيًا: فلأن الاسم يُخْبَر به ويُخْبَر عنه، والفعل يُخْبَر به ولا يُخْبَر عنه، فكان الاسم أشدَّ تمكُّنًا من الفعل فقدِّم".

ومن ذلك -أيضًا- تعليله لتقديم الفعل على الحرف، والحرف على الرفع، والرفع على

---

(١) الحَاصِر ص٢٧٧.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٦- ٢٠٧.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٨٠- ٢٨١، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٣.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٤٨- ٢٦٣، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٩-٥٨-٦٠-٦١.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٤٦-٣٠٨، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٣٠.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٧٧، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٦.

(٧) الحَاصِر ص١٣٠.

النصب، وعلل تقديم النصب على الجر... وهكذا[١].

وكذلك **ابن هُطَيْل** ذَكَر في أول كل فصل من فصول شرح المقَدِّمة علة ترتيب ابن بَابَشَاذ لها على هذا النحو، وسبب تقديم بعضها على بعضها الآخر، من ذلك ما ورد في فصل الاسم إذ يقول[٢]: "إنما قدم الاسم على الفعل؛ لأنه يُخبَر به وعنه، والفعل يُخبَر به ولا يُخْبَر عنه، وما أُخْبِرَ به وعنه فتقديمه أهمُّ".

وكذلك فَعَل في فَصْل الفعل[٣]، وفصل الحرف[٤]، وفصل الرفع[٥]، وغيرها من فصول المقَدِّمة.

٢- تعليل المصطلح النحوي:

من ذلك ما ذكره **يحيى بن حمزة** مِنْ علة تسمية (الفعل) بقوله[٦]: "وفيه وجهان: أحدهما: أنا نقول: أهل اللغة لما جعلوا ما تركب من مجموع الفاء والعين واللام وزنًا لجميع الأبنية في الأسماء والأفعال على اختلاف أبنيتها وأوضاعها، جعلوه أيضًا عبارة عن جميع ما يقع من الحوادث، فسموا جميع ما يحدث فعلًا...".

ومن ذلك -أيضًا- ما ساقه من علة تسمية الحرف حرفًا[٧]، وعلة تسمية عطف البيان بهذا الاسم[٨].

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد ساق علة تسمية تمييز الجملة، بقوله[٩]: "لأنه ينتصب بعد تمام الجملة"، وعلة تسمية تمييز المفرد، يقول[١٠]: "لأنه ينتصب بعد تمام المفرد".

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٣٠.
(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٦٠.
(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٨٨.
(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٠٤.
(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٥٦.
(٦) الحَاصِر ص٢٥٤.
(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٧٤.
(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص٤٤٤.
(٩) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٥٨.
(١٠) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٨٩.

وعلة تسمية الأفعال الناقصة بهذا الاسم، يقول[١]: "وتسمَّى: الأفعال الناقصة؛ لأنه لا يتمّ منها مع مرفوعها كلام حتى يُؤْتَى بالمنصوب".

٣- تعليل الأحكام النَّحْوِيَّة:

فما مِن حكمٍ نحْويٍّ يَعْرِض له الشارحان إلاَّ وساقا له طائفةً من العلل النَّحْوِيَّة لتسويغه، فمن مواضعها عند **يحيى بن حمزة** تعليل عدم جواز دخول لام الابتداء على أخوات (إنّ)[٢].

ومن مواضعها عند **ابن هُطَيْل** تعليل وجوب حذف الخبر بعد (لَوْلاَ)[٣]، وتعليل تأخُّر المفعول به عن الفعل والفاعل؛ "لكونه فضلة"[٤].

٤- تعليل كثير من اختياراتهما النَّحْوِيَّة.

فقد ذهب الشارحان إلى تقديم تعليل لكثيرٍ مِن اختياراتهما النَّحْوِيَّة، وقد سبق ذكرها في مبحث: "موقفهما من الخِلاَف النحوي"[٥].

هذه هي مَواضِع التعليل عند الشارحَيْن، وقد تفرَّد **ابن هُطَيْل** دون **يحيى بن حمزة** بمَوْضِعَيْن آخرين هما:

١- تعليل ترتيب المادة العِلْميَّة:

من ذلك ما ذَكَرَهُ مِنْ علة مجيء المَبْنِيَّات على الضمِّ بعد الفراغ من الحديث في المرفوعات، يقول[٦]: "قوله[٧]: "**فهذه جملة المرفوعات، وما عداها فمبنيٌّ على الضم، وليس بمرفوع، وذلك ثلاثة أنواع**" لما فرَغ من الكلام في المرفوعات عقبه بما يضاهيها في الصورة، وهو المبنيُّ على الضم".

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٨٩.
(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٧٩.
(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٥٥.
(٤) المرجع السابق ص٣٣٣.
(٥) يُنْظَر: الرسالة ص١٠٠-١٠١-١٠٤-١٠٦.
(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٥٧.
(٧) المرجع السابق ص٣٢٠.

٢- تعليل كثرة أمثلة صاحب المُقَدِّمة (ابن بَابَشَاذ):

من ذلك في مبحث الاسم المقصور، قال ابن بَابَشَاذ[١]: "**مثل: (عَصَا)، و(العَصَا)، و(المُعْطى)، و(المُنْتمَى إليه)، و(المُسْتَدْعى)**".

قال **ابن هُطَيْل**[٢]: "إنَّما كثر الأمثلة ليريك أنه لا فرْقَ في هذا الحكم بين الثلاثي، والرباعي، والخماسي، والسداسي".

وغيرها من المواضع، وهي غالبًا ما تتعلق بالصِّيَغ[٣].

---

(١) المقَدِّمَة المُحْسِبةص٣٤٢.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٥٨.

(٣) يُنْظَر: المرجع السابق ص٥٦-٦١- ١٦٤.

المَبْحَثُ الرَّابِع

العَـــامِل النَّحْـــوي

تمهيد:

عُنِيَ النُّحَاة بالعامل، فهو أساسٌ لتفسير كثيرٍ من الظواهر في الإعراب والبناء، ولمعرفة مواقع الكلمات في الجمل.

وقد ارتبطتْ نَظَرِيَّة العامِل بنشأة النحو، إذْ يُعَدُّ الخليل بن أحمد "هو الذي ثبَّتَ أصول نَظَرِيَّة العامِل، ومدَّ فروعها، وأحكمها إحكامًا، بحيث أخذتْ صورتها التي ثبتت على مر العصور، فقد أرسى قواعدها العامة، ذاهبًا إلى أنه لا بُدَّ مع كل رفعٍ لكلمةٍ أو نصبٍ أو خفضٍ أو جزمٍ من عاملٍ يَعْمَلُ في الأسماء والأفعال المعْرَبة ومثلها الأسماء المبنية"(١).

والعامل هو "ما أوجب كوْن آخر الكلمة مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، أو ساكنًا"(٢).

وقد اتسع القول فيه على يد سيبويه، فكتابه خيرُ شاهدٍ على ذلك، فقد أدار أبواب كتابه وفصوله على نظرية العامل، نلحظها منذ السطور الأولى، فقد عقَّبَ على الباب الثَّانِي من أبواب كتابه وهو "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية" بقوله(٣): "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأُفَرِّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل.." وهكذا فقد مضى يوزِّع أبوابه باعتبار العامل، فهو دائمًا الأساس الذي بَنَى عليه حديثَه في مباحث النحو(٤).

ثم تبعه النُّحَاة من بعده، ولم يخرج عليهم إلا ابن مَضاء القُرطُبِي (المتَوفَّى ٥٩٢هـ) الذي

---

(١) المدارس النَّحْوِيَّة؛ الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثَّامِنة، ص٣٨ (دار المعارف).

(٢) العوامل المائة النَّحْوِيَّة في أصول علم العربية، عبدالقاهر الجرجاني، شرح: خالد الأزهري، تحقيق: د. البدراوي زهران، الطبعة الثَّانِية، ص٧٣ (دار المعارف).

(٣) الكتاب ٣٢/١.

(٤) يُنْظَر: المدارس النَّحْوِيَّة ص٦٤.

دعا إلى إلغاء نَظَرِيَّة العامِل في كتابه (الرَّد على النُّحَاة)، يقول[١]: "قصدي من الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النَّحْوِيُّ عنه".

أقسام العامل:

قسم النُّحَاة العوامل قسمين[٢]:

القسم الأَوَّل: العوامل اللفْظِيَّة، وهي ما تُعْرَفُ بالجنان، وتُلْفَظُ باللسان.

وهي قسمان:

أ- العوامل السماعيَّة، منها:

الحروف التي تَجرّ الاسم، الحروف المشبَّهة بالفعل، (إنَّ) وأخواتها، (ما) و(لا) المشبهتان بـ (ليْسَ)، الحروف الناصبة للاسم فقط، الحروف الناصبة للفعل المضارع، الأسماء الجازمة للفعل المضارع، أسماء الأفعال، الأفعال الناقصة، أفعال المقاربة.

ب- العوامل القياسيَّة، منها:

الفعل مطلقًا، المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول.

القسم الثَّانِي: العوامل المعنويَّة، وهي ما تُعْرَفُ بالجنان، ولا تُلْفَظُ باللسان، وهي عاملان:

- الابتداء، وهو عامل الرفع في المبتدأ والخبر عند البَصْرِيِّين.
- عامل رفع الفعل المضارع، وهو وُقُوعه موقع الاسم.

وهناك عوامِلُ معنويَّة أخرى قال بها الكوفيون منها[٣]:

- الخِلاَف، وهو عامل نصب المفعول معه.
- الفاعليَّة، وهي عامل رفع الفاعل عند خَلَف الأَحْمَر.

---

(١) الرد على النُّحَاة، ابن مضَّاء أبي العباس أحمد القرطبي، تحقيق: د.محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، ص٦٩(دار الاعتصام، القاهرة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

(٢) يُنْظَر: العوامل المائة النَّحْوِيَّة ص٨٤، وما بعدها.

(٣) يُنْظَر: من قضايا النحو واللغة، إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، ص٦٦-٦٧ (الدار العربية للموسوعات ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ).

- الجِوار.
- التبَعيَّة، وهو عامل إعراب التوابع الخَمْسَة.

والحقُّ إن هذه العوامل في رأي النُّحَاة هي لفظ -غالبًا- يجتمع مع لفظٍ آخرٍ، فيرشد المتكلِّم إلى نوعٍ من الإعراب، يظهر ذلك فيما نصَّ عليه ابن جني في خصائصه، يقول[١]: "وإنما قال النحويون: عامل لفْظِي، وعامل معنوي؛ لِيروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه ...، وبعضَه يأتي عاريًا عن مصاحبة لفظ يتعلق به، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القَوْل.

فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعملُ من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلِّم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي، لما ظهرتْ آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ إلى اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح".

وقرَّر ذلك -أيضًا- الرضي، يقول: "فالموجِدُ كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلِّم، والآلة: العامل، ومحلُّها: الاسم، وكذا الموجِد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النُّحَاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجِدَةُ للمعاني ولعلاماتها -كما تقدَّم- فلهذا سُمِّيت الآلات عوامل"[٢].

---

(١) الخصائص ص١١٧.

(٢) شرح الرضي ١:١/٦٤.

موقف الشارحَيْن من العامل النحوي

يُفرِّقُ **يحيى بن حمزة** بين الأثر والمؤثر، فالأثرُ هو ما يحدثه المؤثر من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، أو سكون، يقول[١]: "وإنما قُدِّم الجزم على العامل، لأنَّ فصل العامل كلام في كيفية تأثير المؤثر، وذلك لا يتمُّ إلا بعد الكلام في المؤثر والأثر جميعًا".

ويُعرِّف العامل بأنه[٢]: "ما يظهر به حكم المقتضي"، ثم يوضح ذلك بالأمثلة، يقول[٣]: "وبيانه أنك إذا قلت: (قَام زَيْدٌ)، فالمقتضي للرفع هو الفاعلية، وإنما يظهر حكمها وهو الرفع بقولنا: (قَامَ)؛ لأنه العامل في الرفع، وهكذا قولنا: (أَكَرَمْتُ زَيْدًا)، فإن المقتضي في النصب هو المفْعُوليَّة، وإنما يظهر حكمها وهو النصب بقولنا: (أَكْرَمْتُ)؛ لأنه العامل في النصب، وكذلك (مَرَرْتُ يزيدٍ) جارٍ هذا المجرى".

وهو يرى بأن العامل ليس مؤثرًا بالحسِّ؛ كالقطع بالسيف، وإنما هو أمارة وعلامة[٤]،كما قال الأنباري [٥].

وكذلك فرَّق **ابن هُطَيْل** بين الأثر والمؤثر كما فرَّق بينهما **يحيى بن حمزة** ، يقول **ابن هُطَيْل** في مقدمة فصل "الجزم"[٦]: "إنما قدّم الجزم على العامل؛ لأنه أحد الآثار، والعامل كلام في كيفية التأثير".

غير أنَّ **ابن هُطَيْل** لَم يذكر فِي شَرْحِه حدًّا للعامل، بل اكتفَى بالاعتراض على حدِّ ابن بَابَشَاذ، حينما حدَّه بقوله[٧]: "**العامل ما عَمِلَ في غيره من رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍّ، أو**

---

(١) الحَاصِر ص١٣١.

(٢) الحَاصِر ص٣٧٨.

(٣) الحَاصِر ص٣٧٨ – ٣٧٩.

(٤) الحَاصِر ص٣٧٨.

(٥) يُنْظَر: أسرار العربية ص٧٣.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٨٢.

(٧) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٦٣.

جزمٍ على حسب اختلاف العوامل".

فقال معترضًا عليه[١]: "يَرِدُ عليه أنه فسَّر الشيء بما هو أكثر التباسًا منه؛ لأن الغرض من تعريف العامل أن يُعرف في نفسه حتى يعمل أحد هذه الأمور".

تقسيم العوامل عند الشارحين:

ارتضى **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** ما ذهب إليه ابنُ بَابَشَاذ والنُّحَاةُ جميعًا مِن تقسيم العوامل إلى قسمين، هما:

القسم الأَوَّل: العوامل المعْنَويَّة.

وهي عندهما ضربان: ١. الابتداء. ٢. عامل الرفع في الفعل المضارع.

١- الابتداء.

ذهب **يحيى بن حمزة** إلى أن الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ والخبر معًا؛ وذلك لأن "الابتداء مؤثر فيهما جميعًا، ومقتضٍ لهما"[٢]، وهذا هو مذهب البَصْرِيِّين، وإلى ذلك ذهب - أيضًا- **ابن هُطَيْل**، وعند الكُوفِيِّين أن الرافع للمبتدأ هو الخبر، وللخبر هو المبتدأ، فهما مترافعان[٣]، فردَّ **ابن هُطَيْل** مذهب الكُوفِيِّين بقوله[٤]: "وهو غير مستقيم؛ لأنه قد ثبت أن الابتداء يقتضيهما جميعًا، فوجب أن يعمل فيهما معًا، ولو صحَّ ما قالوه من كونهما مترافعين لوجب أن يَتَقَدَّم كل واحد منهما على الآخر، وهو محال".

٢- عامل الرفع في الفعل المضارع.

أخذ **يحيى بن حمزة** برأي جمهور البَصْرِيِّين[٥]، بأن وجه إعراب الأفعال المضارعة؛ لأجل مشابهتها للأسماء، فيرى **يحيى بن حمزة** أنَّ الأفعال المضارعة لما تجرَّدتْ عن العوامل اللفْظِيَّة

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٨٤.

(٢) الحَاصِر ص٣٨٠.

(٣) سبقت الإشارة إلى المسألة في ص٩٣.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٨٥.

(٥) يُنْظَر: علل النحو ص١٨٧، واللمع ص١٢٤، واللباب ٦٩/١.

وشابهت الأسماء خرجتْ عن أصل البناء، واستحقت الرفع؛ فلذلك وجب رفْعُها[١].

وأخذ بهذا القول -أيضًا- **ابن هُطَيْل**، وهو أن الفعل المضارع رُفِعَ لوقوعه موقع الاسم[٢].

القسم الثَّانِي: العوامل اللفْظِيَّة.

وهي ثلاثة: ١. الفعل. ٢. الحرف. ٣. الاسم.

١- الفعل.

وافق **يحيى بن حمزة** النُّحَاة فيما ذهبوا إليه من أن العمل للأفعال بالأصالة؛ وذلك "لأنها لما تصرَّفتْ كان العمل مستحقًّا لها"[٣]، وهو إما أن يعمل ظاهرًا كنصبه للمفعول به [٤]، أو يعمل مضمرًا كما في النداء[٥]، وقد يعمل بواسطة كما في المفعول معه[٦]، والمستثنى[٧] .

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد أشار فِي شَرْحِه إلى أن أصل العمل للأفعال[٨]، وهى كلها عاملة؛ "وذلك لأنها تقتضي الأسماء"[٩]، ولا تعمل إلاَّ الرفع والنصب[١٠]، وكما يعمل الفعل ظاهرًا فقد يعمل مضمرًا كما في النداء[١١]، وقد يعمل بواسطة غيره كما في الاستثناء، "واختلفوا في العامل في المتصل[١٣]، والصحيح أنه الفعل بواسطة (إلاَّ)".

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٨١.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٨٨.

(٣) الحَاصِر ص ٣٧٩.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٤٨.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٤٨.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٥٤

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٦٥.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩١.

(٩) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٨٨.

(١٠) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٨٩.

(١١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٨٣.

(١٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٦٢.

(١٣) تُنْظَر المسألة في: الإنصاف ٢٦٠/١، وشرح المُفَصَّل لابن يعيش ٤٧/٢، وشرح التسهيل ٢٧١/٢، وشرح الرضي ٧٢١/٢:١، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبداللطيف الزبيدي، تحقيق: د.طارق الجنابي، الطبعة الأولى، ص١٧٤(عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ١٤٠هـ-١٩٨٧م).

وأشار **ابن هُطَيْل** إلى أنّ للفعل عملَيْن؛ أصليّ وفرعيّ، فالأصليّ نحو: (ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا)، والفرعيّ نحو: (ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ)[١].

٢- الحرف.

أبان **يحيى بن حمزة** عن علة عمل الحروف بقوله[٢]: "اعلم أنّ الأصل في الحروف ألا تكون عاملة، وإنما يعمل منها الرفع والنصب لأجل مشابهته للفعل (أَنَّ، وإنَّ، وكأنَّ)، وما أشبهها من الحروف العاملة، ويعمل منها الجر للاختصاص، كحروف الجرِّ".

وإلى هذه العلة أشار **ابن هُطَيْل** -أيضًا- في شَرْحِه، فالأصل في الحرف ألا يعمل، يقول[٣]: "وإنما يعمل الحرف لشبهه بالفعل، أو الاختصاص، وهو يرجع إلى الشبه به".

فالحرفُ عند **الشارحَيْن** إمَّا أن يعملَ لاختصاصه في المعمول، كعمل حروف الجر في الأسماء لاختصاصها بها، وعمل حروف الجزم بالأفعال.

وإمَّا أن يعمل لشبهه بالفعل، كما في عمل (إنَّ) وأخواتها، وإن كان **ابن هُطَيْل** يُرجِّح علة الشبه على الاختصاص[٤].

والحروف عند **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** -كما هي عند النُّحَاة- تعمل الرفع والنصب والجرّ والجزم، ومنها من يعمل بنفسه، ومنها من يعمل بواسطة غيره، وبيانها على النحو التالي:

- الحروف العاملة بنفسها.

١. (إنَّ) وأخواتها، وتدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب الأَوَّل وترفع الثَّانِي، فتعمل فيهما عمل الفعل؛ وذلك لمشابهتهما له، يقول **يحيى بن حمزة** [٥]: "وشُبِّهتْ بالأفعال بما قُدِّم مفعوله على فاعله، وإنما عملتْ لمشابهتهما الفعل، والمشابهة بينهما من وجهين: أما الأَوَّل:

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٢.

(٢) الحَاصِر ص ٣٠٦.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٢.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٢.

(٥) الحَاصِر ص ٢٧٥-٢٧٦.

فلأنها مبينة على الفتح كبناء الفعل ...، وأما ثانيًا: فلأنها تختص بنون الوقاية في نحو قولك: (إِنَّني، ولَكِنَّني، وكَأَنَّني)؛ كاختصاص الفعل من نحو: (أَكْرَمَني، وضَرَبَني)".

ويقول **ابن هُطَيْل**(١): "إنَّما عملتْ هذه الحروف؛ لأنها أشبهت الفعل معنى ولفظًا، أما المعنى فلأنها تقتضي الأسماء كسائر الأفعال، وأما اللفظ فلأن آخرها مفتوح كالفعل الماضي، ولأنها على ثلاثة أحرف فصاعدًا، ولأن نون الوقاية تدخل عليها، نحو: (إِنَّني)".

٢. الحروف الناصبة للفعل المضارع، وهي عند **يحيى بن حمزة** أربعة أحرف: (أنْ، لنْ، إذَنْ، كَيْ)، وقد ذكر علَّة إعمالها، يقول(٢): "فالعلةُ في إعمالها أنَّ (أَنْ) الخفيفة مشبهة لـ (أَنَّ) المشددة من جهة لفظها ومعناها، فلفظها ظاهر، ومعناها فمن حيث إنَّ المصدر ينسبك منهما جميعًا، فلهذا عملتْ، ثم حُمِل سائر أخواتها عليها؛ لاشتراكها جميعًا في أنها تصرف الفعل إلى الاستقبال وتمحضه له".

وهي كذلك عند **ابن هُطَيْل** أربعة أحرف(٣) ، مخالِفَيْن في ذلك ظاهر كلام ابن بَابَشَاذ فقد جعل الحروف الناصبة للفعل المضارع تسعة أحرف(٤)، وقد ذَكَر **ابن هُطَيْل** علَّة إعمالها، يقول(٥): "وإنما عملتْ هذه الأربعة لاختصاصها بالفعل، وإنما عملت النصب؛ لأن (أنْ) تشبه (أنَّ) المشددة لفظًا ومعنًى، ثم حملت عليها (لنْ، و إذَنْ، و كيْ)؛ لاشتراكهن في تخصيص المضارع بالمستقبل".

٣. حُرُوف الجر، وهي مختَصَّة بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال، وسُمِّيتْ بحروف الجر؛ لأنها تنقل معنى الفعل إلى ما بعده إذا كان قاصرًا عن التعدِّي بنفسه، يقول **يحيى بن حمزة**(٦): "إن الفعل إذا كان قاصرًا عن التعدِّي بنفسه، فإنه لا يمكن الإفضاء بمعناه إلى ما

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٢.

(٢) الحَاصِر ص ٢٨٧.

(٣) يُنْظَر:عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٧.

(٤) الحقيقة أنّ ابن بَابَشَاذ جعل الحروف الناصبة للفعل المضارع أربعة فقط، وهي: "أنْ – لنْ – إذَنْ – كَيْ"، يُنْظَر: شرحه للمقدمة المُحْسِبة ص٢٢٧.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٨

(٦) الحَاصِر ص ٢٩٣.

بعده إلاَّ بواسطة حروف الجر".

ويقول **ابن هُطَيْل**[١]: "إنما عملتْ هذه الحروف؛ لاختصاصها بالاسم".

٤. حروف الجزم، وهي مختصة بالأفعال، فتعمل فيها الجزم[٢].

٥. (مَا) الحجازية، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، كعمل (لَيْسَ)، وقد ذكر **يحيى بن حمزة** علَّة إعمالها، يقول[٣]: "وأما وجه المشابهة بينها وبين (لَيْسَ) فهي بأمور ثلاثة: أولها: أنهما موضوعان للنفي، وأنهما كليهما لنفي الحال، وثانيها: أنهما جميعًا من عوامل المبتدأ والخبر، وثالثهما: أن كل واحد منهما يدخل عليه (الباء) في خبره لتأكيد النفي...، فلمَّا وقعت المشابهة بينهما من هذه الأوجه، حملت (مَا) على (لَيْسَ) فعملتْ عملها".

وأشار **ابن هُطَيْل** إلى هذه العلة -أيضًا- بقوله[٤]: "وذلك لأنهم شبهوها بـ (لَيْسَ) من وجهين: أحدهما: أن كل واحدة منهما لنفي الحال، والثَّانِي: أنهما جميعًا يدخلان على المبتدأ والخبر"، ولم يذكر الوجه الثَّالِث الذي ذكره **يحيى بن حمزة** ، ولعلّ ذلك يرجع إلى أنه داخل ضمنًا في الوجهين الأَوَّلين.

وقد أضاف **ابن هُطَيْل** شُرُوط إعمالها[٥]، وذكر بأنها قد تعمل عمل (لَيْسَ) ولكن على القلة[٦].

٦. (لَا) النافية للجنس، وهي تعمل عمل (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لمشابهتها لها، يقول **يحيى بن حمزة** [٧]: "وأمَّا وجه المشابهة بينها وبين (إنَّ)، فمن وجهين: أحدهما: أنها لازمة للأسماء، كلزوم (إنَّ) للأسماء، وثانيهما: أنهما جميعًا من عوامل المبتدأ والخبر".

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٢١.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٩٩، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٤١.

(٣) الحَاصِر ص ٣٣٠-٣٣١.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٩٣.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٩٤.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٩٥.

(٧) الحَاصِر ص ٣٣٢.

ويقول **ابن هُطَيْل**[١]: "وذلك لأنهم حملوها على (إنَّ) مِن وجهَيْن: أحدهما: أنها نقيضتها، ومن شأنهم حمل النقيض على النقيض، كما أن من شأنهم حمل النظير على النظير، الثَّانِي: أنها لازمة للأسماء لزوم (إنّ)".

٧. ذكر **ابن هُطَيْل** في مبحث الاستثناء أنَّ (إلاَّ) تعمل في المنقطع[٢]، ولم يشرْ **يحيى بن حمزة** إلى شيء من ذلك في شرحه.

- الحروف العاملة بواسطة غيرها.

ذَهَب **يحيى بن حمزة** إلى أنّ العامل في المضاف إليه، هو الحرف المقدّر بواسطة الاسم المضاف[٣]، وإلى هذا ذهب **ابن هُطَيْل** -أيضًا- يقول[٤]: "واختلفوا في العامل في المضاف إليه[٥]...، ومنهم من قال[٦]: الحرف المقدّر، ولكن بواسطة المضاف، وهذا هو الأولى".

٣- الاسم.

يرى **يحيى بن حمزة** أنَّ الأسماء تعمل بنفسها لا بشبهها بالفعل، يقول[٧]: "والمختارُ عندنا أن الأسماء مقتضية للعمل بنفسها؛ لأن المقتضي للعمل في الفعل ليس أمرًا معنويًّا، وإنما هو أمرٌ لفظي، وهو مجرد الصيغة، فلا جرم كان حصولها في الأسماء كحصولها في الأفعال".

بخلاف **ابن هُطَيْل** الذي يرى أنَّ الأسماء تعمل عمل الأفعال لشبهها به[٨].

والأسماء العاملة عندهما ما يلي:

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٩٦.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٦٣.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٧٢.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٥٨-٤٥٩.

(٥) تُنْظَر المسألة في: هَمْع الهَوَامِع ٥٠١/٢، وارْتِشَاف الضَّرَب ١٧٩٩/٤.

(٦) نُسِب هذا القول إلى الزجاج، يُنْظَر: هَمْع الهَوَامِع ٥٠١/٢، وارْتِشَاف الضَّرَب ١٧٩٩/٤.

(٧) الحَاصِر ص ٤٠٧.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٣٢.

١- المشتقات، وهي عند **يحيى بن حمزة**: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأسماء الأفعال، والمصادر(١)، وكذلك هي عند **ابن هُطَيْل** غير أنه لم يجعل المصدر من المشتقات، فاعترض على ابن بَابَشَاذ بقوله(٢): "يَرِدُ عليه أنه جعل المصدر مشتقًّا من الفعل، وهذا إنما هو مذهب الكُوفِيِّين"، واعترض عليه -أيضًا- في إدراج (أَفْعَلَ) التفضيل في باب (الصفة المشبهة) فيرى **ابن هُطَيْل** أن (أَفْعَلَ) التفضيل باب مستقل بذاته لا ملحقًا بغيره(٣).

وقد أشار **يحيى بن حمزة** إلى شروط إعمال اسم الفاعل يقول(٤): "الشريطة الأولى: أن يكون معتمدًا على كلام قبله، بأن يكون خبرًا لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً، أو غير ذلك، الشريطة الثَّانِية: أن يكون مختصًّا بزماني الحال والاستقبال...، الشريطة الثَّالِثة: أنه متى كان ناصبًا للمفعول، فلا بدَّ مِن اشتراط كوْن فعله متعدِّيًا كـ (ضَارِب) و (قَاتِل)، وأما رفعه للفاعل فهو يكون في المتعدي؛ كقولك: (زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْرًا)، وفي اللازم في نحو قولك: (زَيْدٌ قَاعِدٌ غُلْمَانُهُ)".

وأشار -أيضا- إلى شروط إعمال اسم المفعول(٥)، و(أَفْعَل) التفضيل(٦).

٢- الظروف إذا وقعت صفة أو صلة، أو حالاً أو خبرًا، فإنها تعمل في الأحوال النصب(٧).

٣- أسماء الإشارة، تعمل النصب في الأحوال(٨).

٤- الأسماء المضافة، قد مرَّ سابقًا أنها تعمل واسطة لغيرها، فالعامل في المضاف إليه هو

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٠٦ وما بعدها.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٣٢

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٤٦.

(٤) الحَاصِر ص٤٠٨.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص٤١٠.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤١٤.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٢٥، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٤٦.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص٤٢٧، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٥٦.

الحرف المقدر بواسطة المضاف[١].

٥- الأسماء والظروف الجازمة للفعل [٢].

٦- وأضاف **ابن هُطَيْل** الأسماء المبهمة، نحو: (رَطْلٍ) و (عشْرِيْن)، فإنها تعمل في المميّز في تمييز المفرد فتنصبه[٣].

خلاصة العامل عند الشارحَيْن:

ظهر مما سبق عرضه من موقف الشارحَيْن من العامل النَّحْوِي أنهما لم يخرجا عما هو عليه النُّحَاة من القول بالعامل، وجعله ركيزة أساسية في فَهْم التراكيب النَّحْوِيَّة، وقد قرر الشارحان -كغيرهما من النُّحَاة- أمورًا عدة، منها:

أولًا: إن أصل العمل للأفعال، يقول **يحيى بن حمزة** [٤]: "فاعلم أن أصل العمل إنما هو بالأفعال؛ لأنها لما تصرفت كان العمل مُستحقًّا لها".

ويقول **ابن هُطَيْل**[٥]: "اعلم أن أصل العمل للأفعال".

ثانيًا: يعمل الحرف لشبهه بالفعل، أو للاختصاص.

يقول **يحيى بن حمزة** [٦]: "إن الأصل في الحروف ألا تكون عاملة، وإنما يعمل منها الرفع والنصب لأجل مشابهته للفعل (أَنَّ، وإِنَّ، وكَأَنَّ) وما أشبهها من الحروف العاملة، ويعمل منها الجر للاختصاص كحروف الجر".

ويقول **ابن هُطَيْل**[٧]: "وإنَّما يعمل الحرف لشبهه بالفعل، أو الاختصاص".

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص٤٢٦، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٥٧.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٠٤-٣٠٥، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٥٨-٤٥٩.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٦٢.

(٤) الحَاصِر ص ٣٧٩.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩١.

(٦) الحَاصِر ص ٣٠٦.

(٧) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩١.

ثالثًا: إذا عمل الحرف لمشابهته للفعل، فإنَّ عمله يكون بمقدار تحقُّق هذه المشابهة، فإذا نقص شيء منها بطل عمله.

يقرِّر ذلك **يحيى بن حمزة** في حديثه عن عمل (إنَّ) وأخواتها فيقول[١]: "وخامسها: أنَّها -إنَّ- تخفف فيبطل عملها؛ وإنما بطل لفوات المشابهة بينها وبين الفعل بالتخفيف".

وفي حديثه عن أحكام (أَنّ) يقول[٢]: "إنها إذا خففتْ بطل عملها في الظاهر؛ لبطلان المشابهة بينهما وبين الفعل".

ويقرِّر ذلك **ابن هُطَيْل** -أيضًا- في حديثه عن عمل (إنَّ) وأخواتها، يقول[٣]: "وإذا خففت -إنَّ- بطل عملها؛ لنقصان الشبه".

وكذلك (أَنَّ، كَأَنَّ، ولِكَنَّ) إذا خُففت بطل عملها؛ لنقصان الشبه بينها وبين الفعل[٤].

رابعًا: تتفاوت العوامل اللفْظِيَّة قوةً وضعفًا، فإن كان العامل من العوامل القوية، جاز له أن يتصرَّف في معمولة في التقديم والتأخير، وإن كان العاملُ من العوامل الضعيفة لَم يجزْ له ذلك.

يقول **يحيى بن حمزة** [٥]: "لأنَّ الفعل لما كان متصرفًا في نفسه جاز تصرفه في مفعوله بالتقديم والتأخير، فتقول: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) و(زَيْدًا ضَرَبْتُ)"، وقوله في (إنّ) وأخواتها[٦]: "الحكم الخَامِس: أنها مشتركة في أنه لا يجوز أن يتقدم عليها في أنفسها شيءٌ من أخبارها وأسمائها؛ لأنه ليس لها من القوة ما يسوغ تقديم معمولها عليها في أنفسها...؛ لأنَّ عملها بالمشابهة فلم تقوَ قوّة الأفعال".

ويقول **ابن هُطَيْل**[٧]: "إنه لا يجوز أن تقول: (إِنَّ قَائِمٌ زَيْدًا)؛ لأنهم كرهوا أن يكون

---

(١) الحَاصِر ص ٢٨٠.

(٢) الحَاصِر ص ٢٨١.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٣.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٤-١٩٨.

(٥) الحَاصِر ص ٣٤٩.

(٦) الحَاصِر ص ٢٧٧.

(٧) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٦.

للحرف من التصرف ما للفعل".

ويقرر **ابن هُطَيْل** ذلك -أيضًا- في مسألة جواز تقديم (الحال) على عاملها إذا كان فعلاً متصرفًا؛ "وذلك لقوته"(١)، وإن لم يكنْ فعلاً، بل في معنى الفعل لَمْ يجزْ تقديم (الحال) عليه؛ "وذلك لضعفه"(٢).

فتقديم المعمول مُرتبطٌ بقوة العامل، فمتى كان العامل قويًّا متصرفًا، جاز له أن يتصرف في معموله تقديمًا وتأخيرًا، ومتى كان العاملُ ضعيفًا غير متصرف لَمْ يجزْ له التصرف في معموله.

خامسًا: لا يجوز أن يتسلّطَ عاملان على معمولٍ واحد.

يُقَرِّر **يحيى بن حمزة** ذلك في شرحه، ففي مسألة العطف على محل (إنَّ) قبل تمام خبرها، يقول(٣): "وإنما لم يجر العطف على محل (إنَّ) قبل تمام خبرها؛ لما يؤدِّي إليه من كوْن الاسم الواحد معمولا لـ (إنَّ) غير معمول لها؛ لأنه من حيث إنَّه خبر لـ (إنَّ) معمول لها، ومن حيث إنَّه خبر عن الاسم المعطوف على محلّها غير معمول لها".

ويقَرِّر ذلك **ابن هُطَيْل** -أيضًا- في المسألة نفسها، يقول(٤): "فإِنْ تأخَّر -أي الخبر- لَمْ يجرْ إلاَّ النصبُ، نحو: (إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ)؛ لأنه يؤدِّي إلى أن يكون معمولاً للابتداء و(إِنَّ)، وهو مُحال".

سادسًا: إن العامل إنما يعمل في المعمول لاقْتِضائه له، من ذلك ما ذكره **يحيى بن حمزة** في العامل في الجزاء يقول(٥): "والمختار أن العامل فيه حرف الشرط فيعمل فيهما جميعًا - أي: فعل الشرط وجزاؤُه- لأنَّه هو المقتضي الشرط والجزاء، فيجب أن يكونَ عاملا فيهما جميعًا".

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٦.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٥١، تُنْظَر المسألة في: الإنصاف ١/٢٥٠-٢٥٣.

(٣) الحَاصِر ص ٣٧٩.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٠٦.

(٥) الحَاصِر ص ٣٠٣-٣٠٤، تُنْظَر المسألة في: الإنصاف ٢/٦٠٢.

ويقولُ **ابن هُطَيْل** في العامل في المبتدأ والخبر(١): "لأنّه قد ثبت أنّ الابتداء يقتضيها معًا، فوجب أن يعمل فيهما معًا".

سابعًا: إذا كان العاملُ من العوامل الضعيفة، وفُصِلَ بينه وبين معموله بَطل عمله؛ لضعفه، من ذلك ما قرَّره الشارحان في حديثهما عن عمل (لا) النافية للجنس، من أنه إذا فُصِلَ بينها وبين معمولها، بَطل عملها فيه فوجب رفعه، يقول **يحيى بن حمزة** (٢): "وإنما وجب الرفع عند الفَصْل؛ لأجل ضعفها عن العمل، فلما وقع الفَصْلُ بطل العمل".

ويقول **ابن هُطَيْل**(٣): "فإن فُصِل بينها وبينه وجب الرفع ...، فلأنها عاملٌ ضعيف".

ثامنًا: إنّ من العوامل ما لا يجوز إلغاء عملها؛ كالأفعال؛ لأنّها لا تنفكُّ عن العمل بكل حال كما قال **يحيى بن حمزة** (٤)، ومنها ما يجوز إلغاء عملها إذا عرض لها ما يبطله كالحروف، وقد أورد الشارحان في كثيرٍ من المواضع ما يعرض للعامل من أمور فيبطل عمله(٥).

تاسعًا: أورد **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** كثيرًا من خلاف النُّحَاة حول العامل، فالنُّحَاة اتفقوا في الحكم (الأثر)، واختلفوا في العامل (المؤثر)(٦).

عاشرًا: ذكر **يحيى بن حمزة** أنَّ العوامل اللفْظِيَّة أولى بالعمل من العوامل المعْنَويَّة، فلا يُصار إلى الأخيرة منها إلاَّ إذا عُدمت الأولى، يُقرر ذلك في بيانه للعامل في المضاف إليه(٧)، يقول(٨): "ومنهم مَنْ قال: العامل فيه معنوي(٩)، وهذا أيضًا خطأ؛ لأن المعنوي إنما يُصار إليه إذا لم يكن ثَمَّ ما هو أولى منه". ولم يُشر **ابن هُطَيْل** فِي شَرْحِه إلى شيء من ذلك.

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٨٥، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٣.

(٢) الحَاصِر ص ٣٣٢.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٩٨.

(٤) يُنْظَر الحَاصِر ص ٣٧٩.

(٥) يُنْظَر الحَاصِر ص٢٨٠-٣٠٧، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٣-١٩٤-٢٩٤.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٠٣-٣٧٢ -٣٤٧-٣٥٤-٣٥٦، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٦٢-٤٥٨-٤٦٣.

(٧) تُنْظَر المسألة في: هَمْع الهَوَامِع ٥٠١/٢، وارْتِشَاف الضَّرَب ١٧٩٩/٤

(٨) الحَاصِر ص ٣٧٢.

(٩) ذكر هذا القول الرضيُّ دون نسبة في شرحه ٦٦/١:١.

الفَصْلُ الرَّابِع
الأُصُول النَّحْوِيَّة عِنْدَ الشَّارِحَيْن.

المَبْحَثُ الأَوَّل: السَّمَاع.

المَبْحَثُ الثَّانِي: القِياس.

المَبْحَثُ الثَّالِث: الإِجْمِاع.

المَبْحَثُ الرَّابِع: الاسْتِصْحَاب.

المَبْحَثُ الخَامِس: أَدلة أُخْرَى.

المَبْحَثُ الأَوَّل
مَوْقِفُهما من السَّمَاع

السماعُ هو الأصل الأَوَّل مِن أصول النحو العربي، ويعني: "ما ثبت في كلام مَن يوثَق بفَصاحَتِهِ، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلامَ نبيِّه – صلى الله عليه وسلم، وكلامَ العرب قبل بعثَتِه، وفي زمنِه وبعْدِه، إلى أن فسدت الألسنةُ بكثرة المولَّدِين"[١].

وقد اعتنى النحاةُ بالسماع، واعتمدوا عليه في تأصيل كثيرٍ مِن قواعدهم النَّحْويَّة، فالبصريون تشدَّدوا في التحرِّي عن الشواهد السليمة، وذهبوا إلى طرح الشاذِّ وعدم التعويل عليه[٢]، أمَّا الكوفيون فقد اتَّسَعوا في رواية الأشعار، وتسامَحوا في الاستشهاد ببيتٍ أو ربما شطرِ بيتٍ لا يُعرَف قائلُه[٣].

أما عن موقف الإمام **يحيى بن حمزة** و**ابن هُطَيْل** مِن السماع، فيمكن القول بأنّ **الشارِحَيْن** قد اعتَنَيَا في شرحيهما بالسماع، وجعلاه قسيمًا للقياس[٤]، واعتمدا عليه اعتمادًا قويًّا في أحكامهما النَّحْويَّة، يظهر ذلك في مَوْقِفِهما من العلماء تأييدًا ومُعارَضَةً، وفي ترجيحاتهما النَّحْويَّة، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ أذكر منها ما يلي:

- رجَّح **يحيى بن حمزة** ما ذهب إليه بعضُ النُّحاة من جواز إضافة (إذا) إلى الجملة الاسميَّة[٥]، استنادًا إلى ورود ذلك في السماع؛ حيث ذهب بعضُهم الآخر إلى أن (إذَا) لا تضاف إلاَّ إلى الجملة الفِعْليَّة[٦]،

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قدَّم له وشرحه: د.صلاح الدين الهوَّاي، الطبعة الأولى، ص٣٩ (المكتبة العصرية، بيروت٢٠١١م-١٤٣٢هـ).

(٢) يُنْظَر: نشأة النحو ص ٧٨.

(٣) يُنْظَر: المرجع السابق ٨٤.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٧٣، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٢٩-٤٣٥-٥٠٤-٥٠٦

(٥) ذهب الأَخْفَشُ والكوفِيُّون إلى جواز إضافة إذا إلى الجملة الاسمية، يُنْظَر: الخصائص ١٥٠/١، وشرح المُفَصَّل لابن يعيش ١٢٢/٣، ومغني اللبيب ٩٣/١، وهَمْع الهَوَامِع ١٣٣/٢.

(٦) منهم سيبويه في الكتاب ١١٩/٣، و المبرِّد في المُقْتَضَب ٣٤٨/٤.

يقول[١]: "وقد أجاز بعضُ النَّحْوِيِّين إضافتها إلى الجملة الاسميَّة، وهو قوي لظهور استعمالها في الجملة الاسميَّة في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[٢]".

ويقول **ابن هُطَيْل** في وُجُوب حذف فعل المفعول المطلق[٣]: "وهو في نحو قولك: (سُقْيًا)، و(رَعْيًا)، و(بُعْدًا)، و(سُحْقًا)، و(حَمْدًا)، (شُكْرًا)، و(عَجَبًا)، فإنَّ العرَب لم يستعملوها إلا محذوفة الأفعال".

- اعترض **يحيى بن حمزة** على ما ذهب إليه بعضُ النُّحاة من أن الأسماء المضافة إلى ياء المتكلِّم في نحو: (غُلَامِي وَدَارِي) مُعربة بإعراب الياء، فنقل إليها إعرابها، وهو الجر؛ لما ظهرتْ صورة الكسرة فيه[٤]؛ يقول[٥]: "وقد ظهر ضعفه مِن وجْهَيْن: أما أولاً: فلأنا لا نجد في كلام العرب إعراب كلمة نقل إلى أخرى مع وُجُودها، بل إعراب كل كلمة مختص بها دون غيرها".

واعترض **ابن هُطَيْل** -أيضًا- على ابن بَابَشَاذ في تمثيله لإغراء المخاطب بـ (إِيَّاكَ الطَّرِيق)[٦]، مُستندًا في اعتراضه على السماع، يقول[٧]: "ويَرِدُ عليه إشكالات: ...الثَّالِث: أنه مثله بـ (إِيَّاكَ الطَّرِيق)، وليس مِن كلامِهم؛ لأنهم إنما يقولون: (إِيَّاكَ والطَّرِيق)، أو (مِن الطَّرِيق)، أو (عَن الطَّرِيق)".

من أحكام **يحيى بن حمزة** على المسموع:

أ- الوصف بالكثير المطَّرد، من ذلك ما ورد في حديثه عن صرف غير المنصرف، يقول[٨]: "وهو كثير مطرد، نحو قول الشاعر:

---

(١) الحَاصِر ص٢٣٧.

(٢) سورة الانشقاق، آية: ١.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٢٩.

(٤) هذا مذهب الخَوارِزْمِي؛ يُنْظَر: التَّخْمِير، صدر الأفاضل القاسم الخوارزمي، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، ص٢/٦٥ (دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٠م).

(٥) الحَاصِر ص ١٤٧.

(٦) يُنْظَر: المُقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٤٤ .

(٧) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٠٣.

(٨) الحَاصِر ص ١٦٢.

وَجِبْرِيلٌ أَمِينُ اللهِ فِينَا وَرُوحُ القُدسِ لَيْسَ لَه كفَاءُ [١]"

ب– الوصف بالشذوذ، من ذلك ما ذهب إليه **يحيى بن حمزة** من وجوب دخول الفاء على جواب الشرط إذا كان جملةً اسمية، يقول[٢]: "وقد شذّ قوله:

مَنْ يَفْعَل الحَسَنَات اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ [٣]"

ت– الوصف بالشذوذ والقلة، كما ورد في حديثه عن الفعلَيْن الواقعين في الشرط والجزاء، يقول[٤]: "أن يكونا مضارعَيْنِ كلاهما في مثل قولك: (إِنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ)، فإذا وقعتا على هذا الوجه، فليس فيهما إلا الجَزْمُ، وقد شذَّ الرفعُ في الثَّانِي في نحو قولِه:

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ [٥]

وهو قليلٌ".

ث– الوصف بالخروج عن القياس، من ذلك ردّه لما ذهب إليه الكُوفِيُّون من جواز دخول (إن) المخفَّفَة على كلِّ فعل[٦]، بينما أوجب البَصْرِيُّون أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر[٧].

---

(١) من الوافر، لحسان بن ثابت، في ديوانه، شرحه وكتب هوامشه: عبدأ مهنا، الطبعة الثَّانِية، ص٢٠ (دار الكتب العلمية، بيروت١٤١٤هـ-١٩٩٤م)، برواية: "وجبريل رسول الله".

وهو في: سر الفصاحة، أبو محمد الخفاجي، الطبعة الأولى، ٨٣/١ (دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

(٢) الحَاصِر ص٣٠٢.

(٣) من البسيط، مختلف فيه؛ فنُسب لحسان بن ثابت في الكتاب ٦٥/٣. وليس في ديوانه.

ونُسب لعبدالرحمن بن حسان بن ثابت في المقْتَضَب ٧٠/٢.

ونُسب لعبدالرحمن بن حسان ولكعب بن مالك في خِزانة الأدب ٥١/٩.

وورد غير منسوب في: المفَصَّل ص٤٤٠، والأصول في النحو ٤٦٢/٣، والخصائص ٢٨١/٢، وشرح الرضي ٩١٧/٢:٢.

(٤) الحَاصِر ص٣٠١.

(٥) من الرجَز، نُسِب لجرير بن عبدالله البَجليّ، في: الكتاب ٦٧/٣، وخزانة الأدب ٢٠/٨.

وصدره: "يَا أَقْرَعَ بن حابِسٍ يا أَقْرَعُ".

وورد غير منسوب في: المقْتَضَب ٧٠/٢، والأصول ١٩٢/٢، وشرح التسهيل٤ /٧٨-١٧٦، وشرح الرضي ٩١٦/٢:٢.

(٦) ذهب إلى هذا القول الأخْفَشُ والكوفيون وابنُ مالك، يُنْظَر: مَعاني القرآن، أبو الحسن الأخْفَش، تحقيق: د.هدى قراعة، الطبعة الأولى، ٦٤٠/٢ (مكتبة الخانجي، القاهرة١٤١١هـ-١٩٩٠م)، وشرح المفَصَّل لابن يعيش٥٤٨/٤، وشرح التسهيل ٣٦/٢-٣٧، وشرح الرضي ١٢٨٢/٢:٢.

(٧) يُنْظَر: شرح المفَصَّل لابن يعيش ٥٤٨/٤، وشرح الرضي ١٢٨٢/٢:٢.

يقول[١]: "وجوَّز الكُوفِيُّون دخوله على كل فعل، وأنشدوا في ذلك:

تَاللهِ رَبَّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتَعَمِّدِ[٢]

وليس بشيء؛ لخروجه عن القياس[٣] واستعمال الفُصحاء".

ومن أحكام **ابن هُطَيْل** على المسموع:

١. الوصف بالشذوذ، من ذلك أنه وافق البَصْرِيِّين فيما ذهبوا إليه من أنَّ (إِنْ) الخفيفة لا تدخلُ من الأفعال إلاَّ على نواسخ الابتداء، يقول[٤]: "ولم يجزْ، خلافًا للكوفيين -أي دخول (إِنْ) الخفيفة على كل فعل- وأنشدوا:

تَاللهِ رَبَّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتَعَمِّدِ[٥]

وهو شاذٌّ".

٢. الوصف بالضعف، من ذلك أن **ابن هُطَيْل** ذهب إلى أنه لا يجوز توكيد النكرة بـ (أَجْمَع)[٦]، يقول[٧]: "وقد أجازه الكُوفِيُّون[٨] في نحو قوله:

قَدْ صَرتْ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعا[٩]

---

(١) الحَاصِر ص٢٨١.

(٢) من الكامل، لعاتكة بنت زيد، في خِزَانَة الأدب ٣٧٨/١٠.

وورد غير منسوب في: معاني القرآن للأخفش٦٤٠/٢، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٥٤٨/٤، وشرح التسهيل ٣٦/٢-٣٧، وشرح الرضي ١٢٨٣/٢:٢.

(٣) هذا ما أثبته أبانمي في تحقيقه ص٤١٥، وهو الصواب. أمّا أثبته د. محمد حنطاية في تحقيقه فهو: (وليس شيء يخرجه عن القياس).

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٥٩، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٤٥.

(٥) سبق تخريج الشاهد؛ ينظر: حاشية رقم (٢)

(٦) هذا مذهب البصريين إلا الأخْفَش؛ يُنْظَر: المفَصَّل ص١٤٧، وشرح التسهيل ٢٩٦/٣، والإنصاف ٣٦٣/٢. واللُّباب ٣٩٥/١.

(٧) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٦٦-٤٦٧.

(٨) هذا مذهبُ الكوفيين والأخْفَش؛ يُنْظَر: المفَصَّل ١٤٧، وشرح التسهيل ٢٩٦/٣، والإنصاف ٣٦٢/٢، واللُّباب ٣٩٥/١.

(٩) من الرجز، لَمْ أقفْ على قائله، وصدره: "إنّا إذا خُطَّافُنا تقعقعا"، و"البَكْرة" خشبة مستديرة يُسقى عليها، في وسطها مكان للحبل، وفي جوفها محور تدور عليه؛ يُنْظَر: العين "بكر" ٣٩٤/٥.

وهو بلا نسبة في: المفَصَّل ص١٤٧، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣، والإنصاف ٣٦٣/٢، واللُّباب ٣٩٦/١، =

قالوا: لإفادته، وهو ضعيف".

أولًا: استشهادهما بالقرآن الكريم وقراءاتِه.

قبل الحديث عن استشهاد **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** بالقرآن والقراءات، لا بُدَّ من الإشارة أولًا إلى أنّ القرآن والقراءات حقيقتان مُتغايِرتان، قال الزَّرْكَشِي [(١)]: "واعلمْ أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ فالقرآنُ هو الوحي المنَزَّلُ على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءاتُ هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها؛ مِن تخفيفٍ وتثقيلٍ وغيرهما".

فالقرآنُ هو ذلك النصُّ الكلي الموحد الذي نزل به الوحي على محمد ﷺ، ولَمْ يختلفْ أحدٌ من النُّحاة في صحة الاستشهاد به، فهو أوثق نصٍّ وأصحُّ شاهد، وهو الجدير بأن يكون المعتمد عليه في التقعيد النحوي.

أما القراءات فهي كيفيَّة أداء ذلك النص الكلي، وقد اختلف النُّحاة في مدى الاستشهاد بها؛ "فالبَصْرِيُّون كانوا لا يحتجون بالقراءات، إلّا في القليل النادر، الذي يتفق مع أصولهم ويتناسب مع مقاييسهم"[(٢)]، وإذا ما اصطدمتْ بقواعدهم فإما تأويلها، أو الطعن بها أو بقارئها، أو إغفالها[(٣)].

وأما الكُوفِيُّون فقد ذهبوا إلى الاحتجاج بها كلّها مُتواترها وشاذّها، "فهي في نظرهم مصدرٌ لتقعيد القواعد، وبناء الأساليب بغضِّ النظر عن موافقتها للمقاييس"[(٤)].

=وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٢/٢٢٩.

(١) البرهان في علوم القرآن، أبو عبدالله بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل، الطبعة الأولى، ص١/٣١٨ (دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م).

(٢) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النَّحْوِيَّة، عبد العال سالم مكرم، ص٥٧ (مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت).

(٣) يُنْظَر: أصول النحو العربي، د.محمود أحمد نحلة، ص ٣٤ (دار المعرفة الجامعية).

(٤) أثر القراءات القُرْآنيَّة في الدراسات النَّحْوِيَّة ص ٥٧.

أ- استشهاد الشارِحَيْن بالقرآن الكريم.

أولًا: طريقتهما في عرض الآيات.

ثانيًا: منزلة الآيات في الاستدلال.

ثالثًا: مناحي الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة.

أولًا: طريقتهما في عرض الآيات:

لم يلتزم **يحيى بن حمزة** في تقديمه للآيات طريقة واحدة، فنراه غالبًا ما يصدر الآية بقوله: "قوله تعالى"، أو "قال الله تعالى"، وأحيانًا يكتفي بقوله: "قوله"، وفي حين ثالثٍ يذكر الآية دون أن يقدمَ لها، وهو في هذه الآيات غالبًا ما يكتفي منها بموضع الشاهد فقط، من ذلك قوله في حديثه عن تقسيم المفعول له[١]: "التقسيم الثَّانِي باعتبار أحواله إلى معرفة ونكرة، فالمعرفة في مثل قولك: (جِئْتُكَ خَوْفَ اللوْمِ)؛ قال الله تعالى: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[٢] ".

وكذلك **ابن هُطَيْل** إذ لم يلتزمْ في تقديمه للآيات طريقة واحدة، فنراه أحيانًا يصدر الآية بقوله: "قال الله تعالى"، وأحيانًا أخرى يذكُر الآية دون أن يقدّمَ لها، وهو في هذه الآيات غالبًا ما يكتفي منها بموضع الشاهد فقط؛ من ذلك استشهاده على صرف غير المنصرف للتناسب[٣] بقوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَا۠﴾[٤].

ثانيًا: منزلة الآيات في الاستدلال:

يأتي القرآنُ الكريم في مُقدِّمة الشواهد النَّحْويَّة عند الشارِحَيْن، فقد أَكْثَرَا من الاستشهاد بالآيات القرآنية في معظم الموضوعات النَّحْويَّة التي تطرَّقا إليها في شرحيهما، وبعد تتبُّع هذه الشواهد يُمكن ملاحظة ما يلي:

١- اعتَمَد الشارحان في كثيرٍ من المسائل النَّحْويَّة على الشاهد القرآني وحده اعتمادًا كاملاً، فمن ذلك:

---

(١) الحَاصِر ص ٣٥٣.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٩.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٦.

(٤) سورة الإنسان، آية: ١٥.

- استشهد **يحيى بن حمزة** بالقرآن وحده على الاستثناء المنقطع، يقول[١]: "والمنفصل مثل قولك: (مَا زَادَ إلاَّ مّا نَقَصَ) و(مَا نَفَعَ إلاَّ مَا ضَرَّ)، وهو كثيرٌ في كلام العرب وقد ورد به التنزيل قال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ [٢]، وليس من جنس الملائكة".

واعتمد على القرآن وحده -أيضًا- في الاستشهاد على حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوبًا، يقول[٣]: "وحذفُه كثيرٌ في كتاب الله تعالى، ومنه قوله تعالى: {وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ}[٤] ؛ أي: عملتْهُ، وقال تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا ﴾ [٥]؛ أي: عملتْه".

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد استشهد بالقرآن وحْدَه في مسألة عدم جواز تقديم خبر (إنَّ) على اسمها، إلاَّ إذا كان ظرفًا أو جارًّا أو مجرورًا، يقول[٦]: "وذلك لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتَّسِعوا في غيرها، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ [٧] و﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [٨]".

---

(١) الحَاصِر ص ٣٦٥.

(٢) سورة الحجر، آية: ٣٠-٣١.

(٣) الحَاصِر ص ٢٣٥.

(٤) سورة يس، آية:٣٥ ، "عَمِلَتْ" بحذف الهاء قراءة أهل الكوفة إلا حفصًا إتْباعًا لمصحفهم، وبالإثبات قراءة الباقين إتباعا لمصاحفهم؛ يُنْظَر: معاني القرآن للفرَّاء ٣٧٧/٢، ومعاني القراءات، محمد الأزهري، الطبعة الأولى، ص٣٠٦/٢ (مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود١٤١٢هـ-١٩٩١م)، والسبعة في القراءات، أبو بكر بن مُجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثَّانِية، ص٥٤٠ (دار المعارف، مصر١٤٠٠هـ)، وحجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد أبو زُرْعَة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص٨٩٨ (دار الرسالة).

(٥) سورة يس، آية: ٧١.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٧) سورة المزمل، آية: ١٢.

(٨) سورة الغاشية، آية: ٢٥-٢٦.

ومن ذلك –أيضًا– استشهاده على أنّ أسماء الإشارة قد تعمل في الحال؛ يقول **ابن هُطَيْل**[١]: "قوله: "**وقد تكون هي عاملة في الحال**..."، وذلك لما فيها من معنى (أُشِيرُ) و(أُنَبِّهُ)، قال الله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [٢]، وقال: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ﴾ [٣]".

٢– قد يستشهد الشارحان على الموضع الواحد بأكثر من آية، من ذلك:

استشهد **يحيى بن حمزة** بآيتين في بيانه لمعنى (لا)، يقول[٤] : "ومعناها المنع عن الفعل، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾[٥] ،

وقال أيضًا: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾[٦] ".

واستشهد **يحيى بن حمزة** –أيضًا– بثلاثِ آيات على حذف الياء الأصلية في الخط، وكذلك في حذف ياء الإضافة، وحذف ياء المفعول[٧] .

واستشهد **ابن هُطَيْل** على أنَّ (إنْ) الخفيفة لا تدخل من الأفعال إلّا على نواسخِ الابتداء[٨] بآيتين هما: قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [٩]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [١٠].

واستشهد –أيضًا– على أن (إنَّ) لا تقع إلّا في مواضع الجمل بثلاث آيات[١١] هي: قوله

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١١١.

(٢) سورة هود، آية: ٧٢.

(٣) سورة الأعراف، آية: ٧٣.

(٤) الحَاصِر ص ٣٠١.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٨٨.

(٦) سورة الأنعام، آية: ١٥١.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ٤٥٧.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٥٨، سبقت الإشارة إلى المسألة ص١٤٥.

(٩) سورة يوسف، آية: ٣.

(١٠) سورة الشعراء، آية: ١٨٦.

(١١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٣.

تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (١)، ﴿قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ (٢)، ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ (٣).

٣- كثيرًا ما يُقدِّم الشارحان الشاهد القرآني على الشاهد الشِّعْرِي، من ذلك:

في إعمال المصدر المعرَّف باللام، يقول **يحيى بن حمزة** (٤): "أن يكون مُستعملاً مع اللام كقولك: (أَعْجَبَنِي الضَّرْب زَيْدًا)، وهو قليل، قال الله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ (٥) فأعمله بالمفعول المجرور، وأنشد النُّحاة في إعمال المعرف باللام:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكلْ عَنْ الضَّرْبِ مَسْمَعَا (٦) ".

ويقول -أيضًا- في حذف المنادى (٧): "إنه ربما حذف في مثل قولك: (يَا بُؤْسَ لِزَيْدٍ)، وفي التنزيل: {ألا يَا اسْجُدُوا} (٨)، وقوله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ (١)" وأنشد النُّحاة:

---

(١) سورة التوبة، آية: ٩٩.

(٢) سورة يوسف، آية: ٥٤.

(٣) سورة القصص، آية: ٧٦.

(٤) الحَاصِر ص ٤٢٣-٤٢٤.

(٥) سورة النساء، آية: ١٤٨.

(٦) من الطويل، مختلف فيه؛ فنُسِب للمرّار الأسدي في الكتاب ١/١٧٢، وخِزَانَة الأدب ٨/١٢٨.
ونُسِب لمالك بن زُغْبة الباهلي في خِزَانَة الأدب ٨/١٣٢.
وورد غير منسوب في: المُقْتَضَب ١/١٤، ومنازل الحروف ص٥٥، وإسفار الفصيح، أبو سهل محمد الهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، الطبعة الأولى، ص١/٣٣٨ (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٢٠هـ)، واللمع ص١٩٦، والمُفَصَّل ص٢٨١.
ويُروى: "لحقت فلم أنكل".

(٧) الحَاصِر ص ٤٤.

(٨) سورة النمل، آية: ٢٥. "ألا" بتخفيف اللام، والوقف على "يا" ثم الابتداء بـ"اسجدوا" قراءة الكسائي، "ألّا يسجدوا" قراءة الباقين؛ يُنْظَر: إعراب القراءات السبع وعللها، الحسين بن أحمد بن خالوَيْه، تحقيق:د.عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، ص٢/١٤٨-١٤٩(مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير، ٥/٣٨٣ (دار المأمون للتراث، دمشق)، وحجة القراءات ص٥٢٦، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، ص٣٣٢. وزاد "أبو جعفر ورويس عن يعقوب"، والكافي في القراءات السبع، أبو عبدالله محمد بن شريح الأندلسي، تحقيق: أحمد=

يَالَعْنَةَ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِيْنَ عَلَى سَمْعان مِنْ جَارِ[٢] ".

ويقول **ابن هُطَيْل** في مسألة جواز حذف العائد المجرور بالحرف من الصلة على الموصول إذا تكرَّر[٣]: "وإذا تكرر جاز حذفه في نحو قوله تعالى: ﴿**يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ**﴾[٤] وقوله:

نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ العمُوم[٥]".

ولم يقدّم **ابن هُطَيْل** الشواهدَ الأخرى على الشاهد القرآني إلا مرة واحدة، وذلك في ذكره لحدِّ المبتدأ يقول[٦]: "فقولنا "الاسم"؛ لأنه لا يكون إلّا اسمًا، أو في تأويله، نحو: (تَسْمَعُ بِالمعَيْدِي خَيْرٌ أَنْ تَرَاه)[٧]، ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾[٨]".

٤- قد يعتمد الشارحان على الآيات القرآنيَّة في الاعتراض على أقوال المصنف - أحيانًا؛ مِن ذلك:

اعترض **يحيى بن حمزة** على اشتراط ابن بَابَشَاذ الإفراد للتمييز بالاحتكام إلى آية قرآنيَّة،

=محمود الشافعي، الطبعة الأولى، ص١٧٤ (دار الكتب العلمية، بيروت١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، والإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري، تحقيق: أحمد فريد المزيد، الطبعة الأولى، ص٤٣٨ (دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

(١) سورة يس، آية: ٣٠.

(٢) من البسيط، لم أقفْ على قائله، وهو بلا نسبة في: الكتاب ٢١٩/٢، والمفَصَّل ٧٢، والأصول ٣٥٤/١، وهمع الهوامع ٣٤/٢.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٣١.

(٤) سورة المؤمنون، آية: ٣٣.

(٥) من الوافر، لم أقفْ على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٥/١، وشرح قَطْر النَّدَى وبَلّ الصَّدَى، عبدالله جمال الدين بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الرَّابِعة، ص١٣٢ (المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٠٩.

(٧) هذا المثلُ يُضْرَب لمن خَبَرُه خَيْرٌ من مَرْآه، والمعيدي تصغير معدي، وقد قاله النعمان بن المنذر للصقعب بن عمرو من قضاعة معد، وقد كان يسمع بذكره فيستعظمه؛ يُنْظَر المثل وقصته في: المستقصي في أمثال العرب، جار الله الزمخشري، الطبعة الثَّانية، ٣٧٠/١(دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧م).

(٨) سورة البقرة، آية ١٨٤.

حيث يقول ابن بَابَشَاذ[١]: "**والسَّابع يذكر للبيان والتفسير والتبيين للجنس، وشرطُه أن يكونَ نكرةً جنسًا مفردًا**".

فقال **يحيى بن حمزة** [٢]: "فأما كونه مفردًا فلا حاجة إليه، ولا حاجة لكلام الشيخ في اشتراطه لقوله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [٣]".

ومنه –أيضًا– قال ابن بَابَشَاذ في أنواع الأسماء المضمرة[٤]: "**ومنها نوعٌ خامس يكون منصوبًا في التقدير، منفصلاً، وهو ضمير كل مفعول...**".

فقال **ابن هُطَيْل**[٥]: "ويرد عليه أنه قال: "**ضمير كل مفعول**"، وهو يكون غير مفعول أيضًا، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [٦]".

٥– قد يستند الشارحان على آيات القرآن الكريم في بعض ترجيحاتهما النَّحْويَّة، من ذلك: في مسألة إضافة (إذا) إلى الجملة الاسميَّة، حيث يرى بعض النُّحاة أن (إذا) لا تُضاف إلَّا إلى الجملة الفِعْليَّة[٧]، ويرى بعضهم جواز إضافتها إلى الجملة الاسميَّة[٨]، فرجّح **يحيى بن حمزة** المذهب الثَّاني؛ استنادًا إلى شاهدٍ قرآنيٍّ، يقول[٩]: "وأمَّا (إذا) فلا تُضاف إلَّا إلى الجملة الفِعْليَّة، وقد أجاز بعضُ النَّحْوِيِّين إضافتها إلى الجملة الاسميَّة، وهو قويٌّ لظهور استعمالها في الجملة الاسميَّة في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [١٠] ".

---

(١) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٥٩.

(٢) الحَاصِر ٣٦٣.

(٣) سورة الكهف، آية ١٠٣.

(٤) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٤٤.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٠٠.

(٦) سورة سبأ، آية: ٢٤.

(٧) منهم: سيبويه في الكتاب ١١٩/٣، والمبَرِّد في المقتضب ٣٤٨/٤.

(٨) هذا مذهب الكوفيين والأخفش، يُنْظَر: الخصائص ١٥٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣، ومغني اللبيب ٩٣/١، وهَمْع الهوامع ١٣٣/٢.

(٩) الحَاصِر ص ٢٣٧.

(١٠) سورة الانشقاق، آية: ١.

وأيضًا في مسألة الخِلاف في تقديم خبر (لَيْسَ) عليها[١]، اختار **ابن هُطَيْل** جواز التقديم[٢]، حيث يقول[٣]: "قال ابن الحاجب: والصحيحُ جواز التقديم لما ثبت في مثْلِ قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٤]".

ثالثًا: مناحي الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة.

أولاً: الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة في المستوى النحوي.

ثانيًا: الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة في المستوى الصَّرْفِيِّ.

ثالثًا: الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة في المستوى الصوتي.

رابعًا: الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة في المستوى اللغوي.

أولاً: الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة في المستوى النحوي:

أكثر استشهادات **يحيى بن حمزة** بالآيات القرآنيَّة كانتْ على المسائل النَّحْويَّة، من ذلك: استشهاده بقوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[٥] على مجيء المفعول له معرفة[٦].

واستشهاده بقوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[٧] على أنَّ النعت قد يُساق للتأكيد لا غير[٨].

وكذلك **ابن هُطَيْل** من ذلك:

استشهاده على جواز حذف العائد المجرور من الصلة إلى الموصول إذا كان جرّه بالإضافة

---

(١) سبقت الإشارة إلى المسألة ص٩٢.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٣١.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٠١.

(٤) سورة هود، آية: ٨.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٩.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٥٣.

(٧) سورة الحاقة، آية: ١٣.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٣٩.

اللفظية[١] بقوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[٢].

واستشهاده بقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾[٣] على جواز حذف النداء عما لا يوصَف به (أي)[٤].

وغير ذلك من المسائل النَّحْويَّة التي استشهد فيها الشارحان بالآيات القرآنيَّة[٥].

ثانيًا: الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة في المستوى الصَّرْفيِّ:

استشهد **يحيى بن حمزة** بالآيات القرآنيَّة على بعض المسائل الصَّرْفيَّة، من ذلك ما ذَكَره مِن أن (أَفْعَلَ) التفضيل إذا استعمل مضافًا جاز فيه المطابقة والإفراد، مستشهدًا على ذلك بما ورد في التنزيل، بقوله[٦]: "وقد ورد التنزيل باستعمال الوجهين في الإضافة، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾[٨]".

واستشهد **يحيى بن حمزة** بقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا﴾[٩] على مجيء مصدر (فَعَّل) على (فِعَّال)، وقياسه (تَفْعِيْل)[١٠].

وغير ذلك من المسائل الصَّرْفيَّة التي استشهد **يحيى بن حمزة** فيها بالآيات القرآنيَّة[١١].

واستشهد **ابن هُطَيْل** بالقرآن الكريم على بقاء (فاء) فعل الأمر، والاستغناء بواو العطف

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٣٠-١٣١.

(٢) سورة طه، آية: ٧٢.

(٣) سورة يوسف، آية: ٢٩.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٩٢.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٢٢-٢٣٧-٢٧٦-٣٨٥-٤٢٨، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٦-٨٧-٨٩-٨٩-١١١-٢٠٤.

(٦) الحَاصِر ص ٤١٦-٤١٧.

(٧) سورة البقرة، آية: ٩٦.

(٨) سورة الأنعام، آية: ١٢٣.

(٩) سورة النبأ، آية: ٢٨.

(١٠) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٢١.

(١١) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٤٦- ٤٢١-٤٢٢.

عن همزة الوصل، بقوله[١]: "وقد جاء في (مُرْ): ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ﴾ [٢]، فلم تُحْذَف فاء الكلمة، ولم يؤتَ بهمزة الوصل استغناءً بواو العطف".

ثالثًا: الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة في المستوى الصوتي:

تقل استشهادات الشارِحَيْن القرآنيَّة على المسائل الصَّوْتيَّة عنها في المسائل النَّحْويَّة، فمن استشهاداتهما الصَّوْتيَّة ما ذكراه من أنَّ أصل التنوين أن يكونَ ساكنًا، وقد يُحرَّك لالتقاء الساكنَيْن استدلالاً بقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [٣]".

رابعًا: الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة في المستوى اللغوي:

أكْثَر **الشارحان** من الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة على المعاني اللغويَّة لما يطلق عليه حروف المعاني، من ذلك ما يلي:

استشهدا بقوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾[٤] على أن (أيَّان) تستعمل في السؤال عن الأمور العظيمة[٥].

واستشهدا بقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [٦] على أن من معان (مِنْ) بيان الجنس [٧].

واستشهدا بقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [٨] على أنَّ (لعلَّ) تأتي للتوقع في أمرٍ مخوفٍ[١].

واستشهدا بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [٢] على أن معنى

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٧٧.

(٢) سورة طه، آية: ١٣٢.

(٣) سورة الإخلاص، آية: ١-٢. ويُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٤٨، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٥٢.

(٤) سورة النازعات، آية: ٤٢.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٢٨، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١١٨.

(٦) سورة الحج، آية: ٣٠.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٩٤، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ٢٢١.

(٨) سورة الشورى، آية: ١٧.

(عَلى) الاستعلاء[٣]، وغير ذلك من المواضع[٤].

ب- استشهاد الشارِحَيْن بالقراءات القرآنيَّة.

أورد **يحيى بن حمزة** في شرحه للمقدمة ثماني عشرة قراءة، منها قراءتان أوردهما ابن بَابَشَاذ في مقدَّمتِه، وهما:

١- قراءة حمزة: {وَالأَرْحَامِ}[٥].

٢- قراءة: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكونُ فِتْنَة}[٦].

بينما أغفل **يحيى بن حمزة** قراءتَيْن، استشهد بهما ابن بَابَشَاذ وهما:

١- قراءة يعقوب: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُم وَشُرَكَاؤَكُم}[٧].

٢- قراءة ابن عامر: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا}[٨].

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٨٤، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٨.

(٢) سورة المؤمنون، آية: ٢٨.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٩٨، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٣٠.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ٢٩٩-٣٨٤-٣٨٥-٢٧٢، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١١٨-١٩٨-٢٢٣-٢٢٦.

(٥) سورة النساء، آية: ١، "الأرحام" بالجرِّ قراءة حمزة، وبالنصب قراءة الباقين؛ يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي ١٢١/٣، وحجة القراءات ص١٨٨، والمبسوط للأصبهاني ١٧٥، والكافي في القراءات السبع للإشْبيلي ص٩٨، والإقناع في القراءات السبع ص٣٩٠. يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٥٤.

(٦) سورة المائدة، ٧١، "تكون" بالرفع قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، وبالنصب قراءة الباقين؛ يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة للفارسي ٢٤٦/٣، وحجة القراءات ص٢٣٣، والمبسوط ص١٨٧ وزاد "يعقوب وخلف"، والكافي في القراءات السبع ص١٠٥، والإقناع في القراءات السبع ص٣٩٥. يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٨٨.

(٧) سورة يونس، آية: ٧١، "شركاؤكم" بالرفع قراءة أبي عبدالرحمن والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي وسلّام ويعقوب ورُويت عن أبي عمرو؛ يُنْظَر: المبسوط ص٢٣٥، والمحتسب مرجع سابق، ٣١٤/١، وشواذ القراءات، أبو عبدالله محمد الكرماني، تحقيق: د.شمران العجلي، ص٢٨٨(مؤسسة البلاغ، بيروت)، واكتفى بـ"عيسى الثقفي والحسن ويعقوب". يُنْظَر: المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٧٦.

(٨) سورة النساء، آية: ٦٦، "قليل" بالنصب قراءة ابن عامر؛ يُنْظَر: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الرَّابِعة، ص١٢٤ (دار الشروق، بيروت ١٤٠١هـ)، والحجة للقراء

أما **ابن هُطَيْل** فقد أورد في شرحه عشرين قراءةً منها الأربعة التي أوْرَدَها ابن بَابَشَاذ في مقدمته، فلم يغفلْ أيًّا منها بخلاف **يحيى بن حمزة**.

وبعد تتبُّع هذه القراءات التي أوردها **الشارحان** في شرحيهما يمكن ملاحظة ما يلي:

أولًا: اشترك الشارحان في أمرين:

الأَوَّل: إغفال نسبة القراءات إلى أصحابِها في كثير مِن المواضع، والاكتفاء بذكر الوجه النَّحْويِّ الذي جاءت عليها، وقد ينسباها في مواضع قليلة.

فمن الأَوَّل:

ما ورد في مسألة جواز حذف المفعول له، يقول **يحيى بن حمزة** [١]: "أن يحذف لفظًا، ويُراد به معنى وتقديرًا، وقُرئ قوله تعالى: {وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ}[٢] بإثبات الهاء وحذفها".

وقوله في مسألة حذف المنادى[٣]: "والمنادى أنه ربما حذف في مثل قولك: (يَا بُؤْسَ لِزَيْدٍ)، وفي التنزيل: {ألا يَا اسْجُدُوا} [٤]".

وعند **ابن هُطَيْل** قوله في حديثه عن الغرض مِن تعلم النحو[٥]: "ومثال الثَّانِي -أي فهم معاني كتاب الله- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[٦]،

السبعة للفارسي ١٦٨/٣، وحجة القراءات ص٢٠٦، والكافي في القراءات السبع ص١٠٠. يُنْظَر: المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٦٠.

(٦) الحَاصِر ص ٣٤٩.

(٢) سورة يس، آية: ٣٥.سبق تخريج القراءة ص ١٤٩.

(٣) الحَاصِر ص ٣٤٩.

(٤) سورة النمل، آية: ٢٥. سبق تخريج القراءة ص ١٥١.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٨-٩.

(٦) سورة المائدة، آية: ٦. "أرجلكم" بالنصب قراءة نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب، وبالجر قراءة الباقين؛ يُنْظَر: السبعة في القراءات ٢٤٢/١، وحجة القراءات ٢٢١/١، والبحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، ص١٩١/٤ (دار الفكر، بيروت ١٤٢٠هـ)، والنشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزَرِي، تحقيق: علي محمد الضباع، ص٢٥٤/٢ (المطبعة التجارية الكبرى).

من قرأ: {وأَرْجُلَكُم} بالنصب فقد عطَفَهُ على الوجوه والأيدي، فيجب الغسل، ومَن قرأ: {وأَرْجُلِكُم} بالجر فقد عطفه على الرؤوس، فيجب المسح".

وقوله في جواز حذْفِ العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوبًا[١]: "وإذا كان منصوبًا جاز حذفه إلّا لمانع، قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[٢]، وقُرئ: {وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِم}[٣] ".

ومن الآخر:

يقول **يحيى بن حمزة** في ذِكْر لغات (نِعْمَ)[٤]: "(نَعِم) بالكسر، وهي لغة كنانة، وهي قراءة عمر وابن مسعود: ﴿قَالُواْ نَعَمْ﴾[٥] بالكسر".

ونسب **ابن هُطَيْل** قراءة نافع: {وَمَحْيَايْ}[٦] بسكون الياء[٧].

الثَّانِي: أورد الشارحان في شرحيهما القراءات المتواترة والشاذة.

فمِن القراءات المتواتِرة التي استشهد بها **يحيى بن حمزة**:

- قراءة: {وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ}[٨] بضم (العَفْوُ)[٩].

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٣٠.

(٢) سورة يس، آية: ٣٥.

(٣) سبق تخريج القراءة ص ١٤٩.

(٤) الحَاصِر ص ٣١٤.

(٥) سورة الأعراف، آية: ٤٤. "نَعِم" بفتح النون وكسر العين قراءة الكسائي، "نَعَم" بالفتح قراءة الباقين؛ يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة للفارسي ١٩/٤، والمبسوط ص٢٠٩، والكافي في القراءات السبع ص١١٥، والإقناع في القراءات السبع ص٤٠١.

(٦) سورة الأنعام، آية: ١٦٢. "محيايْ" بسكون الياء قراءة نافع، وبتحريك الياء قراءة الباقين، يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة للفارسي ٤٤٠/٣، وحجة القراءات ص٢٧٩.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٨٣.

(٨) سورة البقرة، آية: ٢١٩. "العفو" بالضم قراءة أبي عمرو وابن عامر وابن كثير، وبالنصب قراءة الباقين؛ يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة للفارسي ٣١٥/٢-٣١٦. وحجة القراءات ص١٣٣، والمبسوط ص١٤٦، والكافي في القراءات السبع ص٨٦، والإقناع في القراءات السبع ص٣٨٠.

(٩) الحَاصِر ص ٢٣٣.

- قراءة: {وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونُ فِتْنَةٌ} [١] برفع (تَكُونُ)[٢].

ومن غير المتواتِرة:

- قراءة: {تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ}[٣] برفع (أَحْسَنُ)[٤].
- قراءة: {مَا هَذَا بَشْرٌ} [٥] بالرَّفع [٦].

ومن القراءات المتواتِرة التي أوْرَدَها **ابن هُطَيْل**:

- قراءة: {وما عملت أيديهم} [٧] بحذف الضمير المنصوب العائد مِن الصلة إلى الموصول [٨].
- قراءة: {وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونُ فِتْنَةٌ} [٩] برفع (تَكُونُ)[١٠].

ومن غير المتواترة:

- قراءة: {وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمون}[١١] برفع (الظَّالمون) على أنها خبر لضمير الفَصْل (هم) [١٢].

---

(١) سورة المائدة، آية: ٧١، سبق تخريج القراءة ص ١٥٧.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٧٢-٢٨٨.

(٣) سورة الأنعام، آية: ١٥٤. "أحسن" بالضم قراءة ابن يعمر، يُنْظَر: المحتسب ٢٣٤/١، وشواذ القراءات ص١٨١.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٣٥.

(٥) سورة يوسف، آية: ٣١. "بَشْرٌ" بفتح الباء وسكون الشين ورفع الراء قراءة ابن مسعود، وهي لغة بني تميم، وفي بعض المصاحف: "ما هذا بَشْرٌ"، يُنْظَر: شواذ القراءات ص٢٤٦.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٣٠.

(٧) سورة يس، آية: ٣٥. سبق تخريج القراءة ص ١٤٩.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٣٠.

(٩) سورة المائدة، آية: ٧١، سبق تخريج القراءة ١٥٧.

(١٠) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٩.

(١١) سورة الزخرف، آية: ٧٦، رفع "الظالمون" قراءة أبي زيد النحوي، والباقون النصب؛ يُنْظَر: مختصر في شواذ القراءات، ابن خالويه، ص١٣٦ (مكتبة المتنبي، القاهرة).

(١٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٩٣.

- قراءة: {مَا هَذَا بَشْرٌ}[١] بالرفع[٢].

ثانيًا: وافترق الشارحان في موقفهما من القراءات، فقد انتصر **يحيى بن حمزة** لما ذهب إليه الكُوفِيُّون من جواز العطف على الضمير المجرور مِن غير إعادة الجار[٣]، بالاحتكام إلى قراءة حمزة: {والأَرْحَامِ} بالكسر، في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[٤] حيث يقول[٥]: "وما قاله الكُوفِيُّون أسدُّ؛ لأن القراءة مقطوع بها".

واعتمد في كثيرٍ من المواضع على القراءة القرآنيَّة وحدها في إثبات المسائل النَّحْويَّة، كما في مسألة عدم جواز طرْحِ العائد المرفوع من الصلة إلى الموصول إلاَّ إذا كان مبتدأ يطول به الكلام، يقول[٦]: "فهذا ونحوه يجوز طرْحُه إذا كان في الكلام طول، وقُرئ قوله تعالى: {تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ}[٧] بالرفع، على طرح المبتدأ كما ذكرنا".

أمّا **ابن هُطَيْل** فلا يقبل مِن القراءات إلّا ما هو متواتر، فقد نصَّ في شَرْحِه على بعض القراءات الشاذة، من ذلك قوله في حكم الضمير المرفوع العائد من الصلة على الموصول[٨]: "إن كان مرفوعًا لم يجزْ حذفُه إلا إذا كان مبتدأ، وطال به الكلام، ... وشذَّ نحو قراءة من قرأ: {تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ}[٩]، أي: على الذي هو أحسنُ".

مناحي الاستشهاد بالقراءات القرآنيَّة عند الشارِحَيْن:

أولاً: الاستشهاد بالقراءات القرآنيَّة في المستوى النحوي.

ثانيًا: الاستشهاد بالقراءات القرآنيَّة في المستوى الصوتي.

---

(١) سورة يوسف، آية: ٣١. سبق تخريج القراءة حاشية رقم (٣).

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٩٥.

(٣) يُنْظَر: الإنصاف ٤٦٣/٢، واللباب ٢٣٢/١، وتوضيح المقاصد ١٠٢٦/٢، وائتلاف النصرة ص ٦٢، وهمع الهوامع ٢٢١/٣.

(٤) سورة النساء، آية/: ١. سبق تخريج القراءة ص ١٥٧.

(٥) الحَاصِر ص ٤٥٤.

(٦) الحَاصِر ص ٢٣٥.

(٧) سورة الأنعام، آية: ١٥٤. سبق تخريج القراءة ص ١٦٠.

(٨) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٣٠.

(٩) سورة الأنعام، آية: ١٥٤.

ثالثًا: الاستشهاد بالقراءات القرآنيَّة في المستوى اللغوي.

أولًا: الاستشهاد بالقراءات القرآنيَّة في المستوى النحوي:

أكثر استشهادات **يحيى بن حمزة** بالقراءات القرآنيَّة كانت على المسائل النَّحْويَّة، من ذلك استشهد بقراءة: {ألا يَا اسْجُدُوا} [١] على حذف المنادى[٢].

وفي مسألة جواز حذْفِ المفعول به؛ يقول **يحيى بن حمزة**: "أن يحذف لفظًا، ويُرادَ به معنى وتقديرًا، وقُرئ قوله تعالى: {وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِهِم} [٣] بإثبات الهاء وحذفها"[٤].

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد استشهد بقراءة من قرأ: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٥] برفع الفعل بعد (حَتَّى) ونصبه، فالرفعُ على أن الفعل فيه دلالة على الحال، والنصب على أن الفعل فيه دلالة على الاستقبال[٦].

ثانيًا: الاستشهاد بالقراءات القرآنيَّة في المستوى الصوتي:

من ذلك استشهاد الشارحَيْن على ضم التنوين بعد أن كان مبنيًّا على السكون منعًا لالتِقاء الساكنين، بقراءة من قرأ: ﴿وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ٱرْكُضْ﴾[٧] بالضم[٨].

ثالثًا: الاستشهاد بالقراءات القرآنيَّة في المستوى اللغوي، من ذلك استشهد **يحيى**

---

(١) سورة النمل، آية: ٢٥. سبق تخريج القراءة ص ١٥١.

(٢) الحَاصِر ص ٣٣٠.

(٣) سورة يس، آية: ٣٥. سبق تخريج القراءة ص ١٤٩.

(٤) الحَاصِر ص ٣٤٩.

(٥) سورة البقرة، آية: ٢١٤. "يقولُ" بالرفع قراءة نافع، وبالنصب قراءة الباقين؛ يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة للفارسي ٣٠٥/٢، حجة القراءات ص١٣١، والمبسوط ص١٧٥، والكافي في القراءات السبع ص٨٦، والإقناع في القراءات السبع ص٣٨٥.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢١٥.

(٧) سورة ص، آية: ٤١-٤٢. ضم التنوين قراءة القراء إلا أبا عمرو وقنبل وابن ذكوان وعاصم وحمزة، يُنْظَر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الشيخ أحمد بن محمد البنّاء، تحقيق: د. شعبان إسماعيل، الطبعة الأولى، ٤٢١/٢ (عالم الكتب، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٤٨، عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٥٢.

بن حمزة على لغات (نِعْمَ) بقراءة عمر وابن مسعود: ﴿**قَالُواْ نَعَمۡ**﴾ (١) بالكسر لُغة كنانة(٢).

موقف الشارِحَيْن من القراءات القرآنيَّة:

تباين موقف الشارِحَيْن من القراءات القرآنيَّة التي وردتْ في شرحيهما، فالظاهرُ من مذهب **يحيى بن حمزة** العمل بالقراءات القرآنيَّة وقبولها، بخلاف **ابن هُطَيْل** الذي يظهر من مذهبه أنه يقبل القراءات إذا لم تخالفْ أصلاً من أصول البَصْرِيِّين، ويمكن بيان ذلك بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولًا: موقف يحيى بن حمزة من القراءات القرآنيَّة:

١- العمل بالقراءة القرآنيَّة وقبولها:

سلك **يحيى بن حمزة** في شرحه مسلك الكوفيين في العمل بالقراءات وقبولها كلها إذا لم تخالفْ قياسًا معروفًا، فمن المواضع التي تدل على احترامه للقراءة ما أورده في مسألة العطف على الضمير المجرور، حيث ذهب البَصْرِيُّون إلى أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار، وذهب الكُوفِيُّون إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار(٣)، استنادًا إلى قراءة حمزة: ﴿**وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ**﴾ (٤) بجرِّ {الأَرْحَامِ}، يقول **يحيى بن حمزة** (٥): "وما قاله الكُوفِيُّون أسدُّ؛ لأنَّ القراءة مقطوعٌ بها".

٢- توجيه القراءات، وذلك بردِّها إلى وجه من وجوه العربية، وتوجيهاته إمّا نحويَّة أو صوتيَّة.

---

(١) سورة الأعراف، آية: ٤٤. سبق تخريج القراءة ص ١٥٩.

(٢) الحَاصِر ص ١٣٤.

(٣) تُنْظَر: الرسالة ص ٢٦٦.

(٤) سورة النساء، آية: ١. سبق تخريج القراءة ص ١٥٧.

(٥) الحَاصِر ص ٤٥٤.

فمثال الأَوَّل: ما أورده في توجيه قراءة: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [١] بنصب {أَطْهَرَ} فقد لحَّن بعض النُّحاة[٢] قارئها.

يقول[٣]: "والمختار في توجيه هذه القراءة المنصوبة أن يقال: (هَؤُلَاءِ) مبتدأ، و(هُنَّ) مبتدأ ثان، و(بَنَاتِي) خبر لـ (هُنَّ)، والجملة خبر لـ (هَؤُلَاءِ)، و(أَطْهَرَ) منتصب على الحال، والعامل فيه اسم الإشارة وهو (هَؤُلَاءِ)، وفيه تقديم وتأخير، وتقديره: هؤلاء هن بناتي مطهرات عن التحريم في ركوب الفاحشة".

ومن الآخر قوله[٤]: "وقد يحذف -أي التنوين- لالتقاء الساكنين، ...وقرئ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [٥] بطرح التنوين".

وقد يكون التوجيه بردِّ القراءة إلى لغة من لغات العرب، من ذلك ما أورده في لغات (نِعْمَ) في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَعَمۡ﴾ [٦] بالكسر وهي لغة كنانة[٧].

وغير ذلك من المواضع[٨].

٣- دفاعُه عن القراءة والاعتذار لقارئها، كما في دفاعه عن نافع والاعتذار له في إثباته لهاء السَّكت عند الوصل، يقول[٩]: "وقد أُخِذَ على نافع في قراءته حيث أثبتها في

---

(١) سورة هود، آية: ٧٨. "أطهر" بالنصب قراءة ابن مروان وعيسى بن عمر؛ يُنْظَر: مختصر في شواذ القراءات ص٦٥، والمحتسب ٣٢٥/١، وزاد "سعيد بن جبير بخلاف وابن أبي إسحاق"، والبحر المحيط ٢٤٧/٥.

(٢) قال أبو عمرو بن العلاء: "من قرأ: "هُنَّ أَطْهَرَ" بالفتح فقد تربع في لحنه" يُنْظَر: الكتاب ٢٩٦/٢- ٢٩٧، ومختصر في شواذ القراءات ص٦٥.

(٣) الحَاصِر ص ٤٢٩.

(٤) الحَاصِر ص ٢٤٨.

(٥) سورة الإخلاص آية: ١-٢. طرح التنوين قراءة نصر بن عاصم وأبي عمرو؛ يُنْظَر: مختصر في شواذ القراءات ص١٨٣، وشواذ القراءات ص ٥٢٦.

(٦) سورة الأعراف آية: ٤٤. سبق تخريج القراءة ص ١٥٩.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٤.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٣٥-٢٨٩-٣٣٠-٤٢٨.

(٩) الحَاصِر ص ٤٧٦.

حال الوصل في قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ﴾ [١] وقوله: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾ [٢] وعذره في ذلك أجرى الوصل مجرى الوقف.

٤- **الحكم على القراءة بالقلّة**، من ذلك ما أورده في حكم ضمير الفَصْل؛ يقول[٣]: "وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره والجملة في موضع الخبر عن الأَوَّل ويقرؤون: {وَلَكن كَانوا هُم الظّالِمُون}[٤]، و{إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ}[٥] بالرفع وهو قليل".

ثانيًا: موقف ابن هُطَيْل من القراءات القرآنيَّة:

١- **توجيه القراءات**، وذلك بردها إلى وجه من وجوه العربية، وهو الموقف الغالب عند **ابن هُطَيْل**، وهو في توجيهه للقراءات لا يخرج عن توجيهها نحويًّا أو صوتيًّا.

فمن الأَوَّل: قوله[٦]: "ومثال الثَّانِي -أي فهم معاني كتاب الله- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ من قرأ: {وَأَرْجُلَكُمْ} بالنصب فقد عطفه على الوجوه والأيدي، فيجب الغسل، ومن قرأ: {وَأَرْجُلِكُمْ} بالجر فقد عطفه على الرؤوس، فيجب المسح".

ومنه -أيضًا- قوله في جواز قطع النعت إذا كان في المقطوع معنى المدح أو الذم أو الترحم

---

(١) سورة الحاقة آية: ٢٨. حذف الهاء وصلاً قراءة حمزة ويعقوب، وإثبات الهاء وصلاً قراءة الباقين؛ يُنْظَر: المبسوط ص٤٤٤.

(٢) سورة القارعة ١٠. إثبات الهاء في الوصل قراءة القراء عدا حمزة ويعقوب فإنهما يسقطان الهاء في الوصل؛ يُنْظَر: إعراب القراءات السبع ٥٢٣/٢، وحجة القراءات ص٧٧٠، والمبسوط ص٤٧٦.

(٣) الحَاصِر ص ٢٠٥.

(٤) سورة الزخرف آية: ٧٦. سبق تخريج القراءة ص ١٦٠.

(٥) سورة الكهف آية: ٣٩، "أقلَّ" بالرفع قراءة عيسى بن عمر، وبالنصب قراءة الباقين؛ يُنْظَر: معاني القرآن للفرَّاء ١٤٥/٢، والبحر المحيط ١٢٣/٦.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٨- ٩.

عند التكرار أو عدمه[١] : "ومن دون التكرار كقراءة زيد بن علي-عليهما السلام-: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[٢] والفعل المقدّر: أَمْدَحُ، أو أَذُمُّ، أو أَرْحَمُ، أو نحو ذلك، والمبتدأ نحو: (هو)".

ومن الآخر قوله[٣]: "وقد يضم في نحو قوله تعالى: ﴿وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ٱرْكُضْ﴾[٤] للإتباع".

وقوله في صرف الممنوع من الصرف[٥]: "إنه يجوز صرفه للضرورة أو التناسب، والتناسب كقوله تعالى: ﴿سَلَـٰسِلَا۟﴾[٦]، وقوله: ﴿قَوَارِيرَا۟﴾[٧]".

٢- **وصف بعض القراءات القرآنيَّة بالشذوذ**، من ذلك وصفه لقراءة من قرأ: {فَلْتَفْرَحُوا}[٨] بالشذوذ؛ "لأنهم قد أفردوا للمخاطب صيغة مخصوصة، وهي فعل الأمر"[٩].

ومن القراءات التي نصّ **ابن هُطَيْل** على شذوذها قراءة: {تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ}[١٠]،

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٧٩.

(٢) سورة الفاتحة آية: ٢. "ربَّ" بالنصب قراءة زيد بن علي؛ يُنْظَر: الكشاف ١٠/١. وشواذ القراءات ص٤١، والبحر المحيط ٣٤/١، وروح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الألوسي، تحقيق: علي عطية، الطبعة الأولى، ص٣٤/١ (دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ).

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٥٢.

(٤) سورة ص، آية: ٤١-٤٢، سبق تخريج القراءة ص ١٦٢.

(٥) عمد ذوي الهمم ص ٤٦.

(٦) سورة الإنسان، آية: ٤. الصرف قراءة نافع وأبي بكر والكسائي، و"سلاسل" بعدم الصرف قراءة الباقين؛ يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة للفارسي ٣٤٨/٦، وحجة القراءات ص٧٣٧.

(٧) سورة الإنسان، آية: ١٥-١٦. "قواريرًا قواريرًا" بالصرف قراءة نافع وأبي بكر والكسائي، وفي الوقف بالألف من غير تنوين، و"قواريرًا" بالصرف و"قواريرَ من فضة" بغير صرف قراءة ابن كثير؛ يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة للفارسي ٣٤٧/٦، حجة القراءات ص٧٣٧.

(٨) سورة يونس آية: ٥٨. بالتاء قراءة أُبَي بن كعب والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج والجحدري والسلمي وقتادة، ورويت عن النبي ﷺ وعثمان بن عفان؛ يُنْظَر: معاني القرآن للفرَّاء ٤٦٩/١، والمحتسب ٣١٣/١، وحجة القراءات ص٣٣٣، وشواذ القراءات ص٢٢٧، والبحر المحيط ٧٦/٦.

(٩) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٤٢.

(١٠) سورة الأنعام آية: ١٥٤. سبق تخريج القراءة ص١٦٠، ويُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٣٠.

وقراءة: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾[١] فيمن قرأها: {وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُوا} بالنصب[٢]؛ وذلك لأنَّ مِن شروط إعمال (إِذَنْ) ألا يكون معها حرف عطف[٣].

(١) سورة الإسراء آية: ٧٦.

(٢) النصب قراءة أبيّ بن كعب وابن مسعود؛ يُنْظَر: معاني القرآن للفرَّاء ٣٣٧/٢، والكشاف ٦٨٦/٢، والبحر المحيط ٩٢/٧، وروح المعاني ١٢٥/٨.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢١٢.

ثانيًا: موقفهما من الاستشهاد بالحديث النبوي والأثر.

اختلف النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي، فذهبت طائفة إلى منع الاستشهاد به حاملين قلة استشهاد النُّحاة الأوائل به على امتناعهم عنه عمدًا، ويمثّل هذا الفريق : أبو الحسن بن الضائع، وتلميذه أبي حيان الأندلسي(١)، واحتجوا بأمرين هما:

الأَوَّل: رواية الحديث بالمعنى، وعدم الوثوق بأنَّ المروي من لفظ الرسول ﷺ.

الثَّانِي: وقوع التصحيف والتحريف واللحن في كثير من روايات الحديث، وأنّ كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع(٢).

وذهبت أخرى إلى ضرورة الاعتماد على الحديث، فهو يلي في نظر هؤلاء القرآن الكريم في مرتبة الاحتجاج به، وهو أولى وأجدر من الاحتجاج بكلام العرب الأجلاف، ويمثّل هذا الفريق: الزمخشري، وابن مالك، وابن هشام(٣).

واستند هؤلاء إلى أنَّ الأصل في رُواة الحديث عدم تبديل اللفظ، وتجويز الرواية بالمعنى احتمال عقلي فحسب لا يقين بالوقوع، وعلى فرض وقوعه فالمغيِّر لفظًا بلفظ في معناه عربي يُحتجُّ بكلامه في اللغة، كما أنه لا يخفى علينا جهد علماء الحديث واللغة في الحفاظ على

---

(١) يُنْظَر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، أبو عبدالله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: د.محمود يوسف فجال، الطبعة الثَّانِية، ص٧٤ (دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، وخِزَانَة الأدب ص٩، وفي أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص٤٧ (مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م)، وفصول في فقه العربية، د.رمضان عبدالتواب، الطبعة السَّادِسة، ص٩٨ (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

(٢) يُنْظَر: الاقتراح ص٩٢، وخزانة الأدب ص١١، ومعجم غريب الحديث والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، السيد الشرقاوي، رسالة دكتوراه (كلية الآداب جامعة عين شمس) الطبعة الأولى، ص٢٤٧ (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

(٣) يُنْظَر: فيض نشر الانشراح ص٦٤، والحديث النبوي في النحو العربي، د.محمود فجال، الطبعة الثَّانِية، ص١١٥ (أضواء السلف، الرياض ١٤١٧هـ-١٩٩٧م)، والاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النَّحْوِيَّة، مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني، تحقيق: د.رياض الخوام، الطبعة الأولى، ص٥ (عالم الكتب، بيروت ١٤١٨هـ-١٩٩٨م) .

الحديث من اللحن والتحريف.

وطائفة ثالثة توسطتْ بين المنع والإجازة، متخذين من الحديث الشريف حجة لهم بشروط وضعوها، يمثل هذا المذهب الإمام أبو الحسن الشاطبي[١].

وقد قسم الشاطِبِيُّ الأحاديث إلى قسمَيْن:

القسم الأَوَّل: ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

القسم الثَّانِي: عُرِف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ، وهذا القسم يصحُّ الاحتجاج به في النحو.

وكان هذا التقسيم الذي قدَّمه الشاطبي الأساس الذي بنى عليه المعاصرون موقفهم من حجيَّة الحديث، من ذلك ما ذهب إليه الشيخ محمد الخضر حسين ولعلَّه من أفضل من كتب في هذا الموضوع[٢].

(١) يُنْظَر: خزانة الأدب ١٢/١، وفصول في فقه العربية ص١٠٠، وأصول النحو العربي ص٥٣، والحديث النبوي في النحو العربي ص١٢٧.

(٢) يُنْظَر: أصول النحو العربي ص٥٥، وفي أصول النحو للأفغاني ٢٤٢ .

موقف الشارِحَيْن من الاستشهاد بالحديث والأثر.

لم يرد في شرح **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** ما يدلّ على موقفهما من الاستشهاد بالحديث الشريف إجازة أو منعًا، إلا أنهما لم يُكثِرا من الاستشهاد به، فقد استشهد **يحيى بن حمزة** به في موضعين فقط، وهذا لا يعني أنه ممن يمنع الاستشهاد به.

الأَوَّل: كان على مسألة لغوية، نصّ فيه على أنه حديث ونسبه إلى رسول الله ﷺ، إذ يقول[١]: "والميم المبدلة عن اللام في لغة طيئ في مثل قوله عليه السلام: «لَيْسَ مِنْ اَمْبِرِّ اِمْصِيامُ فِي اِمْسِفِر» لما قيل له: أمِن امبرٍ امصيامُ في امسفرِ[٢]".

الثَّانِي: كان على مسألة نحوية، لم ينصّ فيه على أنه حديث، وهو قوله ﷺ: «مَا مِنْ أَيّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ فِيْهَا الصَّوْمَ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الحجَّةِ[٣]»، فقد استشهد به على رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر[٤].

وكذلك **ابن هُطَيْل** فلم يرد في كتابه سوى أربعةِ أحاديث، وتفصيلها على النحو التالي:

نص على حديثين ونسَبَهما إلى الرسول ﷺ، وهما: الأَوَّل[٥]: «لَيسَ في الخَضرَاواتِ صَدَقةٌ »[٦]،

---

(١) الحَاصِر ص ٢٦٦.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: الأرناؤوط وآخرون، الطبعة الأولى، ح ٢٣٦٨٠، (مسند كعب بن عاصم الأشعري)، (مؤسسة الرسالة ١٤٢١هـ-٢٠٠١م). برواية : (ليس من البر الصيام في السفر).

(٣) لم أجده فيما وقفتُ عليه من كتب السنة، لكن وردت نصوص أخرى قريبة؛ منها: مسند الإمام أحمد، ح١٩٦٨، مسند ابن عباس: "ما من أيام العمل الصالح أحب إلى الله عز وجل من هذه الأيام".

وفي رواية أخرى ح ٥٤٤٦، مسند ابن عمر: "ما من أيام أعظم عند الله ولا أحب إليه العمل فيهن من هذه الأيام العشر").

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤١٨.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٥٤.

١. (٦) سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر؛ و محمود فؤاد؛ وإبراهيم عطوة، الطبعة الثانية، ح ٦٣٨، باب ما جاء في زكاة الخضروات. (مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٥٩هـ-١٩٧٥).

والثَّانِي[١]: «لَيْسَ مِنْ اَمْبِرِّ اِمْصِيامُ فِي اِمْسِفِر»[٢]، وعزا الأخير إلى راويه وهو النمر بن تَوْلب[٣].

استشهد بحديثين موضوعين وهما: الأَوَّل[٤]: «لَا سَيْفَ إلاَّ ذُو الفقَارِ، وَلَا فَتَىً إِلَّا عليّ»[٥]، والثَّانِي[٦]: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْب لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ»[٧].

ولعلّ استشهاد **ابن هُطَيْل** بالحديث الموضوع يدلل على أنه ممن يجيز الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقًا.

وقد تنوعت المستويات التي استشهد **ابن هُطَيْل** فيها بالأحاديث على الرغم من قلتها، يتضح ذلك فيما يأتي:

أولاً: المستوى النحوي:

استشهد على جواز حذف خبر (لا) بالحديث الموضوع: «لَا سَيْفَ إلاَّ ذُو الفقَارِ، وَلَا فَتَىً إلاَّ عليّ»[٨] .

ثانيًا: المستوى الصرفي:

في مسألة جمع المؤنث بالألف الممدودة، يقول[٩]: "إن كان اسما جمع هذا الجمع بجعل الواو مكان الهمزة، نحو: (صَحرَاء) تقول: (صَحْرَاوَات)، وإن كان صفة لم يجمع هذا الجمع ...،

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٧٩

(٢) سبق تخريج الحديث ص١٦٩.

(٣) لم أقف على روايته فيما اطلعتُ عليه من كتب السنة.

والنمر بن تولب صحابي وفد على رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وكان شاعرًا فصيحًا وعُمِّر طويلاً؛ يُنْظَر في ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل ابن حجَر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، الطبعة الأولى، ص٣/٥٧٢-٥٧٣ (دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ).

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٠٢

(٥) الموضوعات جمال الدين الجوزي، تحقيق: عبدالرحمن عثمان، الطبعة الأولى، ح ٣٢، ١/٣٨٢ (المكتبة السلفية، المدينة المنورة ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م).

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٧٦.

(٧) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، ح ١٠٠٦(دار المعارف، الرياض١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٠٢.

(٩) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٥٤.

وأما قوله – عليه السلام –: «لَيسَ في الخَضرَاواتِ صَدَقةٌ»[١]، فلأنه أجراه مجرى الاسم".

ثالثًا: المستوى اللغوي:

استشهد على لغة طيئ في الميم المبدلة عن اللام في قوله عليه السلام: «لَيْسَ مِنْ اَمْبِرِّ اِمْصِيامُ فِي اِمْسِفِر» [٢].

أمَّا **الأثرُ**[٣] فقد استشهد **يحيى بن حمزة** بأثرَيْن، عزا أحدهما إلى صاحبه وأهمل الآخر، وكلاهما كانا شاهدين على معنى حروف المعاني وهما:

أ– في معنى (إن) يقول[٤]: "قول عبدالله بن الزبير لما قال له أعرابي: «لعن الله ناقة حملتني إليك»، فقال: « إن وراكبها»[٥] بمعنى: نعم وراكبها".

ب– في معنى (لولا) يقول[٦]: "ومعناها امتناع الشيء لوجود غيره، تقول: لولا زيد لكان كذا، و«ولولا علي لهلك عمر»[٧]".

أما **ابن هُطَيْل** فقد أورد في شرحه أربعة من الآثار؛ ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

أ– استشهد بالأثر في مسألة نحوية واحدة، وهي حذف الخبر وجوبا، يقول[٨]: "قد

---

(١) سبق تخريج الحديث ص ١٦٩.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٧٩، سبق تخريج الحديث ص ١٦٩.

(٣) ما يُروى عن الصحابة والتابعين.

(٤) الحَاصِر ص ٣١٦.

(٥) قدم عبدالله بن فضالة بن شريك الأسدي على عبدالله بن الزبير فقال له: "إن ناقتي قد نقبت ودبرت"، فقال له ابن الزبير: "رقعها بجلد واخصفها بهلب وسر بها البردين"، فقال له: "إني قد جئتك مستحملاً لا مستشيرًا، فلعن الله ناقة حملتني إليك"؛ الأغاني ١٥/١.

(٦) الحَاصِر ص ٣٠٨

(٧) قول عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– يُنْظَر: نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين النويري، الطبعة الأولى، ص٦٦/٧ (دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٤٢٣هـ).

(٨) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣١٣–٣١٤.

يحذف جوازًا ووجوبًا، والثَّانِي نحو: «لولا علي لهلك عمر»[١]".

ب– استشهد بالأثر في المستوى اللغوي في ثلاثة مواضع؛ من ذلك:

١- في معنى (إن) يقول[٢]: "وذلك نحو قول عبدالله بن الزبير لمن قال له: «لعن الله ناقة حملتني إليك»: «إن وراكبها »[٣]، أي نعم وراكبها".

٢- في معنى (أمَا) يقول[٤]: "وأما قوله: و""**أما" بمعنى الاستفتاح**"، وذلك في نحو قول عليّ عليه السلام: «أما والله لقد تقمصها فلان»[٥]".

٣- في معنى (لولا) يقول[٦]: "التي تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، وذلك نحو قول عمر بن الخطاب: «لولا علي لهلك عمر»[٧] أي: لولا عليّ موجود".

---

(١) سبق تخريج الأثر ص١٧١.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٦٨.

(٣) سبق تخريج الأثر ص ١٧١.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٥٤.

(٥) لم أعثرْ عليه فيما اطلعتُ عليه من كتب السنة.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٥٥.

(٧) سبق تخريج الأثر ص ١٧١.

ثالثًا:موقف الشارحين من الاستشهاد بكلام العرب.

يقصد بكلام العرب ما أثر عن القبائل العربية الموثوق بفصاحتها من شعر ونثر، قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين وشيوع اللحن(١).

وقبل الدخول في بيان موقف **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** من الاستشهاد بكلام العرب، لابُدّ من معرفة موقف العلماء من الاستشهاد بالشعر والنثر.

أولاً: الاستشهاد بالشعر العربي:

كان للشعر منزلة رفيعة في نفوس العرب، فهو ديوانهم، ووعاء مآثرهم وأنسابهم، وهو عند أغلب النُّحاة المصدر الأَوَّل للاحتجاج، وقد قسَّم العلماء الشعراء إلى طبقات أربع(٢):

١) الشعراء الجاهليون وهم ما قبل الإسلام؛ كامرئ القيس والأعشى.

٢) الشعراء المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام؛ كلبيد وحسان.

٣) الشعراء الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام؛ كجرير والفرزدق.

٤) الشعراء المولدون وهم من بعدهم إلى زماننا؛ كبشار بن برد وأبي نواس.

فالطبقتان الأَوليان يُسْتَشهد بشعرهما إجماعًا، وأما الثَّالِثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الرَّابِعة فاخْتُلِف في الاستشهاد بشعرها، فقيل: إنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا.

وقد خُتِم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر عصر الاحتجاج، ويعد بشار بن برد أول الشعراء المحدثين(٣)، وقد ذكر السيوطي أن سيبويه قد احتجَّ في كتابه ببعض شعر

---

(١) يُنْظَر: أصول النحو العربي لنحلة ص٥٧.

(٢) يُنْظَر: خِزَانَة الأدب ١/٥-٦.

(٣) يُنْظَر: الاقتراح ص ٥٦.

بشار بن برد؛ تقرُّبًا إليه لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره[١].

وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم، وقد اختاره الزمخشري حيث استشهد ببيت شعر لحبيب بن أوس في الكشاف، ثم قال معقبًا على ذلك[٢]: "هو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه".

ثانيًا: الاستشهاد بالنثر العربي:

النثر العربي مصدر من مصادر السماع "يحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[٣].

وقد كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا، وإبانة عمَّا في النفس[٤].

أما عن قبائل العرب التي أُخِذَتْ منهم العربية فقد حددها السيوطي؛ وهم قيس وتميم وأسد، فقال فيها[٥]: "فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذَ ومعظمه".

وتأتي هذيل وكنانة وبعض الطائيين في منزلة تالية للقبائل السابقة، وما سواهم من الحضر، ومن أهل الوبر القاطنين في أطراف بلادهم، فإنه لا يصحّ الأخذ عنهم[٦].

وقد تشدد البَصْرِيُّون في التحرِّي والتنقيب عن الفصيح، وأجهدوا أنفسهم في التثبت من سلامة ما نقلوه عن العرب، فقد أخذوا عن القبائل البعيدة من أطراف الجزيرة، وتحاموا سكان الأطراف الحضريين، أما الكُوفِيُّون فقد توسعوا في أخذ عبارات اللغة عن العرب جميعها البدوي منها والحضري، فرَوَوْا عن أعراب لا يرى البَصْرِيُّون سلامتهم[٧].

---

(١) يُنْظَر: الاقتراح ص ٥٦.

(٢) الكشاف ٧٤/١.

(٣) الاقتراح ص ٤٦.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) يُنْظَر: الخصائص ٥/٢، والاقتراح ص ٤٦.

(٧) يُنْظَر: المدارس النَّحْوِيَّة ص ١٥٩، ونشأة النحو ص ٧٧-٧٨-٩٧.

أولًا: استشهاد الشارِحَيْن بالشعر العربي.

مناحي الاستشهاد بالشعر العربي:

أكثر **الشارحان** من الاستشهاد بالشعر في كل المستويات اللغويَّة، وبيان ذلك على النحو التالي:

أولًا: الاستشهاد بالشعر العربي في المستوى النحوي.

ثانيًا: الاستشهاد بالشعر العربي في المستوى الصرفي.

ثالثًا: الاستشهاد بالشعر العربي في المستوى الصوتي.

رابعًا: الاستشهاد بالشعر العربي في المستوى اللغوي.

أولًا: الاستشهاد بالشعر العربي في المستوى النحوي:

أكثر **يحيى بن حمزة** من الاستشهاد بالشعر العربي في المسائل النَّحْويَّة؛ من ذلك:

استشهد بقول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفِهِ فَقَد [(١)]

على أن (لَيْتَ) إذا اتصلت بها (مَا) جاز أن تعمل[(٢)].

واستشهد على إعمال (كَأَنَّ) في الأحوال لقوة شبهها بالفعل[(٣)]، بقول الشاعر:

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسَوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ [(٤)]

---

(١) من البسيط، للنابغة الذُّبياني، في ديوانه، ص٣٦ (مطبعة الهلال، مصر١٩١١م). وهو في: المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د.حسن بن محمود هنداوي، الطبعة الأولى، ص٤٩٧/٢ (كنوز إشبيليا، الرياض١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م)، والخصائص ص٦١٠، وشرح الرضي ١٢٤٢/٢:٢، وأوضح المسالك ٣٤٠/١، وخِزَانَة الأدب ٢٥١/١٠.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٧٦.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٨٣.

(٤) من البسيط، للنابغة الذبياني، في ديوانه ص٣١.

اللغة: الهاء في "كأنّه" عائدة إلى قرن الثور الوحشي. الهاء في "صفحته" عائدة إلى الكلب الذي هجم على الثور. "السفود" الحديدة التي يشوى عليها اللحم. "مُفْتَأد" موضع الوقود؛ يُنْظَر: لسان العرب "فأد" ٣٢٨/٣.

وهو في: الخصائص ص٤٨٨، شرح الرضي ٦٣٨/٢:١.

على أن (خَارِجًا) حال؛ والعامل فيها ما في (كَأَنَّ) من معنى الفعل.

واستشهد على حذف الموصوف إقامة الصفة مقامه(١)، بقول الشاعر:

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنْعُ السَّوابِغِ تُبعُ (٢)

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد كانتْ أكثر استشهاداته بالشعر العربي في المسائل النَّحْويَّة؛ من ذلك:

استشهد بقول امرئ القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ سُرَاتُهُم وَحَتَّى الجِيادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ (٣)

على أن (حَتَّى) لا تنصب الفعل الواقع بعدها إذا كان فيه دلالة على الحال(٤).

واستشهد بقول الشاعر:

يَالَعْنَةَ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِيْنَ عَلَى سَمْعان مِنْ جَارِ (٥)

على جواز حذف المنادى(٦).

وغير ذلك من المسائل النَّحْويَّة التي استشهد الشارحان فيها بالشعر(٧).

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص٤٤٠.

(٢) من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي، في ديوان الهذليين، الطبعة الثَّانية، ١٩/١ (دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٥م).
اللغة: "مسرودتان" المسرودة الدرع المنسوجة؛ يُنْظَر: لسان العرب "سرد" ٢١١/٣.
"قضاهما" فرغ من عملهما؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "قضى" ١٨٦/١٥.
"السوابغ" الدروع الواسعة؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "سبغ" ٤٣٣/٨.
"تبع" ملك اليمن؛ وسموا بذلك لأنه يتبع بعضهم بعضًا؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "تبع" ٣٠/٨.
وهو في: المفَصَّل ص١٥٢. شرح المفَصَّل لابن يعيش ٢٥٣/٢.

(٣) من الطويل، لامرئ القيس، في ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخَامِسة، ص٩٣ (دار المعارف، القاهرة) برواية "مطوت بهم حتى تكلَّ مطيهم" بنصب "تكلَّ" وهذه الرواية ليس فيها شاهد.
اللغة: "أرسان" أحبال؛ يُنْظَر: لسان العرب "رسن" ١٨٠/١٣.
وهو في: الكتاب ٢٧/٣، والمقْتَضَب ٣٩/٢، وشرح المفَصَّل، لابن يعيش، ٢٤٧/٤.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢١٤.

(٥) سبق تخريج الشاهد ص ١٥٢.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٩٢.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٦٢-١٨٢-١٩٢-٢٣٦- ٢٠٦-٢٨٣-٣٣٣-٣٥٥، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٨٠-٨١-٨٧-١١٣-١١٤-١٢٢-١٣١- ٢٤٦-٢٤٧-٢٩٩.

ثانيًا: الاستشهاد بالشعر العربي في المستوى الصرفي:

استشهد **يحيى بن حمزة** بالشعر على بناء المصدر الميمي من الثلاثي المزيد والرباعي، يقول[١]: "وهو لا يخرج بناء اسم المفعول منه كـ (المِصَبَّحِ) و(المُمَسَّ)، و(المُجَرَّب)، و(المِقَاتَل)، قال الشاعر في (المِقَاتَل):

أُقاتِلُ حَتَّى لا أَرَى لِي مُقَاتَلًا وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إلاَّ المكَيَّسُ [٢]

و(المِتَحَامَل)، و(المِدَحْرَج)، و(المِحْرَنْجَم) قال:

كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنْج في مُصَلْصَلِهِ [٣]

أي: صلصله.

وَعِلْمُ بَيَانِ المَرْءِ عِنْدَ المِجَرَّبِ [٤]

أي: عند التجربة".

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد استشهد بقول الشاعر:

فَهُمْ أَهَلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عَاصِمٍ إِذَا اَدْلَجُوا بَاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرَا [٥]

---

(١) الخَاصِر ص ٤٢٢.

(٢) من الطويل، لزيد الخيل، في ديوانه، تحقيق: د. أحمد مختار البزرة، الطبعة الأولى، ص١٣٢ (دار المأمون للتراث، دمشق١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

وهو في: الكتاب ٩٦/٤، والخصائص ص٣٠٤، والمفَصَّل ص٢٧٩، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٦٦/٤.

(٣) من الرجز، لم أقفْ على قائله ولا تتمة له.

اللغة: "الصنج" آلة من صفر يضرب أحدهما بالآخر؛ يُنْظَر: الصحاح، أبو نصر الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور، الطبعة الرَّابِعة، "صنج" ٣٢٥/١ (دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

"مصلصله" الصوت إذا ضوعف؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "صلل" ١٧٤٥/٥.

وهو بلا نسبة في: المحكم والمحيط الأعظم، أبو علي الحسن ابن سيدة، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، الطبعة الأولى، ٢٦٦/٨ (دار الكتب العلمية، بيروت١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، والخصائص ص٣٦٨، والمفَصَّل ص٢٧٩، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٦٦/٤.

(٤) من الطويل، لرجل من بني مازن، وصدره "وقد ذقتمونا مرة بعد مرة".

وهو في: المفَصَّل ص٢٧٨، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٦٥/٤.

(٥) من الطويل، للمخبّل السعدي في: خِزَانَة الأدب ٩٨/٨.

اللغة: "كوثرًا" كثير العطاء والخير؛ يُنْظَر: لسان العرب "كثر" ١٣٣/٥.

وهو في: الكتاب ٦٠٠/٣، والمحكم ٣٥٥/٤، والمفَصَّل ص٢٣٨، وشرح الرضي ٦٩٤/١:٢.

على فتح العين في جمع الثلاثي[١].

وغير ذلك من المسائل الصَّرْفيَّة التي استشهد فيها الشارحان بالشعر[٢].

ثالثًا: الاستشهاد بالشعر العربي في المستوى الصوتي:

من استشهادات **يحيى بن حمزة** الشِّعْرِية في المستوى الصوتي ما يلي:

استشهد بقول جرير:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا وَقُولِي: إِنْ أَصَبْتُ لَقَد أَصَابَن [٣]

على تنوين الترنم، وهو الذي يلحق القافية المطلقة[٤].

واستشهد بقول رؤبة:

وَقَاتِمُ الأَعْمَاقِ خَاوي المخْتَرَقْنْ مُشْتَبَهُ الأَعْلَامِ لماعُ الخَفَقَن [٥]

على تنوين الغالي وهو الذي يلحق القافية المقيدة[٦].

ومن استشهادات **ابن هُطَيْل** الشِّعْرِية في المستوى الصوتي ما يلي:

استشهد بقول الشاعر:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إلاَّ قَلِيْلا [٧]

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٩.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٦٩، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٥٠-٥١.

(٣) من الوافر، لجرير يهجو الراعي النميري، في ديوانه، ص ٥٨ (دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
وهو في: الكتاب ٢٠٥/٤، والأصول ٣٨٦/٢، والخصائص ٩٦/٢، والمحكم٣٥٥/١٠، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٨٨/١، وشرح الرضي ٣٤/١:١، وخِزَانَة الأدب ٦٩/١.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٤٧.

(٥) من الرجز، لرؤبة بن العجاج، في ديوانه، اعتنى بترتيبه: وليم بن الورد، ص ١٠٤ (دار ابن قتيبة، الكويت).
اللغة: "قاتم" مغبر؛ يُنْظَر: الصحاح "قتم" ٢٠٠٥/٥.
"الأعماق" أطراف المفاوز؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "عمق" ١٥٣٣/٤.
"المخترق" الأرض الواسعة؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "خرق" ١٤٦٦/٤.
"لماع الخفق" السراب إذا اضطرب؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "خفق" ١٤٦٩/٤.
وهو في: الكتاب ٢١٠/٤، والمحكم ٣٩٩/٤، والأصول ٣٨٩/٢، وشرح الرضي ٣٥/١:١، وخِزَانَة الأدب ٧٨/١.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٥٣.

(٧) من المتقارب، لأبي الأسود الدؤلي، في ديوانه، صنعة أبي سعيد الحسن السُكَّري، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الثَّانِية، ص٥٤ (دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).=

على حذف التنوين لالتقاء الساكنين[١].

واستشهد بقول الأعشى:

وَذَا النُّصبِ المَنْصُوبِ لَا تَنْسُكَنَّهُ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا [٢]

على إبدال النون الخفيفة ألفا في الوقف كما تبدل من التنوين في الاسم[٣].

رابعًا: الاستشهاد بالشعر العربي في المستوى اللغوي.

استشهد **يحيى بن حمزة** على المعنى اللغوي للحرف بقول طرفة:

وَحَرْفٌ كَأَلْوَاحِ الأَرَانِ نَسأْتها عَلَى لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجد [٤]

والحرف الناقة الضامرة[٥].

واستشهد **ابن هُطَيْل** على الموضع نفسه بالبيت نفسه، حيث يقول[٦]: "الحرف الناقة الصلبة، وقيل: الضامرة".

وغير ذلك من المواضع[٧].

=وهو في: الكتاب ١٦٩/١، والأصول ٤٥٥/٣، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٣٣٤/١، وشرح الرضي ١٤٣٩/٢:٢، وخِزَانَة الأدب ٣٧٤/١١.

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٤٨.

(٢) من الطويل، للأعشى ميمون بن قيس، في ديوانه، ص١٠٣(آذلف هلز، بيانه١٩٢٧م).

وهو في: الكتاب ٥١٠/٣، والمحكم ٢١٢/٣، وشرح قطر الندى ٣٢٨/١، ويروى "وإياك والميتات لا تَقْرَبَنَّها".

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٨٤.

(٤) من الطويل، لطرفة بن العبد، في ديوانه، اعتنى به: عبدالرحمن المصطاوي، ص٢٧ (دار المعرفة، بيروت) برواية "أمون كألواح الأران نصأتها"، وليس في هذه الرواية شاهد.

اللغة: "الأران" تابوت خشب؛ يُنْظَر: الصحاح "ارن" ٢٠٦٩/٥.

"نسأتها" زجرتها؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "نسس" ٩٨٢/٣.

"لاحب" الطريق الواضح؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "لحب" ٢١٨/١.

"برجد" الكساء الغليظ؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "برجد" ٤٤٨/٢.

(٥) الحَاصِر ص ٢٧٢.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٨٩.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٤٤-٢٨٤- ٢٠٢، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٣٠-٢٣٢-٢٣٥.

ومن خلال تتبع الشواهد الشِّعْرِية عند الشارِحَيْن يمكن ملاحظة ما يلي:

أولًا: استشهادهما بأنصاف الأبيات، وأجزائها:

لم يلتزم **يحيى بن حمزة** في عرضه للشواهد الشِّعْرِية ذكر البيت كاملاً، بل كان أحيانًا يأتي بشطر منه أو بعض شطر؛ من ذلك:

استشهد على أنّ (على) قد تكون اسمًا بشطر بيت[١]، وهو:

غَدَتْ منْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظمْؤهَا [٢]

واستشهد بشطر بيت على أن المجموع بالواو والنون قد يعرب بالحركة على النون، ويلزم عند ذلك الياء[٣]، وهو قول سحيم:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ [٤]

وربما أراد **يحيى بن حمزة** باكتفائه بموضع الشاهد فقط التيسير على الطلاب، وألا يثقل عليهم بذكر البيت تامًّا؛ لأن غرض شرحه إفادة المبتدئ، فهو كتاب تعليمي في المقام الأَوَّل.

وكذلك **ابن هُطَيْل** إذ لم يلتزم في كل موضع ذكر البيت كاملا، بل كان أحيانًا يأتي بشطر منه، أو بعض شطر؛ من ذلك أنه استشهد على الجر بـ (لعلّ)[٥] بعجز بيت وهو:

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٩٨.

(٢) من الطويل، لمزاحم العقيلي، في ديوانه، تحقيق: د.نوري القيسي، وحاتم الضامن، ص١٢٠. برواية: "تم خمسها"، وعجزه "تصل وعن قيض ببيداء مجهل".

اللغة: " ظمؤها" الظِّمءُ: ما بين الشُّربين والوِردين؛ يُنْظَر: لسان العرب "ظمأ" ١١٦/١.

وهو في: الكتاب ٢٣١/٤، والمُقْتَضَب ٥٣/٣، والأصول ٢١٦/٢.

والمحكم ٢٤٤/٢، وشرح الرضي ١٢٢٠/٢:٢، وخِزَانَة الأدب ١٤٧/١٠.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٩٢.

(٤) من الوافر، لسحيم بن وثيل، في: الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبَرِّد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثَّالِثة، ٨١/٢ (دار الفكر العربي، القاهرة ١٤١هـ-١٩٩٧م)، ونقد الشعر، قدامة بن جعفر، ص٧٠ (مطبعة الجوائب، قسطنطينية ١٣٠٢هـ)، والمفَصَّل ص٢٣٦، والحماسة البصرية، أبو الحسن البصري علي بن أبي الفرج، تحقيق: مختار الدين أحمد، ١٠٢٤/١ (عالم الكتب، بيروت)، وخِزَانَة الأدب ٧٩/٨.

وصدره "وماذا يدري الشعراء مني".

وورد غير منسوب في: المُقْتَضَب ٣٣٢/٣، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٢٢٩/٣، وشرح الرضي ٦٨٠/١:٢.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٩.

لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ [١]

ولعلَّ ذلك يعود إلى رغبته في الإيجاز، وبعده عن الإطالة؛ لذا اكتفى بموضع الشاهد فقط، وغير ذلك من المواضع التي أورد فيها الشارحان شطر بيت أو بعضه[٢].

ثانيًا: موقف الشارِحَيْن من نسبة شواهدهما الشِّعْرِية.

١. نسب الشارحان عددًا قليلاً مِن شواهدهما الشِّعْرِية إلى أصحابها.

فممن نسب إليهم **يحيى بن حمزة:** جرير [٣]، وطرفة بن العبد[٤]، والنابغة[٥]، والأعشى[٦]،

وامرئ القيس[٧].. وغيرهم.

وقد وهم **يحيى بن حمزة** في نسبة شاهد شعري واحد، وهو:

يَبدو وَتُضمِرُهُ البِلادُ كَأَنَّهُ سَيفٌ عَلى علم يُسَلُّ وَيُغمَدُ [٨]

إذ نسبه إلى الخنساء، وهو للطرماح بن حكيم -كما سبق تخريجه[٩].

وممن نسب إليهم **ابن هُطَيْل:** سحيم[١٠]، والطرماح[١١]، والهذلي[١٢]، ولبيد[١]،

---

(١) من الطويل، لكعب بن سعد الغنوي، في: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري، تحقيق: عبدالكريم مجاهد، الطبعة الأولى، ص٦٨ (مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٦م)، وخِزَانَة الأدب ٤٢٦/١٠، والنحو المصفى، محمد عيد، ص٥٣٤ (مكتبة الشباب).

وصدره: "فَقُلْتُ ادْعُ أُخرَى وارفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً".

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٥٣-٤٣٩-٢٣٤، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٢.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٤٦- ١٦٧- ٣١٧.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٧٢.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٧٦- ٢٤٢.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٩٧.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٩٦.

(٨) سبق تخريج الشاهد ص ٨٠.

(٩) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٠٢ حاشية ٢.

(١٠) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٨١.

(١١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٨٨.

(١٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ١١٣.

والأعشى[٢] وطرفة [٣]، والنابغة[٤].... وغيرهم.

٢. بقي عدد كبير من شواهدهما دون نسبة، فلم يعتنيا بردها إلى أصحابها، بل اكتفيا بقول: "قال الشاعر" أو "قوله".

والشارحان ليسا بدعا في ذلك فإن عدم نسبة الشواهد كانت في منهج النُّحاة السابقين، فسيبويه أغفل نسبة جملة من شواهده، يقول ابن جني [٥]: "وحَسْبُنا من هذا حديثُ سيبويه وقد حطب بكتابه –(وهو) ألف ورقة– عِلْمًا مبتكَرًا، ووضعًا متجاوزًا لما يسمع ويرى، قلَّما تُسند إليه حكاية أو توصل به رواية، إلا الشاذ الفذ الذي لا حفْل به ولا قدر".

إضافة إلى أنّ **ابن هُطَيْل** قد اعتذر لنفسه أولاً في مقدمته بانشغاله[٦]، فصرف جهده واهتمامه بشرح المقدمة وتيسيرها على الطلاب.

ويمكن تقسيم الشواهد الشعرية التي أغفل الشارحان نسبتها إلى ثلاثة أقسام:

الأَوَّل: ما نسبه محققا الشرحين، فقد نسبا بعض الشواهد الشِّعْرِية إلى قائليها، أو إلى القبيلة التي ينتمون إليها.

فمن الأَوَّل؛ ما نسبه محقق شرح **يحيى بن حمزة** إلى الأخطل [٧]، والطرماح بن حكيم[٨]، والفرزدق[٩]، وتأبط شرًّا[١٠]، وكعب بن مالك[١١]... وغيرهم.

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٢٢– ٢٤٤– ٢٥٧

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٣٧– ١٨٤–٢٢٦.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٨٩.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٠١.

(٥) الخصائص ص ٨٤٣.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ٥.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٠٦.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٠٢

(٩) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٠٩.

(١٠) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٨٦.

(١١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٤٢.

ومن الآخر؛ أنه نسب قول الشاعر:

وَعِلْمُ بَيَانِ المَرْءِ عِنْدَ المجَرَّبِ [١]

إلى رجلٍ من بني مازن.

وكذلك نسب محقق شرح **ابن هُطَيْل** معظم شواهده إلى أصحابها، منهم: امرئ القيس [٢]، والنابغة الذبياني[٣]، وجران العود[٤]، وأعشى همدان[٥]... وغيرهم، ونسبت شاهدًا واحدًا إلى صاحبه نصّ المحقق على أنه لم يعثر على قائله، وهو:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ هُو المِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ [٦]

فوجدته ضمن قصيدة لمهيار الديلمي مطلعها:

يَقُولُونَ يَوْمَ البَيْنِ عَيْنُكَ تَدْمَعُ دَعُوا مُقْلَةً تَدْرِي غَدًا مَنْ تُودِّعُ

برواية:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ أَعِدْ إِنَّ ذِكْرَهُ هُو الطِّيبُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

الثَّانِي: الشواهد المختلف فيها، وهي تلك الأبيات التي نسبها المحققان لأكثر من شاعر.

وسأذكر بعضًا منها مستعينة بما ذُكِرَ من أسباب الاختلاف [٧]، وهي كالتالي:

أ– أن يكون الشاهد من الأبيات السائرة التي تتداولها الألسن، فيدخل في شعر أكثر من شاعر دون أن يعرف قائله الأَوَّل، من ذلك قول الشاعر:

لا أُمَّ لي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ [٨]

---

(١) سبق تخريج الشاهد ص ١٧٧.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٥٠٣.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٥٠١.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٢٨.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٤٦.

(٦) من الطويل، لمهيار الديلمي، في ديوانه، الطبعة الأولى، ص١٨٤ (دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٤هـ-١٩٢٦م).
اللغة: "يتضوّع" تنتشر رائحته؛ يُنْظَر: لسان العرب "ضوع" ٢٢٩/٨.

(٧) يُنْظَر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبدالكريم جمعة، الطبعة الثَّانِية، ص١٩١ وما بعدها (دار الشرقية، مصر ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

(٨) من الكامل، وصدره "هذا وجدكم الصغار بعينه"، مختلف فيه؛ فنُسِبَ إلى رجل من مَذحج في: الكتاب ٢٩٢/٢،=

فقد نُسِبَ إلى أكثر من شاعر[١].

ب– أن يكون الأب وابنه شاعرين، فيقع الخلط في نسبة الشاهد إليهما، من ذلك قول الشاعر:

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبا رَوَاجِعا [٢]

فقد نُسِبَ إلى العجاج وابنه رؤبة بن العجاج[٣].

ومن ذلك –أيضًا– قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَل الحَسَنَات اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ [٤]

فقد نُسِبَ إلى حسان بن ثابت وابنه عبدالرحمن بن حسان [٥].

ت– أن يكون الشاعران من قبيلة واحدة، فيقع الخلط في نسبة الشاهد إليهما، من ذلك:

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ [٦]

فقد نُسِبَ لعمرٍ بن خُثارِم البَجلِي ولجرير بن عبد الله البَجلِيّ[٧].

=والأصول ٣٨٦/١، وزهر الأكم في الأمثال والحكم، نور الدين اليوسي، تحقيق: د.محمد حجي، ود.محمد الأخضر، الطبعة الأولى، ٢٢٠/١ (دار الثقافة، الدار البيضاء–المغرب ١٤٠١هـ–١٩٨١م).

ونُسِبَ إلى هُنّي بن أحمر في: جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، ٤٢٤/١ (دار الفكر، بيروت)، والحماسة البصرية ١٤/١، ولسان العرب "حيس" ٦١/٦.

ونُسِبَ إلى رجل من بني عبد مناة بن كنانة في: سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي، أبو عبيد عبدالله البكري، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، ٢٨٨/١ (دار الكتب العلمية، بيروت).

ونُسِبَ إلى الفرعل الطائي في: الحماسة البصرية ١٤/١.

ونُسِبَ إلى ضمرة بن ضمرة النهشلي في: خِزَانَة الأدب ٣٨/٢.

وورد غير منسوب في: المُقْتَضَب ٣٧١/٤، والمُفَصَّل ص١٠٩، واللمع ص٤٥، وشرح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠٨/٢.

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٣٣.

(٢) من الرجز، مختلف فيه؛ فنُسب إلى العجاج، وابنه رؤبة بن العجاج؛ وليس في ديوانه.

وهو في: شرح الرضي ١٢٣٧/٢:٢، وخِزَانَة الأدب ٢٣٥/١٠.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٨٣.

(٤) سبق تخريج الشاهد ص ١٤٥.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٥٠.

(٦) سبق تخريج الشاهد ص ١٤٥.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٠١.

ومنه –أيضًا– قول الشاعر:

لِلّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّان وَالآس [١]

فقد نسب لمالك بن خالد الهذلي ولأبي ذؤيب الهذلي[٢].

ث– أن يكون الشاعران اشتهرا بفنٍّ واحد، فيقع اللبس في نسبة الشاهد إلى أيِّهما، من ذلك قول الشاعر:

لَم تَتَلَفَّع بِفَضلِ مِئزَرِها دَعدٌ وَلَم تُسقَ دَعدُ في العُلَبِ [٣]

فقد نُسِبَ لجرير، ولعبيدالله بن قيس الرقيات[٤].

الثَّالِث: الشواهد المجهولة القائل، فلم ينسبها محققا شرحيهما إلى أحد، بل اكتفيا بقول: "بلا نسبة" أو "لا يعرف" وغيرها من العبارات، وقد بلغت عند **يحيى بن حمزة** عشرة شواهد، وعند **ابن هُطَيْل** أحد عشر بيتًا، والحقيقة أنَّ الشارِحَيْن لم يكونا بدعًا في ذلك، فقد وردتْ بعضٌ من الشواهد المجهولة في كتب النُّحاة السابقين كسيبويه والمبرد الزمخشري...وغيرهم، فالمتتبع للشواهد المجهولة القائل عند **يحيى بن حمزة** يلحظ بأنّ أغلبها على أقل تقدير قد أوردها الزمخشري في مفصَّلِه، ومنها ما هو من شواهد سيبويه والمبرد؛ من ذلك قول الشاعر:

---

(١) من البسيط، لمالك بن خالد الهذلي، في ديوان الهذليين، ٢/٣، برواية "والخنس لن يعجز الأيام ذو حيد".
اللغة: "ذو حيد" عقدة في قرن الوعل؛ يُنْظَر: الصحاح "حيد" ٤٦٧/٢.
"مشمخر" الجبل العالي؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "شمخر" ٧٠٤/٢.
"الظيان" ياسمين البر؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "ظبي" ٢٤١٨/٦.
"الآس" شجر ورقه العطر؛ يُنْظَر: العين "آس" ٣٣١/٧.
وهو في: الكتاب ٤٧٩/٣، والأصول ٤٣٠/١، والمحكم ٤٢٨/٣، والمفَصَّل ص٤٨٤.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٢٤.

(٣) من المنسرح، مختلف فيه؛ فنُسب إلى عبدالله بن قيس الرقيات؛ وهو في ديوانه، تحقيق: محمد يوسف نجم، ص١٧٨(دار صادر، بيروت).
ونسب إلى جرير؛ وهو في ديوانه ص٦٧.
اللغة: "العلب" أقداح من جلود يشرب فيها اللبن؛ يُنْظَر: الصحاح "دعد" ١٦٧/٣.
وهو في: الكتاب ٢٤١/٣، والمفَصَّل ص٣٦، واللُّباب ٥٠٨/١، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ١٩٣/١.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٥١.

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيل سَيْدًّا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ [١]

استشهد به على جواز فتح (إنَّ) وكسرهَا بعد (إذا)؛ لأنه يصلح للمفرد والجملة جميعًا، فالكسر على نِيَّة وقوع المبتدأ والتقدير: (إذا هُوَ عبد الْقَفَا)، وَالفتح على تأويل المصدر مبتدأ والخبر محذوف[٢].

والبيت من شواهد سيبويه [٣]، والمبرد[٤]، وابن السَّراج[٥] والزمخشري[٦]، وابن مالك[٧].

وكذلك استشهد **ابن هُطَيْل** على جواز إعمال المصدر المعرف باللام[٨] بقول الشاعر:

ضَعِيْفُ النِّكَايةِ أَعْدَاءهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَل [٩]

وقد أورد هذا البيت طائفة من النُّحاة السابقين منهم: سيبويه [١٠]، والمبرد[١١]، وابن السراج[١٢]، والزمخشري[١٣].

ولا شكّ أنّ **الشارحين** في الاستشهاد بالشواهد المجهولة القائل اعتمدا على ثقة النُّحاة قبلهما، يقول البغدادي[١٤]: "فالشاهد الذي جهل قائله إن أنشده ثقة كسيبويه وابن السراج والمبرد ونحوهم – فهو مقبول يعتمد عليه ولا يضر جهل قائله، فإن الثقة لو لم يعلم أنه من شعر من يصح الاستدلال بكلامه لما أنشده".

---

(١) من الطويل، لم أقف على قائله.

اللغة: "اللهازم" عظم بارز في اللحيين تحت الأذنين؛ يُنْظَر :الصحاح "لهزم" ٢٠٣٨/٥.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٧٩.

(٣) يُنْظَر: الكتاب ١٤٤/٣.

(٤) يُنْظَر :المُقْتَضَب ٣٥١/٢.

(٥) يُنْظَر: الأصول ٢٦٥/١.

(٦) يُنْظَر: المُفَصَّل ص٢٨١.

(٧) يُنْظَر: شرح التسهيل ١١٦/٣.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٣٧-٤٣٨.

(٩) من المتقارب، لم أقف على قائله.

(١٠) يُنْظَر: الكتاب ٢٦٠/١.

(١١) يُنْظَر: المُقْتَضَب ٣٥١/٢.

(١٢) يُنْظَر: الأصول ٢٦٥/١.

(١٣) يُنْظَر: المُفَصَّل ص ٣٩١.

(١٤) خِزَانَة الأدب ٣١٩/٩.

ثالثًا: طبقات الشعراء الذين استشهد الشارحان بشعرهم:

استشهد **يحيى بن حمزة** بشعراء الطبقات الثلاث: طبقة الجاهليين كامرئ القيس(١)، وطرفة(٢) ، والنابغة (٣) ، وذي الأصبع العدواني(٤).

وطبقة المخضرمين؛ كحسان بن ثابت(٥)، وكعب بن مالك(٦).

وطبقة الإسلاميين؛ كجرير(٧)، والفرزدق(٨).

وقد يورد بعض الأبيات لشعراء محدثين على سبيل التمثيل لا الاستشهاد؛ وهي:

١. ذكر قول أبي فراس الحمداني:

وَرُبَّ كَلَامٍ مَرَّ فَوْقَ مَسَامِعِي كَمَا طنَّ في لَوْحِ الهَجِيرِ ذُبَابُ (٩)

عند إنكاره ورده لكلام ابن بَابَشَاذ في المعنى العقلي لـ (لا حول ولا قوة إلا بالله)(١٠).

٢. أورد قول أبي الحسن البصري:

يُرى رَوْمُنا والعُمْي تَسْمعُ صَوْتَهُ وإشْمَامُنَا مِثْلُ الإشَارة بالعضب (١١)

للفرق بين الروم والإشمام.

٣. أورد قول خدَّاش بن زهير العامري:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أظَبْيٌ كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارُ (١٢)

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٩٦.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٧٢.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٧٦.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٦٣

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٦٢.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٤٢.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٦٧-٢٧٤.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٣٣.

(٩) من الطويل، لأبي فراس الحمداني، في ديوانه، ص٣٩.

(١٠) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٣٤.

(١١) من الطويل، للحسن البصري، وهو في: همع الهوامع ٣٩٢/٣.

(١٢) من الوافر، لخداش بن زهير العامري، في ديوانه، صنعه: د. يحيى الجبوري، ص١١٣(دمشق ١٤٠هـ-١٩٨٦م). برواية "فإنك لا يضرك".=

مثالا لما كان خارجًا عن القياس[١].

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد استشهد بشعراء الطبقات الثلاث: طبقة الجاهليين كتأبط شرًّا[٢]، وامرئ القيس[٣]، والنابغة الذبياني[٤]، وزهير بن أبي سلمى [٥].

وطبقة المخضرمين؛ كالأعشى[٦]، وعمرو بن معدي كرب[٧]، ولبيد[٨].

وطبقة الإسلاميين؛ كأعشى همدان[٩]، وعبيدالله بن قيس الرقيات[١٠]، وجرير[١١].

إلا أنه أورد في أربعة مواضع شعرًا لشعراء محدثين؛ الأول قول مهيار الديلمي وهو شاعر عباسي:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ هُو المِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ [١٢]

مثّل به على جواز صرف غير المنصرف للضرورة[١٣].

وفي الموضع الثَّانِي استشهد بقول الشافعي:

وَلَوْلَا الشِّعْرُ بِالعُلَمَاءِ يُزْرِي لَكُنْتُ اليَوْمَ أَشْعَرُ مِنْ لبيد [١٤]

=وهو في: الكتاب١/٤٨، والمُقْتَضَب ٤/٩٤، والمفَصَّل ص٣٥٠، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٤/٣٤١، وشرح الرضي ٢:٢/١٠٥٩، وخِزَانَة الأدب ٩/٢٨٩.

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٨٣.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٩٦.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٦٨.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٥٠١-٢٠١- ٣٥٢.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٩٠.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٨٤

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٩٩.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٤٤.

(٩) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٥٩.

(١٠) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٥١، ٧٥.

(١١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٦- ٣٣٦

(١٢) سبق تخريج الشاهد ص ١٨٣.

(١٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٦.

(١٤) من الوافر، للإمام الشافعي، في ديوانه، جمع وتعليق: د.أحمد شتيوي، الطبعة الأولى، ص ٧٦ (دار الغد الجديد، مصر ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

اللغة: "يُزْرِي" يعيب؛ يُنْظَر: العين "زرى" ٧/٣٨١.

على جواز ذكر الخبر بعد (لولا) إذا كان كونًا خاصًّا[١].

أما في الموضع الثَّالِث فقد أورده شاهدًا للكوفيين، يقول **ابن هُطَيْل**[٢]: "وأمَّا الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف إليه، أو بغيره، فلا يجوز عند البَصْرِيِّين[٣]، وعند الكوفيين أنه يجوز من غير ضرورة، وبغير الظرف[٤]، ومن حججهم...، ونحو:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصِ أَبِي مَزَادة [٥]".

قال ابن خلف: هذا البيت يروى لبعض المدنيِّين المولَّدين، وقيل: هو لبعض المؤنثين ممن لا يحتج بشعره[٦].

وفي الموضع الأخير أورد بيتًا لأبي الحسن البصري وهو:

يُرى رَوْمُنا والعُمْي تَسْمعُ صَوْتَهُ وإشْمَامُنَا مِثْلُ الإشَارة بالعضب [٧]

وليس في البيت شاهد نحوي، وإنما أورده للفرق بين الروم والإشمام[٨].

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ٤٦٠-٤٦١.

(٣) يُنْظَر: الكتاب ١٧٩/١-١٨٠، والمقتضب ٣٧٦/٤، والأصول ٤٠٢/١، والإنصاف ٤٢٧/٢.

(٤) يُنْظَر: الإنصاف ٤٢٧/٢.

(٥) من الكامل، نُسِب لبعض المدنيين في خِزَانَة الأدب ٤١٩/٤.

اللغة: "فزججتها بمزجة" الزجّ: هو رميك بالشيء، والزج: الحديدة التي في أسفل الرمح. والمزجّ -بكسر الميم-: هو الرمح القصير؛ يُنْظَر: العين "زج" ٧/٦. والصحاح "زجج" ٣١٨/١-٣١٩.

"القَلوص" - بفتح القاف - الشابة من الإبل، أو الناقة الطويلة القوائم؛ يُنْظَر: الصحاح "قلص" ١٠٥٤/٣.

وورد غير منسوب في: الخصائص ٤٠٦/٢، والمفَصَّل ص١٣٣، والإنصاف ٣٤٧/٢.

(٦) خِزَانَة الأدب ٤/ ٤١٥.

(٧) سبق تخريج الشاهد ص ١٨٧.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٣.

رابعًا: موقفهما من الضرورة الشِّعْرِية:

ظهر لي بعد استقراء شرح **يحيى بن حمزة وابن هطيل** أن ما عدَّه النُّحاة ضرورة شعرية فهو عندهما على ضربين:

الأَوَّل: ما يباح للشاعر ضرورة بشرط أن يُراعى فيها أصل متروك يرجع إليه، من ذلك:

ذهب **يحيى بن حمزة** إلى جواز صرف غير المنصرف للضرورة، إذ يقول[١]: "إنه يجوز صرف غير المنصرف إذا اضطر إليه شاعر، وهذا من أحسن الضرورات؛ لأن في صرفه إعادة له على أصله، وإنما عرض له عارض فترك صرفه، وهو كثير مطرد، نحو قول الشاعر:

وَجِبْرِيلٌ أَمِينُ اللهِ فِينَا وَرُوحُ القُدسِ لَيْسَ لَه كفَاءُ [٢]".

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد ذهب إلى جواز صرف غير المنصرف للضرورة[٣]، في قول الشاعر:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إِنَّ هُو المِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ [٤]

الثَّانِي: ما يصفاه بالشذوذ، من ذلك قول الشاعر:

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللَهُ يَشكُرُها وَالشَرُّ بِالشَرِّ عِندَ اللَهِ مِثلانِ [٥]

فالشارحان يريان عدم جواز حذف الفاء في جواب الشرط إذا كان جملة اسميَّة، وما ورد في البيت السابق فهو شاذ[٦].

والبيت عند غيرهما من النُّحاة –الذين وقفت عليهم– ضرورة منهم: سيبويه [٧]، وابن الوراق[٨]،

---

(١) الحَاصِر ص ١٦٢.

(٢) سبق تخريج الشاهد ص ١٤٥.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٦.

(٤)سبق تخريج الشاهد ص ١٨٣.

(٥)سبق تخريج الشاهد ص ١٤٥.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٠٢، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ٢٤٩–٢٥٠.

(٧) يُنْظَر: الكتاب ٦٤/٣.

(٨) يُنْظَر: علل النحو ص٤٤٠.

والرضي[١]، وابن مالك[٢].

هذا مجمل موقف الشارِحَيْن من الضرورة، ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ **ابن هُطَيْل** قد أكثر من قول "ضرورة" فيما ارتكب الشاعر في شعره مُخالفًا لما اشتهر من كلام العرب، من ذلك:

أ- عدَّ دخول (أل) على الفعل ضرورة[٣].

ب- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ضرورة[٤].

ت- إثبات التنوين في العلم الموصوف بـ (ابن) ضرورة[٥].

خامسًا: تعقيبهما على بعض الشواهد الشِّعْرِية:

قد يُعقِّب **يحيى بن حمزة** على بعض الشواهد الشِّعْرِية بوصفها بالشذوذ، من ذلك ما أورده في مسألة عدم جواز طرح تاء التأنيث من الاسم المثنى، يقول[٦]: "وقد شذَّ قول الشاعر:

تَرْتَجُّ إِلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ [٧]".

وقد يحكم على الشاهد بالقلة، من ذلك قوله في فعل الشرط وجزائه إذا كانا مضارعين[٨]: "فليس فيهما إلا الجزم، وقد شذَّ الرفع في الثَّانِي في نحو قوله:

---

(١) يُنْظَر: شرح الرضي ٢:٢/٩١٧-٩٣٦-١٤١٣.

(٢) يُنْظَر: شرح التسهيل ٤/٧٦.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٢٩.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٩٩.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٥٤.

(٦) الحَاصِر ص ١٨٧.

(٧) من الرجز، لم أقف على قائله، وقبله "كأنما عطيةُ بن كَعْبِ * ظعَينة واقفة في رَكْبِ".

اللغة: "الوَطْب" سقاء اللبن؛ يُنْظَر: العين "وَطْب" ٧/٤٦٠.

وورد غير منسوبٍ في: المُقْتَضَب ٣/٤١، والمُفَصَّل ص٢٣٠، وشرح المُفَصَّل لابن يعيش ٣/١٩٤، وشرح الرضي ٢:٢/٦٤٩.

(٨) الحَاصِر ص ٣٠١.

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ [١]

وهو قليل".

وقد يَرِدُ البيت الشِّعْرِي إذا كان مخالفًا للقياس، من ذلك ما أورده في أنّ (إِنْ) المخففة إذا دخلت على الفعل وجب أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر، يقول[٢]: (وجوَّز الكُوفِيُّون دخوله على كل فعل وأنشدوا في ذلك:

تَاللهِ رَبَّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتَعَمِّدِ [٣]

وليس بشيء؛ لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء".

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد عمد إلى رفض الشواهد التي تخالف القواعد النَّحْويَّة التي يسير عليها، فنراه كثيرًا ما يصف البيت بالشذوذ[٤] أو الضعف[٥]، كما هو الحال عند **يحيى بن حمزة** ، وقد كان لشواهد الكوفيين النصيب الأكبر من تعقب **ابن هُطَيْل** لها ورفضها؛ والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

في حديثه عن (إن) الخفيفة؛ يقول[٦]: "ولا تدخل من الأفعال إلا على نواسخ الابتداء، ...ولو قلت: (إِنْ ضَرَبَ زَيْدٌ لعَمْرًا) لَم يجز، خلافًا للكوفيين، وأنشدوا:

تَاللهِ رَبَّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتَعَمِّدِ [٧]

وهو شاذ".

وفي مواضع أخرى نراه يتبع الشاهد بذكر موقف البَصْرِيِّين دون أن يُعقّب على ذلك؛ فكأنه يرتضي هذا الموقف من البَصْرِيِّين، من ذلك:

في مسألة مجيء (ما) الاستفهامية قبل (ذا) الموصولة، فالبَصْرِيُّون يشترطون ذلك،

---

(١)سبق تخريج الشاهد ص ١٤٥.

(٢) الحَاصِر ص ٢٨١، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٤٥.

(٣)سبق تخريج الشاهد ص ١٤٦.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٦٧-١٩٩-٢٣٨.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٧-٤٦٦.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٥٨-٢٥٩، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٤٥.

(٧) سبق تخريج الشاهد ص ١٤٦.

والكُوفِيُّون يرون أنه لا يشترط[١]، يقول[٢]: "وعند الكوفيين أنه لا يشترط مجيء (ما)، وأنشدوا:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِين طَلِيقُ [٣]

أي: والذي تحملينه طليق، وهذا شاذ عند البَصْرِيِّين".

سادسًا: وافق يحيى بن حمزة وابن هطيل ما قرره ابن هشام من أن الدليل إذا دخله الاحتمال لا يصلح الاستدلال به؛ من ذلك ما أورده **يحيى بن حمزة** في حكم الأسماء الستة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، يقول[٤]: "إنها إذا أضيفت إلى ياء النفس جرتْ مجرى الصحيح في كون الإعراب مقدرًا عليها، فتقول: (هَذَا أَبِي وَأَخِي) كما تقول: (هَذَا غُلَامِي وَثَوْبِي)، وقد حُكِي عن المبرد [٥] أنها معربة بالحروف مع إضافتها إلى ياء النفس، فتقول: (هَذَا أَخِي وَأَبِي)، وأصله عنده على زعمه (أَخوي، وأَبوي)، اجتمعت الواو والياء وقد سُبِق الأَوَّل منهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقد أنشد قول الشاعر:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِيّ مَا لكَ ذُو المجَازِ بِدَارِ [٦]".

فأسقط **يحيى بن حمزة** حجية هذا البيت لتطرق الاحتمال إليه، يقول[٧]: "وليس فيه حجة لاحتمال أن يكون جمعًا مسلمًا (لِلأَبِ)، فحذفت النون منه للإضافة وصار ك (مُسْلِمِي)".

---

(١) سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٠٧.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٢٣-١٢٤.

(٣) سبق تخريج الشاهد ص ١٠٧.

(٤) الحَاصِر ص ١٨٠.

(٥) يُنْظَر: المقْتَضَب ٣٦٢/١.

(٦) من الكامل، نُسب إلى مُؤرج السُّلَمي في: خِزَانَة الأدب ٤٦٧/٤.

وورد غير منسوب في: المحكم ١٩٦/٥، والمفَصَّل ص١٤١، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٢١٤/٢، وشرح الرضي ٩٥٣/٢:١.

(٧) الحَاصِر ص١٨٠.

ويقول **ابن هطيل** في مسألة تقديم التمييز على عامله[١]: "الصحيح أنه لا يجوز، خلافًا للمازني[٢] والمبرد[٣] في نحو: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، وأنشدا:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ [٤]

وليس فيه حجة؛ لأن الرواية: (نَفْسِي)".

سابعًا: تميز ابن هُطَيْل عن يحيى بن حمزة بقدرته على حشد الشواهد الشِّعْرِية بكل يسر وسهولة، حتى إنه يذكر في الموضع الواحد أكثر من شاهد شعري؛ من ذلك ما ورد في مسألة حذف حرف الجر من الفعل اللازم وتعديته إلى المفعول فينصبه، فقد استشهد **ابن هُطَيْل** على ذلك بثلاثة شواهد شعرية[٥]، وعلى المسألة نفسها استشهد **يحيى بن حمزة** بجزء من صدر بيت فقط وهو نفسه ما أورده ابن بَابَشَاذ في المقدمة[٦].

وغير ذلك من المواضع التي حشد فيها **ابن هُطَيْل** غير بيت على المسألة الواحدة[٧].

ثامنًا: عُني ابن هُطَيْل خلافًا للعلوي بذكر الروايات المتعددة للبيت الواحد، فنراه في الأغلب يذكر الروايات مع توجيهها دون أن يقوّي واحدة على الأخرى؛ من ذلك:

قوله[٨]: "وإذا خففت -كَأَنَّ- بطل عملُها لما تقدم [٩]، ومنهم من يُعملها[١٠]، وروي

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٥٨-٣٦٠.

(٢) يُنْظَر: الإنصاف ٢٢١/٢، واللُّباب ٣٠٠/١، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢، وهمع الهوامع ٢٦٨/٢

(٣) يُنْظَر: المُقْتَضَب ٣٦/٣.

(٤) سبق تخريج الشاهد ص ١٠٥.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٠٦-٤٠٧.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٩٠.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٢٢-٢٩٩-٤٨٢.

(٨) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٥- ١٩٦.

(٩) أي لفقدان شبهها بالفعل.

(١٠) يُنْظَر: الكتاب ١٣٤/٢، المُفَصَّل ص٣٩٨-٣٩٩، واللُّباب ٢٢٢/١، وشرح الرضي ١٢٨٨/٢:٢-١٢٩٠، وخِزَانَة الأدب ٤٨٩/٨.

قوله:

وَيَوْم تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظبيةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ [١]

فالرفع على الإلغاء، والنصب على الإعمال، والجر على زيادة (أَنْ)".

وغير ذلك من المواضع[٢].

(١) من الطويل، مختلف فيه، فنُسِبَ إلى ابن صريم اليشكري في: الكتاب ١٣٤/٢، والأصول ٢٤٥/١، وخِزَانَة الأدب ٣٩٨/٨١٠، ولسان العرب "قسم" ٤٨٢/١٢.

ونُسِبَ إلى زيد بن أرقم في: الإنصاف ٢٠٢/١.

ونُسِبَ إلى كعب بن أرقم اليشكري في: لسان العرب "قسم" ٤٨٢/١٢.

وورد غير منسوبٍ في: المفَصَّل ص٣٩٩، واللُّباب ٢٢٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤٩٦/١، وشرح الرضي ١٢٩٠/٢:٢، وتوضيح المقاصد ٥٤٢/١

اللغة: "مُقسّم" حسن؛ يُنْظَر: لسان العرب "قسم" ٤٨٢/١٢.

"تعطو" تتناول؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "عطا" ٦٨/١٥.=

= "وارق" لغة في "مُورق": الشجر إذا خرج ورقه؛ يُنْظَر :خِزَانَة الأدب ٤١٦/١٠. =

"السّلم" ضرب من الشجر، واحدة "سلمة"؛ يُنْظَر: العين "سلم" ٢٦٦/٧.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣١-١٤٥-١٩٧-٢٠١.

ثانيًا: موقف الشارِحَيْن من الاستشهاد بالنثر العربي الفصيح.

شأن الشارِحَيْن في ذلك شأن غيرهما من النُّحاة إذ ضمنا شرحيهما جملة من النثر العربي، ويمكن بيانه على النحو التالي:

أولًا: اللهجات العربية:

أورد الشارحان في شرحيهما طائفةً من لهجات العرب، لاحظتُ فيها ما يلي:

أ- لم يُعنَ الشارحان بنسبة جميع اللهجات التي وردت في شرحيهما إلى أصحابها، فقد عزيا بعضها وتركا البعض الآخر دون عزو.

فمن اللهجات المنسوبة عند **يحيى بن حمزة** ما أورده في لغات (مَا) يقول[١]: "اعلم أن هذا الحرف فيه لغتان: أحدهما: لغة بني تميم، وهو رفع الاسمين بعدها على الابتداء والخبر، وثانيهما: لغة أهل الحجاز يرفعون بها الاسم وينصبون الخبر كـ (لَيْسَ)".

ومن غير المنسوبة قوله[٢]: "(جِير) وفيه لغتان: كسر الراء وفتحها".

ومن اللهجات المنسوبة عند **ابن هُطَيْل** ما أورده في لغات (أَمْس) يقول[٣]: "وإنما بُنِيَ لتضمنه معنى لام التعريف، وهذه لغة الحجاز، وأما بنو تميم فإنهم يعربونه، ويمنعونه الصرف للعدل والتعريف".

ومن غير المنسوبة قوله في لغات (لَعَلَّ)[٤]: "وفيها لغات: (لَعَلَّ)، و(عَلَّ)، و(لَعَنَّ)، و(عَنَّ)، و(لأَنَّ)، و(أَنَّ)، وغير ذلك".

ب- لم يخطّئ **يحيى بن حمزة** أي لغة من لغات العرب التي أوردها في شرحه، فاللغات كلّها على اختلافها حجة، ولا يحق رد واحدة بالأخرى كما قال ابن جني[٥]، ولكنه كان

---

(١) الحَاصِر ص ٣٣٠.

(٢) الحَاصِر ص ٣١٤.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٣٥.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٩.

(٥) يُنْظَر: الخصائص ص ٣١٤.

يمايز بينها، ويفضل إحداها على الأخرى، من ذلك:

١.يرى أن لغة (نِعْمَ) بالفتح هي الفصيحة المشهورة [١].

٢.ومنه ما ذكره في لغات الوقف على (قَاضٍ) يقول [٢]: "فيه لغتان: إحداهما طرح الياء، فتقول: (هَذَا قَاضٍ)...، وهذه هي الأكثر".

٣.ويقول في الوقف على (القَاضِي)[٣]: "وإن كان معرفًا باللام ففيه لغتان أيضًا: إحداهما إثبات الياء، وهو الأكثر والأشهر...، وثانيها: طرح الياء، وهي قليلة".

بخلاف **ابن هُطَيْل** فقد خطَّأ لغة بني عقيل وهي الجرّ بـ (لَعَلَّ)، ورماها بالشذوذ، وذلك في قوله[٤]: "وأما الجر بها في نحو:

لَعَلَّ أَبِي المِغْوَار مِنْكَ قَرِيْبُ [٥]

فشاذ"، في حين أنّ **يحيى بن حمزة** لم يُشر في شرحه إلى هذه اللغة[٦].

وحكم **ابن هطيل** على بعض اللغات بالضعف؛ وذلك في ذكره للغات الوقف على (حُبْلَى) يقول[٧]: "وأما حكم الوقف فحكمه إثبات الألف بحالها، فتقول: (حُبْلَى)، ومنهم من يبدلها ياء، فيقول: (حُبْلي)، ومنهم من يبدلها واوًا، فيقول: (حُبْلو)، ومنهم من يبدلها همزة، فيقول: (حُبْلأ)، وكل هذه الثلاثة ضعيفة".

وفي موضع ثالث قد يفاضل بين اللغات، ولا يردّها، من ذلك بعد ذكره للغات (قِيل)، و(بِيع) قال[٨]: "والأولى أفصحهن، وبعدها الثَّانِية".

حيث إنّ في (قِيل)، و(بِيع) ثلاث لغات؛ الأولى: كسر الباء والقاف، والثَّانِية: الكسر مع الإشمام، والثَّالِثة: الضم (قُول)، و(بُوع).

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣١٤.

(٢) الحَاصِر ص ١٧٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٩-٢٠٠.

(٥)سبق تخريجه ص ١٨١.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٨٤.

(٧) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٦١.

(٨) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٦٨-١٦٩.

ت– تنوعت المستويات اللغويَّة الواردة في شرحيهما بين نحوية وصرفية وصوتية.

فمن النَّحْويَّة الواردة في شرح **يحيى بن حمزة** ما أورده في لغات (خَلَا)، و(عَدَا) يقول[١]: "اللغة الأولى: النصب بهما جميعًا على أنهما فعلان فاعلهما مضمر فيهما، اللغة الثَّانِية: الجر بهما جميعًا إما على أنهما حرفا جر، وإما مصدران مضافان لما بعدهما، اللغة الثَّالِثة: الجر بـ (خَلَا) دون (عَدَا) وهي قليلة".

ومن الصَّرْفيَّة ما أورده في لغات (قِيل)، و(بِيع) –السابق ذكرها[٢].

ومن الصَّوْتيَّة ما ورد في مسألة إبدال التنوين في حال الوقف، يقول **يحيى بن حمزة**[٣]: "ثم فيه ثلاث لغات: منهم من يبدله في الرفع والنصب والجر فيقول: (هَذَا زَيْدُو)، و(رَأَيْتُ زَيْدًا)، و(مَرَرْتُ بِزَيدي)، ومنهم من لا يبدله بشيء في أحواله الثلاث، ومنهم من يبدله في النصب دون الرفع والجر، وهذه الأخرى هي الأفصح والتي ورد بها القرآن".

ومن النَّحْويَّة الواردة في شرح **ابن هُطَيْل** ما أورده في لغات (أَمَس)[٤]، ومن الصَّرْفيَّة ما أورده في لغات (قِيل)، و(بِيع)[٥]، ومن الصَّوْتيَّة ما أورده في لغات الوقف على (حُبْلَى)[٦] –السابق ذكرهن.

ثانيًا: حِكَم العرب وأمثالها:

أ–أورد **يحيى بن حمزة** في شرحه بعضًا من حكم العرب وأمثالها واستشهد بها لبعض المسائل النَّحْويَّة واللغويَّة التي تطرّق إليها:

---

(١) الحَاصِر ص ٣٦٧.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٥٨.

(٣) الحَاصِر ص١٤٥.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٣٥.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٦٨– ١٦٩.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٦١.

فمن النَّحْويَّة: استشهد بقول العرب: "أنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُق"(١) على أن (قَدْ) قد تكون للتقليل إذا دخلت على المضارع بمنزلة (رُبَّ) في الأسماء(٢).

ومن اللغويَّة: استشهد بالمثل العربي: "إِلَى مَتَى تَكْرع وَلَا تَبْصع"(٣) على المعنى اللغوي لـ (البَصْع) وهو الري(٤).

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد أورد في شرحه بعضًا من حكم العرب وأمثالها واستشهد بها لبعض مسائله النَّحْويَّة، من ذلك استشهد بالمثل العربي: "أَعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا"(٥) على سكون الياء في (باريْها) وهو قليل، والقياس فتحها(٦).

واستشهد بـ "تَسْمَعُ بِالمعِيديّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"(٧) على أن المبتدأ قد يكون غير اسم صريح(٨).

ب- ردَّ يحيى بن حمزة ما شذّ من أمثال العرب، فلم يعتمد عليها في الاستشهاد لمخالفتها للقواعد النَّحْويَّة، من ذلك قوله في مسألة اختصاص أفعل التفضيل بالفاعل(٩): "وقد شذّ عن القياس أمور استعملتْ من المفعول، وهو قولهم: "فُلَانٌ أَزْهَى مِنْ دِيكٍ"(١٠)، و"هُو أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَين"(١١)".

---

(١) هذا المثل يضرب للرجل المعروف بالكذب تكون منه الصدقة الواحدة أحيانًا، قال الميداني: "قال أبو عبيدة: "وهذا المثل قد يضرب أيضًا للرجل تكون الإساءة هي الغالبة عليه، ثم تكون منه الهنة من الإحسان"؛ مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ص١/١٧ (دار المعرفة، بيروت).

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣١٩.

(٣) هذا المثل يضرب للحريص الذي لا يرويه شيء؛ يُنْظَر: مجمع الأمثال ١/٢٠٩ برواية "حَتَّامَ تَكْرَعُ ولاَ تَنْقَعُ"، والمستقصي في أمثال العرب ٢/١٣١. برواية: "حتى متى تكرع ولا تبضع".

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٣٣.

(٥) أي استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق له؛ يُنْظَر: مجمع الأمثال ٢/١٩.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٥٦.

(٧) سبق تخريجه ص ١٥٢.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٠٩.

(٩) الحَاصِر ص ٤١٦.

(١٠) الدِّيك بكسر الدال المهملة معروف جمعه ديكة وديوك، وهو موصوف بالزهو والتبختر والتمايل في مشيته، وذلك معروف فيه؛ يُنْظَر: المستقصي في أمثال العرب ١/١٥١.

(١١) ذات النحيين هي امرأة من تيم الله بن ثعلبة، يقول ابن السكيت: "وكانت تبيع السمن في الجاهلية، فَأَتَى خوّات

ويلحظ أنَّ **ابن هُطَيْل** قَبِلَ جميع ما أورده من أمثال العرب، وما خالف منها قاعدة نحوية رماه بالقلة، من ذلك قوله في حكم ياء الاسم المنقوص إذا أضيف[١]: "فإذا صرت إلى النصب قلت: (رَأَيْتُ قَاضَيًا) بالإثبات؛ لخفة الفتحة، وقد جاء الحذف، ومنه قولهم: "أَعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا"[٢] وهو قليل".

ثالثًا: العبارات النثرية التي كثر دورانها في كتب النَّحْوِيِّين:

استشهد **يحيى بن حمزة** بجملة من العبارات النثرية التي استعان بها كثير من النُّحاة لتقرير أحكامهم النَّحْويَّة، حتى كادتْ لكثرة دورانها أن تكون مثلاً، من ذلك استشهد بقول العرب: "لَمْ يُوجَدْ كَانَ مثْلهُم"[٣] على أنَّ (كَانَّ) قد تستعمل زائدة[٤].

والأمثلة على ذلك كثيرة منها: "إِنَّهَا لإِبْلٍ أَمْ شَاء"[٥]، "إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ"[٦].

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد استشهد بجملة من العبارات النثرية، من ذلك ما يلي:

استشهد بقول العرب: "لَيْسَ الطِّيبُ إلاَّ المِسْكُ"[٧] على استعمال (لَيْسَ) كـ (مَا) برفع الاسمين، وهي لغة بني تميم[٨].

واستشهد بقولهم: "إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ"[٩].

بن جبير الأنصاري يبتاع منها سمنًا، ولم يَرَ عندها أحدًا، فساومها نِحْيًا مُمْلُوًا، فنظر إليه ثم قال لها: امسكيه حتى أنظر إلى غيره. فقالت: حُلَّ نِحْيًا آخر. ففعل، ونظر إليه، فقال: أريد غير هذا، فأمسكي هذا، فأمسكته فلما شغل يديها سَاوَرَها، فلم تقدر على دفعه عنها حتى فعل ما أراد وهرب"، يُنْظَر: مجمع الأمثال ٣٧٦/١.

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٥٦.

(٢) سبق تخريجه ص ١٩٩.

(٣) هذا قول لقيس بن غالب البدري: "ولدت فاطمة بنت الخرشب الكَمَلَة من عبس لم يوجد كان مثلهم"، وقد ورد في: المقْتَضَب ١١٦/٤، المفَصَّل ص٣٥١. أوضح المسالك ٢٥٠/١، شرح الرضي ١٠٣٥/٢:٢.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٨٤.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣١١، وقد ورد هذا القول في: الكتاب ١٧٤/٣، المفَصَّل ص٤٠٤، ومغني اللبيب ص٢٠٦.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢١٤، وورد في: الكتاب ٢٧٩/١، واللُّباب ٤٨٠/١.

(٧) وردت هذه العبارة في: الكتاب ١٤٧/١، والأصول ٥٩/٢، والجَنَى الداني ص٤٩٧.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٢١.

(٩) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٠٦.

رابعًا: العبارات التي صاغها النحويون لتوضيح قواعدِهم:

تضمن شرح **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** طائفة من العبارات التي صاغها النحويون لتوضيح قواعدهم أو التمثيل لها، والأمثلة على ذلك كثيرة، إذ لا نكاد نجد صفحة من كتابيهما خالية من هذه العبارات، منها:

أ- مرض حَتَّى لَا يَرْجُونَه[١].

ب- أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا[٢].

ت- اسْتَوى المِاءُ وَالخَشَبَة[٣].

ث- هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا[٤].

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٩١. ووردت في: الكتاب ٢٠/٣، المُقْتَضَب ٣٩/٢، والأصول ١٥٢/٢، المُفَصَّل ص٣٢٦.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٩٥. ووردت في: المُقْتَضَب ٤١/٢، المُفَصَّل ص٣٨٠، واللُّباب ٣٨٥/١.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٤٤. ووردت في: الأصول ٢١١/١، والخصائص ١٩٦/٢، وأسرار العربية ١٨٢/١.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص٤١٧. ووردت في: الكتاب ٤٠٠/١، والمُقْتَضَب مرجع سابق، ٢٥١/٣، والأصول ٢٢٠/١.

المَبْحَثُ الثَّانِي

القيـــــــــــــاس

القياس في اللغة:

من قست الشيء بغيره وعلى غيره، أقيسُهُ قَيْسًا وقِياسًا فانْقاسَ، إذا قدَّرتَه على مثاله(١)، وهو -أيضًا- "ردُّ الشيء إلى نظيره"(٢).

القياس في الاصطلاح:

ذكر الأنباري عددًا من التعريفات، فهو "تقدير الفرع بحكم الأصل، وهو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وإلحاق الفرع بالأصل بجامع، وهو اعتبار الشيء بجامع"(٣) .

ثم عقّب بعد ذكر هذه التعريفات بقوله(٤): "وهذه الحدود كلُّها متقاربة"، وعرَّفه -أيضًا- في كتابه (الإغراب) فقال(٥): "وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن ذلك منقولًا عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولًا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب".

ويبدو أن مصطلح القياس قديم قدم النحو، فقد نُسب استخدامه إلى النُّحاة الأوائل

---

(١) الصحاح "قوس" ٣/٩٦٧.

(٢) التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، الطبعة الأولى، ص١٨١ (دار الكتب العلمية، بيروت١٤٠هـ-١٩٨٣م).

(٣) لمع الأدلة ص ٩٣.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص ٤٥-٤٦ (مطبعة الجامعة السورية ١٣٧هـ-١٩٥٧م).

كعبد الله بن أبي إسحاق، وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي [١] .

والقياس ركنٌ مهم في النحو، فهو معظم أدلته والمعوّل عليه في غالب مسائله كما قال السيوطي [٢]؛ ولهذا قيل في حدِّ النحو[٣]: "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب".

أركانه:

للقياس أربعة أركان هي[٤]:

١.الأصل (المقيس عليه)، وهو النصوص المنقولة عن العرب، سواء كان النقل عن طريق السماع أو الرواية، وللمقيس عليه شرطٌ وهو ألاَّ يكون شاذًّا خارجًا عن سنن القياس، وليس من شرطه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع عن الكثير لمخالفته له.

٢.الفرع (المقيس)، وهو ما كان محمولاً على كلام العرب.

٣.العلة (الجامع)، وهي التي لا يتمّ القياس إلا بها، وعن طريقها أُلحق المقيس بالمقيس عليه.

٤.الحكم، وهو أن يأخذ المقيس حكم المقيس عليه، فهو نتيجة القياس وثمرته.

أنواعه:

للقياس اللغوي نوعان[٥]:

الأَوَّل: القياس الأصلي:

وهذا النوع يكون المقيس والمقيس عليه من جنس واحد، وهو "إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب، حتى انتظمت قاعدة عامة"، ويحق للمتكلم أن ينظر لهذه القاعدة ويقيس عليها.

---

(١) يُنْظَر: أصول النحو العربي، د.محمد عيد، الطبعة الخَامِسة، ص٦٩ (عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٦م).

(٢) الاقتراح ص٧٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٧، نقلًا عن ابن عصفور.

(٤) يُنْظَر: المرجع السابق ص ٧٤ وما بعدها.

(٥) القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، ص ٢٧ وما بعدها (المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٥٣هـ).

الثَّانِي: قياس التمثيل:

وهذا النوع يكون المقيس والمقيس عليه مختلفين، وهو "إعطاء الكَلِم حكم ما ثبت لغيرها من الكَلِم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه"، وله نوعان هما(١):

- قياس الشبه، وهو أن "يقيس النُّحاة بعض أنواع الكلم على بعض إذا انعقد بينهما شبهٌ من جهة المعنى أو جهة اللفظ".
- قياس العلة، وهو "اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها".

ولقد استعمل النُّحاة القياس بنوعيه الأصلي وقياس التمثيل، إلا أنّ البَصْرِيِّين قد احتاطوا في أقيستهم، فلم يدوِّنوها إلا بعد توافر أسباب الاطمئنان عليها، بخلاف الكوفيين الذين تفككوا من قيودهم فتوسعوا في القياس(٢).

القياس عند الشارِحَيْن:

كان اعتداد **يحيى بن حمزة** بالقياس واضحًا؛ إذ لا نكاد نجد صفحة من شرحه تخلو من قياس يؤصله أو يجري عمليته، ولا عجب في ذلك فقد كان من فقهاء علماء اليمن في عصره(٣)، وله في علم الأُصُول مصنفات وافرة(٤).

ولقد اهتم **يحيى بن حمزة** في شرحه بالقياس، وجعله ركيزة أساسية في المسائل النَّحْويَّة التي بحثها، واعتمد عليه في قبول الأحكام ورفضها.

وكذلك اعتدّ **ابن هُطَيْل** بالقياس واعتمد عليه في قبول الأحكام النَّحْويَّة ورفضها.

ولقد استعمل الشارحان القياس بنوعيه الأصلي وقياس التمثيل، وبيان ذلك على النحو التالي:

---

(١) القياس في اللغة العربية ص ٧٤ وما بعدها.

(٢) يُنْظَر: نشأة النحو ص ٩٧-٩٨.

(٣) يُنْظَر: العقد الفاخر الحسن ٢٢٥٢/٤.

(٤) يُنْظَر: الرسالة ص ١٩.

أولًا: موقفهما من القياس الأصلي.

ثانيًا: موقفهما من قياس التمثيل.

ثالثًا: ما يقاس عليه عند الشارِحَيْن.

أولًا: موقفهما من القياس الأصلي.

استعمل **يحيى بن حمزة** هذا النوع من القياس، واستدلَّ به لإثبات كثير من المسائل النَّحْويَّة؛ من ذلك قوله(١): "القياس في (أُخَر) يقتضي أن يكون استعماله باللام أو بالإضافة كما في سائر أخواته، فلمّا ورد مقطوعًا عن اللام والإضافة علمنا أنه معدول عن صيغته الأصلية التي وجبت له باستقراء لغة العرب".

ومن استعماله للقياس الأصلي -أيضًا- قوله(٢): "إنّ (أَكْتَعين، وأَبْتَعين، وأَبْصَعين) مختصة من بينها بأنها لا تأتي للتأكيد إلاَّ تابعة لـ (أَجْمَعين) على أثره، ولا تلي الاسم المؤكد، فتقول: "جَاءَنِي القَوْمُ أَجْمَعون، أَكْتَعون، أَبْصَعون"، هذا هو القياس المطرد في كلام العرب".

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد أكثر في شرحه من استعمال القياس الأصلي في كثير من المواضع، وخاصة تلك المواضع التي تتعلق بالصيغ؛ من ذلك قوله(٣): "اعلم أن صيغ أسماء الأفعال كثيرة مختلفة، ولا ينقاس منها إلا (فَعَالِ) عند سيبويه(٤)".

ومن استعماله للقياس الأصلي في غير الصيغ قوله في مواضع وجوب حذف فعل المفعول المطلق، يقول(٥): "وقياسيّ، وهو في نحو قولك: (مَا أَنْتَ إلاَّ سَيْرًا)، وفي نحو قوله تعالى: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾(٦)".

---

(١) الحَاصِر ص ١٥٦.

(٢) الحَاصِر ص ٤٣٧.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٣٥.

(٤) يُنْظَر: الكتاب ٣/٢٨٠.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٣٠.

(٦) سورة محمد، آية: ٤.

ثانيًا: موقفهما من قياس التمثيل:

استعمل **يحيى بن حمزة** هذا النوع من القياس -أيضًا- بنوعيه قياس الشبه والتعليل، واعتمد عليه في تقرير القواعد ورفضها.

فمن الأَوَّل: في حديثه عن عمل (إنَّ) وأخواتها يقول[١]: "إنها مشتركة في أن عملها كلها من جنس واحد، وهو نصب الاسم ورفع الخبر، فتعمل في الجزأين عمل الفعل، وشُبهت بالأفعال بما قُدِّم مفعوله على فاعله، ويُنزّل قولنا: (إنَّ زَيْدًا أَخوكَ)، بمنزلة (ضَرَبَ زَيْدًا أَخوكَ)، وإنما عملت لمشابهتها الفعل، والمشابهة بينها من وجهين:

أما أولاً: فلأنها مبنية على الفتح كبناء الفعل الماضي.

وأما ثانيًا: فلأنها تختص بنون الوقاية في نحو قولك: (إنَّني، ولَكِنني، وكَأَنني) كاختصاص الفعل من نحو: (أَكْرمني، وَضَربني)".

فحمل **يحيى بن حمزة** (إنَّ) وأخواتها على الأفعال فأخذت حكمها في العمل في الجزأين؛ لانعقاد شبه بينهما من جهة اللفظ.

ومثال الشبه من جهة المعنى حمل (إنْ) الخفيفة على (أَنَّ) المشددة، فأخذت حكمها في العمل؛ للشبه بينهما من جهة المعنى، حيث إنَّ المصدر ينسبك منهما جميعًا[٢] .

ومن الثَّانِي (قياس العلة): قوله في المثنى[٣]: "وإنما جعل رفعه بالألف؛ لأن الألف والواو مختصان بالرفع؛ لوقوعهما فاعلين في مثل قولنا: (ضَرَبَا، وضَرَبُوا)، ولما كان المثنى سابقًا على الجمع كان أحق بالأخف لسبقه، فأخذا الألف فجعل علامة رفعه".

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد أقرَّ بقياس التمثيل واعتدَّ به، يتضح ذلك في تعريفه للقياس بقوله[٤]: "والقياس حمل الشيء على الشيء لضرب من الشبه"، وهذا التعريف يدلُّ على اعتداده بقياس الشبه الذي هو أحد نوعي قياس التمثيل، وإلى جانب هذا النوع من القياس استعمل نوعه الآخر وهو قياس التعليل.

---

(١) الحَاصِر ص ٢٧٦.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٧٨.

(٣) الحَاصِر ص ١٨٤.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٧.

فمن الأَوَّل: قوله[١]: "وإنما أُعرب المضارع مع أن أصل الأفعال البناء؛ لعدم حاجتها إلى الإعراب لشبهه بالاسم، والمشابهة بينهما من وجوه:

أحدها: استواء عدد الحروف، والحركات، والسكنات في نحو: (يَضْرِبُ)، و(ضَارِبٌ).

والثَّانِي: أن كل واحد منهما يتخصص بعد شياعه...

الثَّالِث: أن لام التأكيد تدخل عليهما جميعًا...، فلأجل هذه المشابهة أُعْرب".

فحمل **ابن هُطَيْل** الفعل المضارع على الاسم فأخذ حكمه فأُعرب؛ لانعقاد شبه بينهما من جهة اللفظ والمعنى، فاللفظ يكمن في الحروف، والحركات، والسكنات، ودخول لام التأكيد عليها، والمعنى يكمن في تخصص كل واحد منهما بعد شياعه.

ومن استعماله لقياس الشبه -أيضًا- حمله لـ (إنَّ) وأخواتها على الأفعال فعملت؛ لأنها أشبهت الأفعال لفظا ومعنى[٢] .

ثالثًا: ما يقاس عليه عند الشارِحَيْن:

أولًا: ترك القياس على الشاذ:

إنما يصح القياس النحوي على ما لم يكن شاذًّا خارجًا عن سنن القياس، وما كان كذلك لا يصح القياس عليه، **ويحيى بن حمزة** كان كذلك إذ لا يجيز القياس على الشاذ، مثال ذلك قوله[٣]: "إنه لا يجوز ترك صرف المنصرف عند جماهير البَصْرِيِّين، وأجازه أهل الكوفة[٤]، محتجين بقول العباس بن مرداس:

فَمَا كَانَ مِنْ حِصْنٍ وَلَا حَابِسٍ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ [٥]

وهو شاذ لا يعوّل عليه".

وكذلك **ابن هُطَيْل** فلم يعوِّل على الشاذ، من ذلك ما ذهب إليه من عدم جواز دخول (إنْ) الخفيفة على كل فعل، بل تختص بنواسخ الابتداء، موافقًا في ذلك البَصْرِيِّين.

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٧٤.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٢.

(٣) الحَاصِر ص ١٦٢-١٦٣.

(٤) سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٠٠.

(٥) سبق تخريج الشاهد ص ١٠٥.

يقول[١]: "ولم يجز خلافًا للكوفيين، وأنشدوا:

تَاللهِ رَبَّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتَعَمِّدِ [٢]

وهو شاذ".

ثانيًا: ترك القياس على الضرورة الشِّعْرِية:

الضرورة -كما سبق- هي ما يجوز للشاعر في شعره ممَّا لا يجوز له في غيره، فموطنها الشعر لا اختيار الكلام، **فيحيى بن حمزة** لا يجيز القياس على الضرورة، فهو يفرق بين الاضطرار والاختيار، حيث يقول[٣]: "إنه يجوز صرف غير المنصرف إذا اضطر إليه شاعر".

وكذلك **ابن هُطَيْل** فلا يجوز عنده القياس على الضرورة، من ذلك قوله[٤]: "وأمَّا الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف إليه أو بغيره فلا يجوز عند البَصْرِيِّين[٥]، فلا تقول: (أَنْتَ غَيْرَ زَيْدًا ضَارِبٌ)، وأما نحو قوله:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ للهِ دَرُّ -اليْوم- مَنْ لَامَهَا [٦]

فضرورة".

ثالثًا: القياس على الكثير المطرد.

يعتدُّ **يحيى بن حمزة** بالقياس على الكثير المطرد، من ذلك ما ذكره في أحكام الاسم المنسوب يقول[٧]: "إن تاء التأنيث تحذف في الاسم المنسوب قياسًا مطردًا، تقول:

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٢)سبق تخريجه الشاهد ص ١٤٦.

(٣) الحَاصِر ص ١٦٢.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٥٩.

(٥) سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٨٩.

(٦) من السريع، لعمرٍ بن قميئة، في ديوانه، شرح وتحقيق: حسن كامل الصيرفي، ص ١٨٢ (معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية ١٣٨هـ-١٩٦٥م).

اللغة: "ساتيدما" اسم جبل؛ سمي بذلك لأنه ليس من يوم إلا ويسفك عليه دم ويكتب -أيضًا- (ساتي دما)؛ يُنْظَر: الصحاح "دما" ٦/٢٣٤١.

وهو في: الكتاب ١/١٧٨، والمُقْتَضَب ٤/٣٧٧، والأصول ٢/٢٢٧، الإنصاف ٢/٤٣٢.

(٧) الحَاصِر ص ٣٢٧.

(فَاطِميّ، وبَصْريّ) في النسبة إلى (فَاطِمَة، والبَصْرة)".

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد كان ذا عناية بالقياس على الكثير، ففي عرضه للخلاف بين سيبويه والخليل في حرف التعريف، حيث يرى سيبويه أن (اللام) هي حرف التعريف، ويرى الخليل أنها (الألف واللام)، ولكل واحد منهما حجته[١]، فرجّح ما ذهب إليه الخليل، يقول[٢]: "وحجَّة الخليل أن أكثر حروف المعاني على حرفين كـ (هَلْ)، و(بَلْ) فكان حمله على الأكثر أولى".

(١) سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٩.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٨١.

المَبْحَثُ الثَّالِث

الإجمـــــــــــاع

الإجماع في اللغة:

للإجماع في اللغة معنيان هما:

الأَوَّل: العزم، يقول ابن منظور(١): "جَمَعَ أَمْرَهُ، وأَجْمَعَهُ، وأَجْمَعَ عليه: عَزَمَ عليه، كأنه جمع نفسه له" .

الثَّانِي: الاتفاق، جاء في المعجم الوسيط(٢): "أَجْمَعَ القَوْمُ: اتَّفَقُوا" .

وفيه(٣): "الإجماع: اتفاق الخاصة أو العامة على أمر من الأمور" .

الإجماع في الاصطلاح:

المراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة (٤) .

وعن حجية الإجماع يقول ابن جني (٥): "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ".

فتقرَّر من خلال النصِّ السابق أنَّ الإجماع يكون حجة بشرطين، هما:

١. عدم مخالفة المسموع.

٢. عدم مخالفة المقيس على المسموع.

---

(١) لسان العرب (جَمَعَ) ٥٧/٨.

(٢) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، (جَمَعَ) ١٣٥/١(دار الدعوة).

(٣) المرجع السابق.

(٤) الاقتراح ص ٦٩.

(٥) الخصائص ١٨٩/١.

الإجماع عند الشارِحَيْن:

اعتدَّ **يحيى بن حمزة** بالإجماع، واعتمد عليه في بعضِ المسائل النَّحْويَّة التي بحثَها في شرحه، وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد تمسَّك بالإجماع واعتدَّ به، وإن كان اعتمادهما عليه قليلًا إلاَّ أنهما اتخذاه دليلًا في أحكامهما ومناقشاتهما النَّحْويَّة.

وقد سلك الشارحان طريقتين في الاستدلال بالإجماع، فهما إمَّا أن ينصَّان على اتفاق النَّحْوِيِّين في مسألة ما، وإمَّا أن ينصَّان على نفي الخِلاف بينهم.

فمن الأَوَّل عند **يحيى بن حمزة** ، قوله في عمل (كَيْ)[١]: "وقد زعم بعض النُّحاة أنها غير ناصبة بنفسها، وإنما تنصب بإضمار (أَنْ)، والمختار أنها ناصبة بنفسها؛ لوقوع الاتفاق على أنها ناصبة بنفسها في نحو قولك: (جِئْتُكَ لِكَيْ تُكْرِمَنِي) وهما سواء في الاقتضاء".

ومن الثَّانِي عنده قوله[٢]: "إنَّ التمييز لا يجوز تقديمه على عامله، أمَّا المفرد فلا خلاف فيه"، وغير ذلك من المواضع[٣].

ومن الأَوَّل عند **ابن هُطَيْل** -النص على اتفاق النُّحاة- قوله في ذكر أحكام غير المنصرف[٤]: "أنه إذا أضيف أو دخله لام التعريف انجرَّ بالكسرة في موضع الجر إجماعًا، نحو: (مَرَرْتُ بِالإِبْرَاهيمِ)، و(إِبْرَاهيمِكُم)".

ومن الثَّانِي قوله في عمل اسم الفاعل[٥]: "ولذلك جاز أن تقول: (الضَّارِبُ عَمْرًا أَمْسِ) بلا خلاف".

فنصَّ **ابن هُطَيْل** على إجماع النُّحاة عن طريق نفي الخِلاف بينهم في إعمال اسم الفاعل إذا كان فيه (ألف ولام)، وليس الأمر كذلك، ففي المسألة خلافٌ، فالجمهور ذهبوا إلى

---

(١) الحَاصِر ص ٢٩٠.

(٢) الحَاصِر ص ٣٦٣.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٥٤-١٦٠- ٢٠٥-٣١٣-٤٢٧.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٧.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٥٥

إعمال اسم الفاعل المقترن بـ (أل) على كلِّ حال ماضيًا كان أم حالاً أم مستقبلاً[١].

وذهب الرماني وآخرون إلى أنه يعمل إذا كان ماضيًا فقط[٢] .

وذهب الأخفش إلى أنه لا يعمل، وأن (أل) ليست موصولة بل هي معرفة، وأن ما انتصب بعده مُشبَّه بالمفعول به[٣] .

وغير ذلك من المواضع الذي استند فيها **ابن هُطَيْل** على الإجماع[٤].

(١) يُنْظَر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٢/٥، وهمع الهوامع ص ٥٥/٣.

(٢) يُنْظَر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٣/٥، وهمع الهوامع ٥٦/٣.

(٣) يُنْظَر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٣/٥، وهمع الهوامع ٥٥/٣.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٢٩-٢٤٠.

المَبْحَثُ الرَّابِع

الاستصحـــــــاب

الاستصحاب هو: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[١]، وهو وإن كان من الأدلة المعتبرة إلا أنه من أضعف الأدلة، "ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل"[٢] .

الاستصحاب عند الشارِحَيْن:

اعتدَّ **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** بالاستصحاب، واستدلا به في بعض المسائل النَّحْويَّة من شرحيهما، فالاستصحاب عندهما يأتي في مرتبة تسبق الإجماع، وتلي السماع والقياس.

فمن المسائل التي ورد فيها الاستدلال بالاستصحاب عند **يحيى بن حمزة** ما ورد في الأسماء المبنية يقول[٣]: "فقد ذكرنا أن المبني منه ما يكون مبنيًّا بالأصالة، ومنه ما يكون مبنيًّا بالمشابهة، فما كان مبنيًّا بالأصالة فنحن لا نحتاج إلى ذكر السبب في بنائه، بل هو الأصل في كل ما شابهه وماثله، وهذا كالحرف والفعل".

فممَّا سبق يقرر **يحيى بن حمزة** أنَّ المتمسِّك بالأصل خارج عن عهدة المطالبة بالدليل، ويقرِّر ذلك في موضع آخر، حيث يقول في حديثه عن ضمائر النصب المتصلة لِمَ لَمْ يُغيِّر لها آخر الفعل؟ يقول[٤]: "وأما كونه لم يغير له آخر الفعل فلأمرين:

أما أولا: فلأنه جاء على حكم الأصل، وهو وجوب الفتحة للفعل الماضي، فلا وجه لذكر علته".

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦.

(٢) لمع الأدلة ص ١٤٢.

(٣) الحَاصِر ص ١٩٩.

(٤) الحَاصِر ص ٢١٠.

وغير ذلك من المواضع التي استدلَّ فيها **يحيى بن حمزة** بالاستصحاب[١].

ومن المسائل التي ورد فيها الاستدلال بالاستصحاب عند **ابن هُطَيْل** ما ورد في حديثه عن اللام التي تتصل بها ضمائر النصب المتصلة، في نحو: (لنا، لك، لكما، لي، لكم، لكن، له، لها، لهما، لهم، لهن) يقول[٢]: "واعلم أن لهذه (اللام) حالتين:

إحداهما: الفتح، وهو مع جميع الضمائر ما خلا "ياء المتكلّم"، وهو الأصل فلا يعلل".

ويقول في موضع آخر[٣]: "ولا يقال لِمَ بُني؟ -يعني الفعل الماضي؛ لأن أصل الأفعال البناء".

وغير ذلك من المواضع التي استدلَّ بها **ابن هُطَيْل** بالاستصحاب[٤].

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٩٩- ٤٠٧-٤١٧-٤٢٤.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٩٩.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٧٠.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١١٨-١٨٢-١٩١-٣٢٤.

المَبْحَثُ الخَامِس

أدلـــــة أخـــــــرى

ذكر ابن جني في خصائصه دليلين من أدلة النحو الأخرى، جعل الأَوَّل تحت عنوان (باب في الاستحسان)[١]، والآخر (باب في عدم النظير)[٢].

وذكر الأنباري في لُمَعِه أنواعًا أخرى من الأدلة، ألحق جملة منها بالقياس، جعلها تحت عنوان (في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال)، فقال[٣]: "اعلم أنَّ أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حدِّ الحصر، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به، وجملته أنَّ الاستدلال قد يكون بالتقسيم، وقد يكون بالأولى، وقد يكون ببيان العلة، وقد يكون بالأُصُول".

فذكر الأنباري هنا أربعة من أوجه الاستدلال ألحقها بالقياس، وليس معنى هذا الاقتصار على هذه الأربعة؛ فقد صرَّح بأنها كثيرة لا يمكن حصرها؛ لذا اكتفى منها بذكر ما يكثر استخدامه.

وفي موضعٍ آخر من لُمَعِه أورد الأنباري نوعَيْن من الأدلة النَّحْويَّة الأخرى، خصَّ كل واحدٍ منهما بفصل، جعل الأَوَّل منهما بعنوان (الاستحسان)[٤]، والآخر بعنوان (في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه)[٥].

أمّا السيوطي فقد جمع ما ذكره ابن جني و الأنباري من أدلة النحو، وأضاف غيرها، ورتَّبها ترتيبًا ارتضاه، جعلها تحت عنون (في أدلة شتى)[٦].

---

(١) الخصائص ١/١٣٣.

(٢) المرجع السابق ١/١٧٤.

(٣) لمع الأدلة ص ١٢٧.

(٤) المرجع السابق ص ١٣٣.

(٥) المرجع السابق ص ١٤٢.

(٦) الاقتراح ص ١١٧-١٢٠

وهذه الأدلة هي:

الاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، والاستدلال بالأُصُول، والاستدلال بعدم النظير، والاستحسان، والاستقراء، والدليل المسمَّى بالباقي(١).

فالسيوطي هنا لم يذكر الاستدلال بالتقسيم، بل جعله مسْلكًا من مسالك العلة(٢)، كما أنه لم يذكر الاستدلال بالأولى.

الأدلة الأخرى عند الشارِحَيْن:

بعد النظر في شرح **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** ظهر -والله أعلم- أنهما لم يستعملا الأدلة الأخرى إلا في القليل النادر، ويمكن بيانها على النحو التالي:

أولاً: الاستدلال ببيان العلة:

ويُستخدم هذا النوع من الاستدلال لإثبات الحكم وعدمه، وهو على ضربين كما يقول الأنباري، الأَوَّل: "أن تبين علة الحكم ويستدل بوجودها في موضع الخِلاف ليوجد بها الحكم"، والثَّانِي: "أن تبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخِلاف ليعدم الحكم"(٣).

فمن الأَوَّل عند **يحيى بن حمزة** ما ذكره من عمل (إنَّ) وأخواتها، يقول(٤): "وإنما عملت؛ لمشابهتها الفعل".

ومن الثَّانِي عنده ما ذكره في عمل (إنَّ) وأخواتها يقول: "إنها تخفف فيبطل عملها؛ وإنما بطل لفوات المشابهة بينها وبين الفعل بالتخفيف"(٥).

وغير ذلك من المواضع(٦).

ومن الأَوَّل عند **ابن هُطَيْل** ما ورد في عمل اسم الفاعل، يقول(١): "قوله: "**وتتعدَّى**

---

(١) الاقتراح ص ١٠٠.

(٢) يُنْظَر: المرجع السابق.

(٣) لمع الأدلة ص ١٣٢.

(٤) الحَاصِر ص٢٧٥.

(٥)الحَاصِر ص٢٨٠-٢٨١

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٨٧-٢٨١.

إلى جميع ما تتعدَّى إليه الأفعال" وذلك لقوَّة شبهها بها، ألا ترى أنّ (ضَارِبًا) مثل (يَضْرِبُ)، في عدد الحروف، والحركات، والسكنات".

ومن النوع الثَّانِي عنده ما ورد في إبطال عمل (إِنْ) المخففة، يقول(٢): "وإذا خففت بطل عملها؛ لنقصان الشبه(٣)"، فـ (إِنَّ) المشددة أخذتْ حكم الفعل فعملتْ؛ لشبهها به معنًى ولفظًا(٤)، وعندما خُفِفت انتفت علَّة الشبه، فانعدم الحكم.

وغير ذلك من المواضع(٥) .

ثانيًا: الاستدلال بالأولى:

وهو "أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلَّق به الحكم في الأصل وزيادة"(٦) .

مثاله عند **يحيى بن حمزة** ما ذكره في تقدير ضمير الشأن والقصة في (أَنْ) المخففة، يقول(٧): "وإنما وجب تقديره؛ لأنهم قد أعملوا المكسورة مع التخفيف في نحو: (وإِنْ كُلّا)، وإذا صحَّ إعمالها مع التخفيف فالمفتوحة أوْلى بالإعمال، لأنَّ شبهها بالفعل أقوى من شبه المكسورة".

وفي نفس الموضع استدلّ **ابن هُطَيْل** بالأولى على إعمال (أَنْ) المخففة في ضمير الشأن المقدر، يقول(٨): "لِمَا ثبت من إعمال المكسورة مخفَّفة مع أنَّ شَبَهَ المفتوحة بالفعل أقوى؛ لكونها مصدرية، ومفتوحة الأَوَّل".

وقد يعتمد **يحيى بن حمزة** في استدلاله بالأولى على التمسُّك بالأصل، مثاله ما ذكره في تقدير متعلِّق (الباء) في {بِسْمِ الله} إذا قيل عند الأكل، يقول(٩): "لأنا نقول تقدير

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٥١.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٣.

(٣) ذهب البصريون إلى أنّ (أَنْ) إذا خففت جاز لها أن تعمل، وذهب الكوفيون إلى أنّها لا تعمل، تُنْظَر المسألة في: الإنصاف ١٩٥/١، واللُّباب ٢٢٠/١.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٢.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩١-١٩٢-٣٨٩-١٩٤-١٩٨-٢٠٨.

(٦) لمع الأدلة ص ١٣١.

(٧) الحَاصِر ص ٢٨١.

(٨) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٤.

(٩) الحَاصِر ص ٢١٣.

الفعل أوْلى؛ لأمرين:

أما أولاً: فلأن التعلق للأفعال بالأصالة، فكان تقديره أوْلى.

وأما ثانيًا: فلأنك إذا قدرت متعلق (الباء) اسمًا كان مقدرًا، وإعمال الاسم مصدرًا مع حذفه لا يسوغ، فلهذا كان تقدير الفعل أوْلى".

ثالثًا: الاستدلال بالتقسيم:

وهو على ضربين كما يقول الأنباري، الأَوَّل: "أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعها فيبطل بذلك قوله"، والثَّانِي: "أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق بها الحكم فيبطلها إلا الذي يتعلق به حكم من جهة فيصحح قوله"[(١)] .

ولقد استعان **يحيى بن حمزة** بهذا النوع من الاستدلال، من ذلك ما ذكره في حكم الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد ونون النسوة، يقول[(٢)]: "وإنما وجب بناؤه في هذين الموضعين؛ لتعذر إعرابه بالحركة والحرف فيهما، أما الحرف فلأن الفعل المضارع لا يعرَب بشيء من الحروف إلا النون، فلو أعربنا هذين الأمرين بالنون لأدى إلى اجتماع النونات، وفيه نهاية الثقل، فبطل.

وأما الحركة فلا تخلو إما أن تكون قبل النون أو على النون، ومحال أن تكون قبل النون؛ لأن نون جماعة النساء يكون ساكنًا لما قدمنا في المضمرات، ومحال أن تكون الحركة على النون؛ لأنها مفتوحة بكل حال، وأما نونا التأكيد فلو أعربنا فعلهما بالحركة لكانت الحركة لا تخلو إما أن تكون قبلهما أو عليهما، ومحال أن تكون قبلهما؛ لأن ما قبلهما يكون مفتوحًا مع المذكر، ومكسورًا مع المؤنث على طريق الوجوب، فلو جعل الإعراب قبل النون لبطلت هاتان الحركتان، ومحال أن يكون الإعراب على النون؛ لأنها مفتوحة في الثقيلة، ساكنة في الخفيفة".

فحصر **يحيى بن حمزة** الأقسام التي يحتمل أن يتعلق بها الحكم (الإعراب)، ثم قام بسبرها لإبطالها، فلمَّا بطلت بطل الحكم، يقول[(٣)]: "فلمَّا تعذر إعرابها بالحركة والحرف

---

(١) لمع الأدلة ص١٢٧- ١٢٨.

(٢) الحَاصِر ص ٢٦٣.

(٣) المرجع السابق.

وجب بناؤها".

وغير ذلك من المواضع[١].

أما **ابن هُطَيْل** فلم أقفْ على موضع استعمل فيه هذا النوع من الاستدلال.

رابعًا: الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه:

مثاله عند **يحيى بن حمزة** ما ذكره في نوع التنوين في: ﴿عَرَفَٰتٍ﴾، يقول[٢]:

"وأما الزمخشري [٣] فقد ذكر في تفسيره أن التنوين في نحو: ﴿عَرَفَٰتٍ﴾ تنوين الصرف، وأن الألف والتاء ليستا للتأنيث، وإنما هما للجمع السالم، وأن تاء التأنيث قد حذفت، وإذا بطل أن تكون الألف والتاء للتأنيث ثبت أنه منصرف، وإذا كان منصرفًا كان تنوينه تنوين الصرف، وبطل أن يكون للمقابلة -كما ذكر النُّحاة- وليس ببعيد عن الصواب الذي ذكره الزمخشري؛ لأن أصل وضع التنوين أن يكون علمًا للصرف في غير الاسم المبني ك (صَهٍ، ومَهٍ)، ودليلًا على مكانة الاسم، فلا يُعدل عن هذا إلا للدليل، ولا دليل على كونه تنوين مقابلة، فيجب أن يقضى بكونه علما للصرف، ودليلاً على المكانة" .

وغير ذلك من المواضع[٤].

أما **ابن هُطَيْل** فلم أقف -أيضًا- على موضع استعمل فيه هذا النوع من الاستدلال.

خامسًا: الاستدلال بالحمل على النظير:

وقد صرَّح **ابن هُطَيْل** بهذا النوع من الاستدلال يقول[٥]: "ومن شأنهم حمل النقيض على النقيض، كما أنَّ من شانهم حمل النظير على النظير".

ومثاله عنده ما ذكره في الاسم الممدود، يقول[٦]: "وهو على ضربين: قياسي، وسماعي، الأَوَّل طريق معرفته أن تنظر إلى نظيره من الصحيح، فإن كان ما قبل آخره ألفًا فهو

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٩٥.

(٢) الحَاصِر ص ٢٤٦.

(٣) يُنْظَر: الكَشَّاف ١/٢٤٥ .

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٠٥.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٩٦.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٥٠٤.

ممدود، نحو: (الإِعْطَاء)، و(الاشْتِراء)، و(السَّلْقَاء)؛ لأنَّ نظائرهنَّ: (الإِخْرَاج)، و(الاشْتِرَاك)، و(الدَّحْرَاج)".

وغير ذلك من المواضع[1].

أما **يحيى بن حمزة** فلم أقف على موضع استعمل فيه هذا النوع من الاستدلال.

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٢٢-٥٠٦.

الفَصْلُ الخَامِس

مَوْقِفْهُمَا مِنْ المَذَاهِبِ النَّحْويَّة، وَاِتّجاههمَا النَّحْوي

المَبْحَثُ الأَوَّل: مَوْقِفْهُمَا مِنْ المُصنّفِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: مَوْقِفْهُمَا مِنْ المَذْهبِ البصْريّ.

المَبْحَثُ الثَّالِث: مَوْقِفْهُمَا مِنْ المَذْهبِ الكُوفيّ.

المَبْحَثُ الرَّابِع: مَوْقِفْهُمَا مِنْ العُلَمَاءِ.

المَبْحَثُ الخَامِس: اخْتِيارَاتُهمَا وَاجْتِهَادَاتُهمَا.

المَبْحَثُ السَّادِس: مَذْهَبهمَا النَّحْويّ.

المَبْحَثُ الأَوَّل
مَوْقِفُهمَــا مِنْ المُصَنِّــف

لم يكن **يحيى بن حمزة** في كتابه (الحَاصِر) شارحًا للمُقَدِّمَة المُحْسِبة فحسب، بل كان ناقدًا ممحِّصًا، ذا شخصيَّة نحْويَّة مستقلة، يظهر ذلك جليًّا في مُناقشاته النَّحْويَّة، ومَواقِفه من العلماء، لاسيما المصنف، تأييدًا ومعارضة، وكذلك كان **ابن هُطَيْل** فقد عرض في شرحه لجميع عبارات المقَدِّمة، ونظر فيها نظر المميِّز للخطأ من الصواب، فبرزتْ لنا من خلال اعتراضاته شخصيته النَّحْويَّة، إذ لم يكن مجرَّد شارح تابع لغيره.

وقد عني **يحيى بن حمزة** في شرْحِه بعبارات المقدمة، وعرض فيه لآراء المصنف النَّحْويَّة، مُكتفيًا في كثيرٍ من المواضع بالبسط والشرْح، دون أن يعقِّبَ عليها برفْضٍ أو قبول، وفي مواضعَ قليلة يأتي تعليقه على المتن بعبارات تحمل موافقة صريحة للمصنف، من ذلك ما ذكره ابن بَابَشَاذ في حقيقة الفعل، وهو[١]: "**أن الفعل ما دلَّ على حدث وزمان مختص**"، فعقَّب **يحيى بن حمزة** بعد شرح مفردات الحد بقوله[٢]: "فهذا محصول كلام الشيخ من تعريف ماهية الفعل، وهو قوي لا اعتراض عليه".

وفي بعض المواضع نجده يعترض عليه مستخدمًا في ذلك عبارات تتفاوَت في الحدة واللين، فمن عبارات الحدَّة اعتراضه على ما ذكره ابن بَابَشَاذ في قوله: (إِيَّاكَ وَالطَّرِيْقَ) أن (إيا) للإغراء[٣]، يقول **يحيى بن حمزة** [٤]: "اعلم أنَّ الشيخ قد ذكر هاهنا أن (إيا) يقع به الإغراء، وهذه غفلة منه، وكلامه مشتمل على الخطأ من وجوه أربعة ..."، **فيحيى بن حمزة** لم يُلقِ الاعتراض على عواهنِه، بل ذكر وجه الخطأ، ثم قال معقِّبًا بعد ذلك[٥]:

---

(١) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٤٨.

(٢) الحَاصِر ص ٢٥٢، ويُنْظَر: ص ٢٧٢.

(٣) يُنْظَر: المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٤٤.

(٤) الحَاصِر ص ٢١٦.

(٥) الحَاصِر ص٢١٦.

"فهذا زلَل مِن الشيخ وقَع في هذه الأمور، وليس له عُذر يعذر به إلا السهو والذهول" .

ومنه -أيضًا- اعتراضه على القسم الثَّالِث من أقسام الحروف، وهو: (الحروف التي تعمل على صفة، ولا تعمل على أخرى)، يقول(١): "وهذا التقسيم خطأ؛ لأمرين ..."، وغير ذلك من المواضع التي ظهرتْ فيها اعتراضاتُه الحادَّة على المصنِّف(٢).

ومن العبارات التي تحمل طابع اللطف والليونة، ما ذكره من أحكام الصفة العامة، يقول(٣): "إنه يجوز القطع في الصفة فترفعها على إضمار مبتدأ، وتنصبها على إضمار فعل؛ لما في القطع من المبالغة. وظاهر كلام الشيخ اشتراط التكرار في جواز القطع، والأقرب أنه غير شرط".

وغير ذلك من المواضع(٤).

أما **ابن هُطَيْل** فقد كان كثير التعقُّب للمصنف، وافر النقد له، ولا يعني ذلك أنه لم يكن موافقًا له، فالقارئ للعمدة يلحظ كثرة دوران عبارة "كما ذَكَرَ"(٥)، ولا يخفى ما في هذه العبارة من موافقة لما أورده ابن بَابَشَاذ في المقدِّمة، ففي أقسام المعرفة ذكر ابن بَابَشَاذ أنها خمسة(٦)، فقال **ابن هُطَيْل**(٧): "وأقسام المعرفة خمسة كما ذَكَرَ".

وفي قسمة الأفعال ذكر المصنف أنها ثلاثة(٨): "**ماضٍ، ومستقبل، ولا ماضٍ ولا مستقبل، مستقبل، وهو الحال**"، فقال **ابن هُطَيْل**(٩): "هذا كما ذَكَرَ".

أمَّا المواضع التي اعترض فيها **ابن هُطَيْل** على المصنف، فمع كثرتها إلا أنها تكشف بوضوح لطفه الجمَّ مع ابن بَابَشَاذ، فقد عمد في الجملة إلى انتقاء ألفاظٍ تحمل طابع الليونة في انتقاداته واعتراضاته، خلافًا **للعلوي** الذي كان أشد حدّة في ألفاظه.

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٢٨.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٥٦-١٣٢-٣٢٠-٣٢٨-٤٥٠-٣٥٦-٣٠٧-٣٦٨.

(٣) الحَاصِر ص٤٤٣.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٦٨-٢٠٩.

(٥) يُنْظَر: ص ٣١٩-٣٢٠-٣٧٢-٣٧٦-٣٧٨-٣٨١-٣٨٣-٤٠٥.

(٦) يُنْظَر: المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٤٥.

(٧) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١١٢.

(٨) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٤٨.

(٩) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٦٢.

فكثيرًا ما يقول **ابن هُطَيْل**: "فيه نظر"، و"يَرِدُ عليه"، و"الأحسن"، و"أَوْلى"، والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما يلي:

أ– في النوع الأَوَّل من أنواع المبنيات على الضم، قال ابن بَابَشَاذ(١): "**نوع من الأسماء المناداة، وهو كل اسم مفرد علم، أو مخصوص**".

فعقَّب **ابن هُطَيْل** بقوله(٢): "و"معرفة"، أحسن من "علم"".

ب– ذهب ابن بَابَشَاذ إلى أن الضمة في (مُنْذُ) حركة إتْباع لا بناء(٣)، فاعترض عليه **ابن هُطَيْل** بقوله(٤): "فيه نظر؛ لأنها في (مُنْذُ) بنائية لا إتباعية، والله أعلم".

ث– جعل المصنف (أَفْعَلَ) التفضيل من باب الصفة المشبهة(٥)، فردّ ذلك **ابن هُطَيْل** بقوله(٦): "واعلم أنه أدرج (أَفْعَلَ) التفضيل في باب الصفة المشبهة بانيا على أنها منها، وليس بذلك". وغير ذلك من المواضع(٧).

ويمكن فيما يلي استعراض بعض المواضع التي اعترض فيها الشارحان على المصنف، وانتقداه فيها:

أولًا: ما يتعلق بالتقسيم:

اعترض **يحيى بن حمزة** على المصنف في جعل قسم برأسه للحروف غير العاملة، يقول(٨): "اعلم أن الأصل في الحروف ألا تكون عاملة، وإنما يعمل منها الرفع والنصب؛ لأجل مشابهته للفعل، ويعمل منها الجر؛ للاختصاص، وما عداه فلا يعمل بحال، فإذا عرفت هذا فاعلم أنه لفق هذه الحروف وجمعها من جهات شتى، وكان إيراد كل شيء في بابه أليق".

---

(١) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٥٧.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٢١.

(٣) يُنْظَر: المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٥٧.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٢٢.

(٥) يُنْظَر: المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٧٠.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٤٦.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٧٦-١٩١-٤٢٩.

(٨) الحَاصِر ص ٣٠٦-٣٠٧.

ويعترض **يحيى بن حمزة** -أيضًا- على القسم الثَّالِث من أقسام الحروف، وهو: (الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى)، يقول[١]: "وهذا التقسيم خطأ؛ لأمرين: أما أولاً: فلأنا نقول: لم جعلت هذه الحروف قسمًا ثالثًا؟ هل لأن فيها لغتين، وأما ثانيًا: فلأن المختار أنها معدودة في قسم الحروف العاملة، لكن قد عرض لها ما يوجب بناء متعلقاتها".

وفي نفس الموضع إعترض عليه **ابن هُطَيْل** -أيضًا- بقوله[٢]: "فيه نظر؛ لأن زيادته لهذا القسم -أعني الثَّالِث- توجب عليه أن يعدَّ منه (إنَّ) وأخواتها؛ لأنها إنما تعمل على صفة، وكذلك غيرها، نحو: (إذَن)" .

واعترض **ابن هُطَيْل** على المصنف -أيضًا- في قسمة الأسماء، حيث قال ابن بَابَشَاذ[٣]: "**وقسمة الأسماء كلها ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وما بينهما، وهو المبهم**"، فقال **ابن هُطَيْل**[٤]: "فيه نظر؛ لأنه يقول فيما بعد: "**وفي الأسماء أسماء مشكلة**"[٥] فيثبت قسمًا رابعًا".

ومِن اعتراضات الشارِحَيْن -فيما له علاقة بالتقسيم- اعتراضهما على المصنف في التداخُل في المادة النَّحْويَّة، من ذلك ما ذهب إليه المصنفُ مِن جعل الظروف إذا وقعت أخبارًا أو صفاتٍ أو صلات، وأسماء الإشارة، والأسماء المضافة إضافة معنوية من جملة الأسماء العاملة[٦]، فاعترض عليه **يحيى بن حمزة** بقوله[٧]: "وهذا قد جعله الشيخ من جملة الأسماء العاملة، وهو اشتباه في الترتيب منه[٨]؛ لأنه ليس داخلاً في جملتها، وإنما هو قسم برأسه؛ فلهذا أفردناه".

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٢٨.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩١.

(٣) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٣٩.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٦.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٤٥.

(٦) يُنْظَر: المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٧١.

(٧) الحَاصِر ص ٤٢٥.

(٨) هذا ما أثبته أبانمي في تحقيقه ص٧٩٠، وهو الصواب، أمّا ما أثبته د. محمد حنطاية في تحقيقه فهو: (وهو انتباه في الترتيب منه).

وكذلك **ابن هُطَيْل** اعترض عليه في تداخل المادة النَّحْويَّة، حيث أدرج المصنف (أَفْعَلَ) التفضيل من باب الصفة المشبهة[١]، فردَّ ذلك **ابن هُطَيْل** بقوله[٢]: "واعلم أنه أدرج (أَفْعَلَ) التفضيل في باب الصفة المشبهة بانيًا على أنها منها، وليس بذلك".

وغير ذلك من المواضع التي اعترض فيها الشارحان على المصنف[٣].

ثانيًا: ما يتعلق بالمادة النَّحْويَّة:

اعترض **يحيى بن حمزة** على المصنف في بعض حدوده وآرائه النَّحْويَّة، فمن اعتراضاته الواردة على حدوده ما سبق ذكره في مبحث: (الحدود النَّحْويَّة عند الشارِحَيْن)[٤].

وأما اعتراضاته على المصنف في آرائه النَّحْويَّة، فمنها ما يلي:

أ- في مبحث البدل، قال **يحيى بن حمزة** في الحكم الرَّابع من أحكامها الخاصة[٥]: "إنَّ بدل البعض من الكل يجوز دخوله في بدل المضمر من المضمر، مثل قولك: (يَدُ زَيْدٍ قَطَعْتُ إِيَّاهَا)، وفي بدل المضمر من الظاهر، كقولك: (اليَدُ قَطَعْتُ زَيْدًا إِيَّاهَا)، فهذان الضميران يدلان مما قبلهما على بدل البعض من الكل"، ثم ذكر رأي ابن بَابَشَاذ في المسألة، فقال[٦]: "وقد صرح ابن بَابَشَاذ في كتابه بالمنع من هذا"، حيث قال ابن بَابَشَاذ في شرحه[٧]: "وأما بدل البعض من الكل فإن هذه الأقسام الثمانية[٨] لا يجوز فيه إلا بدل بدل مضمر من مضمر، أو بدل مضمر من مظهر؛ لأن الإضمار يرفع لفظ البعضية".

---

(١) يُنْظَر: المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٧٠.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٤٦.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٠٩. وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٤.

(٤) يُنْظَر الرسالة ص ٨٣.

(٥) الحَاصِر ص ٤٤٩.

(٦) الحَاصِر ص ٤٥٠.

(٧) شرح المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٤٢٦.

(٨) هي: ١- بدل نكرة من نكرة. ٢- بدل معرفة من معرفة.
٣- بدل نكرة من معرفة. ٤- بدل معرفة من نكرة.
٥- بدل ظاهر من ظاهر. ٦- بدل مضمر من مضمر.
٧- بدل ظاهر من مضمر. ٨- بدل مضمر من ظاهر.

فخطَّأ **يحيى بن حمزة** المصنف بقوله[١]: "وهذا خطأ؛ بل المضمر تلو المظهر، فحيث ساغَ دخول المظهر فالمضمر مثله إلا لمانع".

ب- في مبحث ضمائر النصب المنفصلة، ذكر ابن بَابَشَاذ عبارة (إيَّاكَ الطَّرِيْقَ) فردَّها **يحيى بن حمزة** وانتقده فيها، يقول[٢]: "وكلامه هاهنا مشتمل على الخطأ من وجوه أربعة".

أولها: أن المصنف ذهب إلى أن (إيا) يقع بها الإغراء[٣]، فاعترض عليه **يحيى بن حمزة** بقوله: "ولم يرد في لسانهم وضعها للإغراء، وإنما وضعوها للتحذير، وكل واحد من البابين مخالف للآخر ومناقض له".

وثانيها: ذهب المصنف أن (إيا) بمنزلة فعل وقائمة مقامه، فتنصب (الطريق) بها، كما ينصب بذلك الفعل المقدر، فردَّه **يحيى بن حمزة** بقوله: "أن (إيا) اسم مضمر في موضع نصب وهو محتاج إلى ناصب، كما أن (الطريق) محتاج إلى ناصب ...".

وثالثها: ذهب المصنف أن (الطريق) منصوب بـ (إياك)؛ لما وقع موقع الفعل، فخَطَّأه **يحيى بن حمزة** بقوله: "وهذا خطأ؛ بل (الطريق) إنما كان منصوبا بالعطف".

ورابعها: أسقط المصنف (الواو) من لفظ (الطريق)، فشدَّ عليه **يحيى بن حمزة** بقوله: "وهو خطأ، فلا يجوز وروده في التحذير بغير (الواو)؛ لأنه ينصب بالعطف على الاسم المضمر قبله، فتقول: (إيَّاك والطريقَ) وحرف العطف لا يجوز طرحه بحال"، ثم قال بعد ذلك: "فهذا زللٌ من الشيخ وقع في هذه المواضع، وليس له عذر يعذر به إلا السهو والذهول".

وهكذا فإنه يلحظ بأن **يحيى بن حمزة** لم يعترضْ على المصنف فحسب، بل بيَّن موضعَ الخلل، وذكر ما يراه.

وكذا كان الحال مع **ابن هُطَيْل** إلا أنه -كما مرَّ سابقا- كان كثير التعقب للمصنف، وافر النقد له، فقد اعترض عليه في كثيرٍ من الحدود التي أوردها وفي كثيرٍ من آرائه النَّحْويَّة، فأمَّا اعتراضاته عليه في الحدود، فقد سبق ذكرُها في مبحث: (الحدود

---

(١) الحَاصِر ص ٤٥١.

(٢) الحَاصِر ص ٢١٦.

(٣) يُنْظَر: المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٤٤.

النَّحْويَّة عند الشارِحَيْن)[١].

وأمَّا اعتراضاته عليه في آرائه النَّحْويَّة، فمنها ما يلي:

أ- تمثيل ابن بَابَشَاذ للتحذير بقوله: (إِيَّاكَ الطَّرِيْقَ)، فاعترض عليه **ابن هُطَيْل** فيها من الأوجه نفسها التي اعترض عليه **يحيى بن حمزة** فيها[٢].

ب- العامل في المنادى، ذهب ابن بَابَشَاذ إلى أن العامل في المنادى هو حرف النداء[٣]، فردَّ **ابن هُطَيْل** رأيَه بقوله[٤]: "وهو خلاف ما عليه المحقِّقُون من أنَّ العامل هو نفس الفعل المحذوف".

ت- العامل في المفعول معه، ذهب ابن بَابَشَاذ إلى أن العامل في المفعول معه الفعل لا معنى الفعل[٥]، فاعترض عليه **ابن هُطَيْل** بقوله[٦]: "صوابه: أو معنى فعل".

ثالثًا: ما يتعلق بصياغة عباراته العلمية:

انتقد **يحيى بن حمزة** المصنفَ في إطلاق عبارته وعدم تحديدها في موضع واحد، حينما قال ابن بَابَشَاذ في باب (الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى)[٧]: "**ومنها (لا) تنصب النكرة**"، فانتقده **يحيى بن حمزة** بقوله[٨]: "وكلام الشيخ هاهنا فيه تساهُل، حيث سمَّى الفتح نصبًا، فإنه قال في صدر الباب: "**وهي تنصب النكرة ما دامت النكرة تليها**"، ومادام النفي مستغرقًا، ثم جعل المثال: (لَا إِلَهَ إلاَّ الله)، والأمر في جميع ما ذكر بناء لا إعراب"، ثم عمد إلى تصويب عبارته، يقول: "وكان الصواب أن يقول: وهي تنصب النكرة إذا كانت مضافة، أو مشبهة بالمضاف"، ثم نعته بالتساهُل وجعل إطلاق العبارات وعدم دقتها عادة عند المصنف، حيث يقول: "ولكنه تساهل في

---

(١) يُنْظَر الرسالة ص ٨٣.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٠١-١٠٢.

(٣) يُنْظَر: المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٥٤.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٣٦.

(٥) يُنْظَر: المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٥٨.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٤٤.

(٧) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٥٥.

(٨) الحَاصِر ص ٣٣٢.

الإطلاق كعادته في غيره"

أما **ابن هُطَيْل** فقد كان كثير النقد لعبارات المصنف، من ذلك في حديثه عن المبنيات على الضم، قال المصنف(١): "**نوع من الأسماء المناداة، وهو كل اسم مفرد علم**"، فانتقده **ابن هُطَيْل** بقوله(٢): "و"معرفة" أحسن من "علم"؛ ليدخل فيه نحو: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)".

وفي حديثه عن المفعول فيه، قال المصنف(٣): "**وشرطُه أن يكون متضمنًا معنى (في)**"، فانتقده **ابن هُطَيْل** بقوله(٤): "وفي قوله: "**متضمنًا**" ركَّةٌ؛ لأنَّه لو كان متضمنًا معنى (في) لبُني"؛ ثم صوّب عبارته: "فالصواب أن يقال: وشرط نصبه تقدير (في)، كما قال ابن الحاجب (٥)".

وغير ذلك من المواضع(٦).

بالإضافة إلى ما سبق فقد استدرك الشارحان على المصنِّف، فأضاف **يحيى بن حمزة** في شرحِه ما أغفله ابن بَابَشَاذ في مقدِّمته، ورأى أنه لا بد منه حتى تتمّ الفائدة، ويحصل الغرض، وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد رأى بأنَّ صاحب المقدمة لم يستوعب جميع الأحكام النَّحْويَّة، وأنه قد أغفل ذكر بعض الأبواب التي لا بدَّ منها؛ لذا عمدا إلى إضافة ما أهمله المصنف، سواء أشارا إلى تلك الزيادة، أو أضافاها دون إشارة.

فقد أضاف كلا الشارِحَيْن ما يلي:

أ– حقيقة الكلمة والكلام(٧) .

ب– باب جمع التكسير(٨).

---

(١) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٥٧.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٢١.

(٣) المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٥٨.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٤٢.

(٥) يُنْظَر: شرح الرضي ٢:١/٥٧٨.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٤٣-٤١٣.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٢٧، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١١.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٩٢، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٨٣.

وتفرّد **يحيى بن حمزة** بإضافة باب النسب[١] .

وتفرّد **ابن هُطَيْل** بإضافة باب التنازع[٢] .

ومن الأحكام التي أضافها **يحيى بن حمزة** ما يلي:

أ- في حديثه عن الأمور المبنية على الفتح، يقول[٣]: "فاعلم أنه لما ذكر المنصوبات المعربة كان من حقه أن يعقبها بذكر الأمور المبنية على الفتح؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، كما فعل في المرفوعات، لكنه أسقطه سهوًا وذهولاً، وجملة الأمور المبنية على الفتح خمسة ...".

ب- في فصل الفعل الماضي، اقتصر المصنفُ على ذكر الأمثلة فقط، فقال **يحيى بن حمزة**[٤]: "اعلم أن الشيخ قد سرد الأمثلة سردًا، واقتصر على بيان المزيد فيها من غير بيان مقدار الزيادة، ولم يميّز الملحق منها من غير الملحق، ولا ذكر شروط الإلحاق، ونحن نفصلها تفصيلاً شافيًا بعون الله".

ومما أضافه **ابن هُطَيْل** ما يلي:

أ- في فصل العامل، ذكر المصنف إعمال أسماء المفعولين ولم يمثّل لذلك، فقال **ابن هُطَيْل**[٥]: "وقد غفل عن تمثيل عمل أسماء المفعولين، وهو نحو: (زَيْدٌ مُعْطَي دِرْهَمًا اليَوْمَ اليَوْمَ أَوْ غَدًا)".

ب- ذكر المصنف أن جملة المرفوعات سبعة[٦]، فاستدرك عليه **ابن هُطَيْل** بقوله[٧]: "بقي عليه خبر (لَا) التي لنفي الجنس، واسم (مَا)، و(لَا) المشبهتين بـ (لَيْسَ)".

ت- ذكر المصنف أن المنصوبات أحد عشر نوعًا[٨]، فاستدرك عليه **ابن هُطَيْل** بقوله[١]:

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٢٥.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣١٧.

(٣) الحَاصِر ص ٣٦٨.

(٤) الحَاصِر ص ٢٥٥.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٥٥.

(٦) يُنْظَر: المُقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٥٥.

(٧) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٠٧.

(٨) يُنْظَر: المُقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٥٧.

"بقي عليه اسم (لا) التي لنفي الجنس، وخبر (مَا)، و(لَا) المشبهتين بـ (لَيْسَ)".

وبعدُ فقد ظهر مما سبق عرضُه أنه بالرغم من اعتراضات الشارِحَيْن على المصنف، وانتقاداتهما له، فإنَّ ذلك لم يغضَّ مِن مكانته عندهما، يظهر ذلك في كثرة نعت **يحيى بن حمزة** له بالشيخ، وحرص **ابن هُطَيْل** على اختيار ألفاظ ليِّنة في ردِّ أقواله.

ومما يلحظ -أيضًا- أن الشارِحَيْن في اعتراضاتهما بيَّنا موضع الخطأ، وأظهرا مكْمَن الزلل، وأفصحا عمَّا يريانه من الصواب.

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٢٦.

المَبْحَثُ الثَّانِي
مَوْقِفهُمَا مِنْ المَذْهَبِ البَصْريّ

نشأ علم النحو وتطور على أيدي علماء البصرة والكوفة دون غيرهما من سائر الأمصار الإسلامية، فلم يكن بالحجاز ولا الشام شيءٌ يُذكر من النحو واللغة بجانب ما في العراق [١] .

وقد كان لمدرستي البصرة والكوفة الأثر البالغ في علم النحو؛ لذا كثر دوران آراء هاتين المدرستين في الكتب النحوية من شتى العصور، من هذه الكتب كتاب (الحَاصِر) الذي أكثر فيه **يحيى بن حمزة** من إيراد آراء هاتين المدرستين، وذكر حججهما، ومن ثم التعليق عليها بالرفض أو القبول، وكذلك كتاب (العُمْدَة) الذي عرض فيه **ابن هُطَيْل** لكثير من آراء المدرسة البصرية والكوفية على حدٍّ سواء، وتنوعتْ مواقفه منها بين القبول والردِّ.

وتظهر النزعةُ البَصْرِيَّة عند **يحيى بن حمزة** جليَّة؛ يتضح ذلك في كثرة المسائل النَّحْويَّة التي أخذ بأقوالهم فيها، وفي تمسكه بالقياس وردُّ الروايات الشاذة.

بيد أنه لم يعدَّ نفسه بصريًّا، إلاَّ في موضع واحد، وذلك في ذكره للخلاف بين البصرة والكوفة في أفعال المدح والذم، هل هما فعلان أو اسمان؟ يقول[٢]: "فاعلم أن أهل الكوفة زعموا أنهما اسمان، وذهب المحققون من أهل البصرة إلى أنهما فعلان"، ثم قال منتسبًا للبصريين[٣]: "وعمدتنا في كونهما فعلين أمران ...".

وقد تبنَّى **يحيى بن حمزة** المذهب البصريَّ في بعض المواضع، من ذلك ما ورد من الخِلاف في حكم العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، فذهب إلى عدم جواز ذلك، خلافًا للكوفيين[٤] .

---

(١) يُنْظَر: نشأة النحو ص ٣٧.

(٢) الحَاصِر ص٤٠٠.

(٣) الحَاصِر ص ٤٠١.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٧٩، ويُنْظَر: الرسالة ص ٢٦٢.

أما طريقته في موافقة البَصْرِيِّين فهو إما أن يختار مذهب البَصْرِيِّين، مع ذكر سبب اختياره، أو دون ذِكْرٍ للسبب، فمن الأَوَّل: اختياره ما ذهب إليه البَصْرِيُّون في مسألة الخِلاف في لقب الاسم، من أنَّ الاسم مشتق من السمو وهو العلوُّ، مع إقراره بأن كلام الكوفيين من جهة المعنى حسن جيد، إلا أن كلام البَصْرِيِّين أقوى لارتباطه بالأدلة[١].

وكذلك في مسألة الخِلاف في صيغة التعجب (مَا أَحْسَن) هل هو اسم أم فعل، اختار **يحيى بن حمزة** مذهب جمهور البَصْرِيِّين من أنه فعل غير متصرف في موضع رفع خبر لـ (ما)، خلافًا لما ذهب إليه الكُوفِيُّون من أنَّه اسم[٢]، ثم ذكر سبب اختياره، يقول[٣]: "لدخول نون الوقاية في مثل: (ما أَحْسَنَنِي) وهي من خواصِّ الأفعال".

وفي مسألة الخِلاف في العامل في التوابع[٤]، ذكر أقوال النُّحاة فيها، ثم اختار ما ذهب إليه البَصْرِيُّون من أن العامل في التوابع هو الأَوَّل منسحب على التابع والمتبوع، ينصب عليهما إنصبابة واحدة إلّا في العطف؛ وذلك "لأن التوابع في حكم التتمة، والتكملة لما قبلها، فيجب أن تكون مندرجة تحت أحكام المتبوعات فيقع عليها العامل وقوعًا واحدًا"[٥].

وفي مسألة الخِلاف في أعرف المعارف، اختار ما ذهب إليه البَصْرِيُّون من أن الضمير أعرفها ثم العلم، ثم المبهم، ثم المعرّف باللام، ثم المضاف إلى إحدى هذه المعارف إضافة معنوية؛ لأنَّ المضمر منها ما هو للمتكلم والمخاطب فهو واضح لا يحتاج إلى تفسير، ومنها ما هو للغائب فليس يضمر إلا وقد عُرف[٦].

ومن الثَّانِي: وهو أن يختار مذهب البَصْرِيِّين دون أن يذكر سبب اختياره، ما ورد في الخِلاف في حكم فعل الأمر، فذهب **يحيى بن حمزة** إلى أن فعل الأمر مبني على

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٥-١٣٦، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩١.

(٢) تُنْظَر المسألة في: الإنصاف ١٢٦/١، واللمحة ٥٠٥/١-٥٠٧، وأوضح المسالك ٢٢٥/٣-٢٢٦، وهَمْع الهوامع ٤٦/٣-٤٧.

(٣) الحَاصِر ص ٣٩٨-٣٩٩.

(٤) سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٦.

(٥) الحَاصِر ص ٤٣٢.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٢٦.

السكون، وفاقًا للبصريين، وخلافًا للكوفيين(١).

وقد يختار مذهب البَصْرِيِّين، ثم يذكر أدلة الكوفيين ويردها، كما في مسألة الخِلاف في ترك صرف المنصرف، حيث اختار ما ذهب إليه البَصْرِيُّون من عدم جواز ذلك، خلافًا للكوفيين، ثم أورد أدلة أهل الكوفة وردَّها(٢).

وغير ذلك من المواضع التي تابع فيها **يحيى بن حمزة** البَصْرِيِّين(٣).

وكذلك كان **ابن هُطَيْل** إلا أنَّ النزعة البَصْرِيَّة كانت أوضح عنده من **يحيى بن حمزة** ، يظهر ذلك فيما يلي:

أ- كثرة اختياراته البَصْرِيَّة، وقبول آرائهم، واقتفاء منهجهم.

ب- تمسكه بالقياس، وردّ الروايات الشاذة وعدم قبولها.

ت- عدم الأخذ بالقراءات القرآنيَّة التي تخالف أصلًا من أصول البَصْرِيِّين، وقياسًا من أقيستهم، والبحث لها عن تأويل، كما في موقفه من قراءة حمزة: {والأَرْحَامِ} -السابق ذكرها(٤).

ث- إضافة إلى كثرة تبنِّيه لأقوالهم، كما في مسألة ترْك صرف المنصرف، اختار مذهب البَصْرِيِّين في عدم جواز ترك صرف المنصرف لعلة واحدة(٥)، وفي حكم العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر ذهب إلى عدم جواز ذلك، وفاقًا للبصريين، وخلافًا للكوفيين(٦)، وذهب إلى أنَّ فعل الأمر مبني على السكون، وفاقًا للبصريين(٧)، غير أنّه لم يصرح ببصريته، ولم ينسب نفسه للبصريين.

وأما موافقة **ابن هُطَيْل** لهم فاتخذتْ صورتين، فهو إما أن يتبنَّى المذهب البصري، معللاً صحة ما ذهب إليه، كما في مسألة الخِلاف في حكم فعل الأمر، ذهب **ابن هُطَيْل**

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٦٥، سبقت الإشارة إلى المسألة في ص ١٠٧.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٦٢-١٦٣، سبقت الإشارة إلى المسألة في ص ١٠٠.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٥٢-١٥٥-٢٦٥-٣٠٤-٣١٧-٣٤٨.

(٤) يُنْظَر الرسالة ص ١٥٧.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٠، سبقت الإشارة إلى المسألة في ص ١٠٠.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٦، يُنْظَر الرسالة ص ٢٦٢.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٨١، سبقت الإشارة إلى المسألة في ص ١٠٧.

إلى أنه مبني، وفاقًا للبصريين، يقول[١]: "وذلك لأن حرف المضارعة هو الذي لأجله أشبه المضارع الاسم، فلمَّا زال في فعل الأمر زال الشبه، فبطل الإعراب".

وإما أن يقتصر على اختياره للمذهب البصري، دون أن يعلل لذلك، كما في الخِلاف في العدل في العدد، فاختار **ابن هُطَيْل** قصره على السماع وفاقًا للبصريين[٢]، وكذلك في مسألة الخِلاف في الضمير في (رُبَّهُ رجُلًا) هل يطابق التمييز أو لا؟ فاختار أنه لا يطابق، وفاقًا للبصريين، وخلافًا للكوفيين[٣]، ومن ذلك اختياره أن الفعل مشتق من الاسم، وفاقًا للبصريين، دون أن يقدم تعليلاً لذلك[٤].

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٨٠، سبقت الإشارة إلى المسألة في ص ١٠٧.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٣، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٢.

(٣) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٣٧، سبقت الإشارة إلى المسألة ص١٠٠.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٤، سبقت الإشارة إلى المسألة ص٩١.

المَبْحَثُ الثَّالِث
مَوْقِفهُمَا مِنْ المَذْهَبِ الكُوفِيِّ

إن موافقة الشارِحَيْن لكثير من أقوال البَصْرِيِّين لا تعني بالتأكيد أن موقفهم من الكوفيين كان مخالفًا لهم دائمًا، فقد وافق **يحيى بن حمزة** الكوفيين في بعض المسائل النَّحْويَّة، وأخذ بقولهم، كما في الخِلاف في حكم ضمير الفَصْل، اختار أنه اسم، وأن له موضعًا من الإعراب، وفاقًا للكوفيين[١] ، ووافقهم -أيضًا- في عدم جواز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها[٢]، واختار مذهبهم -أيضًا- في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[٣]، ووافقهم في إبطال عمل (إنْ) المخففة[٤].

أما **ابن هُطَيْل** فلم أجدْ له في شرحه موافقة صريحة للمذهب الكوفي، وقد جاء ظاهر كلامه بالأخذ بقولهم في موضعين، الأَوَّل في مسألة (إنْ) المخففة، فالبَصْرِيُّون يجيزون إعمالها[٥]، والكُوفِيُّون يهملونها[٦]، فأخذ **ابن هُطَيْل** بقول الكوفيين مع عدم رفضه لقول البَصْرِيِّين؛ يتضح ذلك في تبنيه لقول الكوفيين، بقوله[٧]: "وإذا خففت بطل عملها؛ لنقصان الشبه"، ثم قال: "وقد تعمل"، فالظاهر أن يرى أن إهمالها أكثر، وإعمالها قليل.
والآخر في (كَيْفَ) إذا اتصلت بها (مَا)، فالبَصْرِيُّون يجيزون إعمالها في الشرط على ضعف، وإذا لم تتصل بها (مَا) فلا يجوز إعمالها[٨]، والكُوفِيُّون وقطرب يجيزون ذلك

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٠٥، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٧.
(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ٣٨٣، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٢.
(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٥٤، والإنصاف ١٩٥/١، وهَمْع الهَوَامِع ٥١٣/١.
(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٨٠، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٢١٧.
(٥) يُنْظَر: الكتاب ١٤٠/٢، واللامات، ابن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الثَّانِية، ص١١٧ (دار الفكر، دمشق ١٤٠هـ-١٩٨٥م)، والإنصاف١٩٥/١، واللُّباب ٢٢٠/١.
(٦) يُنْظَر: الإنصاف ١٩٥/١، وهَمْع الهَوَامِع ٥١٣/١.
(٧) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩٣.
(٨) يُنْظَر: الكتاب ٦٠/٣، والإنصاف ٦٤٣/٢، وارْتِشَاف الضَّرَب ١٨٦٨/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٧٧/٣، =

مطلقًا[١]، وظاهر كلام **ابن هُطَيْل** جواز إعمالها مطلقًا، يقول[٢]: "و(كَيْفَمَا) شرط في الأحوال، نحو: (كَيْفَمَا تَصْنَع أَصْنَعْ)"، ثم ذكر مذهب البَصْرِيِّين، يقول: "وأهل البصرة لا يجزمون بها، ويرفعون الفعلَيْن"، دون أن يعلق عليه برفض أو قبول.

ولعلَّ ذلك يدلُّ على أن الشارِحَيْن لم يكونا مقلدَيْن للبصريين تابعَيْن لهم في كلِّ مسألة.

أمّا في عرض المسائل الخِلافية بين المدرستين، فيمكن القول: بأن الشارِحَيْن اتخذا طريقتين في التعامل مع المذهب الكوفي، فإما أن يكتفيا بذِكْر رأيهم دون الحكم عليه برفض أو قبول، كما في مسألة الخِلاف في (كَيْفَ) إذا اتصلت بها (مَا) هل يجزم بها؟ فذكر **يحيى بن حمزة** مذهب الكوفيين وهو الجزم بها، دون أن يحكم عليه بردٍّ أو قبول[٣]، وكذلك الخِلاف في ضمير المنفصل إذا وقع فصلا بين معرفتين، فالبَصْرِيُّون يسمونه: الفَصْل، والكُوفِيُّون يسمونه: العماد، فاكتفى **يحيى بن حمزة** بذكْرِ الخِلاف في التسمية مع حجة كل مذهب[٤].

وكذلك **ابن هُطَيْل**، ففي مسألة الخِلاف في الفَصْل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف إليه أو بغيره، ذكر رأي البَصْرِيِّين متبوعًا برأي الكوفيين، دون أن يحكم عليه[٥]، وأيضًا في مسألة الخِلاف في أي الفعلَيْن أحق بالعمل في باب التنازع[٦].

وإما أن يَعْرضا الخِلاف النحوي ثم يعمدا إلى ردِّ المذهب الكوفي، كما في مسألة الخِلاف في حكم فعل الأمر، ردّ **يحيى بن حمزة** قول الكوفيين بأنه مجزوم بلام مضمرة[٧]، ووصفه بأنه لم يصدر عن فطانة[١]، وكذلك في مسألة الخِلاف في علة منع

=ومُغْنِي اللَّبِيب ٢٧٠، وشرح شذور الذهب ٦٠٣/٢.

(١) يُنْظَر: المراجع السابقة.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٤٦.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٠٥.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٠٤، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩١.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٦٠-٤٦١، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٨٩.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣١٧، سبقت الإشارة إلى المسألة ص٩٩.

(٧) سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٠٧.

صرف (حَمْرَاء)[٢]، فالبَصْرِيُّون يرون أن العلة هي التأنيث ولزوم التأنيث[٣]، والكُوفِيُّون يرون أن علة امتناع صرفه هو الصفة والتأنيث[٤]، فقال **يحيى بن حمزة** مخالفًا للكوفيين[٥]: "وكلام البَصْرِيِّين أقوى وأبعد عن الانتقاض الوارد على الكوفيين".

وكذلك **ابن هُطَيْل** ففي مسألة الخِلاف في لقب الاسم، ردَّ قول الكوفيين بعبارة "ليس بصحيح"[٦]، وفي مسألة الخِلاف في علة إعراب الأسماء الستة بالحروف[٧] ذهب **ابن هُطَيْل** إلى أنها لما تكثَّرت بلزوم الإضافة، وأواخرها حروف يمكن أن تكون إعرابًا، ناسب ذلك أن يكونَ إعرابها بالحروف، خلافًا للكوفيين الذين يرَوْن أن هذه الحروف زوائد للإعراب كالضمة والفتحة والكسرة، فردَّ **ابن هُطَيْل** مذهبهم بقوله[٨]: "وليس بشيء"،

ومما يلحظ أن **يحيى بن حمزة** كان أقل حِدَّة في ردِّ المذهب الكوفي، فغالبًا ما يأتي ردِّه لقولهم في سياق اختياره للمذهب البصري، بخلاف **ابن هُطَيْل** الذي استعمل عباراتٍ تحمل صراحةً رفضه لمذهب الكوفيين، من تلك العبارات قوله: "ليس بشيء"[٩]، و"ليس بمستقيم"[١٠]، و"غير مستقيم"[١١].

---

(١) يُنْظَر: الحاصر ص٣٠٠-٣٠١.

(٢) هذا ما أثبته أبانمي في تحقيقه ص٩٢، وهو الصواب، وأما ما أثبته د.محمد حنطاية فهو: (وإنما علة صرفه).

(٣) يُنْظَر: الكتاب ٢١٣/٣، والمقتضب ٣٢٠/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٣٥/٣-١٤٣٦، وشرح الرضي ١٣٧/١:١، وشرح ابن عقيل ٣٢٢/٣، وهمع الهوامع ٩٤/١.

(٤) لم أعثر على من نسبه للكوفيين فيما وقفت عليه من كتب النحو.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٥٢.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٥، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩١.

(٧) سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٩.

(٨) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٦٣.

(٩) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٦٣-٤١٨-٤٢٩.

(١٠) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٧٠.

(١١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٨٥

موقف الشارِحَيْن من أدلة الكوفيين:

إنَّ متابعة الشارِحَيْن للبصريين في كثير من المسائل النَّحْويَّة نتج عنه متابعتهم في ردِّ أدلة الكوفيين التي تخالف أصلًا من أصول البَصْرِيِّين وأقيْستهم، ويمكن فيما يأتي ذكر موقف الشارِحَيْن من أدلة المذهب الكوفي، مع التنبيه على أنهما لَم يكونا بِدْعا في ذلك، ولم ينفردا بأحكامٍ خاصة عليها:

أ-الحكم على أدلتهم بالشذوذ، من ذلك ما ورد في مسألة الخِلاف في ترك صرف المنصرف؛ اختار **يحيى بن حمزة** ما ذهب إليه البَصْرِيُّون من عدم جواز ذلك، خلافًا للكوفيين، ثم أورد أدلة الكوفيين وحكم عليها بالشذوذ، يقول[١]: "وأجازه أهل الكوفة محتجين بقول العباس بن مرداس:

فَمَا كَانَ مِنْ حِصْنٍ وَلَا حَابِسٍ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ [٢]

وهو شاذ لا يعول عليه؛ لأن الرواية فيه: (يفوقان شيخي) فيسقط التعلق به".

وقد يصف **يحيى بن حمزة** دليل الكوفيين بأنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء، من ذلك ما ورد في مسألة الخِلاف في دخول (إن) الخفيفة على الأفعال، فذهب **يحيى بن حمزة** إلى أنها لا تدخل إلا على نواسخ الابتداء، خلافًا للكوفيين الذين أجازوا دخولها على كل فعل، يقول[٣]: "وجوّز الكُوفِيُّون دخوله على كل فعل، وأنشدوا في في ذلك:

تَاللهِ رَبّكَ إِنْ قَتَلْتَ لمسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتَعَمِدِ [٤]

وليس بشيء؛ لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء".

وفي نفس الموضع حكم **ابن هُطَيْل** على شاهد الكوفيين السابق بالشذوذ[٥].

وفي مسألة إعمال (لَيْتَ) ذهب **ابن هُطَيْل** وفاقًا للبصريين أنها تعمل عمل أخواتها،

---

(١) الحَاصِر ص ١٦٢-١٦٣، سبقت الإشارة إلى المسألة في ص ١٠٠.

(٢) سبق تخريج الشاهد ص ١٠٥.

(٣) الحَاصِر ص ٢٨١.

(٤) سبق تخريج الشاهد ص ١٤٦.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٥٨-٢٥٩.

وهو نصب الاسم ورفع الخبر(١)، خلافًا للفراء الذي يرى جواز إجراء (لَيْتَ) مجرى (أَتَمَنَّى)(٢)، مستدلاً بقول الشاعر:

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبا رَوَاجِعا (٣)

فردّ **ابن هُطَيْل** استدلال الفراء السابق بقوله(٤): "وليس بشيء؛ و(رَوَاجِعا) حال، والعامل فيه الخبر المحذوف".

وفي مسألة الخِلاف في توكيد النكرة تابع **ابن هُطَيْل** البَصْرِيِّين في منع توكيد النكرة مطلقًا، وأجاز ذلك الكُوفِيُّون، يقول(٥) : "وأجازه الكُوفِيُّون في نحو قوله:

قَدْ صَرَّت البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعا (٦)

قالوا: لإفادته، وهو ضعيف".

ب– تأويل أدلتهم؛ لتتوافق مع ما يذهبان إليه، كما في مسألة الخِلاف في ترك صرف المنصرف(٧) اختار **يحيى بن حمزة** عدم جواز ذلك، خلافًا للكوفيين الذين أجازوا ذلك، محتجين بقول الشاعر:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِر ذُو الطَّوِلِ وَذُو العَرْضِ (٨)

فردَّ **يحيى بن حمزة** دليلهم بقوله(١): "وليس فيه حجة لصحة محمله على اسم القبيلة".

---

(١) يُنْظَر: الكتاب ١٤٢/٢، والأصول ٢٤٨/١، والمفَصَّل ص٤٠٠، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٢٦١/١، وشرح الرضي ١٢٣٦/٢:٢.

(٢) يُنْظَر: المفَصَّل ص٤٠٠، واللمحة ٥٤١/٢، ومغني اللبيب ص٤٩٢، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٢٦١/١، وشرح الرضي ١٢٣٦/٢:٢.

(٣) سبق تخريج الشاهد ص ١٨٤.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٦٦-٤٦٧، تُنْظَر المسألة في: المفَصَّل ص١٤٧، وشرح التسهيل ٢٩٦/٣، والإنصاف ٣٦٣/٢، واللُّباب ٣٩٥/١.

(٦) سبق تخريج الشاهد ص ١٤٦.

(٧) سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٠٠.

(٨) من الهزج، لذي الأصبع العدواني.
وهو في: الأصول ٤٣٨/٣، والإنصاف ٥٠١/٢، واللُّباب ١٠٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥١٠/٣.

ومن ذلك -أيضًا- ما ورد في الخِلاف في ماهية أفعال المدح، ذهب **ابن هُطَيْل** إلى أنها أفعال، خلافًا للكوفيين الذين يرون أنها أسماء، ثم أورد ما احتج به الكُوفِيُّون من أدلة وعمد إلى تأويلها بما يتوافق مع مذهبه، يقول[٢]: "واعلم أنّ منهم من يقول: إن هذه الثلاثة[٣] أسماء، ويحتج بنحو قولهم: (وَاللهِ مَا هِي بِنِعْمَتِ المولودَة)، وقولهم: (نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْس العَيْر)، وقوله:

يَا حَبَّذَا جَبَل الرَّيَانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِن الرَّيَانِ مَنْ كَانَا [٤]".

ثم ردَّ أدلتهم وعمد إلى تأويلها بقوله: "وأما حجتهم فغير صحيحة؛ لأنا نقول: (مَا هِي بمقولٍ فِيْهَا نِعْمَتْ المولودة)، و(نِعْمَ السَّيْر عَلَى مَقُولٍ فِيهِ بِئْس البَعِير)، و(يَا هَؤلاءِ حَبَّذَا جَبَل الرَّيان)".

ت- وقد يكتفي **ابن هُطَيْل** في بعض المواضع بذكر ردِّ البَصْرِيِّين لأدلة الكوفيين، كما في مسألة الخِلاف في اشتراط مجيء (مَا) الاستفهامية قبل (ذَا) الموصولة، فالبَصْرِيُّون يشترطون ذلك، أما الكُوفِيُّون فلا يشترط ذلك عندهم، يقول[٥]: "وعند الكوفيين أنه لا يشترط مجيء (ما)، وأنشدوا:

عَدسٌ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ [٦]

أي: والذي تحملينه طليق".

ثم أورد ردّ البَصْرِيِّين لما استدلوا به، بقوله: "وهذا شاذ عند البَصْرِيِّين".

وفي مسألة الخِلاف في العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد أو فاصل، يقول[٧]: "ولو قيل: (قُمْ وَزَيْدٌ) لم يجزْ إلا عند الكوفيين، وأنشدوا:

---

(١) الحَاصِر ص ١٦٢-١٦٣.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٢٨-٤٢٩.

(٣) هي: نعم وبئس وحبذا.

(٤) من البسيط، لجرير، في ديوانه ص ٤٩٣.

وهو في: الجنى الداني ص٣٥٧. وهَمْع الهَوَامِع ٣٩/٣. وخِزَانَة الأدب ١٩٩/١١.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٢٣-١٢٤، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٠٧.

(٦) سبق تخريج الشاهد ص ١٠٧.

(٧) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٩٦.

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الملَا تَعَسَّفْنَ رَمْلا [(١)]".

ثم أورد اعتراض البَصْرِيِّين عليهم بقوله: "وهي ضرورة عند البَصْرِيِّين".

وكذلك فعل في مسألة الخِلاف في العطف على الضمير المجرور[(٢)].

(١) من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة، في ديوانه، وقف على طبعه وتصحيحه: بشير يموت، الطبعة الأولى، ص٢٣٤ (المطبعة الوطنية، بيروت ١٣٥هـ-١٩٣٤م).

اللغة: "زُهر" جمع زهراء وهي المرأة المشرقة البيضاء؛ يُنْظَر: الصحاح "زهر" ٦٧٤/٢.

"تهادى" تتمايل في مشيتها؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "هدى" ٢٥٣٤/٦.

"نعاج الملا" البقر من الوحش؛ يُنْظَر: المرجع السابق، "نعج" ٣٤٥/١.

"تعسفن" التعسف الميل والاعتدال؛ يُنْظَر: القاموس المحيط "عسف" ص٨٣٧.

وهو في: الكتاب ٣٧٩/٢، والمفَصَّل ص١٦١، واللمع ص٩٦، والإنصاف ٤٧٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٩٨-٤٩٩.

المَبْحَثُ الرَّابِع
مَوْقِفُهُـمَا مِنْ عُلَمَــاءِ النَّحْو

نقل **يحيى بن حمزة** في شرحه كثيرًا من آراء النُّحاة وضمنها كتابه، وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد ضمن شرحه طائفة من أقوال العلماء، وهما في ذلك لم يكونا مجرد ناقلين فحسب، بل كان لهما نظرٌ ناقد، وشخصية مستقلة، ظهرت في تنوع مواقفهما من العلماء بين القبول والرفض، ويمكن تقسيم هؤلاء العلماء إلى الأقسام التالية:

النُّحاة البَصْرِيين:

ذُكِر سابقًا أنَّ الشارِحَيْن نقلا في شرحيهما عن كثير من علماء النحو البَصْرِيِّين، اعتمدا في التعويل عليهم أكثر من اعتمادهما على غيرهم، ومن أبرز أعلامهم الوارد ذكرهم في الشرحين ما يلي:

أ–سيبويه:

كان لسيبويه مكانةٌ جليلة عند **يحيى بن حمزة** ، فهو إمام النُّحاة وشيخهم، وقد ذكر بأنه هو أمير الصنعة وسفيرها وترجمانها[١]، فقد كان اعتداده به واضحًا، يظهر ذلك بوفرة نقله عنه، فكثيرًا ما يقول: (عند سيبويه)، و(كما قال سيبويه)، فمثلاً في حديثه عن صيغ الموصولات يقول[٢]: "و(أَيُّ) وهي عامة في أولي العلم وغيرهم...، وإذا استعملت موصولة وقطع صدر صلتها كانت مبنيةً على الضم عند سيبويه [٣]"، وفي حديثه عن معاني (أو) يقول[٤]: "ولها معنيان:... وثانيها: بمعنى (إِلَّا أَنْ) كما قال سيبويه[٥]".

ومن اعتداد **يحيى بن حمزة** بسيبويه وصفه لما لم يذكره بالقلة، ففي مبحث أدوات

(١) يُنْظَر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. هادي ٣٠٨/١.
(٢) الحَاصِر ص ٢٣٣
(٣) يُنْظَر: الكتاب ٤٠٠/٢.
(٤) الحَاصِر ص ٢٩٢.
(٥) يُنْظَر: الكتاب ٤٧/٣.

الاستثناء أورد اللغات الواردة في (خَلَا وَعَدَا) وهي ثلاث لغات: الأولى: النصب بهما جميعًا على أنهما فعلان فاعلهما مضمر، والثَّانِية: الجر بهما جميعًا على أنهما حرفا جر، وإما مصدران مضافان لما بعدهما، والثَّالِثة: الجر بـ (خَلَا) دون (عَدَا)، ثم قال(١): "فأما سيبويه (٢) والمبرد(٣) فلم يذكرا إلا النصبَ على الفِعْليَّة، ولم يوردا الجر بهما جميعا، ولا الجر بأحدهما، وما ذاك إلا لكوْنه قليلًا نادرًا".

ونقل **يحيى بن حمزة** رواية سيبويه عن العرَب، في جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا ظهر أمر الموصوف، يقول(٤): "وسمع سيبويه بعض العرب يقول: "مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتُهُ"(٥) أي: ما منهما واحد مات حتى رأيته".

وقد يكشف **يحيى بن حمزة** أحيانًا عن مراد سيبويه ببعض عباراته، يقول(٦): "وربما قال سيبويه الفعل وعني به المصدر"، وقد حرص على بيان عبارات سيبويه المشكلة في الكتاب؛ من ذلك ما ذكره من خلاف النُّحاة في علة إعراب الأسماء الستة بالحروف، فقد ذهب سيبويه -فيما نسبه إليه **يحيى بن حمزة** - إلى أنها أعربتْ بالحروف؛ لأنها حذفت لاماتها وضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض عن حذف لاماتها(٧)، وأورد -أيضًا- إلى جانب هذا الرأي رأيين آخرين، الأَوَّل: أنها أعربت بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع؛ لأن الإعراب بالحروف إذا كان واقعًا في المفرد لم يستنكر وقوعه في المثنى والمجموع(٨)' والثَّانِي: أنها أعربت بالحروف على طريق الشذوذ؛ لأن أصل الإعراب إنما إنما هو بالحركات دون الحروف(٩).

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٦٧.

(٢) يُنْظَر: الكتاب ٣٤٨/٢.

(٣) الصحيح خلاف ذلك، يُنْظَر: المقتضب ٤٢٦/٤، وسيأتي لها مزيد إيضاح.

(٤) الحَاصِر ص ٤٤١.

(٥) يُنْظَر: الكتاب ٣٤٥/٢.

(٦) الحَاصِر ص ٢٥٢.

(٧) لم أقف عليه في الكتاب، وهو رأي ابن بابشاذ في شرح المقَدِّمَة المُحْسِبة ص ١١٩، وابن يعيش في شرح المفَصَّل ١٥٣/١.

(٨) هذا رأي الأنباري في أسرار العربية ص ٥٨.

(٩) يُنْظَر: شرح المقَدِّمَة المُحْسِبة لابن بابشاذ ص١٢٠.

ثم حكم **يحيى بن حمزة** على جميع هذه الأقوال بالاضطراب، وأختار رأيًا آخر، وهو "أنما أعربت بالحروف لأنه لما التزم فيها الإضافة تكثرت بمضافاتها، وتعددت بلزومها لها، وأشبهت في تكثرها وتعددها التثنية والجمع، فأعربت كإعراب التثنية والجمع"[١]، ثم حاول إيجاد توجيه سديد لعبارة سيبويه، فهي عنده مشكلة وتحتمل أكثر من وجه، يقول[٢]: "فإن أراد سيبويه بقوله: "إنها ضمنت معنى الإضافة" مشابهتها المثنى والمجموع في التعدد كما ذكرنا كان سديدًا، وإن أراد أنها أعربت بالحروف لأجل حذف لاماتها فهو باطل مردود.."

وقد وافق **يحيى بن حمزة** سيبويه في كثير من المسائل النَّحْويَّة وأخذ بأقواله فيها؛ من ذلك:

١.وافقه في أن الجمع المعتل اللام نحو: (جَوَارٍ) غير منصرف، وأن التنوين فيه تنوين عوض عن إعلال الياء؛ لأن أصله: (هذه جواري)، حذفت الضمة للثقل، فاجتمع ساكنان التنوين والياء، فحذفت الياء؛ للالتقاء الساكنين[٣].

٢.وافقه في أن حروف الاسم المثنى هي حروف إعراب، أي تتبدل بتبدل الإعراب[٤].

٣.وافقه في أن العامل في المفعول معه الفعل قبل الواو بواسطتها[٥].

٤. وافقه في أن العامل في الاستثناء الفعل المقدر بواسطة (إلَّا)[٦].

٥.وافقه في أن أعرف المعارف الضمير، ثم العلم، ثم المبهم، ثم المعرف باللام، ثم المضاف إلى إحدى هذه المعارف إضافة معنوية[٧].

٦.وافقه في أن (ما) في صيغة التعجب (ما أفعله) نكرة مبهمة، وأنها في موضع رفع بالابتداء؛ لأنها إذا كانت مبهمة كان التعجب أدخل[١].

---

(١) الحَاصِر ص ١٧٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الحَاصِر ص ١٦١، ويُنْظَر: الكتاب ٣٠٨/٣.

(٤) الحَاصِر ص ١٨٤، ويُنْظَر: الكتاب ١٧/١.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٥٤، والكتاب ٢٩٧/١.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٦٥، والكتاب ٣٣٠/٢-٣٣١.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٢٥.

وقد خالف **يحيى بن حمزة** سيبويه في قليل من المسائل النَّحْويَّة، دون أن يُنقص من قدره، فهو حينما يسوق الخِلاف النحوي يعرض قول سيبويه دون أن يعقب عليه بالرفض، ودون أن يصفه بالخطأ، بل يعرضه فقط، ثم يختار رأيًا غيره، كما في مسألة الخِلاف في (إيَّاك) ذكر **يحيى بن حمزة** خمسة مذاهب فيها[٢]، وصف ثلاثة منها بالخطأ معللاً لذلك، وهي: الأَوَّل: مذهب الزجاج، أنّ (إيا) اسم مظهر، و(الكاف) اسم مضمر في موضع جر بإضافة (إيا) إليها[٣]، والثَّانِي: مذهب الكوفيين، أن (الكاف) اسم مضمر، و(إيا) بمنزلة الدعامة لها، والثَّالِث: أن (إيا) و(الكاف) اسم مظهر موضوع للنصب، بمنزلة المصادر التي تلزم النصب، ك (سُبْحَان).

واكتفى بعرض مذهب سيبويه دون أن يخطئه، مع أنه يرى خلاف ذلك، وهو أن (إيا) اسم مضمر، و(الكاف) حرف خطاب يلحق للدلالة على أحوال المخاطبين[٤]، ثم ذكر المذهب الخَامِس واختاره، وهو أن (إيَّاك) اسم مضمر بكماله، موضوع للدلالة على ما يدل عليه من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث.

وكذلك في تمييز الجملة هل يقدَّم على عامله أو لا؟ ذكر **يحيى بن حمزة** أولاً قول سيبويه وهو عدم جواز ذلك[٥]، دون أن يعقبَ عليه، ثم أورد رأي المبرد الذي يرى جواز ذلك[٦]، ثم عقب عليه بقوله[٧]: "وما أراه بعيدًا عن الصواب" فالظاهر أن **يحيى بن حمزة** يجيز تقديم تمييز الجملة على عامله خلافًا لسيبويه.

وذهب **يحيى بن حمزة** إلى أن ضمير الفَصْل اسم وأن له موضعًا من الإعراب[٨]، خلافًا لسيبويه الذي يرى أنه حرف لا موقع له من الإعراب[٩].

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٩٨، والكتاب ٧٢/١.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢١٥، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٣.

(٣) يُنْظَر: معاني القرآن ٤٨/١.

(٤) يُنْظَر: الكتاب ٣٥٥/٢ وما بعدها.

(٥) يُنْظَر: الكتاب ٢٠٥/١.

(٦) يُنْظَر: المقتضب ٣٦/٣.

(٧) الحَاصِر ص ٣٦٣.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٠٥.

(٩) يُنْظَر: الكتاب ٣٩٠/٢.

أما **ابن هُطَيْل** فلم يكن بعيدًا عن نهج **يحيى بن حمزة** في إجلال سيبويه، يظهر ذلك في وفرة نقله عنه، فكثيرًا ما يقول: "عند سيبويه"، و"ولم يذكره سيبويه"، و"قول سيبويه"، فمثلًا في حديثه عن الأسماء المزيدة، يقول(١): "وأما المزيد فأمثلته كثيرة ترتقي في قول سيبويه إلى ثلاثمائة وثمانية".

وفي حديثه عن أضرب (فَعَالِ) يقول(٢): "بمعنى الأمر، ومثالها: (نَزَالِ)، و(تَرَاكِ)، وهي قياس عند سيبويه في كل ثلاثي(٣)".

وقد يصف **ابن هُطَيْل** مذهب سيبويه بأنه الأكثر ولا يأخذ به؛ لأنه يرى أن مذهب غيره أولى، وذلك كما في حكم الخبر بعد (لَوْلَا)، يقول(٤): "والأكثر على أنه يجب الحذف الحذف مطلقًا، وهو مذهب سيبويه، إلا أن التفصيل المذكور أولى"، وهو القول بوجوب الحذف إن كان عامًّا كالوجود، أما إن كان خاصًّا فلا يُحْذَف.

وقد وافق **ابن هُطَيْل** سيبويه في كثير من المسائل النَّحْويَّة، منها:

١. وافقه في القول في (إِيَّاكَ)، وهو أن (إيا) اسم مضمر، و(الكاف) حرف خطاب يلحق لدلالة على أحوال المخاطبين(٥).

٢. وافقه في أن (لَنْ) مفردة غير مركبة(٦).

٣. في الصفة المشبهة ذهب إلى جواز صيغة (حسن وجهه) وفاقًا لسيبويه(٧).

٤. وافقه في أن المبدل منه لا ينوى به الطرح(٨).

وهو في الغالب يذكر اختياره أولاً ثم يعقب عليه بأنه مذهب سيبويه، فكأنه أراد بذلك أن يقوِّي اختياراته.

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٩.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٨٠.

(٣) يُنْظَر: الكتاب ٣/٢٨٠.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٥٦.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٠٦، والكتاب ٢/٣٥٥ وما بعدها.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢١١، ويُنْظَر: الكتاب ٣/٥.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٤٢-٤٤٣، وأجاز ذلك سيبويه في ضرورة الشعر؛ يُنْظَر: الكتاب ١/١٩٩.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٨٦، والكتاب ١/١٥٠.

ب- الأخفش الأوسط:

ورد ذكر الأخفش في ثمانية مواضع من شرح **يحيى بن حمزة** ، خالفه في ثلاثة منها، وأورد رأيه في الخمسة الباقية دون أن يعقب عليه بقبول أو رفض، فقد خالفه في مسألة الخِلاف في (إيَّاك) -السابق ذكرها[١]، وخالفه فيما ذهب إليه من أنّ حروف الاسم المثنى دلائل على الإعراب[٢]، حيث اختار أنها أنفسها حروف إعراب بمعنى أنها تتبدل بتبدل الإعراب وفاقًا لسيبويه[٣]، وخالفه -أيضًا- في كون (ما) التعجبية موصولة[٤]، حيث ذهب **يحيى بن حمزة** إلى كونها نكرة مبهمة غير موصولة ولا موصوفة وفاقًا لسيبويه[٥].

أما **ابن هُطَيْل** فقد نقل عن الأخفش في ستة مواضع، وافقه في واحد منها، وردَّ قوله ووصفه بالضعف في موضع آخر، وفي موضع ثالثٍ وصف روايته بأنها خلاف المشهور، وسكت عن الثلاثة الباقية[٦]،

وفي مسألة خلاف النُّحاة في (إيَّاكَ) وافق **ابن هُطَيْل** سيبويه والأخفش في أن (إيا) اسم مضمر، و(الكاف) حرف خطاب[٧].

وفي مسألة الخِلاف في شرط الاعتماد في عمل اسم الفاعل، ذهب الأخفش إلى أن الاعتماد لا يجب[٨]، خلافًا للبصريين الذين يرَوْن أنّ اسم الفاعل لا يعمل إلّا إذا كان معتمدًا

---

(١) سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٣.

(٢) يُنْظَر: علل النحو ١٦٥.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٨٣-١٨٤، والكتاب ١/١٧.

(٤)نُسب هذا القول إلى الأخفش في أحد أقواله الثلاثة.

أما القول الثَّانِي له: أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء مُوافقًا لسيبويه، يُنْظَر: معاني القرآن ١/٣٩.

وأما القول الثَّالِث: أن (ما) نكرة موصوفة، وما بعدها صفة لها.

يُنْظَر: الأصول ١/١٠٠، واللمحة ١/٥٠٧، وتوضيح المقاصد ٢/٨٨٦، والجَنَى الداني ص ٣٧٧.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٩٨، والكتاب ١/٧٢.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٢٢-٤١٨-٤١٩.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٠٦-١٠٧، والكتاب ٢/٣٥٥، وعلل النحو ص١٦.

(٨) هذا مذهب الأخفش والكوفيين، يُنْظَر: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٧١، وائتلاف النصرة ص٨٦.

على ما قبله[١]، فاختار **ابن هُطَيْل** مذهب البَصْرِيِّين معترضًا على مذهب الأخفش وواصفًا قوله بالضعف[٢].

ووصف **ابن هُطَيْل** رواية الأخفش: (تَرَبِّ الكَعْبَةِ)[٣]، في دخول (تاء) القسم على غير لفظ الجلالة، بأنه خلاف المشهور؛ وذلك لاختصاص (التاء) باسم (الله) فقط[٤].

ت- المبرد:

لم يشغل المبرد مكانة سيبويه نفسها عند الشارِحَيْن، إلا أن له حظوةً عند **يحيى بن حمزة**، من ذلك أنه وصف ما لم يذكره سيبويه والمبرد بالقلة [٥].

ومنه -أيضًا- ما أورده في مبحث (عَسَى وَلَيْسَ) إذا اتصلت بها الضمائر يقول[٦]: "أن يقولوا: (عَسَاكَ أَنْ تَفْعَل)، و(عَسَاكُمَا)، و(عَسَاكُنَّ)، و(عَسَاهُ)، و(عَسَاهُمَا)، و(عَسَاهُنَّ)، و(عَسَانِي)، فيجعلونه ضميرًا منصوبًا، وهذا قليل، وقد أنكره المبرد [٧]".

وقد أشار **يحيى بن حمزة** إلى كتابٍ من كتب المبرد المفقودة، حيث يقول في فصل الخط عن أنواع علم الكتابة[٨]: "النوع الثَّانِي: قياسي مخترع، وهو ضروب ثلاثة: فالضرب الأَوَّل منها: اصطلاح الكتاب...، وقد أفرد المبرد في ذلك كتابا سماه (القلم والخط) ضمنه شرحها".

ووافق **يحيى بن حمزة** المبرد في مسألة جواز تقديم تمييز الجملة على عامله، حيث يقول[٩]: "وذهب المبرد إلى جوازه[١٠]، فأجاز (نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ)، و(وَجْهًا حَسَن زَيْدٌ)

---

(١) يُنْظَر: ارتشاف الضرب ٢٢٧١/٥، وائتلاف النصرة ص٨٦.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٥٢.

(٣) يُنْظَر: المُفَصَّل ص٣٨٣، وشرح الكافية الشافية ٧٩٢/٢، وتوضيح المقاصد ٧٤٣/٢.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٣٥.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٦٧.

(٦) الحَاصِر ص٤٠٤.

(٧) يُنْظَر: المُقْتَضَب ٧١/٣.

(٨) الحَاصِر ص٤٦٠.

(٩) الحَاصِر ص ٣٦٣.

(١٠) يُنْظَر: المقتضب ٣٦/٣.

وزعم أنه رأي أبي عثمان المازني [١]، وما أراه بعيدًا عن الصواب".

وخالفه في إعراب الأسماء الستة إذا أضيفتْ إلى ياء النفس، فقد ذهب المبرد [٢] إلى أنها معربة بالحروف مع إضافتها إلى ياء النفس، أما **يحيى بن حمزة** فيرى أنها إذا أضيفت إلى ياء النفس جرت مجرى الصحيح في كون الإعراب مقدرًا عليها، ثم ذكر ما استدلَّ به المبرد، مسقطًا حجيته؛ لدخول الاحتمال فيه، يقول[٣]: "وقد أنشد قول الشاعر[٤]:

قَدر أَحلك ذَا المجَازِ بِدَارِ وَأبيّ مَالِكَ ذُو المجَازِ بِدَارِ

وليس فيه حجة؛ لاحتمال أن يكون جمعًا مسلمًا (لِلأَبِ) فحذفت النون منه للإضافة وصار كـ (مُسْلِمِي)".

وخالفه في (الآن) فيرى المبرد بأنه مبني[٥]، بينما ذهب **يحيى بن حمزة** إلى أنه معربٌ معربٌ منصوب على الظرفية[٦]، وخالفه -أيضًا- في عدم جواز دخول (حَتَّى) على الضمير، فلا يقال: (حَتَّاهُ وَحَتَّاكَ)[٧].

أما **ابن هُطَيْل** فلم يكن للمبرد حظوة عنده كما هو الحال عند **يحيى بن حمزة**، إذ لم يوافقه صراحة في مسألة نحوية واحدة، بل خالفه في المسائل التي تفرد بها من ذلك ما ورد من خلاف النُّحاة في (إِيَّاك)[٨] ذهب **ابن هُطَيْل** إلى أن (إيا) اسم مضمر، و(الكاف) حرف خطاب، وفاقًا لسيبويه والأخفش[٩]، وخلافًا للمبرد الذي يرى بأن (إيا)

---

(١) المرجع السابق.

(٢)يُنْظَر: المقتضب ٣٦٢/١.

(٣) الحَاصِر ص١٨٠-١٨١.

(٤) سبق تخريج الشاهد ص ١٩٣.

(٥) يُنْظَر قول المبَرِّد في: الأصول ١٣٧/٢، والإنصاف ٥٢٣/٢.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٣٩.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٩٥، ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى عدم جواز اتصال (حَتَّى) بالضمير، يُنْظَر: الكتاب٣٨٣/٢، ٢٣١/٤، والأصول ٢١٨/٢، والمفصل ص٣٨٠. وذهب الكوفيون والمبَرِّد إلى جواز ذلك، يُنْظَر: الجنى الداني ص٥٤٣، وهمع الهوامع ٤٢٤/٢.

(٨) سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٣.

(٩) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٠٦-١٠٧، والكتاب ٣٥٥/٢، وعلل النحو ص١٦.

(إيا) اسم مبهم أُضيف إلى ما بعده كما يُضاف (كُل) و(بَعْض)[١].

وفي مسألة تقديم تمييز الجملة على عامله، ذهب **ابن هُطَيْل** إلى عدم جواز ذلك خلافًا للمبرد، ثم أورد **ابن هُطَيْل** ما استدلَّ به المبرد، مُسْقِطًا حجيته، يقول[٢]: "وهل يجوز تقدُّم التمييز على عامله؟ الصحيح أنه لا يجوز خلافًا للمازني والمبرد[٣] في نحو: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا) وأنشدا:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [٤]

وليس فيه حجة؛ لأن الرواية: (نَفْسِي)".

وقد يكون ما عليه الجمهور خلاف مذهب المبرد، فيذكر ذلك **ابن هُطَيْل**، كما في مسألة الجر بـ (واو) ربَّ، فالجمهور[٥] على أن الجر بعد الواو بإضمار (رُبَّ)، خلافًا للمبرد[٦] والكوفيين[٧] الذين ذهبوا إلى أن (واو) ربّ تعمل الجر بنفسها[٨].

وقد يورد **ابن هُطَيْل** اعتراضَ غيره من النُّحاة على المبرد وردهم لدليله، يقول[٩]: "وقد "وقد أجاز المبرد[١٠] نحو: (حَتَّاك)، وأنشد:

فَلَا وَاللهِ لَا يلْقَى أَنَاسٌ فَتًى حَتَّاك يَا ابْنَ أَبِي زِيادِ [١١]

---

(١) يُنْظَر: الإيضاح في شرح المفَصَّل ٤٦٢/١.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٦٠-٣٦١.

(٣) يُنْظَر: المقتضب ٣٦/٣.

(٤) سبق تخريج الشاهد ص ١٠٥.

(٥) يُنْظَر: الكتاب ٢٦٣/١، والإنصاف٣٧٦/١، وشرح التسهيل ١٨٦/٣، وتوضيح المقاصد ٧٧٧/٢، وارْتِشَاف الضَّرَب ١٧٤٦/٤، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى، ص٢٤٦ (دار البشير، عمان ١٤١هـ-١٩٩٠م).

(٦) يُنْظَر: المقْتَضَب ٣٤٧/٢-٣٤٨.

(٧) يُنْظَر: الإنصاف ٣٧٦/١، وشرح التسهيل ١٨٦/٣، وتوضيح المقاصد ٧٧٧/٢، وارْتِشَاف الضَّرَب ١٧٤٦/٤، والفصول المفيدة ص ٢٤٦.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٢٩.

(٩) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٣٩.

(١٠) يُنْظَر: الجنى الداني ٥٤٣/١، وارْتِشَاف الضَّرَب ١٧٥٥/٤، ومُغْنِي اللَّبِيب ١٦٦/١، وهَمْع الهَوَامِع ٤٢٤/٢، وخِزَانَة الأدب ٤٧٤/٩.

(١١) من الوافر، لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في: الجنى الداني ٥٤٤/١، وارْتِشَاف الضَّرَب ١٧٥٦/٤، ومُغْنِي

وهو شاذ عند الأَوَّلين[١]".

وقد يرى **ابن هُطَيْل** أن إنكار المبرد لتركيب نحوي ما دليل على قلته، حيث يقول[٢]: "ومنهم من يقول: (عَسَانِي)، و(عَسَاكَ)، و(عَسَاهُ)، وكذلك الباقي، فيجعلها مثل (لَعَلَّ)، وهي قليلة، ولذلك أنكرها أبو العباس[٣]".

النُّحاة الكوفيين:

قد مرَّ سابقًا بأنه لم يكنْ للنحاة الكوفيين كبيرُ ذكر في شرح الشارِحَيْن، ولعلَّ مردَّ ذلك إلى غلبة النزعة البَصْرِيَّة عند الشارِحَيْن، إضافة إلى قلة مصنفات الكوفيين بالمقارنة مع العلماء البَصْرِيِّين، ومن أبرز أعلامهم الذين ورد ذكرهم في الشرحين: الكِسَائِي، والفراء.

أ- الكِسَائِي:

لم يكن لأعلام الكوفة وعلى رأسهم الكِسَائِي كبيرُ ذكر في شرح **يحيى بن حمزة**، إذ لم يرد ذكره إلا في سبع مسائل نحوية، اكتفى في ثلاث منها بعرض رأيه فقط، دون أن يعقب عليه برفض أو قبول، من ذلك ما ورد في مسألة خلاف النُّحاة في نصب الاسمين بعد (لَيْتَ)، عرض مذهب الكِسَائِي الذي يرى أن الثَّانِي منصوب بإضمار (كَانَ)[٤]، دون أن يعقب عليه برفض أو قبول، إلى جانب ذلك ذكر مذهب البَصْرِيِّين الذين يرون أن الاسم الثَّانِي منتصب على الحال[٥]، ومذهب الفراء الذي يرى أن الثَّانِي منتصب على المفعولية[٦]؛ فقد أجراها مجرى الفعل[٧].

اللَّبِيب ١٦٦/١، وشرح ابن عقيل ١١/٣، وهَمْع الهَوَامِع ٤٢٤/٢، وخِزَانَة الأدب ٤٧٤/٩.

(١) وقيل: ضرورة؛ يُنْظَر: المراجع السابقة.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٤٢١.

(٣) يُنْظَر: المقتضب ٧١/٣.

(٤) يُنْظَر: الأصول ٢٤٨/١، والمفَصَّل ص٤٠٠، واللمحة ٥٤١/٢. وشرح الرضي ١٢٣٧/٢:٢.

(٥) يُنْظَر: الكتاب ١٤٢/٢، والأصول ٢٤٨/١، والمفَصَّل ص٤٠٠، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٢٦١/١، وشرح الرضي ١٢٣٧/٢:٢.

(٦) يُنْظَر: المفَصَّل ص٤٠٠، واللمحة ٥٤١/٢، ومغني اللبيب ص٤٩٢، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٢٦١/١، وشرح الرضي ١٢٣٧/٢:٢.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٨٣.

وقد يرى **يحيى بن حمزة** بأن مذهب غير الكِسَائِي هو الأكثر، كما في الجمع المعتل اللام في نحو: (جَوَارٍ) في حالة الجر، فالكِسَائِي يثبت الياء[١]، وغيره يحذفها[٢]، يقول **يحيى بن حمزة** [٣]: "ومنهم من يحذفها وهو الأكثر ويجريه مجرى المرفوع".

ووافق **يحيى بن حمزة** الكِسَائِي في مسألة إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي، يقول[٤]: "وقد حكي إعماله بمعنى المضي عن الكِسَائِي [٥]، وهو قويّ".

إلى جانب تلك المسائل النَّحْويَّة -السابق ذكرها- التي وافق فيها **يحيى بن حمزة** الكوفيين، والكِسَائِي من أبرز أعلامهم.

أما **ابن هُطَيْل** فلم يكنْ للنحاة الكوفيين نصيب في شرحه، إذ لم يصرِّح بأسماء أعلامهم إلا في أربعة مواضع فقط، ذكر الكِسَائِي في ثلاثة منها؛ في الأَوَّل أورد قراءته لقوله تعالى: {نَعِمْ} -بالكسر- وهي لُغة بني كنانة[٦].

وخالفه في موضعين؛ الأَوَّل: فيما ذهب إليه من أنّ عامل الرفع في الفعل المضارع هو حرف المضارعة، حيث يقول **ابن هُطَيْل** [٧]: "أنّ الرافع له حرف المضارعة، وهو مذهب الكِسَائِي [٨]، ويرد عليه نحو: (لَنْ يَقُومَ)، و(لَمْ يَقُمْ)"، **فابن هُطَيْل** يرى بأنّ رافع الفعل المضارع هو عامل معنوي، وهو وقوعه موقع الاسم.

وخالفه في إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيِّ [٩]، فلا يجوز عند **ابن هُطَيْل** أن يقال: (زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا أَمْس)[١٠].

ب- الفراء:

---

(١) يُنْظَر: الأصول ٩١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٠١/٥.

(٢) يُنْظَر: الكتاب ٣٠٨/٣.

(٣) الحَاصِر ص١٦٠.

(٤) الحَاصِر ص٣٧٣.

(٥) يُنْظَر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٢/٥.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٦٦، سبق تخريج القراءة ص ١٥٨.

(٧) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٨٨.

(٨) يُنْظَر: علل النحو ص١٨٨، واللباب ٢٥/٢.

(٩) يُنْظَر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٢/٥.

(١٠) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٥٤.

لم يرد ذِكْر الفراء في شرح **يحيى بن حمزة** إلا في أربعة مواضع، وافقه في واحدة منها ارتبط ذكره فيها مع الكِسَائِي فيما ذهبا إليه من إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي(١).

ونقل **يحيى بن حمزة** عن الفراء روايته للغة من لغات العرب، وهي لغة سُلَيْم في كسر همزة (أَيَّان)(٢)، يقول(٣): "والكسر في همزته لغة سليم، حكاها الفراء".

ونقل رأيه في مسألتين دون أن يعقِّبَ عليه بموافقة أو مخالفة، وهما: مسألة خلاف النُّحاة في نصب الاسمين بعد (لَيْتَ)، فقد ذكر مذهب الفراء الذي يرى أن الثَّانِي منتصب على المفعولية(٤)؛ فقد أجراها مجرى الفعل(٥).

وجواز استعمال (لَو) في المستقبل ك (إِنْ) (٦) ، وإن كانت الأخيرة الظاهر فيها أن **يحيى بن حمزة** يرى خلاف مذهب الفراء، فقد ذكر أولاً بأن (لَو) موضوعة للماضي، كما أن (إِنْ) الشرطية موضوعة للمستقبل، ثم أورد رأي الفراء مصدرًا إياه بقوله(٧): "زعم".

أما **ابن هُطَيْل** فقد صرَّح باسم الفراء في موضعٍ واحدٍ خالفه فيه، وذلك في أصل (لَنْ)، فقد ذهَب الفراء إلى أن (لَنْ) أصلها (لا) النافية، أُبدلت الألف نونًا(٨)، فاعترض **ابن هُطَيْل** على مذهبه ومذهب الخليل؛ الذي يرى أن (لَنْ) مركبة من (لا) و(أَنْ)(٩)،

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٠٨، وارتشاف الضرب ٢٢٧٢/٥.

(٢) يُنْظَر: معاني القرآن للفرَّاء ٩٩/٢.

(٣) الحَاصِر ص ٣٠٤.

(٤) يُنْظَر: المفَصَّل ص٤٠٠، واللمحة ٥٤١/٢، ومغني اللبيب ص٤٩٢، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٢٦١/١، وشرح الرضي ١٢٣٧/٢:٢.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٨٣.

(٦) يُنْظَر: معاني القرآن ٣٨٦/١.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣١٩.

(٨) يُنْظَر:المفَصَّل ص ٤٠٧، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٣٨/٥، وشرح التسهيل ٤/ ١٥.

(٩) يُنْظَر: الكتاب ٥/٣، والمفَصَّل ص٤٠٧، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٣٨/٥، ونسبه ابنُ مالك إلى الخليل والكِسَائي في شرح التسهيل ١٥/٤.

حيث يقول [١]: "والظاهر عدم ذلك، وهو مذهب سيبويه [٢]"، فـ (لَنْ) عنده مفردة.

نحاة آخرين:

أ- الزمخشري:

إن علاقة **يحيى بن حمزة** بالزمخشري تتمثَّل في شرحه للمُفَصَّل في كتاب اسماه (المحصّل في شرح المفَصَّل) فقد أعجب به وبترتيبه، فأثنى عليه في طريقة حصره لأبواب العربية، يقول[٣]: "فأما الزمخشري فقد جعلها في مفصَّلِه على أربعة أقسام: قسم الأسماء، وقسم الأفعال وقسم الحروف، وقسم المشترك منها، وجعل جميع أبواب العربية وتفصيلاتها على سعتها وكثرتها مندرجة تحت هذه الأقسام الأربعة، وهو لعمري ضبط حسن لم يسبق إليه".

وقد وافق **يحيى بن حمزة** الزمخشري في أن التنوين في نحو: ﴿عَرَفَٰتٍ﴾ [٤] تنوين تنوين الصرف، وأن الألف والتاء ليستا للتأنيث، وإنما هما للجمع السالم في المؤنث، وأن تاء التأنيث قد حذفتْ[٥]، خلافًا للنحاة الذين يرون أن التنوين في: ﴿عَرَفَٰتٍ﴾ تنوين مقابلة [٦].

ووافقه -أيضًا- في أن صيغة التعجب (أَكْرِم بِزَيْدٍ) أمر لكل أحد أن يصفه بالكرم، والباء مزيدة[٧]، مثلها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [٨]، حيث يقول

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢١١.

(٢) يُنْظَر: الكتاب ٣/٥.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٠.

(٤) سورة البقرة، آية: ١٩٨.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٤٦، والكشاف ٢٤٥/١.

(٦) يُنْظَر: الكتاب ٢٢٣/٣، والمقْتَضَب ٣٣١/٣، واللُّباب ١١٨/١، وشرح المفَصَّل لابن يعيش٥ ١٦٠/٥، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٦/٣، وتوضيح المقاصد ٢٧٧/١، والجنى الداني ١٤٥.

(٧) يُنْظَر: المفَصَّل ٣٦٧.

(٨) سورة البقرة، آية: ١٩٥.

معقِّبًا على رأي الزمخشري[١]: "هذا هو المختار لسبقه إلى الفهم من أول وهلة".

وقد يذكر **يحيى بن حمزة** رأي الزمخشري دون التسليم ففي مبحث أفعال القلوب ذكر **يحيى بن حمزة** من خصائصها أنّ (أَنَّ) المشددة إذا وقعت بعد هذه الأفعال سدَّتْ مسدَّ المفعولين، يقول[٢]: "وذكر الزمخشري في مُفَصَّله أن المفعول الثَّانِي محذوف وتقديره: (ظَنَنْتُ سَيْرَكَ حَاصِلًا)[٣]، ومع هذا التوجيه الذي ذكرناه لا يحتاج إلى هذا المحذوف".

وقد يكون قول الزمخشري ليس بجيدٍ عند **يحيى بن حمزة**، ففي مبحث البدل ذهب النُّحاة –ومنهم الزمخشري– إلى منع البدل من ضمير المتكلم والمخاطب على الإطلاق[٤]، فخالفه **يحيى بن حمزة**؛ فهو يرى جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلِّم والمخاطب في بدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط، ومنعه في بدل الكلِّ من الكل؛ وذلك لأنَّ مدلول الأَوَّل هو مدلول الثَّانِي، فكان يلزم أن يكون المقصود أضعف دلالة من غير المقصود، أما هذه الأبدال الثلاثة فليس مدلول الأَوَّل فيها هو مدلول الثَّانِي حتى يلزم ما ذكر، بل قد أفاد فائدة أخرى[٥]ز

وقد يرى أن قول الزمخشري ليس بقوي، يقول **يحيى بن حمزة**[٦]: "وقد عدّ الزمخشري في مُفَصَّله الياء في نحو: (هَذِي) من علامة التأنيث[٧]، وليس بقوي؛ لأن الغرض من ذكر علامة التأنيث ما يلحق بالأسماء المعربة دون الصيغ المبنية".

وكذلك **ابن هُطَيْل** فعلاقته بالزمخشري بدأتْ منذ اطلاعه على كتابه (المفصل) أولًا، وقيامه بشرحه ثانيًا في كتاب سماه (التاج المكلَّل لجواهر الأدب على كتاب المفَصَّل في صنعة الإعراب).

---

(١) الحَاصِر ص ٣٩٩.

(٢) الحَاصِر ص٣٨٩.

(٣) يُنْظَر: المفَصَّل ص٣٩١.

(٤) يُنْظَر: المفَصَّل ص١٥٨.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص٤٤٩.

(٦) الحَاصِر ص٣٢٢.

(٧) يُنْظَر: المفَصَّل ص٢٤٧.

فقد يسوق **ابن هُطَيْل** خلافًا نحويًّا ما ثم يذكر في نهايته اختيار الزمخشري، يظهر من خلاله أن ذلك اختياره -أيضًا- كما في خلاف النُّحاة في (إيَّاكَ) أورد **ابن هُطَيْل** ستة مذاهب للنحاة، الأَوَّل منها: مذهب سيبويه والأخفش أن (إيا) اسم مضمر، و(الكاف) حرف خطاب[١]، ثم قال بعد استكمال المذاهب الباقية[٢]: "قال ابن الحاجب: والصحيح هو الأَوَّل[٣]، وهو الذي اعتمده الزمخشري [٤]"، فهو بذلك كأنه أراد أن يتقوّى باعتماد الزمخشري لمذهب سيبويه.

وخالف **ابن هُطَيْل** الزمخشري فيما ذهب إليه من أن التنوين في نحو: ﴿عَرَفَٰتٍ﴾[٥] للتمكين[٦]، حيث يقول معترضًا عليه[٧]: "وليس كذلك؛ لأن فيه العلمية والتأنيث، فهو غير منصرف، وما قاله من أن التاء لمجرد الجمع غير مُسلّم"، فالظاهر أن **ابن هُطَيْل** يرى أن التنوين في: ﴿عَرَفَٰتٍ﴾ تنوين مقابلة، وفاقًا للجمهور.

وفي حديثه عن أضرب الزيادة في الأفعال، ذكر قول الزمخشري معقِّبًا باعتراض غيره عليه، يقول[٨]: "زيادة للإلحاق، وهي في نحو: (تَعَلَّمَ)، و(تَنَاظَرَ)، ألحقوهما بـ (تَقَرْطَسَ)، على ما ذكره الزمخشري [٩] وابن الحاجب[١٠]، وقد نُظِر عليهما، ذكره ركن الدين[١١]".

وقد يذكر **ابن هُطَيْل** اعتراض الزمخشري على مذهب نحوي ما، دون أن يعقب على ذلك، فكأنه إقرار منه على الاعتراض الوارد، ففي مسألة حكم فعل الأمر، يقول[١٢] : "وعند

---

(١) يُنْظَر: الكتاب ٣٥٥/٢، وعلل النحو ص١٦.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٠٧.

(٣) يُنْظَر: الإيضاح في شرح المفَصَّل ٤٦٢/١.

(٤) يُنْظَر: المفَصَّل ص١٦٦.

(٥) البقرة، آية: ١٩٨.

(٦) يُنْظَر: الكشاف ٢٤٥/١.

(٧) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٥٢.

(٨) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٦٤.

(٩) يُنْظَر: المفَصَّل ص ٣٧٠.

(١٠) يُنْظَر: الشافية في علم التصريف ٢٠/٢.

(١١) يُنْظَر: شرح الشافية للرَّضِي ٢٣٥/١.

(١٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٨٠-١٨١، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٠٧.

الكوفيين أنه مجزوم باللام مضمرة؛ وذلك لأنها قد تضمر...، قال الزمخشري [١]: وهذا خلف من القول".

ونقَل قوله في الجر بواو القسم دون أن يرفضه ويرده، يقول[٢] : "وهي -واو القسم- مبدلة من الباء الإلصاقية، أبدلت عنها عند حذف الفعل الذي ألصقته بالمقسم به، هكذا قاله الزمخشري [٣]".

وفي مسألة الخِلاف في معنى صيغة التعجب (أَحْسِن بِزَيْدٍ)، ذكر أقوال النُّحاة ثم ذكر اختيار الزمخشري، يقول[٤]: "واختلفوا في أصله، فعند سيبويه أنَّ أصله: (أَحْسَنَ زَيْدٌ)، أي: صار ذا حسن[٥]...، وعند الأخفش أنه من أصله أمر لكل أحد بأن يجعل زيدًا حسنًا، والباء مزيدة في المفعول[٦]... أو للتعدية إن قدرت الهمزة لغيرها، وهو اختيار الزمخشري [٧]".

وقد يتقوَّى **ابن هُطَيْل** برأي الزمخشري في اعتراضه على المصنف، ففي إعمال اسم الفاعل قال ابن بَابَشَاذ[٨]: "**وإن كانت في اسم الفاعل ألف ولام عمل على كل حال، حال، وكان ما بعده منصوبًا إذا كان الألف واللام بمعنى (الذي)، وإن كانت لتعريف العهد لم تعمل شيئًا**".

فقال **ابن هُطَيْل** مُعترضًا[٩] : "فيه نظر؛ لأن الظاهر من الألف واللام هاهنا أنها لا تكون إلا بمعنى (الذي)، والله أعلم. لم يزد هذه الزيادة الزمخشري [١٠]، ولا ابن الحاجب [١]، وما

---

(١) يُنْظَر: المفصل ص٣٣٩.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٣٥.

(٣) يُنْظَر: المُفَصَّل ص ٣٨٣.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤١٩.

(٥) يُنْظَر: الكتاب ٤/٩٧.

(٦) لَمْ أجِدْ أحدًا نسبه إلى الأخْفَش فيما اطلعتُ عليه من الكتب؛ يُنْظَر: المُفَصَّل ص٣٦٧، وارتشاف الضرَب ٤/ ٢٠٦٦، وتوضيح المقاصد ٢/٨٨٧، وهَمْع الهوَامِع ٣/ ٤٨- ٤٩.

(٧) يُنْظَر: المفصل ص٣٦٧.

(٨) المُقَدِّمَة المُحْسِبة ص ٣٧١.

(٩) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٥٥.

(١٠) يُنْظَر: المفصل ص٢٨٩.

هو إلا لأنّ الأمر كما ذكرت".

هؤلاء هم أبرز النحاة الذين تردد ذكرهم في الشرحين، ومما لا ريب فيه أنّ الشارحين قد أوردا غيرهم من النحاة، لكن يُقْتَصَر فيه على الأكثر منهم دورانا؛ للابتعاد عن الإطالة.

(١) يُنْظَر: شرح الرضي ٢:١/٧٢٤.

المَبْحَثُ الخَامِس

اِخْتِيارَاتهمَا وَاجْتِهَادَاتهمَا

أولاً: اختياراتهما:

عرض **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** في شرحيهما للمُقَدِّمَة المُحْسِبة لكثيرٍ مِن المسائل الخِلافيَّة، فتارةً يبسطان القول فيها، وتارة يعمدان إلى الإيجاز، وقد كان لهما شخصية نحوية مُستقلة، تظهر في اختياراتهما النَّحْويَّة.

وقد تنوَّعتْ عبارات الشارِحَيْن في الاختيار بين الصريحة وغير الصريحة، **فيحيى بن حمزة** يغلب عليه استخدام العبارات الصريحة التي يجزم من خلالها بأن ذلك اختياره، فكثيرًا ما يقول: "والمختار"(١)، و"الصحيح"(٢)، و"قوي"(٣)، و"أقوى"(٤)، وفي مواضع قليلة يستخدم عبارات أقل صراحة، نحو قوله: "الأحسن"(٥)، "الأقرب"(٦)، و"جيِّد يقرب للصواب"(٧).

أما **ابن هُطَيْل** فإنه غالبًا ما تظهر اختياراته بردِّه للرأي المخالف ورفْضه له، وذلك نحو قوله: "ليس بشيء"(٨)، و" غير صحيح"(٩)، و"غير مستقيم"(١٠)، ونادرًا ما يستخدم عبارات صريحةً يجزم من خلالها أن ذلك اختياره، إذ لم ترد عبارة: "المختار" إلا في موضع

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢١٥-٢٠٥-٢٩٠-٣٠٣-٣٤٤-٣٤٨-٣٥٣-٣٦٥-٣٧٢-٣٨٨-٣٩٩-٤٠٧-٤٣١.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٦١-١٨٤-٢٦١-٣٨٣.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٧٣-٢١٥.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٥٢.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٥٥.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٨٠.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٦٧.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٦٣-١٠٢

(٩) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٤٧.

(١٠) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٦٢-٢٨٢-٤٠٠.

واحد[١]، ووردتْ عبارة "الصحيح" في مواضع قليلة[٢]، وقد يستخدم – أيضًا – عبارات غير صريحة، نحو: "الظاهر"[٣]، و"أولى"[٤].

وفيما يلي عرض لبعض من اختيارات **يحيى بن حمزة** و**ابن هُطَيْل** التي وردتْ في شرحيهما للمُقَدِّمَة المُحْسِبَة، وقد عمدتْ إلى انتقاء المسائل الخِلافيَّة التي وردت نفسها في كلا الشرحين.

- **العدل في العدد:**

اتفق النُّحاة على أنه يجوز العدل إلى (فُعَال) من واحد إلى أربعة؛ لسماع ذلك عن العرب، واختلفوا فيما لم يُسمع، فذهب **يحيى بن حمزة** [٥]، **وابن هُطَيْل**[٦] إلى قصره على المسموع، وفاقًا لجمهور البَصْرِيِّين، وخلافًا للكوفيين[٧]، والزجاج[٨] الذين ذهبوا إلى جواز القياس على ما سمع عن العرب، وخلافًا لمن ذهب من النَّحْوِيِّين إلى أنه يقاس على (فُعَال)؛ لكثرته، ولا يقاس على (مَفْعَل)[٩].

وقد استند **يحيى بن حمزة** في اختياره على القياس والسماع معًا، يقول[١٠]: "والأحسن قصره على ما ورد إلى (رُبَاع)؛ لأنه وارد على مخالفة القياس، فوجب قصره على السماع".

واكتفى **ابن هُطَيْل** حينها بالاختبار فقط، دون أن يسوغ ذلك.

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٣٥.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١١٦-٢٣٧-٣٥٨-٣٦٢.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢١١-٢٤٣-٤٣١.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٩٢-٤٥٩.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٥٥.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٣.

(٧) تُنْظَر المسألة في: شرح الكافية الشافية ١٤٤٧/٣، وارْتِشَاف الضَّرَب ٨٧٤/٢، وتوضيح المقاصد ١١٩٧/٣، وهَمْع الهَوَامِع ١٠٠/١.

(٨) يُنْظَر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٩.

(٩) يُنْظَر: توضيح المقاصد والمسالك ١١٩٧/٣.

(١٠) الحَاصِر ص ١٥٥.

- **حكم فعل الأمر:**

ذهب **يحيى بن حمزة**[١]، **وابن هُطَيْل**[٢] إلى أن فعل الأمر مبني على السكون، وفاقًا وفاقًا للبصريين، وخلافًا للكوفيين الذين يرون أن فعل الأمر معرب مجزوم باللام مضمرة[٣]. مضمرة[٣].

وقد اكتفى **يحيى بن حمزة** بذكر مذهبه فقط، على حين أن **ابن هُطَيْل** ساق علة اختياره؛ وذلك لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، وإنما أعرب الفعل المضارع لشبهه بالاسم، فلما زال الشبه في فعل الأمر بطل الإعراب، فبقي على أصله في البناء[٤].

- **أصل (لَنْ) مركبة أم مفردة؟**

اختلف النُّحاة في (لَنْ): أمركبة هي أم مفردة؟ فاختار **يحيى بن حمزة**[٥] **وابن هُطَيْل**[٦] أن تكون (لَنْ) مفردة كسائر أخواتها غير مركبة، وفاقًا للجمهور[٧]؛ منهم سيبويه سيبويه[٨]، والمبرد[٩]، وابن الوراق[١٠]، والزمخشري[١١]، والعُكْبَرِي[١٢]، وابن الصائغ[١٣].

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٦٥.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٨١ .

(٣) يُنْظَر المسألة في: الأصول ١٧٤/٢، والمفَصَّل ص٣٣٩، والإنصاف ٥٢٤/٢، واللُّباب ١٧/٢، وتوضيح المقاصد ٣٠٥/١، وائتلاف النصرة ص١٢٥

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٨١.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٨٨.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢١١.

(٧) يُنْظَر: شرح المفَصَّل لابن يعيش ٣٨/٥، وتوضيح المقاصد ١٢٢٩/٣، والجنى الداني ص٢٧٢، وهَمْع الهَوَامِع ٣٦٥/٢.

(٨) يُنْظَر: الكتاب ٥/٣.

(٩) يُنْظَر: المقْتَضَب ٨/٢.

(١٠) يُنْظَر: علل النحو ص١٩٢-١٩٣.

(١١) يُنْظَر: المفَصَّل ص٤٠٧.

(١٢) يُنْظَر: اللُّباب ٣٢/٢-٣٣.

(١٣) يُنْظَر: اللمحة ٨٢١/٢.

وخلافًا للخليل[١] ، والكِسَائِي[٢]، اللذين يريان أن (لَنْ) مركبة من (لا) النافية، و(أَنْ) الناصبة، حذفت همزة (أَنْ) تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهما النون والألف قبلها، وخلافًا للفَرَّاء الذي يرى أن أصل (لَنْ) هي (لا)، أُبْدِلَتْ ألفها نونًا[٣].

- **العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر:**

اختلف النُّحاة في حكم العطف على محل (إنَّ) قبل تمام الخبر، فذهب **يحيى بن حمزة** [٤]، **وابن هُطَيْل**[٥] إلى عدم جواز ذلك، وفاقًا للبصريين، وخلافًا للكوفيين[٦].

وقد احتجَّ الشارحان على صحة اختيارهما بأن ذلك يؤدِّي إلى كون الاسم الواحد معمولاً لـ (إنَّ) غير معمول لها، فلو قلنا: (إنَّ زَيْدًا وَعَمْرو قَائِمَان) بالعطف على محل (إنَّ)؛ لكان ذلك يؤدِّي إلى تسلط عاملين على معمول واحد، فيكون (قَائِمَان) معمولاً لعاملين هما: (إنَّ)، والابتداء.

- **العامل في المفعول معه:**

اختلف النُّحاة في العامل في المفعول معه، فذهب **يحيى بن حمزة**[٧]، **وابن هُطَيْل**[٨] إلى أن ناصب المفعول معه الفعل قبل الواو، أو ما هو بمعناه بواسطتها، وفاقًا لسيبويه[٩]، وابن السَّراج[١٠]، وابن جني[١١]، والزمخشري[١]، والأنباري[٢]، والعُكْبَرِي[٣]،

---

(١) يُنْظَر: العين "لن" ٨ /٣٥٠.

(٢) يُنْظَر: توضيح المقاصد ١٢٢٩/٣، والجَنَى الداني ص٢٧١، وشرح الأشموني ١٧٩/٣، وهَمْع الهَوَامِع ٣٦٥/٢.

(٣) يُنْظَر: المفَصَّل ٤٠٧، وشرح الرضي ٨٤٠/٢:٢، وتوضيح المقاصِد ١٢٢٩/٣، والجَنَى الداني ص٢٧٢، وشرح الأشموني ١٧٩/٣، وهَمْع الهَوَامِع ٣٦٥/٢.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٧٩.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٦.

(٦) تُنْظَر المسألة في: الإنصاف١٨٥/١، وارْتِشَاف الضَّرَب١٢٨٨/٣، وائتلاف النصرة ص١٦٧ .

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٥٤.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٤٤.

(٩) يُنْظَر: الكتاب ٢٩٧/١.

(١٠) يُنْظَر: الأصول ٢٠٩/١.

(١١) يُنْظَر: اللمع ٦٠.

والعُكْبَرِي[٣]،

وابن الخَبَّاز[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن مالك[٦]، والرَّضِي[٧]، والمالِقي[٨]، والمرادِي[٩].

وخلافًا للأخفش الذي يرى أن المفعول معه منتصب على الظرف[١٠]، وللكوفيين الذين يرون أن المفعول معه منصوب على الخِلاف[١١]، وللزَّجَّاج[١٢] الذي يرى أن ناصب المفعول معه مضمر بعد الواو من فعل وشبهه[١٣]، وللجُرْجَانِي الذي يرى أنه منصوب بالواو[١٤].

وقد أورد **يحيى بن حمزة** تعليلاً لصحة اختياره، حيث يقول[١٥]: "لأنَّا على قطع في انتصابه بعد (الواو)، وليس ثم عامل إلا الفعل الأَوَّل أو معناه، لكنَّه لما لم يكن متعدِّيًا قوِي بالواو، فوجب نصبه لما ذكرنا"، واكتفى **ابن هُطَيْل** حينها بالاختيار فقط.

---

(١) يُنْظَر: المفَصَّل ص ٨٣.

(٢) يُنْظَر: الإنصاف ٢٤٨/١.

(٣) يُنْظَر: اللُّباب ص٢٧٩، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكُوفِيِّين، أبو البقاء العُكْبَرِي، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، رسالة ماجستير، ص٣١٥، جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٣٩هـ-١٨٧٦م).

(٤) يُنْظَر: توجيه اللُّمع، أحمد بن الحسين بن الخَبَّاز، تحقيق: د.فايز زكي، رسالة دكتوراه، ص٢٠٠، جامعة الأزهر- كلية اللغة العربية، القاهرة (دار السلام ١٤٢هـ-٢٠٠٢م).

(٥) يُنْظَر: شرح المفَصَّل ٤٣٩/١.

(٦) يُنْظَر: شرح التسهيل ٢٤٨/٢.

(٧) يُنْظَر: شرح الرضي ٦١٩/٢:١.

(٨) يُنْظَر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد المالقي. تحقيق: د. أحمد الخرّاط، الطبعة الثَّانِية، ص٤٨٣ (دار القلم، دمشق ١٤٠هـ-١٩٨٥م).

(٩) يُنْظَر: الجَنَى الداني ص١٥٥.

(١٠) يُنْظَر: الإنصاف ٢٤٨/١، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٤٤١/١، وشرح الرضي ٦٢٠/٢:١، والجَنَى الداني ص١٥٦، وائتلاف النُّصْرَة ص٣٦.

(١١) يُنْظَر: معاني القرآن للفرَّاء ٣٤/١، والإنصاف ٢٤٨/١، وشرح المفَصَّل لابن يعيش ٤٤١/١، وشرح التسهيل ٢٥٠/٢، وشرح الرضي ٦٢٠/٢:١، والجَنَى الداني ص١٥٥، وأضح المسالك ٢١٣/٢، وائتلاف النُّصْرَة ص٣٦.

(١٢) يُنْظَر: المراجع السابقة.

(١٣) يُنْظَر: المراجع السابقة.

(١٤) يُنْظَر: العوامل المائة النَّحْوِيَّة ص١٧٨.

(١٥) الحَاصِر ص٣٥٤.

- **العامل في المستثنى:**

ذهَب **يحيى بن حمزة**[١] **وابن هُطَيْل**[٢] إلى أنَّ العامل في المستثنى هو الفعل أو معناه بواسطة (إلّا)، وفاقًا للبصريين[٣]،

وخلافًا للمُبَرِّد[٤]، والزَّجاج[٥] اللذين ذهبا إلى أن العامل في المستثنى (إلّا) وحدها، وتبعهما وتبعهما ابن مالك [٦]، وخلافًا للفَرَّاء الذي ذهب إلى أن (إلّا) مركبة من (إن) و(لا)، فالنصب باعتبار (إن)، والرفع باعتبار (لا)[٧]، وخلافًا للكِسَائي الذي يرى أن المستثنى منصوب بـ (أن) مضمرة[٨]، وخلافًا لابن خَرُوف الذي يرى أن العامل في المستثني ما قبل (إلّا) بدون واسطتها[٩].

وقد ذكر **يحيى بن حمزة** أن العامل قد يكون الفعل أو ما هو بمعناه بواسطة (إلّا)، ثم أورد علة إعمال ما هو بمعنى الفعل، يقول[١٠]: "لأنه يقتضي ما بعده كاقتضاء الفعل".

وألمح **ابن هُطَيْل** إلى هذه العلة ضمنًا، بقوله[١١]: "فإن لم يكن -الفعل- فهو المستثنى منه بواسطة الحرف أيضًا، قاله ابن الحاجب".

وبالرجوع إلى قول ابن الحاجب في كتاب (الإيضاح) نجد أنه قد ذكر العلة نفسها التي أوردها **يحيى بن حمزة** في سياق اختياره، يقول ابن الحاجب [١٢]: "والثَّانِي أن ثم مسائل ليس فيها فعل، مثل: (القَوْم إِلّا زَيْد إِخْوتَك)، فإن كان العامل هو الفعل بقيتْ هذه

---

(١) يُنْظَر: المرجع السابق ص ٣٦٥.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٦٢.

(٣) يُنْظَر: الكتاب٢/٣٣٠-٣٣١، والأصول ١/١٢٨، وعلل النحو ٣٩٦، ومنازل الحروف ص٧٩، والمفَصَّل= =ص٩٩، والإيضاح في شرح المفَصَّل ١/٣٦٢، والإنصاف ١/٢٦١، واللُّباب ١/٣٠٣، وائتلاف النُّصْرَة ص١٧٤.

(٤) يُنْظَر: المقْتَضَب ٤/٣٩٠.

(٥) يُنْظَر: معاني القرآن ٢/١٤١.

(٦) يُنْظَر: شرح التسهيل ٢/٢٧١.

(٧) يُنْظَر: الإنصاف ١/٢٦١، وائتلاف النُّصْرَة ص١٧٤.

(٨) يُنْظَر: الإنصاف ١/٢٦١، وارْتِشَاف الضَّرَب ١/١٥١٠، وائتلاف النُّصْرَة ١٧٤.

(٩) يُنْظَر: ارْتِشَاف الضَّرَب ١/١٥١٠.

(١٠) الحَاصِر ص ٣٦٥.

(١١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٦٣.

(١٢) الإيضاح في شرح المفَصَّل ١/٣٦٣.

المسائل بغير عامل، فالوجه أن يقال: العامل هو الذي اقتضى المخرَجَ منه، وهو ما ذكر".

ويتضح مما سبق مدى تأثر الشارِحَيْن بابن الحاجب؛ لما لقيتْ مؤلفاته من قبول وانتشار في البيئة اليمنيَّة.

- **تقديم خبر (ليس) عليها:**

اختلف النُّحاة في حكم تقديم خبر (لَيْسَ)، فاختار **يحيى بن حمزة** عدم جواز ذلك، فلا يجوز عنده (قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ)(١)، وفاقًا لجمهور الكوفيين والمبرد(٢)، والزَّجاج(٣)، والزَّجاج(٣)، وابن السَّراج(٤)، وابن بَابَشَاذ(٥)، والأنباري(٦)، وابن مالك(٧).

وخلافًا **لابن هُطَيْل** الذي اختار جواز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها، فيجوز عنده (قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ)(٨)، موافقًا في ذلك متقدِّمي البَصْرِيِّين(٩)، والفراء(١٠)، والفارسي في أحد قَوْلَيْه(١١)، والزمخشري(١٢).

وقد استند **يحيى بن حمزة** في اختياره إلى أنَّ (لَيْسَ) فعل غير متصرِّف بنفسه، فبالأولى أن لا يتصرف في معموله.

واستند **ابن هُطَيْل** في اختياره على قوله تعالى: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا**

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٨٣.

(٢) يُنْظَر: الإنصاف ١٦٠/١، وشرح التسهيل ٣٥١/١، وارْتِشَاف الضَّرَب ١١٧١/٢، وتوضيح المقاصِد ٤٩٧/١، وائتلاف النُّصْرَة ص ١٢٣.

(٣) يُنْظَر: ارْتِشَاف الضَّرَب ١١٧١/٢، وتوضيح المقاصد ٤٩٧/١.

(٤) يُنْظَر: الأصول ٩٠/١.

(٥) يُنْظَر: شرح المقَدِّمَة المُحْسِبة لابن بَابَشَاذ ص ٣٥٥.

(٦) يُنْظَر: الإنصاف ١٦٣/١.

(٧) يُنْظَر: الكافية الشافية ٣٩٧/١.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٠١-٤٣١.

(٩) يُنْظَر: الإيضاح ص١١٧، وارْتِشَاف الضَّرَب ١١٧٢/٢، وهَمْع الهَوَامِع ٤٢٩/١.

(١٠) يُنْظَر: ارْتِشَاف الضَّرَب ١١٧٢/٢.

(١١) يُنْظَر: الإيضاح ص١١٧.

(١٢) يُنْظَر: شرح المفَصَّل في صنعة الإعراب الموسوم "بالتَّخْمِير"، صدر الأفاضل القاسم الخوارزمي، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، ص٢٩٨/٣ (دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٠م) .

عَنْهُمْ﴾[١] فقوله: (يوم يأتيهم) معمول لخبر ليس (مصروفًا) وقد تقدَّم على (ليس) ولو لم يجزْ تقديم خبر (ليس) عليها لما جاز تقديم معمول خبرها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

- **العطف على الضمير المجرور:**

اختلف النُّحاة في حكم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فذهب **يحيى بن حمزة** إلى جواز ذلك[٢]، وفاقًا للكوفيين[٣] وابن مالك[٤]، استنادًا لقوله تعالى: تعالى: {وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ} [٥] ؛ بخفض (الأرحامِ).

وخلافًا **لابن هُطَيْل** الذي يرى أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار[٦]، وفاقًا لجمهور البَصْرِيِّين[٧].

وقد اعتمد **يحيى بن حمزة** في اختياره على السماع، والبعد عن التكلف، يقول[٨]: "وما قاله الكُوفِيُّون أسَدُّ؛ لأن القراءة مقطوع بها، فإذا كان لا محل لها إلا العطف من غير تعسُّف كان هو الأحسن والأقوى من غير حاجة إلى غيره".

- **تقديم تمييز الجملة على عامله:**

اختلف النُّحاة في تقديم تمييز الجملة على عامله، فاختار **يحيى بن حمزة** جواز تقديمه إذا كان العامل فعلاً متصرفًا، نحو: (نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ)[٩]، وفاقًا للمازِنِي[١]،

---

(١) سورة هود، آية: ٨.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٥٤.

(٣) يُنْظَر: الإنصاف ٤٦٣/٢، واللُّباب ٤٣٢/١، وتوضيح المقاصد ١٠٢٦/٢، وشرح شذور الذهب ٥٨٣/١، وائتلاف النُّصْرَة ص٦٢، وهَمْع الهوَامِع ٢٢١/٣.

(٤) يُنْظَر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣.

(٥) سورة النساء، آية: ١. سبق تخريج القراءة ص ١٥٧.

(٦) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٩٨.

(٧) يُنْظَر: المفَصَّل ص١٦٢، الإنصاف ٤٦٣/٢، واللُّباب ٤٣٢/١، وتوضيح المقاصد ١٠٢٦/٢، وائتلاف النُّصْرَة ص٦٣، وهَمْع الهوَامِع ٢٢١/٣ .

(٨) الحَاصِر ص ٤٥٤.

(٩) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٦٣

والمبرد[٢]، وابن مالك[٣]، وخلافًا **لابن هُطَيْل** الذي اختار عدم جواز تقديم التمييز على عامله[٤]، موافقًا في ذلك لسيبويه[٥]، وأكثر البَصْرِيِّين[٦].

وقد اعتمد **يحيى بن حمزة** في اختياره على القياس، حيث يقول بعد أن أورد رأي المازني والمبرد[٧]: "وما أراه بعيدًا عن القياس"؛ وذلك لأنّ العامل في (نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ) فعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة.

ما سبق بعض اختيارات **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** التي وردتْ في شرحيهما، وإن الناظر فيه ليلحظ حرص **يحيى بن حمزة** -غالبًا- على بيان ما استند إليه في اختياراته، فهو إما أن يختار اعتدادًا بالقراءات واحترامًا لها، وحرصًا منه على عدم تخطئة القراء، كما في اختياره لجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار استنادًا لقراءة حمزة: {وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ} [٨].

وإما أن يختار من المذاهب ما هو أقرب إلى الفهم، وأبعد عن التكلف، كما في مسألة الخِلاف في معنى صيغة التعجب (أَكْرِم بِزَيْدٍ) هل هو أمر أو خبر؟ فاختار **يحيى بن حمزة** ما ذهب إليه الزمخشري [٩] من أنه أمرٌ لكل أحد أن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [١٠] يقول **يحيى بن حمزة** معقِّبًا على رأي

---

(١) يُنْظَر: المقْتَضَب ٣٦/٣، والمفَصَّل ٩٤، والإنصاف ٨٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٧٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٣/٢، وهَمْع الهوَامِع ٣٤٣/٢.

(٢) يُنْظَر: المقْتَضَب ٣٦/٣.

(٣) يُنْظَر: شرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٥٨.

(٥) يُنْظَر: الكتاب ٢٠٥/١.

(٦) يُنْظَر: المفَصَّل ص٩٤، والإنصاف ٨٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٧٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٣/٢، وهَمْع الهوَامِع ٣٤٣/٢.

(٧) الحَاصِر ص ٣٦٣.

(٨) سورة النساء، آية: ١، سبق تخريج القراءة ص ١٥٧.

(٩) يُنْظَر: المفَصَّل ص٣٦٧.

(١٠) سورة البقرة، آية: ١٩٥.

الزمخشري [١]: "هذا هو المختار لسبقه إلى الفهم من أول وهلة".

وإما أن يختار معتمدًا على السماع والقياس معًا، من ذلك ما ذهب إليه من عدم جواز دخول (إِنْ) الخفيفة إلا على الأفعال الناسخة[٢] ، وفاقًا للبصريين، وخلافًا للكوفيين للكوفيين والأخفش[٣] الذين أجازوا دخولها على كل فعل، محتجين بقول الشاعر:

تَاللهِ رَبَّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتَعَمِّدِ [٤]

فعقب **يحيى بن حمزة** على ذلك بقوله[٥]: "وليس بشيء؛ لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء".

ومن ذلك –أيضًا– ما ذهب إليه من قصر العدل في العدد على المسموع فقط؛ لوروده على مخالفة القياس[٦] .

أو يكون اختياره اعتمادًا على القياس فقط، كاختياره لجواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفًا، نحو: (نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ)[٧].

أو يراعي في اختياره ما وضعه النحويون من قواعدَ نحويةٍ، من ذلك ما ذهب إليه من عدم جواز العطف على اسم (إِنَّ) قبل تمام الخبر؛ لأن ذلك يؤدِّي إلى اجتماع عاملين على معمول واحد[٨] .

وقد يراعي في اختياره ما أجمع عليه النحويون، ففي مسألة الخِلاف في حكم ضمير الفَصْل، في نحو: (كَانَ زَيْدٌ هُو القَائِمُ)، اختار **يحيى بن حمزة** أنه اسم وأنَّ له موضعًا من الإعراب؛ للاتفاق في تسميته في نحو: (هُو القَائِمُ) و(هِي القَائِمَةُ)[٩].

وقد يرى **يحيى بن حمزة** أن بقاء الشيء على أصله أوْلَى، وأنه لا يعدل عن هذا الأصل

---

(١) الحَاصِر ص ٣٩٩.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٨١.

(٣) يُنْظَر: معاني القرآن ٤٦/٢.

(٤) سبق تخريج الشاهد ص ١٤٦.

(٥) الحَاصِر ٢٨١.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٥٥، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٢٦٠.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٦٣، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٢٦٦.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٧٩، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٢٦٦.

(٩) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٠٥، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٧.

إلا بدليل، ففي مسألة الخِلاف في أصل (مَهْمَا) أمركبة أم مفردة؟ اختار **يحيى بن حمزة** أن تكون مفردة؛ "لأنّ التركيب على خلاف الأصل، ولا دليل على كونها مركبة"(١).

وفي مواضعَ كثيرةٍ يعتمد **يحيى بن حمزة** في اختياراته على التعليل، ففي مسألة الخِلاف في أعرف المعارف، اختار **يحيى بن حمزة** أن أعرف المعارف الضمير، ثم العلم، ثم المبهم، ثم المعرف باللام، ثم المضاف إليها، وفاقًا لجمهور البَصْرِيِّين(٢)، يقول معللاً اختياره(٣): "والدليل على أن المضمر أعرف المعارف هو أن ما كان منها موضوعًا للمتكلم للمتكلم والمخاطب فهو واضح لا يحتاج إلى تفسير، وما كان منها للغائب فليس يضمر إلا وقد عرف، ثم العلم أعرف من اسم الإشارة؛ لأمرين: أما أولاً: فلأن اسم الإشارة يكون وصفًا للعلم وتابعًا له، فكان أخص منه وأدخل في التعريف...".

وغير ذلك من المواضع التي أورد فيها **يحيى بن حمزة** تعليلاً يؤيِّد فيها اختياراته(٤).

وقد يكتفي **يحيى بن حمزة** في مواضعَ قليلةٍ بذكر رأيه في المسألة دون استدلال أو تعليل، كما في اختياره لمذهب جمهور البَصْرِيِّين(٥) من أن المفعولات الحقيقيَّة خمسة، وهي: وهي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه (٦).

أما **ابن هُطَيْل** فإنه غالبًا ما يقتصر على ذكر رأيه فقط، دون أن يقدمَ ما استند عليه من دليل أو تعليل، ففي مسألة الخِلاف في تقديم تمييز الجملة على عامله، اكتفى بذكر رأيه فقط، وهو عدم جواز تقديم التمييز على عامله(٧).

وكذلك في مسألة الخِلاف في العامل في المفعول معه، ذهب إلى أن ناصب المفعول معه الفعل قبل الواو أو ما هو بمعناه بواسطتها(٨). واختار أن الفعل مشتق من الاسم(٩)

---

(١) الحَاصِر ص ٣٠٥، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١١٢.

(٢) يُنْظَر: الإنصاف ٧٠٧/٢، واللُّباب ٤٩٤/١، وارْتِشَاف الضَّرَب ٩٠٨/٢، وهَمْع الهَوَامِع ٢٢١/١.

(٣) الحَاصِر ص ٢٢٦.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٦١-٣٠٤-٣٥٣-٣٩٨.

(٥) يُنْظَر: الأصول ١٥٩/١، وارْتِشَاف الضَّرَب ١٣٥١/٣.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٣٤٤.

(٧) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٥٨، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٢٦٦.

(٨) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٤٤.

(٩) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٤.

دون أن يقدم دليلاً يؤيد ما ذهب إليه.

وفي مواضع قليلة يعمد **ابن هُطَيْل** إلى ذكر ما استند عليه في اختياره، فهو إما أن يعتمد على السماع والقياس معا، كما في مسألة الخِلاف في تقديم خبر (لَيْس) عليها حيث اختار جواز التقديم(١)، يقول(٢): "قال ابن الحاجب: والصحيح جواز التقديم لما ثبت في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾(٣)، وإذا جاز تقديم معمول العامل جاز تقديم العامل أيضًا (٤)".

وقد يراعي **ابن هُطَيْل** في اختياره ما وضعه النحويون من قواعدَ نحويَّةٍ، من ذلك ما ذهب إليه من عدم جواز العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر؛ لأن ذلك يؤدِّي إلى اجتماع عاملين على معمول واحد(٥).

وقد يذكر **ابن هُطَيْل** تعليلاً يؤيد فيه ما ذهب إليه؛ من ذلك ما ورد من الخِلاف في إعمال فعل التعجب في الظرف، يقول(٦): "والظاهر أنها تعمل فيه، والله أعلم؛ لأنه إذا صح عمل اسم الإشارة فيه، فبالأولى الفعل".

ومما سبق يلحظ حرص **يحيى بن حمزة** على جعل اختياراته النَّحْويَّة قوية؛ لما يقدم بين يديها من أدلة وعلل تؤيدها، وتبرهن على صحتها؛ في حين أن **ابن هُطَيْل** ظهر التزامه واضحًا بما نصَّ عليه في مقدمة شرحه، من رغبته في الإيجاز وبعده عن الإطالة والاستطراد، اتَّضَح ذلك في اقتصاره في أغلب اختياراته النَّحْويَّة على بيان رأيه فقط دون تفصيل أو تعليل أو استدلال.

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٣١، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٢٦٣.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٠١.

(٣) سورة هود، آية: ٨.

(٤) يُنْظَر: شرح المقَدِّمَة الكافية ٩١٧/٣.

(٥) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٠٦، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٢٦٢.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٣١.

ثانيًا: اجتهاداتهما:

جاء **الشارحان** في عصر قد اكتمل فيه النحو، واستقامتْ أصوله، وأحكمت فروعه، فكان شأنهما شأن النُّحاة في ذلك العصر الذين عُنوا ببحث آراء السابقين ثم الاختيار منها، ويغلب على ظنِّي بأنه لم يكنْ للشارحين آراءٌ خاصة تفرَّدا بها.

وقد أشارت الباحثة أزهار محمد في رسالتها (الجهود النَّحْويَّة ليحيى بن حمزة العَلَويّ) إلى أنَّ **يحيى بن حمزة** تفرَّد بالقول في إعراب (الآن)، مخالفًا في ذلك النُّحاة الذين ذهبوا إلى القول ببنائه[(١)]؛ وذلك –على حدِّ قولها– بأنَّ هذا الرأي لم يُنْسَب إلى قائل محددٍ، ولم يُشرْ إليه أحدٌ من النُّحاة سوى ابن مالك والسُّيُوطِي[(٢)].

ولعلَّ الأمر ليس تفرُّدا، وإنما هو اجتهاد منه بتبنِّي الرأي والدفاع عنه، فإنَّ إشارة ابن مالك لهذا الرأي، وهو المتوفى (سنة ٦٧٢هـ) أي بعد مولد يحيى بن حمزة بثلاث سنوات، كافية على أن هذا الرأي لم يتفرَّدْ به يحيى بن حمزة ، ولم يختصَّ به دون غيره، يقول ابن مالك [(٣)]: "وزعم بعض النَّحْوِيِّين أنَّ العرب يعرب (الآن)، واحتجَّ على ذلك بقول الشاعر:

كأنَهُما مِلآن لمْ يَتغيّرا وَقدْ مَرَّ لِلدَّارينِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ [(٤)]

أراد (من الآن) فحذفت نون (من) للالتقاء الساكنين".

وقد أشار الدكتور شريف النجار في رسالته (**ابن هُطَيْل** اليمني وجهوده النَّحْويَّة) إلى تفرّد **ابن هُطَيْل** في القول بأن العامل في المضاف إليه هو الحرف المقدر بواسطة المضاف[(٥)].

---

(١) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٣٩.

(٢) يُنْظَر: الجهود النَّحْوِيَّة ليحيى بن حمزة العَلويّ ص ١١٨.

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٢٠.

(٤) من الطويل، لأبي صخر الهذلي، وهو في الأمالي، أبو علي القالي، ترتيب: محمد عبد الجواد الأصمعي، الطبعة الثَّانِية، ص١/١٤٨ (دار الكتب المصرية ١٣٤٤هـ-١٩٢٦م)، والخصائص ١/٣١١. وشرح التسهيل ٢/٢٢٠.

(٥) يُنْظَر: **ابن هُطَيْل** اليمني وجهوده النَّحْوِيَّة ص٣٧٠.

والذي يظهر -والله أعلم- بأنَّ **يحيى بن حمزة** قد ذكر هذا القول واختاره؛ يقول في بيان العامل في المضاف إليه[١]: "وقد اختلف النُّحاة فيه على ثلاثة مذاهب...، ومنهم من قال: العامل هو الحرف المقدر بواسطة الاسم المضاف، وهذا هو المختار".

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد أشار إلى أن هذا الرأي اختياره يقول[٢]: "واختلفوا في العامل في المضاف إليه....، ومنهم من قال: الحرف المقدّر، ولكن بواسطة المضاف، وهذا هو الأولى".

(١) الحاصِر ص٣٧٢، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ١٣٦.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص ٤٥٨-٤٥٩.

المَبْحَثُ السَّادِس
مَذْهَبْهمَـــا النَّحْـــويّ

لم يُصرِّح **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** بمذهبهما النحوي الذي تبنيانه، وإنما ظهر بعد العرض السابق لمصطلحاتهما ومصادرهما النَّحْويَّة، وأصولهما التي اعتمدا عليها في الاختيار والترجيح، وموقفهما من النُّحاة، واختياراتهما النَّحْويَّة إلى أنهما بصريَّا المذهب، ويمكن فيما يلي الإشارة إلى ما يُدلِّل على ذلك:

أولًا: اعتمد الشارحان في شرحيهما على المصطلح البصري كثيرًا، من ذلك مصطلح (الجر) الذي يقابل مصطلح (الخفض) عند الكوفيين، ومصطلح (البدل) الذي يقابل مصطلح (الترجمة والتبيين)، ومصطلح (ما ينصرف وما لا ينصرف) الذي يقابل مصطلح (ما يجرى وما لا يجرى) عند الكوفيين، ومصطلح (الحال) الذي يقابل مصطلح (القطع).

ثانيًا: نقل الشارحان كثيرًا مِن أقوال وآراء النُّحاة البَصْرِيين، كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والمبرد، والزجاج، والمازني.

ثالثًا: اعتمد الشارحان أصول البَصْرِيِّين، وقواعدهم النَّحْويَّة العامة، يظهر ذلك في تمسكهما بالقياس وردِّ الروايات الشاذة وعدم الأخْذ بها، فلا يُجيزان القياس على القليل أو النادر بخلاف الكوفيين الذين أجازوا ذلك.

رابعًا: متابعة الشارِحَيْن للبصريين في كثير من المسائل النَّحْويَّة.

الفَصْلُ السَّادِس
التَّقْـــــويـــــــــم

المَبْحَثُ الأَوَّل: الاسْتِقْلَال وَالمُتَابَعَة.

المَبْحَثُ الثَّانِي: الاعْتِدَال وَالتَّكَلُّف.

المَبْحَثُ الثَّالِث: التَّوثِيق وَالدِّقَة فِي النَّقل.

المَبْحَثُ الرَّابِع: تَأَثُّرهُمَا وَأَثَرهُمَا.

المَبْحَثُ الأَوَّل
الاسْتِقْـــــلَال وَالمُتَـابَعَة

إنَّ الناظر في شرح **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** للمُقَدِّمَة المُحْسِبة يلْحظ بجلاء شخصيتهما النَّحْويَّة المستقلة، فهما غير مقلدين ولا تابعين، بل لهما فكرٌ مستقلٌ، وقد ورد بعضٌ مِن ملامِح هذا الاستقلال فيما مضى من فصول الرسالة، ويمكن فيما يلي جمع هذه الملامح وترتيبهما:

أولًا: إنَّ إقبال **الشارِحَيْن** على شرح المقَدِّمَة المُحْسِبة دليلٌ على إعجابهما بها واستحسانهما لها، غير أنَّ ذلك الإعجاب لم يجعل منهما مقلدَيْن للمصنف في كل ما يقوله أو يذهب إليه، يتضح ذلك في اعتراضاتهما عليه في بعضٍ من حدوده وآرائه النَّحْويَّة(١).

ثانيًا: ظهر مِن خلال اختيارات **الشارِحَيْن** ومصطلحاتهما النَّحْويَّة أنّهما بصْرِيَّا المذهب، إلاَّ أنّ ذلك لَم يمنعْهما من مخالفة البَصْرِيِّين في بعض ما ذهبوا إليه من مسائل نحوية(٢).

ثالثًا: سيبويه إمام النُّحاة وشيخهم، والمعوّل عليه في كثيرٍ من مسائل النحو، لذا اعتدَّ الشارحان به، وأكْثرا مِن النقل عنه، وضمَّنا شرحيهما كثيرًا من أقواله، إلاَّ أنَّ ذلك لم يكن سببًا في جعلهما مقلدَيْن له، تابعَيْن له في كل أقواله، فقد ذهبَا في بعض المسائل النَّحْويَّة غير ما ذهب إليه، من ذلك:

ذهب **يحيى بن حمزة** إلى أنَّ (إيَّاكَ) اسم مضمر بكماله، موضوع للدلالة على ما يدل عليه من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث(٣)، خلافًا لسيبويه الذي يرى أنَّ (إيا) اسم مضمر، و(الكاف) حرف خطاب يلحق لدلالة على أحوال المخاطبين(٤).

---

(١) يُنْظَر مبحث (موقفهما من المصنف) ص ٢٢٢.

(٢) يُنْظَر مبحث (موقفهما من المذهب الكوفي) ص ٢٣٦.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢١٥.

(٤) يُنْظَر: الكتاب ٢/٣٥٥ وما بعدها.

وذهب **ابن هُطَيْل** إلى وجوب حذف الخبر بعد (لَوْلَا) إن كان عامًّا كالوجود، أمّا إن كان خاصًّا فلا يحذف، خلافًا لسيبويه الذي يرى وجوب الحذف مطلقًا[١].

رابعًا: بالرغم من تأثُّر **الشارِحَيْن** الظاهر بالزمخشري، وذلك من خلال اطلاعهما على بعض مصنفاته أولًا، ثم قيامِهما بشرحها ثانيًا، ووفرة نقولهما عنه أخيرًا، إلاَّ أنهما اعترضا عليه في بعضِ المسائل النَّحْويَّة التي بحثاها، من ذلك:

ذهب **يحيى بن حمزة** إلى جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلِّم والمخاطب في بدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط، ومنعه في بدل الكلِّ من الكلّ [٢]، خلافًا للزَّمَخْشَرِي الذي ذهب إلى منع البدل من ضمير المتكلم والمخاطب على الإطلاق.

وخالف **ابن هُطَيْل** الزمخشري فيما ذهب إليه من أنَّ التنوين في نحو: ﴿عَرَفَٰتٍ﴾[٣] للتمكين[٤].

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٢٥٦.

(٢) يُنْظَر: الحَاصِر ص٣٨٩.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٩٨.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٥٢.

المَبْحَثُ الثَّانِي
الاعْتِـــــدَال وَالتَّكَـــلُّــف

يُمكن القول بأنَّ الظاهر من منهج **يحيى بن حمزة** في الحاصر هو الاعتدال والبعد عن التكلُّف؛ يتضح ذلك فيما يلي:

أولًا: الاعتدال في مناقشة المسائل النَّحْويَّة وعدم التكلُّف فيها، فهو إما أن يختار من الأقوال ما هو أبعدها عن التكلف، ويصف القول الآخر بأنه تعسُّف، من ذلك ما ذكره في مسألة الخِلاف في لقب الاسم بين البَصْرِيِّين والكوفيين، فبعد أن ساق أقوالهم مُرجِّحًا ما ذهب إليه البَصْرِيُّون لوجوه ثلاثة؛ قال[١]: "ويمكن الجواب عمّا ذكره البَصْرِيُّون في هذه الوجوه إلا أنه تعسف".

وإما أن يختار من الأقوال ما هو أقرب إلى الفهم، وأبعد عن التكلف، كما في مسألة الخِلاف في معنى صيغة التعجب (أَكْرِم بِزَيْدٍ) هل هو أمر أو خبر؟ فاختار **يحيى بن حمزة** ما ذهب إليه الزمخشري [٢] من أنه أمر لكل أحد أن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [٣] يقول **يحيى بن حمزة** معقِّبًا على رأي الزمخشري[٤]: "هذا هو المختار لسبقه إلى الفهم من أول وهلة".

ثانيًا: الاعتداد بالسماع وعدم تكلُّف الأقْيسة، من ذلك ما ورد في مسألة الخِلاف في العدل في العدد فيما لم يُسْمع؛ حيث يقول **يحيى بن حمزة** [٥]: "والأحسن قصره على ما ورد إلى (رُبَاع)؛ لأنّه واردٌ على مخالفة القياس، فوجب قصْره على السماع".

ثالثًا: الاعتداد بالقراءات القرآنيَّة، والاكتفاء بالاحتجاج لها بصحة سندها، كما في مسألة

---

(١) الحَاصِر ص ١٣٦، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩١

(٢) يُنْظَر: المُفَصَّل ص٣٦٧.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٩٥.

(٤) الحَاصِر ص ٣٩٩.

(٥) المرجع السابق ص ١٥٥، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٢٦٠.

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فقد اختار جواز ذلك؛ استنادًا لقراءة حمزة: {وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ}(١)؛ حيث يقول محتجًّا لها(٢): "لأنَّ القراءة مقطوع بها، فإذا كان لا محلَّ لها إلا العطف من غير تعسف كان هو الأحسن والأقوى من غير حاجة إلى غيره".

رابعًا: الأخذ بظاهر العربية في أصل بعض الحروف المختلف في ماهيتها كـ (لَنْ)، و(كَأَنَّ)، و (مَهْمَا)، فلا يتكلف في البحث عن أصلها والقول بتركيبها، فهو يرى بأنها مفردة كغيرها من الحروف(٣).

أما **ابن هُطَيْل** فإن المنهج الذي رسمه لنفسه أولاً، ثم التزم به في شرحه ثانيًا؛ وهو الاختصار والإيجاز والبعد عن الإطالة والاستطراد، يجعل من الصعوبة تحديد ملامح منهجه اعتدالًا أو تكلّفًا، فهو غالبًا ما يترك المسائل الخِلافيَّة معلّقة دون أن يذكر اختياراته، وإن اختار منها قولًا فغالبًا ما يكتفي بالاختيار فقط، دون أن يسوق ما يقوي به اختياراته، إضافة إلى اعتماده على الإيجاز في التعليق على الشواهد النَّحْويَّة.

وإن كان ولا بُدَّ فإن عدم خروجه عن العلل التي ذكرها الدينوري الجليس يعدُّ مظهرًا من مظاهر البعد عن التكلُّف في التعليل النحوي.

إضافة إلى أنّ اكتفاءه في الاحتجاج لعدم صحة كوْن (أُولُو) جمعًا لـ (أَلٍ) بانتفاء سماع ذلك عن العرب، واحتجاجه بأنَّ (كِلَا)، و(كِلْتَا) ليستا من قبيل المثنى الحقيقي؛ لانتفاء السماع -أيضًا- يعدُّ مظهرًا من مظاهر البعد عن التكلّف(٤).

---

(١) سورة النساء، آية: ١. سبق تخريج القراءة ص ١٥٧.

(٢) الحَاصِر ص٤٥٤.

(٣) يُنْظَر: الحاصِر ص٢٨٣-٢٨٨-٣١٥.

(٤) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٣٠٦.

المَبْحَثُ الثَّالِث
التَّوْثِيـق وَالدِّقَـة فِي النَّقـلِ

كان **للشارحين** مع التوثيق والدقة في النقل مزايا وهفواتٌ، يمكن ذكرها على النحو التالي:

أولًا: دقتهما في نقل جميع عبارات المتن، فلم يُهْمِلا أيَّ جزءٍ منه، أو يُسْقِطَا بابًا أو فصلاً، واستيعابهما لجميع المسائل النَّحْويَّة التي حوتْها المقدمة، وإن كانت هذه السمة هي أبلغ عند **ابن هُطَيْل**، يتضح ذلك في تناوله لجميع حدود ابن بَابَشَاذ وعدم إهماله أيًّا منها، إضافة إلى ذكره لجميع القراءات والشواهد الشِّعْرِية الواردة في المتن، أمّا **يحيى بن حمزة** فلم يتقيَّد بنقل جميع القراءات والشواهد الشِّعْرِية الواردة في المتن، وكذلك أغفل بعضًا من حدود المصنف(١).

ثانيًا: الدقة في عزو بعض القراءات القرآنيَّة، والشواهد الشِّعْرِية إلى أصحابها، التي وردت في شرحيهما، وفي المقابل أغفل **الشارحان** في كثير مِن المواضع نسبة القراءات إلى قرائها، وتَركا كثيرًا من الشواهد الشِّعْرِية دون ردٍّ إلى أصحابها، وربما يعود ذلك إلى ما يلي:

١. تحرَّز الشارحان عن نسبة شواهدهما خوفًا من نسبة البيت إلى غير قائله؛ لأن هناك طائفة من شواهدهما اخْتُلِف في نسبتها.

٢. عدم نسبة الشواهد وجدت في منهج النُّحاة السابقين، فلم يكن **الشارحان** بدعًا في ذلك، فسيبويه أغفل نسبة جملة من شواهده.

٣. الرغبة في عدم إثقال كاهل طالب العلم بأسماء أصحاب الشواهد الشِّعْرِية، فشرحيهما كتاب تعليمي في المقام الأَوَّل.

٤. اعتذر **ابن هُطَيْل** لنفسه أولاً في مقدمته بانشغاله(٢)، فصرف جهده واهتمامه بشرح

(١) يُنْظَر مبحث (الحدود النَّحْوِيَّة) ص ٨٣، ومبحث (السماع) ص ١٥٧.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٥.

المقدمة وتيسيرها على الطلاب -وقد سبق ذكر ذلك[١].

ثالثًا: يؤْخَذ على **الشارِحَيْن** ذكر أقوال النُّحاة والنقل عنهم دون نسبتها إلى أصحابها، وليس الأمر محتاجًا إلى تمثيل، فبالرجوع على فصول الشَّرْحَيْن يتضح ذلك.

رابعًا: ومما يؤْخَذ على **الشَّارِحَيْن** -أيضًا- في مسلك الدقة والتوثيق الوهْم في النسبة، سواء كانت النسبة في الأقوال أو المذاهب النَّحْويَّة، أو الشواهد الشِّعْرِية، من ذلك ما يلي:

١. توهّم **الشارحان** في العزو إلى الكوفيين تجويز الإشمام[٢] في المجرور[٣]، فقد ذكر النُّحاة أنَّ الإشمام يختصُّ بالضم، وما أجيز في المجرور فهو محمول على الرَّوْم[٤].

والظاهر بأنّ اللبس الذي وقع فيه الشارحان مردُّه إلى الاختلاف في التسمية، فالكُوفِيُّون يسمون الروم إشمامًا[٥]، قال أبو جعفر النحاس[٦]: "قال: وسمعت أحمد بن يحيى وقد غلط في هذا، فجعل الروم إشمامًا، والإشمام رومًا".

٢.قال **يحيى بن حمزة** في مبحث (الحال)[٧]: "ولم أعرف أحدًا من النُّحاة ذكر الحال الموطئة سواه"، والحقّ بأنَّ العُكْبَرِي ذكر الحال الموطئة في كتابيه (إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث)[٨]، و(اللباب) يقول[٩]: "وحال موطئة للحال الْحقيقيَّة كقولك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلًا صَالِحًا) فـ (رَجُلًا) موّطئ للحال".

---

(١) يُنْظَر مبحث (موقف الشارحين من الاستشهاد بالشعر العربي) ص ١٨١.

(٢) الإشمام هو: تهيئة اللسان للنطق بالحركة دون صوت يُسمع. يُنْظَر: الحَاصِر ص١٤٣.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٤٣، وعُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٢٣.

(٤) الرَّوْم هو: تهيئة اللسان للنطق بالحركة مع صوت يُسمع. يُنْظَر: الحَاصِر ص١٤٣.

(٥) يُنْظَر: اللُّباب ١٩٧/٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرَّضِي ٢٧٥/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٧٧/٣، والنشر في القراءات العشر ١٢١/٢.

(٦) عمدة الكاتب ص١٩٧.

(٧) الحَاصِر ص٣٥٩.

(٨) يُنْظَر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، أبو البقاء عبدالله العُكْبَرِي، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، ص ٨٨ (مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة١٤٢٠هـ -١٩٩٩م).

(٩) اللُّباب ٢٥٦/١.

٣.قال **يحيى بن حمزة** في مبحث (المستثنى)[١]: "اللغة الثَّالِثة: الجرّ بـ (خَلَا) دون (عَدَا) وهي قليلة، فأمَّا سيبويه والمبرد فلم يذكرا فيها إلا النصب على المفعولية، ولم يوردا الجرَّ بهما جميعًا، ولا الجرَّ بأحدهما".

والظاهر بأنَّ الصحيح خلاف ذلك، إلاَّ أن يكون مقصده (مَا خَلَا) بدخول (مَا) عليها، يقول سيبويه [٢]: "وأما (حَاشَا) فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر (حَتَّى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعضُ العرب يقول: (مَا أَتَانِي الْقَوْمُ خَلَا عَبْدِالله)، فيجعل (خَلَا) بمنزلة (حَاشَا)، فإذا قلت: (مَا خَلَا) فليس فيه إلا النصب؛ لأنَّ (مَا) اسمٌ ولا تكون صلتُها إلا الفعل".

ويقول المبرد [٣]: "وَقد تكون (خَلَا) حرف خفض فَتَقول: (جَاءَنِي الْقَوْم خَلَا زَيْدٍ) مثل: (سوى زَيْدٍ)... فَإِذا قلت: (مَا عَدَا وَمَا خَلَا) لم يكن إِلَّا النصب؛ وَذَاكَ لأن (مَا) اسْم فلا توصل إِلَّا بِالْفِعْلِ، نَحْو: (بَلغنِي مَا صَنَعْتَ) أَي: صنيعك".

٤.توهّم **يحيى بن حمزة** في نسبة شاهد شعري واحد، وهو:

يَبدو وَتُضمِرُهُ البِلادُ كَأَنَّهُ سَيفٌ عَلى علم يُسَلُّ وَيُغمَدُ [٤]

إذ نسبه إلى الخنساء، وهو للطرماح بن حكيم [٥].

٥. اعتبر **يحيى بن حمزة** تسمية العطف بالنسق اصطلاح غريب من ابن بَابَشَاذ، والحق أنه موجود عند النُّحاة السابقين له؛ منهم: المبرد [٦]، وابن السَّراج[٧]، والزجاجي[٨]، والرماني[٩]، وابن جني[١٠].

---

(١) الحَاصِر ص٣٦٧.

(٢) الكتاب ٣٤٩/٢-٣٥٠.

(٣) المقتضب ٤٢٦/٤-٤٢٧.

(٤) سبق تخريج الشاهد ص ٨٠.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٠٢ حاشية ٢.

(٦) يُنْظَر: المُقْتَضَب ١٤/٤.

(٧) يُنْظَر: الأصول ٥٩/٢-٧٦-٧٨.

(٨) يُنْظَر: حروف المعاني والصفات ٣١/١.

(٩) يُنْظَر: رسالة الحدود ٦٩/١.

(١٠) يُنْظَر: اللمع ص٩١.

٦.توهَّم **ابن هُطَيْل** في مسألة الخِلاف في طرح المبدل منه، يقول[١]: "قوله[٢]: "**من غير أن يُنْوى بالأَوَّل منهما الطرح عند سيبويه دون غيره**"؛ يعني المبرد [٣]؛ لأنه عنده في نية الطرح، والصحيح مذهب سيبويه [٤]".

والصحيح خلاف ذلك، فقد صرَّح المبرد في المقْتَضَب بموافقته لرأي سيبويه، ذاكرًا مذهبه أولًا، ثمّ رأي المازني وهو أنّ المبدل منه في نية الطرح، ثمَّ قال[٥]: "والقياس عندي قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه".

٧.نصَّ **ابن هُطَيْل** على إجماع النُّحاة في إعمال اسم الفاعل إذا كان فيه (أل)، يقول[٦]: "ولذلك جاز أن تقول: (الضَّارِبُ عَمْرًا أَمْسِ) بلا خلاف".

وليس الأمرُ كذلك، ففي المسألة خلافٌ؛ فالجمهورُ ذهبوا إلى إعمال اسم الفاعل المقترن بـ (أل) على كلِّ حال ماضيًا كان أم حالاً أم مستقبلاً، وذهب الرماني وآخرون إلى أنه يعمل إذا كان ماضيًا فقط، وذهب الأخفش إلى أنه لا يعمل، وأن (أل) ليستْ موصولة بل هي معرفة، وأن ما انتصب بعده مُشبَّه بالمفعول به[٧].

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٨٦.

(٢) المقَدِّمَة المُحْسِبةص٣٧٤.

(٣) صرّح المبَرِّد في كتابه بموافَقتِه لسيبويه، يُنْظَر: المقْتَضَب ٤/٤٠٠، وذهَب المازنيُّ إلى أنه في نية الطرح، يُنْظَر: المقْتَضَب ٤/٣٩٩.

(٤) يُنْظَر: الكتاب ١/١٥٠.

(٥) المقْتَضَب ٤/٤٠٠.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٥٥

(٧) يُنْظَر: ارْتِشَاف الضَّرَب ٥/٢٢٧٢، وهَمْع الهَوَامِع ٣/٥٥.

المَبْحَثُ الرَّابِع
تـأَثُّرهمَـــا وَأَثـرهمَـــا

أولاً: تــأثرهما:

سبقت الإشارة إلى أبرز النُّحاة الذين كان لهم أثرٌ بارز في الشرحين؛ سواء كان هذا الأثر بالاعتماد على مؤلفاتهم، أو متابعة آرائهم، ومن أبرز هؤلاء النُّحاة الذين تأثَّر بهما الشارحان: الزمخشري وابن الحاجب، ويمكن فيما يلي الإشارة إلى ذلك بشيء من التفصيل:

أولًا: الزمخشري:

يظهر تأثر **يحيى بن حمزة** به واضحًا في عدَّة أمور؛ منها:

١.إعجابه بأسلوبه في الترتيب، حيث يقول في حديثه عن طرق العلماء في حصر أبواب العربية[(١)]: "وثانيها: طريقة بعض المتأخرين: حصرها بالضوابط الكلية، فأما الزمخشري فقد جعلها في مُفَصَّله على أربعة أقسام: قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الحروف، وقسم المشترك منها، وجعل جميع أبواب العربية وتفصيلاتها على سعتها وكثرتها مندرجة تحت هذه الأقسام الأربعة، وهو لعمري ضبط حسنٌ لم يسبق إليه".

٢.اعتماده على بعض مؤلفاته والنقل منها، فقد اعتمد على كتابه (المفَصَّل) في بعض المواضع من شرحه، من ذلك ما ذكره في مبحث أفعال القلوب يقول[(٢)]: "وذكر الزمخشري في مُفَصَّله أن المفعول الثَّانِي محذوف وتقديره: (ظَنَنْتُ سَيْرَكَ حَاصِلًا)[(٣)]".

ونقل **يحيى بن حمزة** عن (الكشاف) من ذلك ما ذكره في حديثه عن اختيار

---

(١) الحَاصِر ص١٣٠.

(٢) الحَاصِر ص٣٨٩.

(٣) يُنْظَر: المفصل ص٣٩١.

تقدير الفعل في متعلق الباء في {بِسْمِ اللهِ} يقول[١]: "لا يُقال: إذا كان المختار تقدير الفعل فهل تكون الباء للحال...، أو تكون للآلة...؛ لأنا نقول: كلا المعنيين حسن جيد، لكن الزمخشري اختار في تفسيره أن تكون الباء للحال[٢]".

وقد ذكر محققُ شرْحِه أنَّ **يحيى بن حمزة** قد نقل عن المفَصَّل دون أن يُصرِّح بذلك في ثمانية وثلاثين موضعًا[٣].

٣.متابعته في كثيرٍ من آرائه النَّحْويَّة؛ فقد وافق **يحيى بن حمزة** الزمخشري في بعض المسائل النَّحْويَّة؛ من ذلك ما ذهب إليه من أنَّ التنوين في نحو: ﴿عَرَفَٰتٍ﴾ [٤] تنوين الصرف، وأن الألف والتاء ليستا للتأنيث، وإنما هما للجمع السالم في المؤنث وأن تاء التأنيث قد حذفت[٥].

ووافقه -أيضًا- في أن صيغة التعجب (أَكْرِم بِزَيْدٍ) أمر لكل أحد أن يصفه بالكرم، وأنّ الباء مزيدة [٦].

٤.ومن مظاهر تأثر **يحيى بن حمزة** بالزمخشري اعتماده على ثقته في ذكر الشواهد المجهولة القائل، فأغلبها على أقلِّ تقدير قد أوردها الزمخشري في مُفَصَّلِه؛ منها ما يلي:

- قول الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيل سَيْدًّا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ [٧]

استشهد به على جواز فتح (إنَّ) وكسرهَا بعد (إِذَا)؛ لأنه يصلح للمفرد والجملة جميعًا، فالكسر على نِيَّة وقوع المبتدأ والتقدير: (إذا هُوَ عبد الْقَفَا)، وَالفتح على تأويل المصدر مبتدأ والخبر محذوف[٨].

---

(١) الحَاصِر ص٢١٣.

(٢) يُنْظَر: الكشاف ٢٢/١.

(٣) يُنْظَر: مقدمة تحقيق الحَاصِر؛ أبانمي ص٦٤.

(٤) سورة البقرة، آية: ١٩٨.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٤٦، والكشاف ٢٤٥/١.

(٦) الحَاصِر ص٣٩٩، والمفصل ص٣٦٧.

(٧) من الطويل، لم أقف على قائله.

(٨) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٢٧٩.

والبيت من شواهد الزمخشري وإن لم يكن للموضع نفسه، فقد استشهد به على وقوع (إِذَا) بمعنى المفاجأة[١].

- قول الشاعر:

كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنْج في مُصَلْصَلِهِ [٢]

فقد استشهد به **يحيى بن حمزة** على استعمال (مُصَلْصَل) بمعنى (صَلْصَلِه)[٣].

واستشهد به الزمخشري على الموضع نفسه[٤].

- قول الشاعر:

تَحْفِزُهَا الأَوْتَارُ وَالأَيْدِي الشُّعُرْ وَالنَّبْلُ ستُونَ كَأَنَّهَا الجَمُر [٥]

استشهد به **يحيى بن حمزة** على النقل وهو تحويل حركة الموقوف عليه إلى الساكن قبله[٦].

وقد استشهد به الزمخشري على الموضع نفسه[٧].

ومن مظاهر تأثر **ابن هُطَيْل** بالزمخشري ما يلي:

١.اعتماده على مؤلفاته والنقل منها، ولعل من أبرزها كتابه (المفَصَّل)؛ فقد نقل منها عددًا من الحدود النَّحْويَّة؛ منها حد المبني، يقول **ابن هُطَيْل**[٨]: "قال الزمخشري[٩]: "وهو "وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل"".

٢.متابعته في بعض آرائه النَّحْويَّة، ونقل أقواله في بعض المسائل الخِلافيَّة؛ ففي مسألة الخِلاف في حكم فعل الأمر يقول[١]: "وعند الكوفيين أنه مجزوم باللام مضمرة؛ وذلك لأنها قد تضمر، قال:

---

(١) يُنْظَر: المفَصَّل ص ٢١٤.

(٢) من الرجز، لم أقف على قائله ولا تتمة له.

(٣) يُنْظَر: الحَاصِر ص ٤٢٢.

(٤) يُنْظَر: المفَصَّل ص ٢٧٩.

(٥) من الرجز، لم أقف على قائله.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٤٤.

(٧) يُنْظَر: المفَصَّل ص ٤٧٦.

(٨) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٨٥.

(٩) المفَصَّل ص ١٦٣.

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا [٢]

أي: لتفد.

قال الزمخشري: وهذا خلف من القول[٣]".

ثانيًا: ابن الحاجب:

يظهر تأثر **يحيى بن حمزة** به واضحًا في عدَّة أمور؛ منها:

١. اعتماده على مصنفاته في كثير من المواضع في (الحاصر)، فنقل عنه جملة من حدوده النَّحْويَّة، سواء نقلها بنصها أم تصرَّف فيها بزيادةٍ أو نقص، حتى إنه لكثرة نقله عنه ترك نسبة النصوص إليه؛ فمن الحدود التي نقلها بنصها من ابن الحاجب حدُّ الاسم[٤]، وحد المضمر[٥]، وحدُّ الفعل[٦]، ومن الحدود التي نقلها الشارح بتصرُّف حدُّ المعْرب[٧].

وقد ذكر محققُ شرحه أن **يحيى بن حمزة** استفاد من الكافية في أربعين موضعًا، ومن الإيضاح في شرح المفصل في ثمانية وعشرين موضعًا[٨].

٢.ومن مظاهر تأثره به -أيضًا- اتباع منهجه في الحرص على التعليل.

وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد كان لابن الحاجب أثر كبير في شرحه؛ من مظاهره ما يلي:

١.كثرة تعويله عليه ووفرة أخذه منه، صرَّح بذلك أم لم يصرح، فقد نقل عنه كثيرًا من حدوده وآرائه، واستعان بها لخدمة شرحه، فمن الحدود التي نقلها **ابن هُطَيْل** عن ابن الحاجب حد الكلمة[٩]، وحد جمع التكسير[١]، وحد العلم[٢]، وحد الخط[٣].

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٨٠-١٨١.

(٢) من الوافر، للأعشى ميمون، في ديوانه ص ٢٥٢.

وهو في: الكتاب ٨/٣، والمقْتَضَب ١٣٢/٢، والأصول ١٧٥/٢، والمفَصَّل ص٤٥١.

(٣) يُنْظَر: المفَصَّل ص ٣٣٩.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٣٣.

(٥) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٠٢.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص٢٥٢.

(٧) يُنْظَر: الحَاصِر ص١٣٨.

(٨) يُنْظَر: مقدمة تحقيق الحَاصِر؛ عبدالعزيز أبانمي ص ٦٣-٦٤.

(٩) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١١.

ومن الحدود التي نقلها منه دون أن يشير إليه، قوله في حد الاسم[٤]: "فالأولى أن يقال: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو نحو ذلك"، وهذا هو حدُّ ابن الحاجب في الكافية[٥].

٢.متابعته في بعض آرائه النَّحْويَّة؛ كما في مسألة الخِلاف في (إيَّاكَ)، فبعد أن ذكر أقوال النُّحاة فيها قال[٦]: "قال ابن الحاجب: والصحيح هو الأَوَّل".

فاكتفى بذكر اختيار ابن الحاجب الذي يفهم منه أنَّه اختيار **ابن هُطَيْل** -أيضًا.

٣.ومن مظاهر تأثره به -أيضًا- اتباع منهجه في الحرص على التعليل.

ثانيًا: أثرهـــما:

إنَّ الحديث عن أثر الشارِحَيْن في النُّحاة اللاحقين ليس بالأمر اليسير؛ وذلك لضخامة التراث النحويِّ أولًا، ثم عدم اكتمال وصوله إلينا ثانيًا، إضافة إلى أنَّ كثيرًا من التراث اليمني خاصة لا يزال مخطوطًا مغمورًا.

وفيما يلي يمكن الإشارة إلى أثرهما في النُّحاة اللاحقين:

أولاً: أثر الشرحين:

- **أثر الحاصر:**

١- الإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى (المتوفى ٨٤٠ هـ):

وهو إمام من أئمة الزيدية، تبحَّر في شتى العلوم والفنون، واشتهر فضله، وذاع صيته[٧]، صاحب كتاب (تاج علوم الأدب) الذي جمع فنون النحو، وهو كما يقول

---

(١) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٨٣.

(٢) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١١٢.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص٥٠٢.

(٤) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص١٤.

(٥) يُنْظَر: شرح الرضي ١:١/٢٠.

(٦) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٠٧.

(٧) يُنْظَر: البدر الطالع ١/١٢٢-١٢٣.

محققه[١]: "ويكاد الكتاب يكون موسوعة مصغرة لآراء النَّحْوِيِّين وأدلتهم وتوجيهاتهم المختلفة".

وقد نقل عن الإمام يحيى **يحيى بن حمزة** في كتابه (تاج علوم الأدب) في موضعين؛ الأَوَّل: في الخِلاف في (إيا) ذكر آراء النُّحاة موافقًا ما ذهب إليه وسيبويه والأخفش من أنَّ (إيا) اسم مضمر، والياء والكاف والهاء اللواحق به حروف زِيدتْ لتدلَّ على أحوال المتكلم والمخاطب والغائب[٢]، ثم ذكر رأي الإمام يحيى بن حمزة وبعض الكوفيين، وهو أنَّ (إِيَّاكَ) اسم مضمر بكماله، معترضًا عليهم بقوله[٣]: "قلنا: لم نجد اسمًا ظاهرًا ولا مضمرًا تختلف صيغة آخره مع أصالة المخْتَلِف".

وقد ذكر يحيى **يحيى بن حمزة** هذا الخِلاف بشيء من التفصيل، ذاهبًا إلى أن (إِيَّاكَ) اسم مضمر بكماله موضوع للدلالة على ما يدل عليه من أحوال إفراد أو تثنية وجمع تذكير وتأنيث؛ وذلك "لأن هذه المضمرات صيغ موضوعة للدلالة على معانيها فـ (إِيَّاكَ) للذكر، و(إِيَّاكُمَا) للمذكرين، و(إِيَّاكُم) للمذكرين وهكذا سائرها"[٤].

والثَّانِي: في العامل في التابع؛ فبعد أن ساق الإمام المرتضى أقوال النُّحاة فيها، نسب إلى الإمام يحيى **يحيى بن حمزة** رأيًا وهو أنَّ العامل في التابع مقدَّر في النسق لا غير[٥].

وقد أورد هذا الخِلاف يحيى بن حمزة في كتابه الحاصر، ذاهبًا إلى أن العامل الأَوَّل منسحب على التابع والمتبوع ينصب عليهما إنصبابة واحدة إلا في العطف، فإن العامل في مقدر؛ وذلك "لأن التوابع فيما عدا العطف في حكم التتمة والتكملة لما قبلها فيجب أن تكون مندرجة تحت أحكام المتبوعات فيقع عليها العامل وقوعًا واحدًا، وأما العطف فهو مغاير للأول فيجب الحكم فيه بتكرير العامل"[٦].

---

(١) مقدمة تحقيق تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، أحمد بن يحيى بن المرتضي، تحقيق:د.نوري ياسين، ص٨٢ (إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

(٢) يُنْظَر: الكتاب ٣٥٥/٢، وعلل النحو ص١٦.

(٣) تاج علوم الأدب ص٢٨٥.

(٤) الحَاصِر ص ٢١٥، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٣.

(٥) يُنْظَر: تاج علوم الأدب ص٩٠٩.

(٦) الحَاصِر ص٤٣٢، سبقت الإشارة إلى المسألة ص ٩٦.

٢- **ابن هُطَيْل** اليمني:

من المؤكد أنّ **ابن هُطَيْل** قد اطلع على الحاصر واستفاد منه، وإن لم يُشرْ إلى ذلك، فقد صرَّح باسمه مرَّة واحدة مناقشًا رأيه معترضًا عليه، وذلك في حكم (الآن) يقول[١]: "وفي الحاصر أنَّه معرب منصوب على الظرفية، وفيه نظر؛ لقولهم: (مُذ الآن) بالفتح".

وقد ذهب يحيى **يحيى بن حمزة** إلى إعراب (الآن) يقول[٢]: "والمختار أنَّه معرب، وأنَّه منصوب على الظرفية".

ومن المواضع التي تدل على استعانة **ابن هُطَيْل** بالحاصر نسبة البيتين التاليين لابن السَّراج:

يَكُفُّ الصَّرْفَ تَعْرِيْفٌ وَوَصْفٌ ... وَتَـأْنِيثٌ وَعَـدْلٌ وَالجَمِيعُ

وَإِعْـجَـامٌ وَتَرْكِيـبٌ وَوَزْنٌ ... وَمِنْ فَعْلَانَ أَحْرُفُهُ الفُرُوعُ [٣]

فقد وردا هذان البيتان منسوبين لابن السَّراج في الحاصر[٤]، ولم أجدهما بعد البحث عند غيرهما من النُّحاة -فيما اطَّلعتُ عليه، إلا أن يكون الشارحان قد نقلاه من مصدر واحد من المصادر اليمنية التي لم يُقدّر لي الوقوف عليه.

ومما يدلُّ -أيضًا- على استعانته بالحاصر ذكره لاعتراض يحيى **يحيى بن حمزة** لحدِّ الظاهر عند ابن بَابَشَاذ يقول **ابن هُطَيْل**[٥]: "وقد أُورد عليه أنه فسّر الشيء بنفسه[٦]".

- **أثر عمدة ذوي الهمم:**

١- نسب الرصاص بيتًا إلى **ابن هُطَيْل** جمع فيه أسماء الأنبياء في القرآن التي تتصرّف؛ يقول[٧]: "وجميع أسماء الأنبياء في القرآن لا تتصرَّف إلاَّ ستة، وقد جمعها سيدنا

---

(١) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٣٦.

(٢) الحَاصِر ص ٢٣٩.

(٣) يُنْظَر: عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٣٢.

(٤) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٤٩.

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ١٧.

(٦) يُنْظَر: الحَاصِر ص ١٣٩.

(٧) منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، أحمد بن محمد الرصاص دراسة وتحقيق: أحمد السالم، رسالة دكتوراه

فقال[١]:

شُعَيْبًا وَنُوحًا صَالِحًا وَمُحَمَّدًا وَهُودًا وَلُوطًا جُرَّ بِالكَسْرِ وَاصْرِفِ".

وفي عمدة ذوي الهمم ذكر **ابن هُطَيْل** هذا البيت دون نسبة، يقول في ذكر أحكام ما لا ينصرف[٢]: "ومنها أنَّ جميع أسماء الأنبياء التي في القرآن لا تتصرَّف إلاَّ ستة، وهي التي في قوله:

شُعَيْبًا وَنُوحًا صَالِحًا وَمُحَمَّدًا وَهُودًا وَلُوطًا جُرَّ بِالكَسْرِ وَاصْرِفِ".

٢- نقل الرصاص عن **ابن هُطَيْل** اعتراضه على يحيى بن حمزة فيما ذهب إليه من أنّ (الآن) معرب منصوب على الظرفية -السابق ذكره، يقول[٣]: "قال سيدنا: فيه نظر؛ بقولهم: (مُذ الآن) بالفتح، ولو كان معربًا لكان مجرورًا".

٣- قال الرصاص[٤]: "فلا يقال: (سَكْرَانون) ولا (سَكْرَانَات) في المؤنث، قال سيدنا: وقول طاهر في شرح مقدمته: (سَكْرَانَات) غلط".

والحقيقة بأنَّ ما ورد في عمدة ذوي الهمم وفي شرح ابن بَابَشَاذ لمقدمته خلاف ذلك؛ يقول **ابن هُطَيْل**[٥]: "وأما قوله في الشرح[٦]: (السُّكْرَيَاتُ) فغلط".

ثانيًا: أثر الشارِحَيْن في النُّحاة اللاحقين:

- **أثر يحيى بن حمزة في غير الحاصر:**

يمكن الحديث عن أثر يحيى **يحيى بن حمزة** في النُّحاة اللاحقين في أمرين:

الأَوَّل: في متابعته في التصنيف، فقد شرح الإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى المتون النَّحْويَّة نفسها التي شرحها الإمام يحيى بن حمزة؛ وهي:

(غير منشورة)، ص١٧٥-١٧٦، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

(١) من الطويل، لابن هطيل.

(٢) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٤٨.

(٣) منهاج الطالب ص ٦٠٠.

(٤) منهاج الطالب ص ٦٣٨

(٥) عُمْدَة ذَوي الهِمَم ص ٥٣.

(٦) شرح المقَدِّمَة المُحْسِبة لابن بَابَشَاذ ص ١١٢.

١. (الشافية في كشف معاني الكافية)، وهو شرح لكافية ابن الحاجب.
٢. (الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر) وهو شرح للمُقَدِّمَة المحْسِبَة.
٣. (المكلل بفرائد معاني المفصل) وهو شرح لمفصل الزمخشري.

وكذلك **ابن هُطَيْل** -أيضًا- فقد صنّف ما يلي:

١. شرح جمل الزجاجي.
٢. معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب.
٣. عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم.
٤. التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل.

الثَّانِي: النقل عنه، فممن نقل عنه:

١. إسماعيل بن عطية بن إبراهيم النجراني (المتوفى ٧٤٩هـ)، في كتابه (الأسرار الشافية والخلاصات الصافية في شرح الكافية) الذي استعان فيه بكتاب (الأنهار الصافية في شرح الكافية ليحيى بن حمزة)، فقد ذكرتْ محققة شرحه أنَّ يحيى بن حمزة يُعدُّ المصدر الثَّالِث من مصادر الكتاب، فقد كان النجراني على حدِّ قولها مولعًا بمؤلفات يحيى بن حمزة، فقد كان كثير الأخذ منها، والنقل عنها[(١)].

٢. شمس الدين أحمد بن محمد الرصاص في كتابه (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب)، فقد ذكر محققُ شرحه أنَّ كتابَ **يحيى بن حمزة** (الأنهار الصافية في شرح الكافية) من المصادر التي أكثر الشارح من النقل عنها، وقد عدَّه في المرتبة السَّادِسة من مصادر الكتاب[(٢)].

٣. الإمام صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم (المتوفى ٨٤٩هـ) في كتابه (النجم الثاقب) وهو شرح لكافية ابن الحاجب [(٣)].

---

(١) يُنْظَر: مقدمة تحقيق "الأسرار الشافية"، منى النوبي محمود، رسالة دكتوراه، ص ٤٩-٥٢ (جامعة الأزهر ١٩٩٠م).

(٢) يُنْظَر: مقدمة تحقيق "منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب" ص ٤٨. ويُنْظَر: ص١٦٦-٢٢٩-٣٣٨-٢٤٧-٢٦٢-٢٩٨-٣٢٤-٨٩٧.

(٣) يُنْظَر: النجم الثاقب، صلاح بن علي، تحقيق: د. محمد جمعة، الطبعة الأولى، ص٧٠-٨٩-١١٩-١٢٤-١٥٨-٣٨٧-٤١١-٦٥١-٧٦٠-٧٩٢-٨١١ (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

- **أثر ابن هُطَيْل اليمني في غير عمدة ذوي الهمم:**

١. شمس الدين أحمد بن محمد الرصاص نقل عن (معونة الطالب) في كتابه (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب)[١].

٢. أحمد بن محمد بن أحمد العياني (المتوفى ١١٣٦هـ) في كتابه (الموضح في تبيين أسرار معاني الموشح) نقل عن (التاج المكلل).

٣. الأهدل محمد بن أحمد (المتوفى ١٢٩٨هـ) في كتابه (الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية) استعان فيها بكتاب (التاج المكلل)[٢].

(١) يُنْظَر: منهاج الطالب ص ٢٦٤-٧٧٧-٥٥٣.

(٢) يُنْظَر: الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد الأهدل على مُتممة الآجرومية، الطبعة الأولى، ص ٥٧-٢٩٢-٣٥٩ (مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

الخَـــاتِمَـــــة

وبعدُ:

ففي ختام هذه الرسالة أحمد الله –تعالى– على أن منَّ عليّ بالإعانة، وأسأله أن يتمَّ منته عليّ بالصواب.

وقد كشفت هذه الدراسة عن نتائج عدَّة من أبرزها ما يلي:

١. إن المقَدِّمَة المُحْسِبة لقيت حظوة خاصة عند علماء اليمن، فانكبوا عليها مطالعة ودراسة وحفظًا، فظهرت خمسة شروح لها من الديار اليمنية؛ وذلك لما حوت من خلاصة النحو العربي، إضافة لاختصارها وسهولة حفظها.

٢. اتفق الشارحان في السبب الذي دعاهما إلى شرح المقَدِّمَة المُحْسِبَة، وهو رغبتهما في تقريبها لأفهام طلاب العلم، وإفادتهم بها، وتيسيرها عليهم، وهو ما يمكن إيجازه بأنَّ غرضهما من الشرح كان تعليميًّا.

وممّا يؤكِّد هذا الغرض ما يلي:

أ. حرص الشارِحَيْن على سهولة الألفاظ، وبساطة التراكيب، وبعدها عن الغموض والتعقيد، وكثرة استعمالهما للخطاب المباشر المتمثل بعبارة "اعلم".

ب. إنَّ عدم عناية الشارِحَيْن بالإشارة إلى مصادرهما التي نقلا عنها وأفادا منها؛ ما هو إلاَّ مظهر من مظاهر حرصهما على المعلومة بحدِّ ذاتها، بغض النظر عن مصدرها.

٣. التزم الشارحان بما نصَّا عليه في مقدمة شرحيهما، فقد حرص **يحيى بن حمزة** في شرحه بضبط الفوائد وحصر المواضع، كما أنه تابع ابن بَابَشَاذ في ترتيب أبواب المقدمة، إضافة إلى استخدامه ألفاظًا سهلة، قريبة إلى الأذهان، وبعده عن ذكر المسائل الدقيقة، وكذلك **ابن هُطَيْل** فقد حرص في شرحه أن يكون موجزًا مختصرًا.

٤. اعتمد **ابن هُطَيْل** على طريقة الأسئلة والأجوبة في بعض المواضع من شرحه؛ لتوضيح المادة النَّحْويَّة، ويكاد يخلو شرح **يحيى بن حمزة** من هذه الطريقة.

٥. لم يخصّ **يحيى بن حمزة** آخر الباب النَّحْوي بفائدة ما، أما **ابن هُطَيْل** فإنه غالبًا ما

يخصُّ نهاية الباب النَّحْوي بذكر أحكامه.

٦. تقيَّد الشارحان بعنوانات المصنف، وتابعاه في التبويب والترتيب، مع اعتراضهما عليه في بعض المواضع.

٧. ظهر تأثر الشارِحَيْن في شرحيهما بالمنطق واضحًا، يتَّضِح ذلك باستعمالهما لكثيرٍ من مصطلحات المنطق، وعنايتهما بالتقسيم العقلي، وشيوع العلل والفروض الجدلية، وإن كانت ظاهرة التأثر بالمنطق هي عند **يحيى بن حمزة** أوضح مما عليه **ابن هُطَيْل**؛ وذلك لأنَّ للأول قدمًا راسخةً وباعًا طويلًا في علم الفقه والأُصُول والمنطق.

٨. يرى الشارحان –كغيرهما من النُّحاة– بأنَّ الحدَّ يجب أن يكون جامعًا مانعًا.

٩. لم يسلك **يحيى بن حمزة** مسلكًا واحدًا في ترتيب أقوال النُّحاة في المسائل الخِلافيَّة، فمرة يقدِّم القول البصري، وأخرى الكوفي، ومرة يؤخر الرأي الراجح عنده، وأخرى يقدمه، بخلاف **ابن هُطَيْل** الذي يغلب عليه تبنِّي الرأي البصري، وتقديم الرأي الراجح عنده والبدء به.

١٠. ظهر ميل **يحيى بن حمزة** إلى البسط في عرض المسائل الخِلافيَّة، بخلاف **ابن هُطَيْل** الذي يميل إلى الإيجاز والاختصار.

١١. لم يخرج الشارحان من القول بالعامل، وقد ذكرا أنَّ أصل العمل للأفعال؛ لذا فهي لا تنفك عن العمل بكل حال، بخلاف الحرف الذي يعمل لشبهه بالفعل أو لاختصاصه فيما يعمل به؛ لذا فقد يعرض له ما يبطل عمله.

وذكرا أنَّ العوامل اللفظية تتفاوت قوة وضعفًا، فكلما كان العامل قويًّا جاز له التصرف في معموله تقديمًا وتأخيرًا، وكلما كان العامل ضعيفًا لم يجز له ذلك.

وقد ذكر **يحيى بن حمزة** أنَّ العوامل اللفظية أولى بالعمل من العوامل المعنوية، فلا يُصار إلى الأخيرة منها إلاَّ إذا عُدمت الأولى، ولم يشر **ابن هُطَيْل** إلى شيء من ذلك.

١٢. يرى **يحيى بن حمزة** أنّ الأسماء مقتضية للعمل بنفسها، لا لشبهها بالفعل، بخلاف **ابن هُطَيْل** الذي يرى بأنَّ الأسماء تعمل عمل الأفعال لشبهها به.

١٣. اعتنى الشارحان في شرحيهما بالسماع، في جميع أنواعه: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وأقوال العرب الشِّعْرِية والنثرية.

١٤. سلك **يحيى بن حمزة** مسلك الكوفيين في إعمال القراءات القرآنيَّة وقبولها إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، أمَّا **ابن هُطَيْل** فالذي يظهر من مذهبه أنه يقبل القراءة إذا لم تخالف أصلًا من أصول البَصْرِيِّين.

١٥. لم يردْ في الشَّرْحَين ما يدلُّ على موقفهما من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إجازة أو منعًا، إلاَّ أنّهما كانا مقلَّين في الاستشهاد به، وإن كان استشهاد **ابن هُطَيْل** بحديثين موضوعين يدلُّ على أنَّه ممن يجيز الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقًا.

١٦. اتفق الشَّارِحَان في الاستدلال بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأَوَّل، والاستدلال بأبيات مجهولة القائل، ويرى **يحيى بن حمزة** أن الدليل إذا دخله الاحتمال لا يصلح للاستدلال به، وقد كان **لابن هُطَيْل** مزية على **يحيى بن حمزة** بقدرته على حشد الشواهد الشِّعْرِية بكل يُسر وسهولة، إضافة إلى عنايته في الأغلب بذكر الروايات المتعددة للبيت الواحد.

١٧. لم يخطِّئ **يحيى بن حمزة** أي لغة من لغات العرب التي أوردها في شرحه، أما **ابن هُطَيْل** فقد خطَّأ لغة من لغات العرب ووصفها بالشذوذ.

١٨. ردَّ **يحيى بن حمزة** ما شذَّ من أمثال العرب، فلم يعتمدْ عليها في الاستشهاد لمخالفتها للقواعد النَّحْويَّة، أما **ابن هُطَيْل** فقد قَبِلَ جميع ما أورده من أمثال العرب، وما خالف منها قاعدةً نحويةً رماه بالقلِّة.

١٩. اعتدَّ الشَّارِحَان بالقياس واعتمدا عليه في قبول الأحكام النَّحْويَّة ورفضها، واستعملاه بنوعَيْه الأصلي وقياس التمثيل، وهما يريان –كغيرهما من النُّحاة– أنه لا يجوز القياس على الشَّاذ، ولا على الضرورة.

٢٠. اعتدَّ الشَّارِحَان بالإجماع والاستصحاب في بعض المسائل النَّحْويَّة التي بحثاها في شرحيهما، وإن كان الاستصحابُ عندهما يأتي في مرتبة تسبق الإجماع وتلي السماع والقياس.

٢١. لم يستعمل الشَّارِحَان في شرحيهما من أدلة النحو الأخرى إلا القليل النادر، فمِن الأدلة التي أخذ بها **يحيى بن حمزة**: الاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بالأولى، والاستدلال بالتقسيم، والاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

أما **ابن هُطَيْل** فقد استدلَّ بـ : ببيان العلَة، والأولى، والحمل على النظير.

٢٢. لم يكن **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** شارحين للمقدمة فحسب، بل كان لهما شخصية نحوية مستقلة، ظهرت في مواقفهما من العلماء تأييدًا ومعارضةً، ولاسيما المصنف ابن بَابَشَاذ، فقد اعترضا عليه في بعض المواضع من شرحيهما، إلاَّ أنَّ ذلك لم يغضَّ مِن مكانته عندهما.

٢٣. كانت للزَّمَخْشَرِي وابن الحاجب حظوةٌ خاصة عند الشَّارِحَيْن؛ ولعلَّ ذلك يعود إلى شيوع مصنفاتهما في البيئة النَّحْويَّة اليمنية.

٢٤. يمكن القول بأنّه ليس للشَّارِحَيْن أراء خاصة تفرَّدا بها، وإنما يكمن اجتهادهما في بحث الأقوال النَّحْويَّة، وجمعها، والاختيار منها.

٢٥. ظهر من خلال الشَّرْحَيْن بأنّ **يحيى بن حمزة وابن هُطَيْل** بصريَّا المذهب؛ وذلك لاعتمادهما مصطلحات البَصْرِيِّين وأصولهم، وكثرة اختياراتهما البَصْرِيَّة، إضافة إلى أن جلَّ مصادرهما كانت لعلماء بصريين.

٢٦. حرص **يحيى بن حمزة** في اختياراته النَّحْويَّة وترجيحاته على بيان ما استند إليه من علة أو دليل، أما **ابن هُطَيْل** فإنه غالبًا ما يقتصر على ذكر اختياره فقط.

٢٧. لم يكن للشَّارِحَين كبير أثر في النُّحاة الخالفين لهما؛ وإن كان **يحيى بن حمزة** أكثر نسبيًّا في الأثر من **ابن هُطَيْل**؛ ولعلَّ ذلك يعود إلى بُعْد اليمن عن الحواضر الثقافية، إضافة إلى أنَّه ربَّما لم تُهيأ الأسباب لانتشار الشَّرْحَيْن وذيوعهما، أو قد يكون هناك أثر للشَّارِحَيْن في بيئتهما اليمنية لم يُقدَّر لنا وصوله.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

الفَهَـــــــارِسُ العَامَّـــــــــة

أَولًا: فَهْرَس الآياتِ القُرْآنيّة.

ثَانِيًا: فَهْرَس الأَحَادِيث وَالآثَار.

ثَالِثًا: فَهْرَس الأَبْيَاتِ الشِّعْرِيّة.

رَابِعًا: فَهْرَس الأَقْوال وَالأَمْثَال.

خَامِسًا: فَهْرَس الأَعْلَام.

سَادِسًا: فَهْرَس المَصَادِر وَالمَرَاجِع.

سَابِعًا: فَهْرَس المَوضُوعَات.

أَولًا: فَهْرَس الآياتِ القُرْآنيّة

الآيـــــــة	رقم الآية	اسم السورة	الصفحـــــــة
﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	٢	الفاتحة	١٦٥
﴿حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾	١٩	البقرة	٤١-١٤٨-١٥٤
﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾	٩٦	البقرة	١٥٥
﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾	١٨٤	البقرة	١٥٢
﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ﴾	١٨٨	البقرة	١٥٠
﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾	١٩٥	البقرة	٢٥٥-٢٦٧-٢٧٧
﴿عَرَفَٰتٖ﴾	١٩٨	البقرة	٦٩-٢١٩-٢٥٥-٢٥٧-٢٧٦-٢٨٤
﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾	٢١٤	البقرة	١٦٢
﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَ﴾	٢١٩	البقرة	١٥٩
﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾	١	النساء	١٦١-١٦٣-٢٣٤-٢٦٦-٢٧٨
﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ﴾	٦٦	النساء	١٥٧
﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾	١٤٨	النساء	١٥١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ	٦	المائدة	١٥٨-١٦٥

﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾			
﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾	٧١	المائدة	١٥٧-١٥٩-١٦٠
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾	١٢٣	الأنعام	١٥٥
﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾	١٥١	الأنعام	١٥٠
﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ﴾	١٥٤	الأنعام	١٦٠-١٦١-١٦٦
﴿وَمَحْيَايَ﴾	١٩٢	الأنعام	١٥٩
﴿قَالُواْ نَعَمْ﴾	٤٤	الأعراف	١٥٩-١٦٢-١٦٤-٢٥٣
﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ﴾	٧٣	الأعراف	١٥٠
﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	٩٩	التوبة	١٥١
﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾	٧١	يونس	١٥٧
﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	٨	هود	١٠٨-١٥٤-٢٦٥-٢٧٠
﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾	٧٢	هود	١٥٠
﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	٧٨	هود	٧٠-١٦٣
﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾	٣	يوسف	١٥٠
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ﴾	٢٩	يوسف	١٥٥
﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	٣١	يوسف	١٦٠-١٦٣
﴿قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾	٥٤	يوسف	١٥١
﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ	٣٠-٣١	الحجر	١٤٩

﴿٣٠﴾ ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾			
﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ﴾	٣٩	الكهف	١٦٥
﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾	١٠٣	الكهف	١٥٣
﴿وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ﴾	٧٦	الإسراء	١٦٦
﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٖ﴾	٧٢	طه	١٥٤
﴿وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾	١٣٢	طه	١٥٥
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾	١١	الحج	٣٣
﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾	٣٠	الحج	١٥٦
﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾	٢٨	المؤمنون	١٥٦
﴿يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾	٣٣	المؤمنون	١٥٢
﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾	١٨٦	الشعراء	١٥٠
﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ﴾	١٢٥	النمل	١٥١-١٥٨
﴿وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ﴾	٦٨	القصص	٥٠
﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾	٧٦	القصص	١٥١
﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾	٢٤	سبأ	١٥٣
﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾	٣٠	يس	١٥١
﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡ﴾	٣٥	يس	١٤٩-١٥٨-١٥٩-١٦٠
﴿مِمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا﴾	٧١	يس	١٤٩

﴿وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ٱرۡكُضۡ﴾	٤١-٤٢	ص	١٦٢-١٦٦
﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾	١٧	الشورى	١٥٦
﴿وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾	٧٦	الزخرف	١٦٠-١٦٥
﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾	٤	محمد	٢٠٥
﴿نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾	١٣	الحاقة	١٥٤
﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ﴾	٢٨	الحاقة	١٦٤
﴿إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا﴾	١٢	المزمل	١٤٩
﴿سَلَٰسِلَا۠﴾	٤	الإنسان	١٦٦
﴿قَوَارِيرَا۠﴾	١٥	الإنسان	١٦٦-١٤٨
﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا﴾	٢٨	النبأ	١٥٥
﴿أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا﴾	٤٢	النازعات	١٥٦
﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾	١	الإنشقاق	١٤٤-١٥٣
﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم﴾	٢٥-٢٦	الغاشية	١٤٩
﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾	١٠	القارعة	١٦٤
﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ﴾	١-٢	الإخلاص	١٥٦-١٦٤

ثَانِيًا: فَهْرَس الأَحَادِيث وَالآثَار

الحديث أو الأثر **الصفحة**

أما والله لقد تقمصها فلان ١٧٢
لَا سَيْفَ إلاَّ ذُو الفقَارِ، وَلَا فَتًى إِلَّا علي ١٧٠
لولا علي لهلك عمر..... ١٧١-١٧٢
ليس في الخضراوات صدقة..... ١٦٩، ١٧٠
لَيْسَ مِنْ اَمْبِرِّ اِمْصِيامُ فِي اِمْسِفِر ..... ١٦٩، ١٧١
مَا مِنْ أَيّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ فِيْهَا الصَّوْمَ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الحجَّةِ..... ١٦٩
نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْب لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ ١٧٠

ثالثًا: فَهْرَس الأَبْيَاتِ الشِّعْرِيّة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
كفاء	الوافر	حسان بن ثابت	١٤٥-١٩٠
ظمؤها	الطويل	مزاحم العقيلي	١٨٠
ولا أب	الكامل	مختلف فيه	١٨٣
ذباب	الطويل	أبو فراس الحمداني	١٨٧
المجرّب	الطويل	رجل من بني مازن	١٧٧-١٨٣
العضب	الطويل	الحسن البصري	١٨٧-١٨٩
الوطب	الرجز	لم أقف على قائله	١٩١
العلب	المنسرح	مختلف فيه	١٨٥
قريب	الطويل	كعب بن سعيد الغنوي	١٨١-١٩٧
تطيب	الطويل	مختلف فيه	١٠٥-١٩٥-٢٥١
مزادة	الكامل	بعض المدنيين	١٨٩
مفتأد	البسيط	النابغة الذبياني	١٧٥
زياد	الوافر	لم أقف على قائله	٢٥١
فاعبدا	الطويل	الأعشى ميمون بن قيس	١٧٩
برجد	الطويل	طرفة بن العبد	١٧٩
فقد	البسيط	النابغة الذبياني	١٧٥
المتعمد	الكامل	عاتكة بنت زيد	١٤٦-١٩٢-٢٠٨-٢٣٩-٢٦٨
يغمد	الكامل	الطرماح بن حكيم	٨٠-١٨١-٢٨١
لبيد	الوافر	الشافعي	١٨٨

جار	البسيط	لم أقف على قائله	١٥٢-١٧٦
بدار	الكامل	مؤرج السلمي	١٩٣-٢٥٠
حمار	الوافر	خدّاش بن زهير العامري	١٨٧
كوثرا	الطويل	المخبّل السعدي	١٧٧
الجمر	الرجز	لم أقف على قائله	١٨٥
عصر	الطويل	أبو صخر الهذلي	٢٧١
والآس	البسيط	مالك بن خالد الهذلي	١٨٥
المكيّس	الطويل	زيد الخيل	١٧٧
العرض	الهزج	ذو الأصبع العدواني	٢٤٠
تبع	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	١٧٦
رواجعا	الرجز	مختلف فيه	١٨٤-٢٤٠
تصرع	الرجز	جرير البجلي	١٤٥-١٨٤-١٩٢
مجمع	الكامل	العباس بن مرداس	١٠٥-٢٠٧-٢٣٩
مسمعا	الطويل	مختلف فيه	١٥١
أجمعا	الرجز	لم أقف على قائله	١٤٦-٢٤٠
يتضوّع	الطويل	مهيار الديلمي	١٨٣-١٨٨-١٩٠
واصرف	الطويل	ابن هطيل	٢٩٠
الخفقن	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٧٨
طليق	الطويل	يزيد بن مفرغ الحميري	١٠٧-١٩٣-٢٤١
تبالا	الوافر	الأعشى ميمون	١٨٦
الأجل	المتقارب	لم أقف على قائله	١٨٦
مصلصله	الرجز	لم أقف على قائله	١٧٧-٢٨٥
رملا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٢٤٢
قليلا	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	١٧٨
اللهازم	الطويل	لم اقف على قائله	١٨٦-٢٨٤

السّلَم	الطويل	مختلف فيه	١٩٤
من لامها	السريع	عمرو بن قميئة	٢٠٨
العموم	الوافر	لم أقف على قائله	١٥٢
كانا	البسيط	جرير	٢٤١
مثلان	البسيط	مختلف فيه	١٤٥-١٤٨-١٩٠-
أرسان	الطويل	امرؤ القيس	١٧٦
الأربعين	الوافر	مختلف فيه	١٨٠

رَابِعًا: فَهْرَس الأَقْوال وَالأَمْثَال

القول أو المثل	الصفحة
إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ	٢٠٠
أَعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا	١٩٩، ٢٠٠
إِلَى مَتَى تَكْرع وَلَا تَبْصع	١٩٩
أَنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُق	١٩٨
إِنَّهَا لِإِبْلٍ أَمْ شَاء	٢٠٠
تَسْمَعُ بِالمعيديّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ	١٥٢، ١٩٩
ذَهَبَ أَمْس بِمَا فِيه	١٩٩
فُلَانٌ أَزْهَى مِنْ دِيكٍ	١٩٨
لَمْ يُوجَدْ كَانَ مثْلهُم	٢٠٠
لَيْسَ الطِّيبُ إلاَّ المِسْكُ	٢٠٠
مَا زَادَ إلاَّ مّا نَقَصَ	١٤٩
مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتُهُ	٢٤٤
مَا نَفَعَ إلاَّ مَا ضَرَّ	١٤٩
نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْس العَيْر	٢٤١
هُو أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَين	٢٠٠
وَاللهِ مَا هِي بِنِعْمَتِ المولودَة	٢٤١

خَامِسًا: فَهْرَس الأَعْلَام

إبراهيم بن عطية النجراني.....٢٢
إبراهيم بن محمد الطبري المكي.....١٦
أحمد بن حميد بن سعيد الحارثي.....١٨
أحمد بن سليمان الأوزري ..... ١٨، ١٩
أحمد بن عثمان بن بصيبص ..... ٣، ٢٧
أحمد بن علي بن عمران الشتوي.....١٧
أحمد بن محمد الرصاص ..... ٢٣، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١
أحمد بن محمد الشاوري.....١٧
أحمد بن محمد الشغدري ١٨
أحمد بن محمد المعروف بابن الواطن.....١٦
أحمد بن محمد بن أحمد العياني ٢٩٠
أحمد بن يحيى بن المرتضى..... ٢٨، ٢٨٧، ٢٩٠
أحمد بن يحيى ثعلب .....٦٣، ٩١، ٢٨٠
الأخطل..... ١٨٢
الأخفش الأوسط... ٦٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٨، ١٩٠، ٢١٢، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٨٢، ٢٨٨
الأخفش الكبير ٦٢
أزهار محمد ..... ٧، ٢٧١
أبو إسحاق الحضرمي ١١٤
إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني .....١٨،٢٩١
الأعرابي ٦٣
الأعشى.....١٧٣، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٨
امرؤ القيس.....١٧٣، ١٧٦، ١٨١، ١٨٣، ١٨٧، ١٨٨

الأنباري .....٦٣، ٦٧، ٩٣، ١١٠، ١٣٠، ٢٠٢، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٦٢، ٢٦٥
الأهدل محمد بن أحمد ٢٩١
بشار بن برد ١٧٣
البغدادي ١٨٦
جرير البجلي ١٨٤
جرير..... ١٧٣، ١٧٨، ١٨١، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨
الجزري ١٣
أبو جعفر النحاس..... ٢٨٠
ابن جني...٥٦، ٦٤، ٩٣، ١١٠، ١١٤، ١٢٩، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٦، ٢١٠، ٢١٥، ٢٦٢، ٢٨١
ابن الحاجب.....٣، ٢٣، ٢٤، ٥١، ٦٥، ٦٧، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٨١، ٨٥، ٨٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٥٤، ٢٢٩، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٦
الحريري..... ٣
حسان بن ثابت ..... ١٧٣، ١٨٤، ١٨٧
أبو الحسن البصري ..... ١٨٦، ١٨٩
أبو الحسن الشاطبي..... ١٦٨
أبو الحسن بن الضائع..... ١٦٧
الحسن بن محمد الشّظبي.....٢٣
الحسن بن محمد النحويّ ١٨
الحسن بن نسر الأهنومي.....١٨
أبو الحسن علي بن إبراهيم الحوفي ١٢
حمزة بن علي ١٧
حمزة .....١٥٧، ١٦١، ١٦٣، ٢٣٤، ٢٦٧، ٢٧٨
أبو حيان.....٦٤، ٦٥، ١٦٧

خدَّاش بن زهير العامري..... ١٨٧
خلف الأحمر..... ١٢٨
الخليل...٦٢، ٦٩، ٧٧، ٩٠، ٩٣، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١٢٧، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٥
الخنساء ..... ٨٠، ١٨١، ٢٨٠
داود بن محمد الحميري..... ٢٣
الدِّينوري ..... ١١٥، ٢٧٦
الرضي ..... ٧١، ٧٢، ١٢٩، ١٩٠، ١٩٢، ٢٦٣
الرماني ..... ٧٨، ٢١٢، ٢٨١، ٢٨٢
رؤبة .. .. ١٧٨، ١٨٤
الزجاج ..... ٤٠، ٦٢، ٦٣، ٩٣، ٢٤٦، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٣
الزجاجي ..... ٣، ٥، ١٣، ٢١، ١١٥، ٢٨٢، ٢٩١
الزركشي..... ١٤٧
أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي ١٢
الزمخشري...٥٦، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٨٧، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٦٧، ١٧٤، ١٨٥، ١٨٦، ٢١٩، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٠
زيد بن على ١٦٥
سحيم ..... ١٨٠، ١٨١
السَّراج ..... ١٣، ٥٦، ٦٢، ٦٣، ١١٥، ١٨٦، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٨١، ٢٨٩
السكاكِي ٦٥
سليمان بن أحمد الألهاني ١٧
سيبويه... ٦٢، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧٦، ٩٠، ٩٣، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١١٤، ١٢٧، ١٤٢، ١٥٢، ١٧٣، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧٣،

٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٨
السيد ركن الدين ٦٥
السيرافي ..... ٦٤، ٦٥
السيوطي ..... ١٤، ١٧٤، ١٧٥، ٢٠٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢٧١
الشافعي ١٨٨
شريف النجار ..... ٧، ٢٥، ٢٧١
الشوكاني ٢١
ابن الصائغ ٢٦١
صلاح بن علي بن أبي القاسم ٢٩١
طرفة ..... ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧
الطرماح بن حكيم ..... ١٨١، ١٨٢، ٢٨١
عامر بن زيد الشماخ ١٧
ابن عامر ١٥٧
العباس بن مرداس ..... ١٠٥، ٢٠٧، ٢٣٩
عبدالرحمن بن عتيق بن خلف ٢٧
عبدالعزيز أبانمي ٧
عبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي ٢٧
عبدالله بن الزبير ١٧١
عبدالله محمد بن بركات السعيدي ١٣
عبيدالله بن قيس الرقيات ..... ١٨٥، ١٨٨
ابن عصفور ..... ٢٨، ٧٨
العكبري ..... ٢٦١، ٢٦٢، ٢٨٠
علي بن إبراهيم بن عطية النجراني ١٨
علي بن سليمان البصير ١٧
علي بن صلاح ٢٣
عمر بن الخطاب ١٧٢

عمرو بن العاص ..... ١٢، ١٣، ١٤
عمرو بن العلاء ..... ٦٢، ٧٠
عمرو بن خثارم البجلي..... ١٨٤
عيسى بن عمر الثقفي ٢٠٣
الفارسي..... ٦٤، ٦٥، ٧٨، ٩٦، ٢٦٦
أبو الفتح أحمد بن بابشاذ ١٢
الفراء... ٥٦، ٦٣، ٧٦، ٩٨، ١٠٤، ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٦
أبو فراس الحمداني.....١٨٧
القاسم بن محمد بن مباشر ١٢
أبو القاسم خلف المعروف بابن الحصَّار.....١٣
أبو قاسم عبدالرحمن بن أبي بكر عتيق بن الفحَّام ١٣
قطرب ٢٣٦
الكسائي .....٦٣، ١٠٢، ١٠٤، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦١، ٢٦٤
ابن كَيْسَان ٦٤
لبيد..... ١٧٣، ١٨١، ١٨٨
المازني ..... ٦٢، ١٠٤، ١٠٦، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٨٢
ابن مالك ..... ٦٤، ٦٥، ١٦٧، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧١
المبرد... ٥٦، ٦٢، ٧٦، ٩٠، ٩١، ١٠٦، ١٠٧، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٥، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٨٢
محمد الأصبهاني.....١٧
محمد الخضر حسين ١٦٨
محمد بن أحمد بن عمران ٢٧
محمد بن المرتضى بن المفضل.....١٨
محمد بن المطهر ٢١

محمد بن خليفة الهمداني ١٧
محمد بن علي المكري ١٧
محمد بن محمد الطبري ١٧
محمد صلاح الدين حنطاية ٧
المرتضي بن الهادي ٢٣
ابن مروان ٧٠
ابن مضاء القُرطُبِي ١٢٧
المطهر بن محمد بن تريك ١٨
المطهر يحيى بن المطهر ١٧
مهيار الديلمي ..... ١٨٣، ١٨٨
موفق الدين عبداللطيف بن يوسف ٢٧
النابغة ..... ١٧٥، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ١٨٨
نافع. ..... ١٥٩، ١٦٤
النَّضْر بن شُمَيْل ٦٣
النمر بن تَوْلب ١٧٠
هادي ناجي ٢١
ابن هشام الأنصاري (النحوي) ١٦٧
ابن هشام البصري (صاحب السيرة) ..... ١٧، ٢٠
ابن الوراق ..... ٥٦، ١٩٠، ٢٦١
ياقوت ١٤
يحيى بن محمد السراجي ..... ١٦، ١٧
يعقوب ١٥٧
يونس بن حبيب ..... ٦٢، ٦٣، ٧٠

سَادِسًا: فَهْرَس المَصَادِر وَالمَرَاجِع

١. ابن هُطَيْل اليمني وجهوده النحوية، شريف عبدالكريم النجار، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة لجامعة صنعاء، كلية الآداب ١٩٩٧م.
٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الشيخ أحمد بن محمد البنّاء، تحقيق: د. شعبان إسماعيل، الطبعة الأولى (عالم الكتب، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
٣. أثر القراءات القرآنية في الدراسات النَّحْوِيَّة، عبد العال سالم مكرم (مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت).
٤. ارْتِشَاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلُسي، تحقيق: د.رجب عثمان محمد؛ ود.رمضان عبدالتواب، الطبعة الأولى (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
٥. الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النَّحْوِيَّة، مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني، تحقيق: د.رياض الخوام، الطبعة الأولى (عالم الكتب، بيروت ١٤١٨هـ).
٦. الأسرار الشافية، تحقيق: منى النوبي محمود، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأزهر ١٩٩٠م.
٧. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، الطبعة الأولى (دار الأرقم بن أبي الأرقم ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
٨. إسفار الفصيح، أبو سهل محمد الهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، الطبعة الأولى (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٢٠هـ).
٩. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل ابن حجَر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ).
١٠. أصول النحو العربي، د.محمد عيد، الطبعة الخَامِسة (عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٦م).
١١. أصول النحو العربي، د.محمود أحمد نحلة (دار المعرفة الجامعية).
١٢. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السَّرَّاج، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلى، الطبعة الرَّابِعة

(مؤسسة الرسالة، بيروت١٤٢٠هـ -١٩٩٠م).
١٣.إعراب القراءات السبع وعللها، الحسين بن أحمد بن خالوَيْه، تحقيق:د.عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
١٤.إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، وَضَعَ حواشيه: عبدالمنعم خليل، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية، بيروت١٤٢١هـ).
١٥.إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، أبو البقاء عبدالله العُكْبَرِي، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى (مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة١٤٢٠هـ -١٩٩٩م).
١٦.أعلام المؤلفين الزَّيْديَّة، عبدالسلام بن عباس الوجيه، الطبعة الأولى (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
١٧.الأعلام، خير الدين الزركلي، الطبعة الخَامِسة عشر (دار العلم للملايين).
١٨.الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني (مطبعة الجامعة السورية ١٣٧هـ-١٩٥٧م).
١٩.الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قدَّم له وشرحه: د.صلاح الدين الهوَّاي، الطبعة الأولى (المكتبة العصرية، بيروت ١٤٣٢هـ -٢٠١١م).
٢٠.الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري، تحقيق: أحمد فريد المزيد، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
٢١.الأمالي، أبو علي القالي، ترتيب: محمد عبد الجواد الأصمعي، الطبعة الثَّانِية (دار الكتب المصرية ١٣٤٤هـ-١٩٢٦م).
٢٢.إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القِفْطِي، الطبعة الأولى (المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢٤هـ).
٢٣.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (دار إحياء التراث العربي).
٢٤.ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبداللطيف الزبيدي، تحقيق: د.طارق الجنابي، الطبعة الأولى (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ١٤٠هـ-١٩٨٧م).
٢٥.الإيضاح في شرح المفصل والإيضاح في شرح المفَصَّل، ابن الحاجب النحوي، تحقيق: د.موسى العليلي، (مكتبة العاني، بغداد).

٢٦. الإيضاح، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم المرجان، الطبعة الثَّانِية (عالم الكتب، بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
٢٧. البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل (دار الفكر، بيروت ١٤٢٠هـ).
٢٨. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير (دار الفكر ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م).
٢٩. بدائع الفوائد، الإمام أبي عبدالله ابن قيم الجزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، الطبعة الثَّالِثة (دار عالم الفوائد، مكة المكرمة ١٤٣٣هـ).
٣٠. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السَّابِع، الشوكاني، الطبعة الأولى (مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٤٨هـ).
٣١. البرهان في علوم القرآن، أبو عبدالله بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل، الطبعة الأولى، (دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م
٣٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل (المكتبة العصرية، لبنان).
٣٣. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروزآبادي، الطبعة الأولى (دار سعد الدين ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)،.
٣٤. بلوغ المرام في شرح مسك الختام، القاضي حسين بن أحمد (مكتبة الثقافة الدينية).
٣٥. بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، د. عبدالكريم محمد الأسعد، الطبعة الأولى (دار العلوم، الرياض ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م).
٣٦. تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، أحمد بن يحيى بن المرتضي، تحقيق: د.نوري ياسين (إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
٣٧. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري، الطبعة الثَّانِية (دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٣هـ -١٩٩٣م).
٣٨. تاريخ اليمن المسمى: "فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن"، عبدالواسع بن يحيى، الطبعة الثَّالِثة (الدار اليمنية للنشر ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).
٣٩. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكُوفِيِّين، أبو البقاء العُكْبَرِي، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٣٩هـ-١٨٧٦م).

٤٠. التحف شرح الزلف، أبو الحسين مجد الدين بن محمد، الطبعة الثَّالِثة (مكتبة بدر ١٤١٧هـ -١٩٩٧م).
٤١. تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن، الحسين بن عبدالرحمن الأهدل، تحقيق: عبدالله الحبشي (المجمع الثقافي، أبو ظبي).
٤٢. التَّخْمِير، صدر الأفاضل القاسم الخوارزمي، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى (دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٠م).
٤٣. تعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠هـ-١٩٨٣م).
٤٤. التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار محمد القضاعي، تحقيق: عبدالسلام الهراس (دار الفكر، لبنان ١٤١٥هـ -١٩٩٥م).
٤٥. تلخيص منطق أرسطو، ابن رُشْد، المجلد الخَامِس كتاب "أنا لوطيقي الثَّانِي"، تحقيق: د.جيرار جهامي، (دار الفكر اللبناني، بيروت).
٤٦. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا النووي (دار الكتب العلمية، بيروت).
٤٧. توجيه اللُّمع، أحمد بن الحسين بن الخَبَّاز، تحقيق: د.فايز زكي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأزهر- كلية اللغة العربية، القاهرة (دار السلام ١٤٢هـ-٢٠٠٢م).
٤٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، أبو محمد بدر الدين المرادي، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى (دار الفكر العربي ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م).
٤٩. الثقافة المنطقية في الفكر النحوي -نحاة القرن الرَّابع الهجري نموذجًا، د. محيي الدين محسب، الطبعة الأولى (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ١٤٢٨هـ).
٥٠. جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري (دار الفكر، بيروت).
٥١. جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي منير، الطبعة الأولى (دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م).
٥٢. جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد، تحقيق: رمزي منبر بعلبكي، الطبعة الأولى (دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م).
٥٣. الجنَى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين المرادِي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة،

ومحمد فاضل، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م).
٥٤.الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العَلويّ، أزهار محمد لطف فايع، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة لجامعة صنعاء، كلية الآداب ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٥٥.حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد أبو زُرْعَة، تحقيق: سعيد الأفغاني (دار الرسالة).
٥٦.الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الرَّابِعة (دار الشروق، بيروت ١٤٠١هـ).
٥٧.الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي؛ وبشير (دار المأمون للتراث، دمشق).
٥٨.الحديث النبوي في النحو العربي، د.محمود فجال، الطبعة الثَّانِية (أضواء السلف، الرياض ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
٥٩.حُسْن المحاضَرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى (دار إحياء الكتب العربية، مصر ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م).
٦٠.الحماسة البصرية، أبو الحسن البصري علي بن أبي الفرج، تحقيق: مختار الدين أحمد (عالم الكتب، بيروت).
٦١.الحيوان، الجاحظ؛ عمرو بن بحر الكناني، الطبعة الثَّانِية (دار الكتب العلمية،بيروت ١٤٢٤هـ).
٦٢.خِزانة الأدب ولُبُّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الرَّابِعة (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).
٦٣.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، حققه: محمد علي النجار، الطبعة الأولى (عالم الكتب، بيروت ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).
٦٤.دراسات في علم اللغة، كمال بشر (دار غريب للطباعة).
٦٥.درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم أبي محمود الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، الطبعة الأولى (مؤسسة الكتب الثقافي، بيروت ١٤١٨هـ -١٩٩٨م).
٦٦.ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السُكَّري، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الثَّانِية (دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
٦٧.ديوان الأعشى ميمون بن قيس (آذلف هلز، بيانه١٩٢٧م).

٦٨.ديوان الإمام الشافعي، جمع وتعليق: د.أحمد شتيوي، الطبعة الأولى (دار الغد الجديد، مصر ١٤٢هـ-٢٠٠٣م).
٦٩.ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري (مؤسسة الرسالة١٤٠٨هـ).
٧٠.ديوان النابغة الذُّبياني (مطبعة الهلال، مصر١٩١١م).
٧١.ديوان الهذليين، الطبعة الثَّانِية (دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٥م).
٧٢.ديوان امرئ القيس تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخَامِسة (دار المعارف، القاهرة).
٧٣.ديوان جرير (دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
٧٤.ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه: عبدأ مهنا، الطبعة الثَّانِية (دار الكتب العلمية، بيروت١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
٧٥.ديوان خداش بن زهير العامري، صنعه: د. يحيى الجبوري (دمشق ١٤٠هـ-١٩٨٦م).
٧٦.ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بترتيبه: وليم بن الورد (دار ابن قتيبة، الكويت).
٧٧.ديوان زيد الخيل، تحقيق: د.أحمد مختار البزرة، الطبعة الأولى (دار المأمون للتراث، دمشق١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
٧٨.ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به: عبدالرحمن المصطاوي، (دار المعرفة، بيروت).
٧٩.ديوان عبدالله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم (دار صادر، بيروت)
٨٠.ديوان عمر بن أبي ربيعة، وقف على طبعه وتصحيحه: بشير يموت، الطبعة الأولى (المطبعة الوطنية، بيروت ١٣٥هـ-١٩٣٤م).
٨١.ديوان عمرو بن قميئة، شرح وتحقيق: حسن كامل الصيرفي (معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية ١٣٨هـ-١٩٦٥م).
٨٢.ديوان للطرماح بن حكيم تحقيق: د. عزَّة حسن، الطبعة الثَّانِية (دار الشرق العربي، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
٨٣.ديوان مزاحم العقيلي، تحقيق: د.نوري القيسي، وحاتم الضامن.
٨٤.ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، جمع وتحقيق: د.عبدالقدوس أبو صالح، الطبعة الثَّانِية (مؤسسة الرسالة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٨٥.ديوان يزيد بن مفرّغ الحِمْيَري، جمعه وحققه: د.عبدالقدوس أبو صالح، الطبعة الثَّانِية (مؤسسة الرسالة، بيروت١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٨٦.ديوان مهيار الديلمي، الطبعة الأولى (دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٤هـ-١٩٢٦م).
٨٧.الردّ على النُّحَاة، ابن مضَّاء أبي العباس أحمد القرطبي، تحقيق: د.محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى (دار الاعتصام، القاهرة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
٨٨. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد المالقي، تحقيق: د.أحمد الخرّاط، الطبعة الثَّانِية (دار القلم، دمشق ١٤٠هـ-١٩٨٥م).
٨٩. روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الألوسي، تحقيق: علي عطية، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ).
٩٠.زهر الأكم في الأمثال والحكم، نور الدين اليوسي، تحقيق: د.محمد حجي؛ ود.محمد الأخضر، الطبعة الأولى (دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب ١٤٠١هـ-١٩٨١م).
٩١.السبعة في القراءات، أبو بكر بن مُجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثَّانِية (دار المعارف، مصر١٤٠٠هـ).
٩٢.سر الفصاحة، أبو محمد الخفاجي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٩٣.سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى (دار المعارف، الرياض ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
٩٤. سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي، أبو عبيد عبدالله البكري، تحقيق: عبدالعزيز الميمني (دار الكتب العلمية، بيروت).
٩٥. سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر؛ و محمود فؤاد؛ وإبراهيم عطوة، الطبعة الثانية (مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٥٩هـ-١٩٧٥).
٩٦.سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (دار الحديث، القاهرة ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).
٩٧.الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنَّيْسابُوري)، عثمان بن عمر ابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، الطبعة الأولى (المكتبة المكيَّة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
٩٨.شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد العَكري، تحقيق: محمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى (دار ابن كثير، بيروت١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٩٩.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، تحقيق: محمد محيي

الدين عبدالحميد، الطبعة العشرون (دار التراث، القاهرة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

١٠٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة العشرون (دار التراث، القاهرة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

١٠١. شرح الأُشْمُوني على ألفية ابن مالك؛ علي بن محمد؛ نور الدين الأشموني، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية، بيروت١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

١٠٢. شرح التسهيل، ابن مالك جمال الدين؛ تحقيق: د.عبدالرحمن السيد؛ ود.محمد بدوي (هجر).

١٠٣. شرح الحُدُود النَّحْوِيَّة، جمال الدين الفاكهي، تحقيق: د. محمد الطيب الإبراهيم، الطبعة الأولى (دار النفائس ١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

١٠٤. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د.حسن بن محمد الحفظي، الطبعة الأولى (إدارة الثقافة والنشر- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

١٠٥. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى (مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة).

١٠٦. شرح المُفَصَّل في صنعة الإعراب الموسوم "بالتَّخْمِير"، صدر الأفاضل القاسم الخوارزمي، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى (دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٠م).

١٠٧. شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: د.إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م).

١٠٨. شرح المُقَدِّمَة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر، الطبعة الأولى (مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

١٠٩. شرح المقدمة المحْسِبَة، ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، الطبعة الأولى (الكويت، ١٩٧٦م).

١١٠. شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي، حققها وضبط غريبها: محمد نور الحسن؛ ومحمد الزفزاف؛ ومحمد محيي الدين عبدالحميد (دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م).

١١١. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين الجوجري، تحقيق: نواف الحارثي (رسالة ماجستير) الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٤م).

١١٢. شرح قَطْر النَّدَى وبَلّ الصَّدَى، عبدالله جمال الدين بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الرَّابِعة (المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
١١٣. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: د.محمد هشام عبدالدايم وآخرون (دار الكتب، القاهرة١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م
١١٤. الشعر والشعراء، أبو محمد عبدالله بن قتيبة (دار الحديث، مصر،١٤٢٣هـ).
١١٥. شواذ القراءات، أبو عبدالله محمد الكرماني، تحقيق: د.شمران العجلي (مؤسسة البلاغ، بيروت).
١١٦. شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبدالكريم جمعة، الطبعة الثَّانِية (دار الشرقية، مصر ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
١١٧. الصحاح، أبو نصر الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور، الطبعة الرَّابِعة (دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
١١٨. صلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم ابن بشكوال، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار، الطبعة الثَّانِية (مكتبة الخانجي ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م).
١١٩. طبقات الزَّيْديَّة الكبرى، إبراهيم بن القاسم، تحقيق: عبدالسلام بن عباس، الطبعة الأولى (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمَّان١٤٢١هـ -٢٠٠١م).
١٢٠.طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر (دار المدني، جدة).
١٢١. العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر أهل اليمن، أبو الحسن الخزرجي، تحقيق: عبدالله العبَّادي؛ ومبارك الدوسري؛ وعلي الوصابي؛ وجميل الأشول، الطبعة الأولى (الجيل الجديد ناشرون، صنعاء ١٤٢٩-١٤٣٠هـ).
١٢٢.علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. صبيح التميمي (مكتبة الثقافة الدينية، مصر).
١٢٣. علل النحو، محمد بن عبدالله العباس؛ ابن الورَّاق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى (مكتبة الرشد، الرياض١٤٢٠هـ -١٩٩٩م).
١٢٤.عُمْدَة الكاتب، أبو جعفر النحاس، تحقيق: بسام الجاني، الطبعة الأولى (دار ابن حزم ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
١٢٥. العُمْدَة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الخَامِسة (دار الجيل،١٤٠١هـ-١٩٨١م).

١٢٦. العوامل المائة النَّحْوِيَّة في أصول علم العربية، عبدالقاهر الجرجاني، شرح: خالد الأزهري، تحقيق: د.البدراوي زهران، الطبعة الثَّانِية (دار المعارف).

١٢٧. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د.مهدي المخزومي؛ ود.إبراهيم السامرائي (دار مكتبة الهلال).

١٢٨. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى (دار البشير، عمان ١٤١هـ-١٩٩٠م).

١٢٩. فصول في فقه العربية، د.رمضان عبدالتواب، الطبعة السَّادِسة (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

١٣٠. في أصول النحو، سعيد الأفغاني (مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

١٣١. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، أبو عبدالله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: د.محمود يوسف فجال، الطبعة الثَّانِية (دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

١٣٢. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الطبعة الثَّامِنة (مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م).

١٣٣. القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين (المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٥٣هـ).

١٣٤. الكافي في القراءات السبع، أبو عبدالله محمد بن شريح الأندلسي، تحقيق: أحمد محمود الشافعي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية، بيروت١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

١٣٥. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثَّالِثة (دار الفكر العربي، القاهرة ١٤١هـ-١٩٩٧م).

١٣٦. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنْبر؛ سِيبَوَيْه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثَّالِثة، (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

١٣٧. الكَشَّاف عن حقائق غوامض التَّنْزيل، محمود الزَّمَخْشَرِي، وبذيله: "الانتصاف فيما تضمنه الكَشَّاف من الاعتزال"؛ لابن المنيِّر، و الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكَشَّاف"؛ للعسقلاني، ضبط: أبي عبدالله الداني (دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م).

١٣٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله، المشهور باسم: حاجي خليفة، أو الحاج خليفة (مكتبة المثنى، بغداد١٩٤١م).
١٣٩. الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد الأهدل على مُتممة الآجرومية، الطبعة الأولى(مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
١٤٠. اللامات، ابن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الثَّانِية (دار الفكر، دمشق ١٤٠هـ-١٩٨٥م).
١٤١. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبدالله النبهان، الطبعة الأولى (دار الفكر، دمشق ١٤١٦هـ -١٩٩٥م).
١٤٢. لسان العرب؛ جمال الدين ابن منظور، الطبعة الثَّالِثة (دار صادر، بيروت ١٤١٤هـ).
١٤٣. اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ؛ محمد بن الحسن، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م).
١٤٤. اللُّمَع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس (دار الكتب الثقافية، الكويت).
١٤٥. لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأبصار، مجد الدين بن محمد الحسني، تحقيق: محمد علي عيسى، الطبعة الثَّانِية(منشورات مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، صعدة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).
١٤٦.ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزَّجَّاج، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، الطبعة الثَّالِثة (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٢٠ هـ-٢٠٠٠م).
١٤٧. مآثر الأبرار في تفصيل مجملات جواهر الأخبار، محمد بن علي المعروف بابن فند، تحقيق: عبدالسلام عباس وخالد قاسم، الطبعة الأولى (مؤسسة الإمام زيد بن علي، صنعاء١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م)،
١٤٨. المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي.
١٤٩. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (دار المعرفة، بيروت).
١٥٠. المحتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جِنِّي، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون (القاهرة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م).

١٥١. المحكم والمحيط الأعظم، أبو علي الحسن ابن سيدة، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية، بيروت١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
١٥٢. مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه (مكتبة المتنبي، القاهرة).
١٥٣. المدارس النَّحْوِيَّة، د.شوقي ضيف، الطبعة الثَّامِنة (دار المعارف).
١٥٤. مراتب النَّحْوِيِّين، أبو الطيب اللُّغَوي، حقَّقه وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم (مكتبة نهضة مصر).
١٥٥. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الطبعة الثَّانِية (جامعة أم القرى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
١٥٦. المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د.حسن بن محمود هنداوي، الطبعة الأولى (كنوز إشبيليا، الرياض١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م).
١٥٧. مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العُكبَري، تحقيق: محمد الحلواني، الطبعة الأولى (دار الشرق العربي، بيروت ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
١٥٨. المستقصي في أمثال العرب، جار الله الزمخشري، الطبعة الثَّانِية (دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧م).
١٥٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط؛ وعادل مرشد؛ وآخرون، الطبعة الأولى (دار الرسالة ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).
١٦٠. مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبدالله محمد الحبشي، (المجمع الثقافي، أبو ظبي ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).
١٦١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد الفيومي (المكتبة العلمية، بيروت).
١٦٢. المصْطَلَح النحويُّ نشأتُه وتطوره حتى أواخر القرن الثَّالِث الهجري، عوض القوزي، رسالة ماجستير، الطبعة الأولى (عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض١٤٠١هـ -١٩١٨م).
١٦٣. مطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزَّيْديَّة، شهاب الدين أحمد بن صالح، تحقيق: عبدالرقيب مطهر محمد حجر، الطبعة الأولى (مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، اليمن-صعدة ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م).
١٦٤. معاني القراءات، محمد الأزهري، الطبعة الأولى (مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود١٤١٢هـ-١٩٩١م).

١٦٥. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري؛ الزجاج، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى (عالم الكتب، بيروت ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).
١٦٦.معاني القرآن، أبو الحسن الأخْفَش، تحقيق: د.هدى قراعة، الطبعة الأولى (مكتبة الخانجي، القاهرة١٤١١هـ-١٩٩٠م
١٦٧. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى الفراء، تحقيق: أحمد النجاتي؛ ومحمد النجار؛ وعبدالفتاح شلبي؛ الطبعة الأولى (دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر).
١٦٨. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، (دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م).
١٦٩. معجم البلدان، ياقوت الحموي، الطبعة الثَّانِية (دار صادر، بيروت ١٩٩٥م).
١٧٠. معجم الصواب اللغوي، أحمد مختار، الطبعة الأولى (عالم الكتب، القاهرة ١٤٢٩هـ).
١٧١. معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة (دار إحياء التراث العربي، بيروت).
١٧٢. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى؛ وأحمد الزيات؛ وحامد عبد القادر؛ ومحمد النجار (دار الدعوة).
١٧٣. معجم غريب الحديث والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، السيد الشرقاوي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب جامعة عين شمس، الطبعة الأولى (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).
١٧٤. معجم ما استعجم من البلاد والمواضع، أبو عبيد عبدالله البكري الأندلسي، الطبعة الثَّالِثة، (عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ).
١٧٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين بن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك؛ ومحمد علي حمد الله، الطبعة السَّادِسة (دار الفكر، دمشق ١٩٨٥م).
١٧٦. المفصَّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري، وبذيله كتاب: المفصَّل في شرح أبيات المفَصَّل، قدَّم له وبوَّبه: د. علي بن ملحم (دار مكتبة الهلال، بيروت ٢٠٠٣م).
١٧٧. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د.كاظم المرجان (دار الرشيد ١٩٨٢م)
١٧٨. المقتَضب، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة (عالم الكتب، بيروت).

١٧٩. المقتَطَف من تاريخ اليمن، عبدالله بن عبدالكريم الجرافي، الطبعة الثَّانِية (منشورات العصر الحديث، بيروت١٤٠٧هـ -١٩٨٧م).

١٨٠. من قضايا النحو واللغة، إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، (الدار العربية للموسوعات ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م).

١٨١.منازل الحروف، للرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي (دار الفكر، عمان).

١٨٢. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين ابن الجزري، الطبعة الأولى (دار الكتب العلمية١٤٢٠هـ -١٩٩٩م).

١٨٣. المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جنِّي، الطبعة الأولى (دار إحياء التراث القديم ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م).

١٨٤. منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، أحمد بن محمد الرصاص، دراسة وتحقيق: أحمد السالم، رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض.

١٨٥. المنهاج شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة، تحقيق: د.علي بن إبراهيم السعود، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة لجامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ١٤٢٥هـ.

١٨٦. المنهاج شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة، تحقيق: د.هادي عبدالله ناجي، الطبعة الأولى، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة بغداد-كلية الآداب ١٩٩٩م (مكتبة الرشد، الرياض ١٤٣٠هـ).

١٨٧. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري، تحقيق: عبدالكريم مجاهد، الطبعة الأولى (مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١هـ-١٩٩٦م).

١٨٨. الموضوعات، جمال الدين الجوزي، تحقيق: عبدالرحمن عثمان، الطبعة الأولى (المكتبة السلفية، المدينة المنورة ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م).

١٨٩. النجم الثاقب، صلاح بن علي، تحقيق: د.محمد جمعة، الطبعة الأولى (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

١٩٠. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي الظاهري الحنفي (دار الكتب، مصر).

١٩١. النحو المصفى، محمد عيد، (مكتبة الشباب).

سَابِعًا: فَهْرَس المَوضُوعَات

المقـــــدمـــــة ٣

التمهيـــــــد

المبحث الأول: ترجمة ابن بابشاذ

أولًا: اسمه ونسبه..... ١١

ثانيًا: مولده ونشأته..... ١١

ثالثًا: شيوخه..... ١٢

رابعًا: تلاميذه..... ١٢

خامسًا: مصنفاته..... ١٣

سادسًا: وفاته..... ١١

المبحث الثاني: التعريف بالشارحين

أولًا: يحيى بن حمزة العلويّ

أولًا: اسمه ونسبه..... ١٥

ثانيًا: مولده ونشأته..... ١٦

ثالثًا: شيوخه..... ١٦

رابعًا: تلاميذه..... ١٧

خامسًا: مصنفاته..... ١٨

سادسًا: وفاته..... ٢١

ثانيًا: ابن هطيل اليمني

أولًا: اسمه ونسبه..... ٢٢

ثانيًا: مولده ونشأته..... ٢٢

ثالثًا: شيوخه..... ٢٢

رابعًا: تلاميذه.....٢٢
خامسًا: مصنفاته.....٢٣
سادسًا: وفاته.....٢٤
المبحث الثالث: التعريف بمقدمة ابن بابشاذ
معنى المحسبة.....٢٥
الغرض من تأليفها.....٢٦
موضوع المقدمة.....٢٦
قيمتها.....٢٦
ممن شرحها.....٢٧
ممن نظمها.....٢٨
ممن اختصرها.....٢٨
الفصل الأَوَّل: منهج يحيى العلوي وابن هطيل في الشرح
مقـدمـــة..... ٣٠
المبحث الأول:تناول متن المقدمة ٣٢
المبحث الثاني: البسط والاختصار ٣٩
المبحث الثالث: التقسيم والعدّ ٤٣
المبحث الرابع: الأسلوب ٤٥
المبحث الخامس: تأثرهما بالمنطق ٤٨
المبحث السادس: المصطلحات..... ٥٥
الفصل الثاني: مصادر الشارحين
المبحث الأول: العلماء ٦١
العلماء البصريون ٦١
العلماء الكوفيون ٦٣
العلماء المتأخرون ٦٤
المبحث الثاني: الكتب..... ٦٦

الفصل الثالث: المادة النحوية عند الشارحين

المبحث الأول: الحدود النحوية

الحدّ لغة..... ٧٧
الحدّ اصطلاحًا..... ٧٧
الحدود النحوية عند الشارحين ٧٩
أولًا: طريقتهما في عرض الحدود..... ٧٩
ثانيًا: موقفهما من حدود ابن بَابَشَاذ ٨٣

المبحث الثاني: الخلاف النحوي عند الشارحين

أولًا: أنواع الخلاف الوارد في الشرحين..... ٨٩
ثانيًا: طريقتهما في عرض المسائل الخلافية ٩١
ثالثًا: موقف الشارحين من المسائل الخلافية..... ١٠٠
أولًا: موقف العلويّ من المسائل الخلافية..... ١٠١
ثانيًا: موقف ابن هطيل من المسائل الخلافية ١٠٤

المبحث الثالث: العلة النحوية

تمهيد..... ١١٤
العلة النحوية عند الشارحين ١١٧
أ- علة التشبيه ١١٩
ب- علة الثِّقَل..... ١٢٠
ت- علة الفَرْق..... ١٢٠
ث- علة التخفيف ١٢١
ج- عِلَّة التِقاء الساكنين..... ١٢٢
ح- علة أمن اللبس ١٢٢
خ- علة الاتِّساع..... ١٢٣

المبحث الرابع: العامل النحوي

تمهيد.. ..... ١٢٧

أقسام العامل ١٢٨
موقف الشارحين من العامل النحوي.....١٣٠
تقسيم العوامل عند الشارحين.....١٣١
القسم الأول: العوامل المعنوية
١- الابتداء ١٣١
٢- عامل الرفع في الفعل المضارع ١٣٣
القسم الثاني: العوامل اللفظية
١- الفعل.....١٣٢
٢- الحرف. ١٣٣
٣- الاسم. ١٣٦
خلاصة العامل عند الشارحين ١٣٨
الفصل الرابع: الأصول النحوية عند الشارحين
المبحث الأول: السماع
مؤقِفُهما من السَّمَاع.....١٤٣
أولًا: موقفهما من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاتِه.....١٤٧
أ- موقف الشارحين من الاستشهاد بالقرآن الكريم.
أولًا: طريقتهما في عرض الآيات ١٤٨
ثانيًا: منزلة الآيات في الاستدلال.....١٤٨
ثالثًا: مناحي الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة.....١٥٤
ب- موقف الشارحين من الاستشهاد القراءات القرآنيَّة ١٥٧
مناحي الاستشهاد بالقراءات القرآنيَّة ١٦١
موقف الشارحين من القراءات القرآنيَّة
أولًا: موقف العلوي من القراءات القرآنية.....١٦٣
ثانيًا: موقف ابن هطيل من القراءات القرآنية.....١٦٥
ثانيًا: موقفهما من الاستشهاد بالحديث النبوي.....١٦٧

موقف الشارحين من الاستشهاد بالحديث والأثر ١٦٩
ثالثًا: موقفهما من الاستشهاد بكلام العرب.
أولا: الاستشهاد بالشعر العربي ١٧٣
ثانيًا: الاستشهاد بالنثر العربي ١٧٤
أولا: موقف الشارِحَيْن من الاستشهاد بالشعر العربي.
مناحي الاستشهاد بالشعر العربي ١٧٥
استشهادهما بأنصاف الأبيات، وأجزائها ١٨٠
موقف الشارحيْن من نسبة شواهدهما الشِّعْرِية ١٨١
طبقات الشعراء الذين استشهد الشارحان بشعرهم ١٨٧
موقفهما من الضرورة الشعرية ١٨٩
تعقيبهما على بعض الشواهد الشعرية ١٩١
الدليل إذا دخله الاحتمال ١٩٣
قدرة ابن هطيل على حشد الشواهد الشعرية ١٩٤
ذكر ابن هطيل للروايات المتعددة للبيت الواحد ١٩٤
ثانيًا: موقف الشارحين من الاستشهاد بالنثر العربي الفصيح
أولًا: اللهجات العربية ١٩٦
ثانيًا: حِكَم العرب وأمثالها ١٩٨
ثالثًا: العبارات النثرية التي كثر دورانها في كتب النحو ٢٠٠
رابعًا: العبارات التي صاغها النحويون لتوضيح قواعدِهم ٢٠١
المبحث الثاني: القياس
القياس في اللغة والاصطلاح. ٢٠٢
أركانه. ٢٠٣
أنواعه ٢٠٣
القياس عند الشارِحَيْن ٢٠٤
أولًا: موقفهما من القياس الأصلي ٢٠٥

ثانيًا: موقفهما من قياس التمثيل. ٢٠٦
ثالثًا: ما يقاس عليه عند الشارِحَيْن: ٢٠٧
المبحث الثالث: الإجماع
الإجماع في اللغة والاصطلاح.....٢١٠
الإجماع عند الشارِحَيْن ٢١١
المبحث الرابع: الاستصحاب
الاستصحاب عند الشارِحَيْن.....٢١٣
المبحث الخامس: أدلة أخرى
الأدلة الأخرى عند الشارِحَيْن
أولا: الاستدلال ببيان العلة.....٢١٦
ثانيًا: الاستدلال بالأولى.....٢١٧
ثالثًا: الاستدلال بالتقسيم.....٢١٨
رابعًا: الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه ٢١٩
خامسًا: الاستدلال بالحمل على النظير ٢١٩
الفصل الخامس: موقفهما من المذاهب النحوية، واتجاههما النحوي
المبحث الأول: موقفهما من المصنف.....٢٢٢
المواضع التي اعترض فيها الشارحان على المصنف
أولًا: ما يتعلق بالتقسيم ٢٢٤
ثانيًا: ما يتعلق بالمادة النَّحْويَّة.....٢٢٦
وثالثًا: ما يتعلق بصياغة عباراته العلمية ٢٢٨
ما استدركه الشارحان على المصنف.....٢٢٩
المبحث الثاني: موقفهما من المذهب البصري عامة ٢٣٢
المبحث الثالث: موقفهما من المذهب الكوفي عامة ٢٣٦

المبحث الرابع: موقفهما من علماء النحو
سيبويه..... ٢٤٣
الأخفش الأوسط..... ٢٤٨
المبرد..... ٢٤٩
الكسائي..... ٢٥٢
الفراء ٢٥٣
الزمخشري ٢٥٤
المبحث الخامس: اختياراتهما واجتهاداتهما.
أولًا: اختياراتهما ٢٥٩
ثانيًا: اجتهاداتهما..... ٢٧١
المبحث السادس: مذهبهما النحوي ٢٧٣
الفصل السادس: التقويم.
المبجث الأول: الاستقلال والمتابعة ٢٧٥
المبحث الثاني: الاعتدال والتكلف ٢٧٧
المبحث الرابع: التوثيق والدقة في النقل..... ٢٧٩
المبحث الخامس: تأثرهما وأثرهما
أولًا: تأثرهما ٢٨٣
ثانيًا: وأثرهما..... ٢٨٧
الخاتمة ٢٩٣
الفهارس العامة
أولًا: فهرس الآيات القرآنية ٢٩٨
ثانيًا: فهرس الأحاديث والآثار ٣٠٢
ثالثًا: فهرس الأبيات الشعرية..... ٣٠٣
رابعًا: فهرس الأقوال والأمثال ٣٠٦
خامسًا: فهرس الأعلام..... ٣٠٧
سادسًا: فهرس المصادر والمراجع..... ٣١٣

By Student: Manal Mohammad Al-Butain

Abstract

This paper theme is about (**A contrastive Study between Yahya al-Al'aawi and Ibn Hutail's Explanations of Ibn Babshath's book: *almuqadimati al-Muhasibati***) .

There are many motivates behind this choice some of which are :

First : The importance of the explanations of *almuqadimati al-Muhasibati* in Grammar especially in Yemen where the scientists were interested in this theme in addition to their emulation for explaining it clearly . Ibn Babshath is one of the fourth century end and the mid-fifth hijri century and it was an advanced stage regarding the Arabian Grammar .

Second : Both books are relating to the grammatical studies in Yemen which is one of countries that we didn't give it the due care, so it needs much more .

Third : The grammar equilibration is often about the literal meaning or grammar, so it is limited to definition through explanation or clarifying its sources but not to extend beyond the approach and the explanation appropriateness to the writer's purpose . That's what I tried to get through this paper .

This paper required to be in six chapters, preceded by an introduction and sealed by a conclusion . I have adduced a brief biography of Ibn Babshath who died in 469H and both scholars Imam, Yahya Bin Hamzah al-Al'aawi died in 745H & Ali Bin Mohammed Bin Hutail died in 812H.

I have also adduced a definition for the book of Ibn Babshath and its importance for the Arabic grammar, then I talked about the scholars who explained, summarized and composed it .

I have talked in the first chapter about the approach of Yahya Bin Hamzah al-Al'aawi & Ibn Hutail in their explanation for *almuqadimati al-Muhasibati*. I have started with an introduction in which I referred to introduction of the explainers included in their books and how it is compatible with their explanation . As

for the second chapter, I have talked about their sources either from scholars or books .

In the third chapter, I have talked about their point of view regarding the grammatical limits, disadvantages and differences . In the fourth chapter, I have talked about the grammatical fundamentals according to the explainers, and in the fifth chapter, I have talked about their point of view regarding the grammatical schools and trends. In the sixth chapter, I have adduced an assessment for them .

Then I sealed this paper with the most important results some which are :

First : Both of the explainers were similar with regard to the reason for which they explained this *almuqadimati al-Muhasibati* . This reason was their desire to make it easy for the students, so we can say that their purpose was educational .

Second : The explainers' impression by logic appeared clearly in their explanation . This appeared through their use for more logic terms, their care to the mental division and the prevalence of justifications . I think that impression by logic appears more clearly with Yahya Bin Hamzah than Ibn Hutail because the first scholar was efficient and well-acquainted with jurisprudence, fundamentals and logic .

Third : Al-Zamakhshari and Ibn Al-Hajib have found favor with the explainers and perhaps due to the popularity of their books in the grammatical environment of Yemen .

Fourth: They have not a great impact on the grammarians who came after them although Yahya Bin Hamzah was more effective than Ibn Hutail and this perhaps returns to Yemen farness from the cultural urbanities as well as he might not have given reasons for the spread of their explanations or both of them have an impact we didn't know on their efforts .

Then I have appended this paper with a number of functional indexes to serve it .

Our last call is praise be to Allah (Lord of the worlds).

Kingdom of Saudi Arabia

Ministry of Higher Education

Qassim University

Deanship of Postgraduate Studies

College of Arabic Language & Social Studies

Dept. of Arabic Language & Literature

A contrastive Study between Yahya al-Al'aawi and Ibn Hutail's Explanations of Ibn Babshath's book: *almuqadimati al-Muhasibati*

A Treatise Submitted to Earn the Master Degree in Linguistic Studies

Prepared by Student

Manal Mohammad Al-Butain

Academic No (291800088)

Supervised by

Fahad Solomon Al-Ahmad

A ssistant Professor

College of Arabic Language & Social Studies

Qassim University

1433-1434

2013